التفرد بالرأي عند النحويين



د.منصور الوليدي

تقديم:
أ.د.أبو أوس إبراهيم الشمسان

الرسائل الجامعية ٣



w w w . k a i c a . o r g . s a

د.منصور الوليدي
التفرد بالرأي عند النحويين
الرسائل الجامعية ٣

التفرد بالرأي عند النحويين

نجد هذا الكتاب يقفنا عند مسائل التفرد ليكشف لنا حقيقة هذا التفرد ومدى صدق نسبته لمن نسب إليه، فهو بهذا عمل توثيقي في المقام الأول، ينهض به هذا الباحث الجاد حين يعرض المسألة موضوع التفرد على التراث النحوي، فيبحث في تضاعيفه وينقر في خباياه حتى يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وهو لا يكتفي بأن يحق الحق أو يقرر ما يجب أن يقرر بل يدرس المسألة موضوع البحث درس أناة من غير إغراق في التفاصيل أو إكثار من الاقتباسات أو حشد للنصوص، وهو أمر صعب أن تزوي أطراف المسألة حتى لا تخل بشيء منها ثم تنتهي إلى القول المرضي فيها.

وليس التفرد بالرأي ميزة يتميز بها المتفرد، فالمعول على الرأي نفسه، ولذلك نجد الباحث يقول "إن التفرُّد -في حد ذاته- ليس مذمومًا، ولا يُعدُّ صوابًا أو خطأً؛ لأن قوة الدليل هي التي تمنح التفرُّد هذه الصفة أو تلك، وقد كان النحويون يتابعون الفرد، ويتركون قول الجماعة، إذا قوي لديهم الدليل".

جاء هذا العمل نتيجة قراءات موسعة معمقة للتراث النحوي وما تلاه من دراسات تناولته بالنقد والتحليل، وأرى الباحث وفق في جلاء كثير من الأقوال وبيان وجه الصواب فيها. وأحسب عمله هذا من الأعمال الرائدة التي يمكن أن تكون منطلقًا للباحثين الذين يهمهم تفهم النحو ومحتواه على النحو الصحيح الواضح.

أ.د.أبو أوس إبراهيم الشمسان

الرسائل الجامعية ٣







ص.ب ١٢٥٠٠ الرياض ١١٤٧٣
هاتف:٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ - ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢
البريد الإليكتروني: nashr@kaica.org.sa

الرسائل الجامعية ٣

التفرد
بالرأي عند النحويين

د. منصور الوليدي

قدم له

أ. د. أبو أوس إبراهيم الشمسان



التفرد

بالرأي عند النحويين

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية.. الرياض
ص.ب ١٢٥٠٠، الرياض ١١٤٧٣
هاتف (٠٠٩٦٦١١٢٥٨٧٢٦٨ – ٠٠٩٦٦١١٢٥٨١٠٨٢)
البريد الإلكتروني (nashr@kaica,org.sa)

مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لخدمة اللغة العربية، ١٤٣٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
الوليدي. منصور بن صالح بن محمد.
التفرد بالرأي عند النحويين ، منصور بن صالح الوليدي، الرياض، ١٤٣٧هـ.
(٣١٨) ١٧ – ٢٤ سم.
ردمك: ٢-٦-٩٠٨٠٨-٦٠٣-٩٧٨
١– النحاة ٢– اللغة العربية – النحو أ – العنوان
ديوي: ٤١٥,١ ١٤٣٧/٩١٣٥
رقم الإيداع ١٤٣٧/٩١٣٥
ردمك: ٢-٦-٩٠٨٠٨-٦٠٣-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

هذا الجَهْدُ لا يساوي دَمعةً نَزَلَتْ ولا لحظةً مَضَتْ

في ليلةِ بؤسٍ من الليالي التي مَرَّ عليها ثلاثون عامًا

أمّي، هذا العَمَـلُ ثمَرَةُ ذاكَ الغَرْسِ.

منصور

المحتويات

التفرد في الرأي عند النحويين

تقديم

أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
أستاذ النحو والصرف غير المتفرغ
في جامعة الملك سعود

بذل النحويون جهودًا مضنية في بناء صرح نحو لغتنا العربية الشريفة، وهو أمر ننظر إليه فيدهشنا ما فيه من عمق التفكير وتكامل المصطلحات وتعدد الأفكار والآراء الذي يُظهر لنا مدى الحيوية الفكرية التي كان يتناول بها النحويون ظواهر اللغة، يصفونها ويستنبطون قواعدها، ويكشفون النظام المفسر لمفرداتها المبين عن تفاصيل العلاقة بين عناصر تراكيبها، وإنّ من واجبنا اليوم أن نتجاوز تلقي هذا النحو في شكل من أشكاله وهو القواعد المعيارية على أهميتها وبالغ أثرها في التعلم والتعليم إلى تفهم أصول التفكير عند النحويين وعلل اختلافاتهم.

والنحو ذو تاريخ طويل تناقل ذووه أفكاره وأقوال النابهين من أعلامه؛ ولكن هذه الأفكار والأقوال ربما نالها شيء من التحريف أو سوء الفهم، وهذا ما تبين لكثير من الدارسين الذين وجدوا من الأقوال في الكتب المتأخرة ما هو منسوب للمتقدمين؛ حتى إذا راجعوا كتب أولئك وجدوا أنّ فيها ما يعاند ما نسب إليهم، ويأتي كتاب الدكتور منصور صالح محمد علي الوليدي في هذا الإطار حيث يبحث قضية مهمة وهي ما ينسب إلى النحويّ من تفرده برأي أو قول.

وكتاب (التفرد بالرأي عند النحويين) ليس بحثًا في مشكلة التفرد أو قضية

التفرد؛ إذ ليس التفرد مصطلحًا نحويًّا ولا نظرية يساق لها من القول ما يقتضيه التنظير وإنما التفرد صفة تقع للأقوال والآراء في كل العلوم، فقد يكون التفرد في الرأي عند الفقهاء، أو عند المفسرين أو المؤرخين أو الفلاسفة أو غيرهم، ويقابل التفردَ الإجماع على القول أو الرأي، وليس يعني الإجماع التواطؤ بالضرورة؛ بل قد يكون بسبب من المتابعة، فكثير من النحويين تابع بعضهم بعضًا في الأقوال والآراء والأحكام؛ لأنّ معظم من اشتغل من النحويين به هم من المعلمين والمؤدبين؛ ولذلك نجد فضيلة الاجتهاد والتفرد بالقول أو الرأي عند العلماء الرواد منهم والمبدعين الذين ينبغون من عصر إلى آخر، فيكون لهم من التأثير ما ليس لغيرهم. ومن هنا نجد هذا الكتاب يقفنا عند مسائل التفرد ليكشف لنا حقيقة هذا التفرد ومدى صدق نسبته لمن نسب إليه، فهو بهذا عمل توثيقي في المقام الأول، ينهض به هذا الباحث الجاد حين يعرض المسألة موضوع التفرد على التراث النحوي، فيبحث في تضاعيفه وينقر في خباياه حتى يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وهو لا يكتفي بأن يحق الحق أو يقرر ما يجب أن يقرر بل يدرس المسألة موضوع البحث درس أناة من غير إغراق في التفاصيل أو إكثار من الاقتباسات أو حشد للنصوص، وهو أمر صعب أن تزوي أطراف المسألة حتى لا تخل بشيء منها ثم تنتهي إلى القول المرضي فيها.

آثر الباحث أن يصنف المسائل التي ورد القول بالتفرد بالرأي فيها تصنيفًا اعتاده الدارسون وجرت عليه كثير من الكتب النحوية التي استفادت من ترتيب ابن مالك لمفردات خلاصته التي تبدأ بالقضايا التمهيدية المشتركة بين الأسماء والأفعال ثم الانتقال لقضايا الجملة الاسمية فقضايا الجملة الفعلية ثم لقضايا مشتركة بين الجملتين، وآثر الباحث أن يتابع النحويين القدماء في الجمع بين مسائل النحو والصرف، وهم على الرغم من أنَّ بعضهم جعلوا للصرف مؤلفات خاصة ظلوا يعالجونه في مطولاتهم النحوية.

أحسن الباحث حين قدم لبحثه تمهيدًا يجيب على نحو مباشر عن ما يمكن أن يتوهمه القارئ أول وهلة من مطالعته عنوان هذا الكتاب فيظن أن الباحث سيأخذه في درس نظري لقضية التفرد، فالباحث يبدأ بمعنى التفرد في اللغة الذي يعني أن يكون منفردًا أو مستقلًا أو واحدًا، ولكن (التفرد) حين يضم إلى (الرأي) فيكون (التفرد بالرأي) يصير ذا صبغة خاصة أقرب إلى الاصطلاح الذي هو بحاجة إلى التحديد وبيان المقصود به، فصاغ الباحث ذلك في قوله «الرأي الذي صرَّح النحويون بانفراد صاحبه به عن سائر النحويين الذين سبقوه»، والباحث هنا يقفنا منذ البداية على حدود موضوعه فلا يدخل ما ليس فيها ولا يخرج منها ما هو فيها، وهذه الحدود هي التصريح بالتفرد؛ فإن لم يصرح بذلك فليس من هم الباحث التنقير عن الأقوال أو الآراء التي قد يتفرد بها نحوي من النحويين، فأمر هذا موكول لمن يدرسون حيوات النحويين وكتبهم، ولا ينسى الباحث أن يلم بمصطلحات قريبة من التفرد وإن اختلفت عنه اختلافًا بينًا مثل الغرابة والشذوذ والندرة. ومن أجمل ما تعرض له الباحث موقف النحويين من التفرد، فهم على الرغم من ميلهم إلى متابعة سلفهم وأئمتهم لا يمنعهم هذا من مخالفتهم إياهم والتفرد بالرأي ومخالفة الإجماع.

وليس التفرد بالرأي ميزة يتميز بها المتفرد، فالمعول على الرأي نفسه، ولذلك نجد الباحث يقول "إن التفرُّد- في حد ذاته -ليس مذمومًا، ولا يُعدُّ صوابًا أو خطأً؛ لأن قوة الدليل هي التي تمنح التفرُّد هذه الصفة أو تلك، وقد كان النحويون يتابعون الفرد، ويتركون قول الجماعة، إذا قوي لديهم الدليل".

عالج الفصل الأول خمسة مباحث مهمة هي: الكلم، والإعراب، والبناء، والممنوع من الصرف، والمعرفة والنكرة. وأما الكلم فتناول ثلاث قضايا متصلة به أهمها أقسام الكلم التي عرف عن ابن صابر تفرده في مخالفة القسمة الثلاثية التي أجمع عليها النحويون منذ سيبويه، فقال ابن صابر بقسم رابع سماه

(الخالفة) أي ما عرف عند النحويين باسم الفعل، ولعله أراد بالخالفة ما تخلف عن الالتحاق بالأسماء والأفعال، فله من صفات الأسماء وله من صفات الأفعال؛ ولكنه ليس مخلصًا لأحدهما، والقسمة الثلاثية كانت مدخلًا للدارسين المحدثين لينتقدوا النحو القديم واتهامه بالقصور عن تقسيم الكلم وفاق ما يقتضيه الوصف اللغوي؛ ولكنهم حين وضعوا بديلًا للقسمة القديمة لم يتفقوا اتفاق القدماء، وغاب عنهم أمر جوهري أن القسمة الثلاثية هي قسمة عامة تتفرع منها أقسام تستوعب على نحو شامل ودقيق مفردات اللغة المتباينة فالأسماء أقسام والأفعال أقسام والحروف أقسام، ويمضي الباحث إلى بيان قضية من قضايا الكلم أخص من تقسيمه وهي معنى الحرف أي تحديد مفهومه مبنى ومعنى، ومما يتصل بذلك ما هو أخص من معنى الحرف وهو الموقف من تاء التأنيث المتصلة بالأفعال أحرف هي أم اسم؟ وأما الإعراب فمن أهم قضاياه دلالة علامات الإعراب على المعنى منذ كان الإعراب فرعًا على المعنى، ويظهر لنا هنا ما رواه الزجاجي من مخالفة قطرب للنحويين في إنكاره دلالة الحركات على المعنى، والملاحظ في النص الذي ساقه الزجاجي أن مقصد قطرب من المعنى يختلف عن مقصد النحويين؛ فهم يريدون المعنى الوظيفي من فاعلية ومفعولية، وهو يريد معنى أعم من ذلك، ومهما يكن من أمر فقوله كان متّكأً لناقدي النحو من ابن مضاء حتى إبراهيم أنيس. ويقفنا الباحث على ما نسب إلى الزجاج من تفرده بالقول ببناء المثنى وجمع المذكر السالم ليستبعد هذه النسبة. وليس من غرضنا هنا الوقوف عند دقائق مباحث الكتاب لأن ذلك أمر يطول، ولأنه لا غنى للقارئ الأريب من قراءة الكتاب كاملًا.

ويدخل الباحث في الفصل الثاني من الكتاب في معالجة قضايا الجملة الأساسية فيكون ذلك في أربعة مطالب هي: الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، والأفعال، والنواسخ. ومن الطبيعي أن يكون الفصل الثالث مخلصًا لمكملات

الجملة، وفيه مباحث هي: المفعولات، والتوابع، والمشتقات، والإضافة، والحق بهذه المباحث خامسًا جعله للمتفرقات.

تميزت لغة الباحث بالوضوح ودقة الصياغة والسلامة اللغوية العالية. واستعان في إنجاز بحثه على طائفة كبيرة من المصادر والمراجع المهمة فأحسن الاستفادة منها، وكان قارئًا ناقدًا يتحرى الحكمة فيقتنصها، ويمحص الأقوال ليرتضي منها ما يراه ملائمًا.

جاء هذا العمل نتيجة قراءات موسعة معمقة للتراث النحوي وما تلاه من دراسات تناولته بالنقد والتحليل، وأرى الباحث وفق في جلاء كثير من الأقوال وبيان وجه الصواب فيها. وأحسب عمله هذا من الأعمال الرائدة التي يمكن أن تكون منطلقًا للباحثين الذين يهمهم تفهم النحو ومحتواه على النحو الصحيح الواضح.

المقدمة

إن الناظر في المكتبة النحوية، بل في تاريخ النحو العربي يرى -بوضوح- أن النحويين قد بذلوا جهدًا كبيرًا من أجل إرساء قواعده وأصوله، فوضعوا المقدمات والمتون نظمًا ونثرًا، ووضعوا أيضًا الكتب الموسعة والشروح بدءًا من كتاب سيبويه ومن جاء بعده، وإنْ لم يكن (الكتاب) أوَّل ما أُلِّف من كتب النحو فهو أقدم كتب النحو التي وصلتْ إلينا وتحوي أصول النظرية النحوية واللغوية عند العرب.

ولقد كان المتأخر من النحويين يفيد ممن جاء قبله، وينقل أقوالهم وآراءهم وتعليلاتهم التي يرتضيها، ولكنهم -في جملتهم- أيضًا لم يكونوا مقلِّدين، ولم يأخذوا أقوال من سبقهم دون تمحيص، بل كانوا في أحيان كثيرة يخالفون من تقدَّمهم ويتفردون بأقوال جديدة في المنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو نحوها من القضايا.

وقد رأيت أنَّ بعض النحويين قد نبّه على مسألة التفرد في الرأي، وخَرْق الإجماع، ومخالفة المتقدِّمين، وكان هذا ديدنهم ولا سيما المتأخرين كابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، ولقد أهمتني حقيقة هذه المسألة منذ سنوات في أثناء البحث والقراءة، وبعد بحث أوّلي في ما وجدته من كتب النحو وأصوله وتاريخه رأيت أن (التفرُّد) يكاد يكون ظاهرة تشيع لدى كثير من

النحويين، وهي ظاهرة جديرة بأن تُجمع مسائلها لدراستها دراسة تحليلية تقف على حقيقتها وقيمتها العلمية.

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من ارتباطه بالفكر النحوي، والاتجاهات العقلية في توجيه كلام العرب، أو في تعليل الأحكام النحوية، وبأصول كل نحوي، ومدرسته، وتفكيره، وربما عقيدته وبمدى قرب هذا القول من الاستعمال اللغوي، أو بعده عنه، وربما أفضى بنا هذا البحث إلى معرفة أقوال وجيهة لبعض النحويين.

إنَّ حكاية التفرد، أو خَرْق الإجماع، ومخالفة المتقدمين، التي يسوقها كثير من النحويين في مؤلفاتهم، بل وتسوقها -أيضًا- كثير من الدراسات الحديثة، ومحققو كتب التراث، لا يمكن الوثوق بها، وإثبات التفرد إلا ببحثها واستقراء أقوال النحويين، ونقولهم، والرجوع إلى كتبهم، ومعرفة اصطلاحاتهم، حتى تتبيَّن لنا بوضوح حقيقة هذه المسألة.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه المسألة التي تكاد تكون ظاهرة دراسة تحليلية، وتوثيقية، مع الموازنة بين أقوال النحويين، ودراسة المسائل النحوية التي صرَّح النحويون فيها بالتفرد، أو بمخالفة الإجماع، أو بنحو هذا من المصطلحات التي تدل على مخالفة النحوي لمن تقدَّمه بقول جديد، والتفرد برأي لم يسبقه إليه أحد، لمعرفة الأصول التي اعتمد عليها النحويون في أقوالهم، بما يساعد على الكشف عن الفكر النحوي لديهم، ومدى أثرهم في النحو العربي.

وعلى هذا فإنَّ نسبة التفرد والتصريح به هي الأساس الذي ينبني عليه بحثنا، فليس من غرض هذا البحث أن يثبت الباحث -من تلقاء نفسه- التفرد أو ينفيه، بل غرض البحث هو دراسة التفرد الذي نَسَبَه النحويون، ولهذا فنسبة النحويين، وتصريحهم بالتفرد، هو منطلق هذا البحث.

ولم أجد من الدراسات ما أحاط بهذا الموضوع، أما الدراسات التي أُفردت لجهود بعض النحويين وآرائهم فهي كثيرة، ومنها على سبيل المثال: (الجهود

النحوية والصرفية عند ابن الخشاب) ليوسف محمود فجّال، و(هشام بن معاوية الضرير، حياته وآراؤه ومنهجه) لتركي بن سهو العتيبي، و(أبوالحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النحو والصرف) لمزيد نعيم، وغيرها كثير، وهي دراسات تعرض لما انفرد به النحوي رصدًا لتلك الآراء من غير أن تفردها بالدرس، ودون أن تبحث في حقيقة التفرد.

ومن هذه الدراسات التي عالجت آراء نحوي واحد رسالة الماجستير التي كتبتها الطالبة فتيحة بلغدوش زغاش وعنوانها (الآراء النحوية التي تفرد بها الفراء من خلال كتابه معاني القرآن)، وهي رسالة لا تتناول التفرد، بل الخلاف بين الفراء والكسائي، أو بينه وبين الكوفيين، ولم أجد أنها أفردت الآراء بصفتها مما انفرد به الفراء، وأما كتاب (ظاهرة الشذوذ في النحو العربي) للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني فيتناول ما شذَّ من الاستعمالات عن القواعد النحوية، وهي معالجة تختلف عن التفرد الذي يكون في الأحكام.

إنَّ كثيرًا من الباحثين المعاصرين الذين يقيمون دراساتهم على حياة نحوي ما، أو كتاب من كتب النحويين، ويَنصُّون في بحثهم على تفرُّد هذا النحوي، برأي أو آراء متعدِّدة، لم يدرسوا التفرد نفسه، واعتمدوا في إثباته على أمرين:

أحدهما: اعتمادهم على مجرَّد المخالفة، دون التَّصريح بالتفرّد في أغلب الأحيان، كأن يُقال: يصحُّ في هذه المسألة كذا، وقال فلان بل لا يصحُّ. فينقلون قوله على أنه قول متفرَّد.

الآخر: اعتمادهم اعتمادًا كبيرًا على بعض الكتب المتأخرة، كهمع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، دون الرجوع إلى أمّات كتب النحو.

ولذلك لا تعدّ هذه البحوث دراسات سابقة خاصة بهذا الموضوع وفق عنوانه.

إنَّ هذا البحث يحاول الإجابة عن جملة من الأسئلة التي تثيرها دعوى التفرد، من مثل: ما حقيقة التفرد الذي ينقله النحويون في كتبهم؟ وأصح هذا

التفرد أم لم يصح؟ وهل تابعَ النحويَّ أحدٌ ممن جاء بعده؟ وعلامَ اعتمد صاحب هذا القول؟ وما دليله؟ أسماع هو أم قياس؟ وما علاقة هذا القول بأصول النحو؟ وما نوع التفرد، أمطلق هو أم مقيّد؟

ويقوم البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء أقوال النحويين في المسائل النحوية وحصر ما صرَّح النحويون فيه بالتفرد، ومن ثم الرجوع إلى أمّات كتب النحو ومراجع النحويين أنفسهم لتوثيق أقوالهم، ومعرفة صحة ما نُسب إليهم، فإنْ لم يكن لأحدهم كتاب نحوي مطبوع يمكن الرجوع إليه، فيكون الرجوع إلى كتبهم الأخرى كالأمالي، والمجالس، والمعاني، وغيرها، ثم النظر في أدلة القول إنْ وُجدتْ، وموازنته بقول سابقيه، ثم دراسة القول المتفرد والحكم عليه، ومن منهج البحث عزو الآيات، وإثباتها بالرسم العثماني،وتخريج الأحاديث من مصادرها، وضبط الشواهد النحوية، والإشارة لنوع البحر.

وقد قسمت البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصول أربعة، يتلوها الخاتمة، ومراجع البحث، فأما المقدمة فعرضت فيها أهمية البحث، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وتساؤلات البحث، ومنهج البحث، وخطته.

وأفردت التمهيد لبيان مفهوم التفرد وطرائق التعبير عنه، وعرضت فيه المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي لـ(التفرد)، والمصطلحات المشابهة، كـ(الغرابة) و(الشذوذ) و(النُدرة) والفروق بينها، وموقف النحويين من (التفرد).

وأما الفصل الأول فجعلته في المقدمات النحوية، وفيه خمسة مباحث: التفرد في أبواب الكَلِم، والإعراب، والبناء، والممنوع من الصرف، والمعرفة والنكرة.

وناقشت في الفصل الثاني التفرد في مباحث الجملة الأساسية، وفيه أربعة مباحث: التفرد في أبواب الفاعل ونائبه، والمبتدأ والخبر، والأفعال، والنواسخ.

أما الفصل الثالث فكان في التفرد في مباحث مكملات الجملة ومقيداتها،

وفيه خمسة مباحث: التفرد في أبواب المفعولات، والتوابع، والمشتقات، والإضافة، وبعض المسائل المتفرقة.

وأما الفصل الرابع فيناقش التفرد في الحروف، وفيه مبحثان: التفرد في الحروف العاملة، والتفرد في الحروف غيرالعاملة.

وبعدُ، فإني أحمد الله وأشكره على توفيقه، ثم أجد أنه من كمال الوفاء، ولوازم المروءة، أنْ أشكر من حَنَتْ عليّ، وشجعتني، وآزرتني، وصبرتْ الأيام والليالي، وتحملتْ ألم الفراق والبعد، وغمرتني بحبها وعطفها ودعائها، أمي الحبيبة، جزاء صبرها، وتربيتها، منذ أن تولَّتْ المسؤولية قبل ما يربو على الثلاثين عامًا، مع إيماني أنَّ هذا لا يفي ببعض حقها حفظها الله!

ثم أشكر أستاذي الدكتور أبا أوس إبراهيم الشمسان المشرف العلمي على هذا العمل منذ أنْ كان فكرة في رأس صاحبه إلى أنْ أصبح رسالة مقدمة للمناقشة، على كل ما قدمه من نصح، وإرشاد، وتوجيه، وتقويم، وقد كان لي في المراحل كلها أبًا ومشرفًا، فجزاه الله عني وعن العلم خير ما يُجزى به أستاذ عن طلابه، وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة العمل وتقويمه.

وأشكر الزوجة الوفية، الصابرة، المحتسبة، التي وقفت بجانبي دومًا، وآزرتني كثيرًا، جَعَلَ الله ذلك في ميزان حسناتها، والشكر موصول لأولادي وفلذات كبدي أحبابي: صالح، وصبري، وريم، وريام، الذين ذهبت كثير من حقوقهم بسبب الانشغال بالعمل.

ويطيب لي أيضًا أن أشكر جامعة الملك سعود كلية الآداب، وأخص منها قسم اللغة العربية وآدابها الذين منحوني وغيري من زملائي فرصة الدراسة، فللقسم بكل أعضائه وافر الشكر والعرفان.

والشكر أيضًا لأهلي وأصدقائي و كل من مد لي يد العون.

التمهيـــد

التمهيد

لم يكن النحويون حريصين على البحث عن الآراء المخالفة، ولم يكن همهم هو الظهور "لكي يحققوا بروزًا ذاتيًّا بين أقرانهم، ومن ثم سعة في حلقات دروسهم، ويسرًا في العيش تبعًا لذلك"[١] كما ظن بعض الباحثين.

لقد كان عدم اقتناع بعض الباحثين بآراء من سبقهم، وإشكال بعض التراكيب النحوية، مدعاة إلى البحث عن تخريج، أو تأويل، أو رأي، في هذه التراكيب[٢]، وكانوا يُؤمِّلون أن تكون هذه التوجيهات والآراء المخالفة لمن سبقهم بعيدة عن التكلُّف[٣].

كما أن تعدُّد الأصول الصالحة التي يمكن أن تُردَّ إليها التراكيب العربية يُؤدي إلى تعدُّد اختيارات النحويين عند توجيههم لها تأويلًا، أو تخريجًا[٤]، ومن هنا جاءت بعض الآراء التي تفرَّد بها أصحابها.

وفي البدء سأذكر المعنى اللغوي للتفرُد، والمعنى الذي سأصطلح عليه، ثم أُعرِّج بعد ذلك على المصطلحات المشابهة، ثم نظرة النحويين له.

المعنى اللغوي :

أصل الفعل (فَرَدَ) يدل على واحد، أي: أنه يتناول شيئًا واحدًا، لا ثاني له.

يقال: فَرَدَ برأيه، وأَفْرَدَ، وفَرَّدَ، وانفَرَدَ: تَفَرَّدَ به، واستفردتُ الشيءَ، أخذتُه فردًا، لا ثانيَ له ولا مثلَ[٥].

---

(١) علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص١٨.

(٢) ينظر: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ٣: ١٨٣.

(٣) ينظر: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٦: ٧٧ .

(٤) ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. ط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٥٨-١٥٩.

(٥) ينظر: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار القومية العربية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، مادة فرد، ومجد الدين أبو السعادات ابن الأثير، النهاية في غريب =

ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا ﴾ [الأنبياء: ٨٩]، أي: وحيدًا، ويقال عن الشيء (فارد) إذا خرج عن أصحابه، وتنحى عنهم، وتوصف المرأة بذلك إذا وضعت مرة واحدة، ولا يقال ذلك عن الناقة؛ لأنها لا تلد إلا واحدًا.

وراكب (مُفْرَد) ما معه غير بعيره، وبعثوا في حاجتهم راكبًا مفردًا، أي: لا ثاني معه[(١)].

قال ابن فارس: "الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وُحْدة"[(٢)].

المعنى الاصطلاحي :

إنَّ الحكم بتفرُّد نحوي ما برأي عن النحويين الذين سبقوه يحتاج إلى دراسة تاريخ النحويين، والاطلاع على كتب النحويين جميعًا المطبوعة والمخطوطة، فضلًا عن الكتب التي لم تَعُدْ موجودة، وبناءً على ما تقدَّم فإنه ليس من هم هذا البحث، ولا من غرضه أن يُثبت الباحث من تلقاء نفسه التفرد لأحد النحويين أو ينفيه عنه، بل المقصود بالتفرُّد -هنا- هو: (الرأي الذي صرَّح النحويون بانفراد صاحبه به عن سائر النحويين الذين سبقوه)، أي: إنني حَصرْتُ الموضوع في ما صرَّح النحويون فيه بالتفرد، وأنه لم يقل بهذا الرأي أحد قبل صاحبه، أو لم يشاركه غيره فيه في عصره، وبهذا ستخرج-من بحثنا- الآراء التي لا تصريح فيها بالتفرُّد، كالآراء التي يُفهم منها التفرُّد فهمًا، أو الآراء التي تُنقل بصيغة التمريض، أو تُنسب لـ(بعضهم) لجهالة أصحابها والشك في نسبتها.

إنَّ اشتراطنا النصّ على التفرُّد، وتصريح النحويين به يُحْكِم المسألة بقيود واضحة وصريحة تُبعدنا عن الاجتهاد والظنون، وتُميّز الرأي المتفرِّد الذي قصدناه عما سواه.

= الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م، ٣:٤٢٥، وجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م، مادة فرد، ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي القاموس المحيط، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، -١٤١٠هـ- ١٩٩١م، مادة فرد.

(١) تنظر: المراجع السابقة.

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م ، مادة فرد.

وقد عبَّر النحويون عن التفرُّد بالرأي بطرائق كثيرة كقولهم:

١- وهذا مما انفرد به فلان، مثل قول ابن مالك معلقًا على مذهب الفارسي في مجيء (مَنْ) نكرة تامة (غير موصوفة): "وهذا مما انفرد به أبو علي الفارسي"[١].

٢- وهذا قول جميع النحويين إلا فلانًا، كقول الزجاجي عن مذهب قطرب في حركات الإعراب: "وهذا قول جميع النحويين إلا قطربًا"[٢].

٣- ما علمنا أحدًا قاله قبله، كقول ابن أبي الربيع عن مذهب ابن الطراوة في إجازة نصب الفاعل ورفع المفعول: "وهذا الذي قاله ابن الطراوة ما علمتُ أحدًا قاله قبله"[٣].

٤- أجازه فلانٌ وحده، كقول ابن هشام عن مذهب الزمخشري في (أم) المتصلة: "وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عُطفت عليه (أم)"[٤].

٥- وهذا خرقٌ لإجماع النحويين، كقول ابن هشام عن مذهب شيخ ابن الخباز في وظيفة حرف النداء (الهمزة) أنها لنداء المتوسط لا القريب: "وهذا خرقٌ لإجماع النحويين"[٥].

٦- لا نعرف له سلفًا في ذلك، كقول أبي حيان عن مصطلح ابن مالك (الشَبَه الوضعي): "لا أعلم أحدًا لك هذا المسلك غير هذا المصنف"[٦].

وغير ذلك من التعابير المختلفة التي تدل على التفرد.

المصطلحات المشابهة:

لقد وُجدت مصطلحات عدة تتشابه مع مصطلح (التفرُّد)، ومن هذه المصطلحات: (الغرابة) و(الندرة) و(الشذوذ).

---

(١) ينظر: الفصل الثالث.
(٢) ينظر: الفصل الأول.
(٣) ينظر: الفصل الثاني.
(٤) ينظر: الفصل الرابع.
(٥) ينظر: الفصل الرابع.
(٦) ينظر: الفصل الأول.

أولًا: الغرابة :

من المصطلحات القريبة من (التفرُّد) مصطلح (الغرابة)، وهو الرأي الذي وَصَفَه النحويون بأنه غريب، أو غريب جدًّا[1].

وقد جمع السيوطي المصطلحين في باب واحد في كتابه الأشباه والنظائر أسماه (فن الإفراد والغرائب)[2]، وأكثر هذه الآراء الغريبة من السهو، والغفلة، مثل قول السيوطي ناقلًا عن أبي حيان: "ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللام في نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣] هي لام كي... فسهو من قائله"[3]، وأكثر ما توصف الآراء بالغرابة إذا كانت قائمة على تخريج التراكيب على ما لم يثبت في العربية .

على أنه لا ملازمة بين (الغرابة) و(التفرُّد)؛ لأن الغرابة صفة للقول نفسه، في حين أن التفرُّد صفة لصاحب القول، وقد لا يوصف الرأي المتفرِّد بالغرابة، ويمكن أن يُنسب الرأي الموسوم بالغرابة إلى أكثر من واحد[4]؛ ولهذا جعلنا الرأي المتفرّد ما نص النحويون على تفرد صاحبه، بغض الطرف عن أي صفة أخرى.

ثانيًا: الشذوذ :

قال الجرجاني في تعريف الشاذ : "هو ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[5].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٤٧٨، و٥: ٣٢٩، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م، ٣: ٢٩٤ .

(٢) ينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م، ٣:٦٩ .

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٤:١٠٩ .

(٤) ينظر: عادل بن معتوق العيثان، الإفراد والغرائب في الأشباه والنظائر للسيوطي، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، ص ٧ .

(٥) علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٢٤.

وتابعه أبو البقاء الكفوي[١]، وذكر له تعريفًا آخر"هو الذي يكون وجـوده قليلًـا، لكن لا يجيء على القياس"[٢].

ويبدو أن أصل الشاذ كونه قليلًا، ولذا قال ابن جني في باب القول علـى الاطّـراد والشذوذ " أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التتابع والاستمرار...وأمـا مواضـع (ش ذ ذ) في كلامهم، فهو التفرّق والتفرّد...هذا أصل هذين الأصـلين في اللغـة"[٣]. وذكـر أن الشاذ قد يكون في القياس، مثل: استصوبت الأمر، واسـتنوق الجمـل، وقـد يكـون في الاستعمال، مثل: الفعل الماضي من (يذر، ويدع)[٤].

إن الشذوذ ظاهرة لغوية مخالفة للقياس، وغالبًا ما تكون قليلة الاسـتعمال[٥]، والفـرق الجوهري بين الشذوذ والتفرُّد هو أن الـشذوذ يكـون في الاسـتعمال، في حـين أن التفـرُّد يكون في الأحكام.

ثالثًا: الندرة :

إن النوادر "لا تعدو أن تكـون ظـواهر لغويـة مختلفـة، تمثـل اخـتلاف اللـهجات العربية، والبيئة البدويـة...وهـذه الظـواهر ترتـدي رداء النـزْر والقلـة؛ لـذلك لم تكـن معروفة عند الجميع لعزّتها، فوسمت حينئذٍ بميسم الندرة"[٦].

وتكاد تتفق كلمة النحويين واللغـويين علـى أن النـادر هـو القليـل، وقـد عرّفـه

(١) ينظر: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليـات معجـم في المـصطلحات والفـروق اللغويـة، تحقيـق عـدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ص ٥٢٩ .

(٢) الكفوي، الكليات، ص ٥٢٨ .

(٣) أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصرية، القـاهرة، ١٣٧٢هــ- ١٩٥٢م، ١: ٩٦-٩٧.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١: ٩٧-٩٨، وينظر أيضًا: أبو بكر محمد بن سهل ابن الـسراج، الأصـول في النحـو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ١: ٥٧، وأبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، دار الثقافـة، عمّـان، ٢٠٠٢م، ص ٧٦، والسيوطي، الأشباه والنظائر ١: ٢٥٤ .

(٥) ينظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الـشروق، بـيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ص٢٧٨، وأحمد بويا ولد الشيخ محمد تقي الـدين، النـدرة في الدراسـات النحويـة، رسـالة ماجـستير، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م ، ص ٢٧.

(٦) تقي الدين، الندرة في الدراسات النحوية، ص٥٥.

الرماني بأنه "الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه"[1]، ومثله تعريف الجرجاني: "ما قلَّ وجوده، وإن لم يخالف القياس"[2].

ولا يخرج استعمال النحويين للنادر عن هذا المعنى، يقول ابن مالك عن(حيثُ): "فكونه ظرفًا هو الشائع، وندر إضافتها إلى مفرد ...وأندر من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مقدّرة"[3]، وقال عن الظرف(وسْط): " ومثل حيثُ في ندور التجرد عن الظرفية وسْط بالسكون فهذا كثير ... أعني وقوعه ظرفًا، وأما تجرُّده عن الظرفية فقليل لا يكاد يعرف"[4].

ونقل السيوطي عن ابن هشام قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطّردًا، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالب أكثر الأشياء؛ لكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلُّ من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير، لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[5].

وقد يتداخل مصطلح الشذوذ مع مصطلح الندرة أحيانًا؛ لارتباطهما بالاستعمال[6]، بل قد تتداخل هذه المصطلحات (الغرائب، والشذوذ، والنوادر)

---

(١) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م، ص٧٣.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٢٥٨.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢:٢٣٢، وينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١:٢٠٤، وأبوحيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٣:١٤٤٩.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢:٢٣٣، وينظر: بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ١:١٠٨، وجمال الدين عبدالله ابن يوسف بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ١:١٠٣-١٠٤.

(٥) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة، د. ت، ١:٢٣٤.

(٦) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أمالي الزجاجي، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص ٣٨.

بعضها في بعض، قال السيوطي: " هذه الألفاظ متقاربة وكلها خلاف الفصيح"[1]، والفرق بين الندرة والتفرُّد أن الندرة أيضًا متعلقة بالاستعمال، في حين أن التفرُّد متعلق -كما تقدم- بالأحكام.

موقف النحويين من التفرّد :

يتمايز النحويون في التفاوت المعرفي، والتحصيل العلمي، كما تختلف نظرتهم إلى النحو واللغة؛ ولهذا تتعدّد الآراء، ويحصل التفرُّد بناءً على القدرة الذهنية لكل نحوي وذكائه الشخصي، فكم من نحوي قد فاق شيخه في الاستنباط، والدراية المعرفية، وحسن تخريج التراكيب النحوية .

ومما يُنْبئ أيضًا عن التفاوت المعرفي، والقدرات الشخصية- وهو سبب رئيس في قضية التفرُّد- وجود بعض الأقوال الغريبة لبعض النحويين التي لا يعضدها سماع، أو قياس، ولا معنى أحيانًا، ويظهر عليها آثار التكلُّف.

وبناءً على ذلك؛ لا أظنه صوابًا أن يقال: إن النحويين قد اعتمدوا في إصدار أقوالهم على معايير لأفكارهم، أو مقاييس يعتمدون عليها في أحكامهم، وآرائهم، (وهي التي سماها تمام حسان قواعد التوجيه)[2]، مع الإقرار بوجود قواعد عامة، يستعملونها جميعًا، ويستدلون بها على بعضهم في محاوراتهم، ومناظراتهم، ولكنها لا تقيّد النحويين، ولا تُوقِف اجتهاداتهم، ولا تمنعهم من التفرُّد بالرأي، وإنْ خالف تلك القواعد.

لقد كان النحويون يفيدون من غيرهم، ولا سيما شيوخهم الذين تتلمذوا على أيديهم، وكانوا ينتخبون من الآراء النحوية لمن سبقهم، ومع ذلك لم يُغلقوا باب الاجتهاد، والخلوص إلى آراء أخرى، غير أنهم كانوا – فيما يبدو – يهابون مخالفة أسلافهم، فربما استحسن بعضهم قولًا، وصرَّح بأن هذا رأي له، قد ابتدأه هو، ولم يقل به أحد غيره، ثم نراه يَنْكُصُ على عقبيه، ويترك قوله واجتهاده، ويرى أن اتِّباع

(١) السيوطي، المزهر، ١: ٣٣٢.

(٢) ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص٤٥٣، و تمام حسان، الأصول، ص٢٠٩-٢١١.

أئمة النحويين أحق وأجمل(١).

لقد كانوا في الجملة يميلون إلى الاتِّباع، ولهذا قد يتركون القول الذي يرونه صحيحًا، وجائزًا، ويختارون قول أسلافهم، كما صنع أبو إسحاق الزجاج عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٤] في قوله: "والنصب في (أن) والجرّ مذهب النحويين، ولا أعلم أحدًا منهم ذكر هذا المذهب[أي: الرفع]ونحن نختار ما قالوه؛ لأنه جيد، لأن الاتِّباع أحبّ وإن كان غيره جائزًا"(٢).

ونراهم -أحيانًا- يتحرَّجون من التصريح بالأقوال التي يرونها وجيهة، وقوية، فيقولون: ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى كذا لكان مذهبًا، أو: لو قال إنسان: إنه جرٌّ لكان قولًا قويًّا، أو: لكان مذهبًا جيّدًا سهلًا قليل الدعوى، ونحو ذلك(٣).

على أن بعض النحويين ربما تحرروا من ذلك، وتفرَّدوا بالقول ولو كان مخالفًا لإجماع من تقدمهم - إذا رأوا الدليل قويًّا، وواضحًا، يعضد قولهم - وقد كان أبو عثمان المازني يقول: إن العالم إذا قال قولًا متقدِّمًا فإن المتعلم إما أن يقتدي به، وينتصر له، وإمّا أن يخالفه - إن وجد إلى ذلك سبيلًا(٤).

وذكر ابن جني أن الاعتراض على النحوي بأن قوله مخالف لجميع النحويين "ليس بموضع قطع على الخصم ...؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، مالم يُلوِ بنصّ، أو ينتهك حرمة شرع "(٥). ومن هنا نفهم قول الرواة عن ابن الحاجب: إنه خالف النحويين في مواضع، وأورد عليهم إشكالات، وإلزامات

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣:١٢٣٠ .

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١:٣٠٠، وينظر: ٢:٢٨٣.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١:٤١٨، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣:٩٣، والسيوطي، همع الهوامع، ١:٢٥٩ و٣:٧٩و٢٥٤ و٥:١٢، وأبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢:٧١٢.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١:١٩١.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١:١٨٨-١٨٩.

مفحمة، يعسر الجواب عنها[1].

ومن ذلك تصريح المبرّد بمخالفة النحويين أجمعين في قوله عن قول الشاعر: [من الوافر]

فَكَيْفَ إذا رأيتُ دِيارَ قَومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ

"وتأويل هذا سقوط (كان) في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أن خبر كان (لنا) فتقديره: (وجيران كرام كانوا لنا)"[2].

ومن أمثلته -أيضًا- صنيع ابن جني في قوله: "وأجمعوا على أن ليس بجائز(ضرب غلامُه زيدًا) لتقدّم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، وقالوا: في قول النابغة: [من الطويل]

جَزى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ ابْنَ حاتِمٍ جَزاءَ الْكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل، فيكون مقدّمًا عليه لفظًا ومعنى، وأما أنا فأجيز أن يكون قوله: جزى ربه ...عائدة إلى عديّ خلافًا على الجماعة"[3].

وقوله أيضًا: "فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ، على أنه... من الشاذ الذي لا يحمل عليه ...أما أنا فعندي...أنه على حذف المضاف لا غير"[4].

وليس ابن جني بدعًا من النحويين في الانفراد ومخالفة المتقدمين، فقد نَقَل السيوطي مثل ذلك عن شيخه أبي علي الفارسي، فقد كان النحويون قبله يمنعون

(١) ينظر: عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٦٠ . .

(٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الكتاب المصري ، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٤:١١٦-١١٧، وينظر أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ، ص ١٣٩ .

(٣) ابن جني، الخصائص، ١:٢٩٤ .

(٤) ابن جني، الخصائص، ١:١٩١-١٩٢، وينظر: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦ه- ٢٠٠٦م، ص١٩٠ .

دخول (ال) على لفظ(كل)، وجوَّز هو فيها ذلك، واستدل بالقياس، وأفرد لها مسألة في (الحلبيات)[1].

لقد وجد النحويون- ولاسيما بعد ترتيب الأبواب النحوية وتنظيمها الذي ابتدأه ابن السراج في الأصول- أن هناك ما يمكن إضافته كالتمثيل لبعض القواعد التي وضعها النحويون، أو التنبيه لما يمكن أن يكونوا قد أغفلوه، أو استنباط معنى نحوي من أحد التراكيب، أو توجيه قراءة، أو شاهد، أو منع تركيب ما، أو تجويزه، أو التفصيل فيما أجمله الأوائل، أو إضافة بعض القيود لقبول تركيب ما، أو نحو ذلك ، وهم في هذا لا ينتقصون من سبقهم، أو يتتبعون مواطن الخلل لديهم، بقدر ما يظهرون براعتهم، وقدرتهم على الانتباه، وحرصهم على إضافة شيء ما في بنية النحو العربي؛ ولهذا نجدهم -أحيانًا- يُصرِّحون بتفردهم قائلين: إن هذا قول لم يقله غيرنا، أو: إن هذا التمثيل مما أغفله النحويون، أو: وقد يُسِّر لي -بحمد الله- تخريجه بوجه لا تخطئة فيه، ولا تكلُّف، أو: ويظهر لي قول ثالث[2].

ولهذا "لم يقتصر النحويون على شرح وتوجيه آراء غيرهم، أو التماس الأدلة لها، بل كانوا يتجاوزون ذلك إلى بعض الآراء والبحوث التي لم يسبقهم إليها من تقدمهم"[3].

وفي هذا السياق يتعيّن التنبيه إلى مسألة نحوية أصولية، في ظني أن فيها إجمالًا يستحق التفصيل، وهي أن التفرُّد قد يكون خَرْقًا للإجماع، وقد لا يكون كذلك؛ لأن خَرْقَ الإجماع يحتاج إلى النصّ الصريح على وجود الإجماع أصلًا، ومن ثم النصّ على أن هذا التفرُّد خرق للإجماع، ولهذا كان النحويون يميزون بين الأمرين عند الحكم على بعض الآراء المتفرِّدة، فتارة ينصُّون على أن هذا التفرُّد خرق للإجماع، وتارة لا

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص٢٠٢، والفاسي، فيض نشر الانشراح، ٢:٧٣٢-٧٣٤، ولم أجد في المسائل الحلبيات المطبوعة ما يشير إلى ذلك، وقد ذكر محقق الكتاب أنه اعتمد على نسخة وحيدة وفيها سقط، ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣:١٨٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣:١٢٣٠، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ٢: ٥٣٣.

(٣) عبد العال مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص٤٥٢ .

يذكرون الإجماع أصلًا، بل ينصُّون على تفرُّد الرأي فقط .

ومن هنا فليس من الصواب أن يُفهم أن التفرُّد يقتضي مخالفة الإجماع بالضرورة؛ فقد يكون التفرُّد مخالفة للإجماع، وقد لا يكون كذلك، كتخريج قراءة، أو توجيه شاهد، أو تفصيل مجمل، أو إضافة شرط، أو قيد، أو نحو ذلك، مما لا علاقة له بالإجماع، وقديمًا قيل عن يونس ابن حبيب مثلًا "كان ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها"[1]، ولم يقولوا: خَرْق بها الإجماع .

إن التفرُّد -في حدّ ذاته- ليس مذمومًا، ولا يُعدُّ صوابًا أو خطأً؛ لأن قوة الدليل هي التي تمنح التفرُّد هذه الصفة أو تلك، وقد كان النحويون يتابعون الفرد، ويتركون قول الجماعة، إذا قوي لديهم الدليل، فالمبرد مثلًا يصرِّح بمتابعة الأخفش ومخالفة النحويين أجمعين، قائلًا "فإذا سميت رجلًا بـ(مساجد)، أو (قناديل)، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة، إلا أبا الحسن الأخفش ... وهذا عندي هو القياس[2]".

ومع ذلك فإن قول الجماعة أقرب إلى الصواب في الجملة من قول الفرد؛ إذ لا يمكن أن يتتابع النحويون على قول واحد دون أن يتنبهوا إلى خطئه، لكن أيضًا ليس من الصواب أن يُحكم على القول المخالف لقول الجماعة بالخطأ بناء على مبدأ القلة والكثرة.

إن الدليل من سماع أو قياس هو الفاصل في الخلاف، فدونه لا يُعوَّل على القول المخالف، ولو كان قائله سيبويه كما صرَّح بذلك ابن مالك في قوله: "وما ذهب إليه ابن خروف مخالف لمراد سيبويه، ولو قصد سيبويه ذلك نصًّا لم يعوَّل عليه؛ لأنه...مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل"[3]، ويوافق ذلك قول ابن جني: " إنما هو [النحو] علم منْتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره، إلا أننا مَع هذا لا

---

(١) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ص٢٨.
(٢) المبرد، المقتضب، ٣:٣٤٥ .
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣:٣٢٦ .

نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، ... إلا بعد أن يناهضه إتقانًا ويثابته عرفانًا[1]".

على أن النحويين كما قبلوا بعض الآراء التي تفرَّد بها أصحابها، وخالفوا جماعة النحويين، لم يقبلوا غيرها لضعف الحجة، أو بعد هذه الآراء وضعفها، وعَدُّوا ذلك من قبيل الوهم، والسهو، والغفلة[2]، وربما شككوا في صحة نسبة القول إلى أصحاب تلك الآراء[3]، بل ربما شنّعوا على بعض الأقوال التي لا يعضدها سماع، ولا قياس، بل ولا معنى، كما فعل ابن الشجري، فقد شنّع على مكي بن أبي طالب لنقله قول أبي عبيدة أن الكاف في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] حرف قسم، وأن المعنى: الأنفال لله والرسول الذي أخرجك. وقال : لو أن قائلًا قال: (كالله لأفعلنَّ) لاستحق أن يبصق في وجهه[4].

(١) ابن جني، الخصائص، ١:١٨٩ .

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٨٦، و٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥: ٧٠ .

(٤) ينظر: هبة الله علي بن محمد ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م-١٤١٣هـ، ٣: ١٨٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧١ .

الفصل الأول
التَّفرُّد في مقدِّمات الأبواب النحوية

- المبحث الأول: الكَلِم.
- المبحث الثاني: الإعراب.
- المبحث الثالث: الممنوع من الصرف.
- المبحث الرابع: البناء.
- المبحث الخامس: المعرفة والنكرة.

المبحثِ الأول
الكلِم

صرح النحويون في هذا الباب بالتفرد في ثلاث مسائل:

١- أقسام الكَلِم:

تنقسم الكلمة في العربية على ثلاثة أقسام هي: الاسم، والفعل، والحرف، وتكاد تتفق كلمة النحويين على ذلك، بل لقد نقل الإجماع على ذلك جماعة من أهل العلم، كالزجاجي، وابن فارس، والشلوبين، وأبي حيان، والمرادي ، وابن هشام[١].

وقد ذكر النحويون ثلاثة دلائل لهذا الحصر:

- أحدها: الاستقراء؛ وهو أن النحويين الذين تتبعوا كلام العرب لم يجدوا غيرها.
- الثاني: أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها، أو بغيرها، والثاني الحرف، والأول إما أن تتعرض بنيته للزمان، أو لا، فالأول منهما الفعل، والآخر الاسم، فلا رابع.
- الثالث: أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة بين الذات والحدث، فالأول الاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف[٢].

---

(١) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م ص٤١، وأحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الدباغ، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ص٨٢، وأبو علي عمر بن محمد الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ١: ٢١٨، وأبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨ه- ١٩٩٧م، ١: ٢٢، وابن أم قاسم الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، ١: ١٨-١٩، وجمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق هادي نهر، د. ط، دار اليازوري، عمّان، ٢٠٠٧م، ١: ٢٤٧.

(٢) ينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، ص٣، وعلي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، د. ط، ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م، ١: ٨٨، وأبو حيّان، التذييل والتكميل،١: ٢١-٢٢.

ولم يُنقل عن أحد من النحويين خلاف ذلك، إلا ابن صابر النحوي الأندلسي[1]، الذي خرق الإجماع وأضاف قسما رابعًا، وهو (الخالفة)، ويقصد به اسم الفعل[2]، وممن صرح بذلك المرادي في (شرح التسهيل)[3].

ولم تذكر المصادر التي ذكرت مذهب ابن صابر النحوي حججه، وأدلته التي استند عليها، ولعل ما دعا ابنَ صابر إلى إضافة قسم رابع هو خلاف النحويين في أسماء الأفعال؛ إذ اختلفوا فيها خلافًا كبيرًا، فالكوفيون يرونها أفعالًا حقيقيةً؛ لدلالتها على الحدث، والزمن، ولرفعها الفاعل، ونصبها المفعول، ولتأديتها معاني الفعل[4]، والبصريون يرونها أسماء، ويسمونها أسماء الأفعال؛ لقبولها علامات الاسم، وعدم قبول علامات الفعل[5].

ثم اختلف البصريون في مدلولها، فقيل: تدلّ على معاني الأفعال، من الحدث، والزمان، فـ(مه) مرادف لـ(اسكت)، وقيل: مدلولها ألفاظ أفعال، لا أحداث، ولا أزمان، فـ(مه) اسم للفظ (اسكت)، وقيل: تدلّ على الزمن بالوضع، لا بالصيغة، وقيل: هي أسماء للمصادر[6]، واختلفوا -أيضًا- في موضعها من الإعراب، وقيل: ليس لها موضع من الإعراب، وذكروا أقوالًا عدة، وعلى هذا تفرّد ابن صابر الأندلسي بعدِّها قسمًا رابعًا، فلا هي- عنده- أسماء، ولا أفعال، ولا حروف، ولكنّ

---

(١) هو أحمد بن محمد بن صابر، أبو جعفر النحوي الأندلسي، كان فاضلًا نبيلًا على مذهب أهل الظاهر، توفي سنة ٦٦٢هـ، ينظر: شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م، ١٥: ٥٠.

(٢) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٥: ١٢١.

(٣) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي محمد عبيد، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص٦٦.

(٤) ينظر: بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، د. ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠، ٢: ٦٣٩، وخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٥هـ، ٢: ١٩٥.

(٥) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٨٩، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٦٣٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٩٥.

(٦) تنظر: المراجع السابقة.

المصادر التي ذكرت رأي ابن صابر، ولم تذكر أدلته، وصفته بأنه لا يعتدُّ بخلافه[1].

وقد خاض بعض المعاصرين في هذه القضية، فمنهم من رأى ضعف التقسيم الذي سار عليه النحويون قرونًا طويلة، وأنه -أي التقسيم- بحاجة إلى إعادة النظر، وإنشاء تقسيم جديد أكثر دقة! مبنيّ على اعتبارَي المبنى والمعنى[2].

ويرى غيره أن النحويين العرب كانوا متّبعين في تقسيمهم لفلاسفة اليونان، وأهل المنطق، حتى إن الأمر قد شقّ عليهم! في تحديد المقصود من هذه الأجزاء[3].

ومنهم من يقرر "أن الواقع اللغوي لا يؤيد هذا التقسيم، بل يتعارض معه، إلى درجة توشك أن تنقضه، وأن مصطلح (أسماء الأفعال) متناقض شكلًا ومضمونًا[4]، ومنهم من كان جازمًا في قوله كإبراهيم السامرائي " والحقّ أنها مواد فعلية جمدت على هيئة مخصوصة، فلم تتصرّف فيها تصرف الأفعال"[5]، ومنهم من لم يكن جازمًا، كمهدي المخزومي الذي بنى قوله على غلبة الظن "وأكبر الظن أن الكوفيين كانوا على حقّ في عدّها أفعالًا حقيقية...وما هي في واقع أمرها- في أغلب الظن- إلا أفعال جامدة تخلّفتْ عن سائر الأفعال"[6].ويتلخص رأيه في أنها أفعال حقيقية في دلالاتها، واستعمالاتها، ولكنها جاءت على هيئات ليست في هيئات الأفعال ما يشبهها، وأن التنوين اللاحق لبعضها هو نون لحقتْ هذه الأبنية لتكثيرها، ولتسهيل النطق بها، لثقل النطق بها على حرفين.

ولعل هذا النقاش هو ما دعا بعضهم إلى محاولة وضع تقسيم جديد، ومن أهمّ هذه المحاولات محاولتا إبراهيم أنيس، وتمام حسّان.

أما إبراهيم أنيس، فقد رأى ضرورة رعاية أُسس ثلاثة، هي: المعنى، والصيغة،

---

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ١: ١٨-١٩.

(٢) ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، د. ط، دار الثقافة، الدار البيضا، ١٩٩٤، ص ٨٨.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٧٩.

(٤) ينظر: علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٥٣.

(٥) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ط ٣، دار الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص١٢١.

(٦) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٢٠٢-٢٠٣.

ووظيفة اللفظ، فلا يصحّ الاكتفاء بأساس واحد، بل لا بدّ أن نقيس بها مجتمعة، وبمراعاة ذلك أضاف قسمًا رابعًا سماه (الضمير)، وعدَّ تقسيمه أدقَّ من تقسيم النحويين الأقدمين![1] وقد جعل أسماء الإشارة، والموصولات، والعدد، من الضمير، ولست أدري كيف تكون الأعداد من المضمرات مع أن فيها تصريحًا لا إضمارًا! كما أضاف الظرف الزماني، والمكاني، إلى الحروف، وسمّاها (أدوات).

" **إن أهمّ ما قدّمه الدكتور إبراهيم أنيس يتلخص في نقطتين:**

١- تقسيم الاسم على قسمين.

٢- نقل الظروف من حيز الاسمية إلى حيز الأدوات مع الحروف.

وإذا كان من الممكن قبول الأولى بدعوى أن التقسيم لم يتضمن -في جوهره- غير التماس بعض السمات المشتركة في إطار ما يعرف بالأسماء عند النحاة، فإن في الثانية نظرًا؛ لوجود فوارق أسلوبية لا سبيل إلى تجاهلها بين الظروف وبقية الأدوات"[2].

أما محاولة تمام حسان فتقوم على أنه يجب مراعاة مجموعة من الأسس الشكلية، والاعتبارات الوظيفية معًا لتحديد أنواع الكلمات، وقد خلص إلى التمييز بين سبعة أنواع، هي:

١- الاسم ٢- الصفة ٣- الفعل ٤- الضمير

٥ – الخالفة ٦- الظرف ٧- الأداة[3].

ويمكن أن يؤخذ على تمام حسان تكثير التقسيم، مع وجود التشابه الكبير بين كثير منها، ولعله قد أدرك ذلك فاضطر إلى أن ينبه على أنّ "ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعًا، أنّ كلّ قسم من الكلم لا بدّ أن يتميّز عن قسيمه...إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في (بعض) هذه المباني والمعاني"[4]، فمثلًا عند حديثه عن الصفة، ذكر أن الصفات تشارك الأسماء في قبول الجر لفظًا...وتأبى الصفات ما يأباه

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٦١، وعلي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٥٦.

(٢) علي أبو المكارم، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ١٥٨.

(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٥٨.

(٤) تمام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٥٨.

الاسم من الجزم، والإسكان في غير الوقف، ...ولا فرق بين الأسماء والصفات من جهة ما يلصق بهما، فكلاهما يقبل الجر، والتنوين، وأل، والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وهما يمتازان معًا هنا عن بقية أجزاء الكلام[1]، فإذا تشابها في هذا كله - وغيره - ووُجدتْ بعض الفروق في أثناء التركيب، أو الاستعمال، أيكون هذا داعيًا إلى التفريق بينهما؟ بحيث يُعدّ كلّ واحد منهما قسمًا مغايرًا!

وعند حديثه عن الضمير جَعَل الغَيْبة نوعين: شخصية، ويقصد بها (هو) وأخواته، وموصوليّة ويقصد بها (الذي) وأخواته[2]، وفي هذا إغفال لدلالة الأسماء الموصولة في التركيب؛ إذ إنها في التركيب لا تدلُّ على غيبة أصلًا! نحو قولنا: (جاء الذي نُحبّه)، فكيف يمكن قبول أن هذا التركيب يدلُّ على غائب؟! وأظنه تناقضًا أن يقال عن الاسم الموصول: (غائب موصول).

هذا عدا أن بعض أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة معربة، يتغيّر آخرها بتغيّر موضعها في التركيب، وهذا أيضًا يتناقض مع كونها ضمائر مبنيّة كما يرى تمام حسّان في قوله عنها "كلها مبنيّة، لا تظهر عليها الحركات، وإنما تنسب إلى محلها الإعرابي"[3].

وفي نظري أن القضية أكبر من كونها تقسيمًا للألفاظ، على ثلاثة، أو أربعة، أو سبعة، بل هي قضية مرتبطة بالنظرية النحوية أساسًا، وبالفكر النحوي واللغوي عند العرب، والملحوظ على الذين خاضوا في التقسيمات الجديدة أنهم لم يتجاوزوا قضية القسمة العددية، ولم يُؤصِّلوا لنظرية نحوية مقنعة، بناءً على قسمتهم، وإن كانوا قد حاموا حولها، في حين أنّ النحويين العرب حينما وضعوا التقسيم الثلاثي، كانوا يُؤصِّلون لنظرية بُني عليها النحو العربي كله، وكان التقسيم الثلاثي هو الأساس المتين لهذا البناء، وهو بناء مقنع إلى حدٍّ كبير، ولم تستطع كل المحاولات المتعدّدة خلخلتها، أو النيل منها، بل بقيتْ صامدة، ومؤثِّرة، إلى يومنا هذا، وليت المصادر النحوية التي ذكرت تفرُّدَ ابن صابر قد ذكرت أدلّته على ذلك، ولكنها لم تفعل، بحسب المصادر التي

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ١٠٠.
(٢) ينظر: المرجع السابق ، ص ١٠٨.
(٣) المرجع السابق ، ص١١١.

اطلعتُ عليها.

٢- معنى الحرف:

الحرف في اللغة: هو طَرَف الشيء، وشفيره، وحدّه، قال الخليل: "الحرف: من حروف الهجاء، وكل كلمة بُنيتْ أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفًا، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثل: حتى، وهل، وبل، ولعل..."[١].

أما حدّ الحرف في اصطلاح النحويين، فقد أكثر أهل العربية من القول فيه[٢]، وهو من المسائل التي اشترك فيها عِلما النحو وأصول الفقه، وقد بحثها كلا الفريقين، مع الاختلاف في منهج البحث، ومستواه، فقد بحثها الأصوليون وفق منهجهم الفلسفي، ودرسها النحويون وفق منهجهم الاستقرائي[٣].

وقد وجد النحويون صعوبة كبيرة في وضع حدّ دقيق للحرف، فذكروا حدودًا كثيرة، وكان لكلٍّ من الأخفش، والمبرّد، والزجاج، وابن كيسان، وأبي عبدالله الطُّوال، والزجاجي، وأبي نصر الفارابي، وغيرهم حدٌّ مختلف عن الآخر، حتى قال بعض النحويين لعلّه لا يحتاج إلى حدّ أصلًا[٤].

وأكثر ما دار في حدود النحويين عبارتان:

- إحداهما: أن الحرف يدلُّ على معنى في غيره.
- الأخرى: أنه يدلُّ على معنى في غيره فقط، ولا يدلُّ على معنى في نفسه[٥].

ومحصَّل العبارتين أن معنى الحرف في غيره، غير أن العبارة الثانية فيها إضافة قيْد

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دون. ط، دون. ت، مادة حرف.

(٢) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٨٧، وعبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، د. ط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ص٧٥.

(٣) ينظر: عبد الهادي الفضلي، اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م، ص٥٣.

(٤) ينظر: البطليوسي، الحلل، ص٧٤-٧٥.

(٥) ينظر: ابن معط يحيى بن عبد المعطي المغربي، الفصول الخمسون، تحقيق محمود الطناحي، د. ط، د. ت، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص ١٥٣، والشلوبين، شرح الجزولية، ١: ٢١٧، وابن عصفور الإشبيلي، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ١: ٤٦.

يؤكِّد ما قبله، وينفي وجود أي معنى للحرف في نفسه، وهذا هو قول النحويين، ويكاد يكون إجماعًا، ولكنْ خرق إجماعهم، وتفرَّد بمخالفتهم جميعًا، الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه على (المقرّب)، ورأى أن الحرف له معنى في نفسه، وقد صرَّح السيوطي بتفرد ابن النحاس قائلًا: "وما ذكرناه من أنّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين ابن النحاس..."(١)، يقول ابن النحاس: " والحقُّ أنّ الحرف له معنًى في نفسه؛ لأنّا نقول: لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يُفْهم موضوعه لغة، أو لا، فإن لم يُفْهم موضوعه لغة، فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم، والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فإنه يفهم منه معنًى عملًا بفهم موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانًا بـ(هل)، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذًا عرفْنا أن له معنى في نفسه"(٢)، ثم يذكر دليلًا آخر وهو: أنّ اللغويين "كلهم قالوا مثلًا: إنّ (هل) للاستفهام، ولم يُقيّدوا بحال التركيب دون حال الإفراد"(٣).

ونحتاج -هنا- إلى الموازنة بين رأي ابن النحاس، ورأي غيره من النحويين في قولهم: إن الحرف يدلّ على معنًى في غيره، إذ يرى النحويون "أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقّفة على ذكر متعلّق، ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فُهِم منه التعريف، ولو قلت: (أل) مفردة،لم يُفهم منه معنًى، فإذا قُرِن بالاسم أفاد التعريف، وكذلك باء الجرّ فإنها لا تدلّ على الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا إنه يتحصّل منها مفردة، وكذلك القول في سائر الحروف"(٤). وبعبارة أخرى يرى

(١) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٨.

(٢) بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحاس، التعليقة على المقرب، تحقيق جمال عبد الله عويضة، ط١، الناشر وزارة الثقافة، عمّان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ص٦١-٦٢.

(٣) محمد بن عبد الله العوفي، بهاء الدين بن النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرّب مع تحقيق النصف الأول منها الذي ينتهي بباب (لا)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١١ه -١٩٩١م، ص١٣، والملحوظ أن هذه الفقرة غير موجودة في النص المحقق المذكور في الحاشية السابقة بتحقيق جمال عويضة.

(٤) ابن أم قاسم الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٢٢.

النحويون أنّ تصوُّر معنى الاسم، والفعل، في الذهن، غير متوقّف على شيء خارج عنهما، وأن تصوُّر معنى الحرف متوقّف على ما هو خارج عنه[1].

أما ابن النحاس فهو يتحدث عن (تمام المعنى)، إذ يرى أن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمُّ من المعنى المفهوم منه عند الإفراد، يقول: "إنَّ الكلمة إنْ فُهِم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها، من غير ضميمة، فهي المعبَّر عنها بأنَّ لها معنًى في نفسها، وإنْ كان فَهْمُ تمام معناها متوقِّفًا على ضميمة فهي المعبَّر عنها بأنَّ معناها في غيرها...[و] كلّ واحد من الاسم والفعل يُفهم منه في حال الإفراد عين ما يُفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف؛ لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتمُّ مما يُفهم منه عند الإفراد"[2]

وأراني وَسَطًا بين القولين، فكلا القولين فيه إطلاق يحتاج إلى تقييد، كما أنّ هذه المسألة تحتاج إلى تفصيل، وقد قال أبو حيّان الأندلسي عن هذا الموضع: " ويحتاج ذلك إلى دقيق فِكْرٍ ونَظَر"[3]؛ لأن الملحوظ أنّ الحروف أنواع، وليست نوعًا واحدًا، فمنها البسيط، ومنها المركب، كما أنَّ البسيط أنواع: الأُحاديّ، والثنائيّ، والثلاثيّ، والرباعيّ، والخماسيّ، فالحكم عليها – جميعها – بحكم واحد أراه مرجوحًا.

والملحوظ -أيضًا- أن مصطلح (الحرف) يطلق عليها جميعها، فإذا نظرنا إلى قول النحويين: إنَّ معناها في غيرها فقط، وأنَّ لا معنى لها في نفسها، وجدنا أنَّ هذا القول يصحّ في الحروف الأُحاديّة كالواو، والباء، والتاء، والسين، واللام، ونحوها؛ لأنها مجرّد أصوات لا معنى لها في ذاتها، ولا يَفهم المخاطَب منها شيئًا إذا خوطب بها، وأهم ما تقوم به هو الربط بين أجزاء التركيب، ويتضح معناها في السياق فقط، فهي فعلًا لا معنى لها في نفسها، بل معناها في غيرها.

ويمكن أن يصحّ هذا القول أيضًا في بعض الحروف الثنائية، كالتي تنتهي بحرف

---

(١) ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب وآخرين، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ١: ٥٢.

(٢) ابن النحاس، التعليقة على المقرّب، ص٦٢.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٥٠. وبمثل قوله، قال ابن هشام الأنصاري: "وهو موضع يحتاج إلى فَضْل نظر" شرح اللمحة البدرية، ١: ٢١٤.

علّة (ا، و، ي)، مثل: ما، ولا، وفي، إيْ؛ لأن هذه الحروف في حقيقتها مطْلٌ لحركة الحرف السابق، فهي كالأحادية لا معنى لها في نفسها، بل في غيرها، بخلاف أنواع الحروف الأخرى، التي يكون لها معنيان: سياقيّ في إطار التركيب، ومعجمي في الحرف نفسه.

فالمعنى السياقيّ للحرف لا يمكن فهمه إلا في إطار السياق، أما خارج السياق، فلا يمكن الوصول إليه؛ إذ يبقى الذهن مشتتًا بين أكثر من معنًى، بخلاف المعنى المعجمي للحرف، الذي يُفهم دون الحاجة إلى سياق لإيضاحه، فهذه الحروف إذًا لها معنًى في نفسها، فنحن نفهم من (هل) الاستفهام، ومن (ليت) التمني، ومن (لعلّ) الترجي، ومن (لكنّ) الاستدراك، ونحوها، دون الحاجة إلى سياق، ويزداد المعنى وضوحًا بالتأكيد عند الدخول في التركيب، ولا يوجد بيننا من يفهم أنّ (هل) تعني النداء مثلًا، أو أنَّ (ليت) تفيد النفي؛ لأن معنى كلّ منهما واضح لدى المخاطب الذي يعي لغة العرب.

وهذه الحروف -غير الأحادية- وإنْ كان لها معنًى في نفسها، لكنّ تمام فهمها يحتاج إلى ضميمة غيرها إليها، أي: تحتاج إلى تركيب لفهم معناها السياقي.

وقد خالف بعض النحويين من القائلين بأنَّ الحرف لا معنى له في نفسه مذهبهم، واعترفوا بأنَّ الحرف له معنى في نفسه في إطار المناقشة والمحاجّة، فهذا أبو إسحاق الزجّاجي في أثناء نقده واعتراضه على حدود بعض النحويين، والمناطقة، الذين حدّوا الاسم بأنّه "صوت موضوع دالٌّ باتفاق على معنًى غير مقرون بزمان"[1]، قال: "وهو عندنا على أوضاع النحويين غير صحيح؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء؛ لأن من الحروف ما يدلّ على معنًى دلالة غير مقرونة بزمان...وكذلك الحرف إذا ذكرته دلَّ على المعنى الموضوع له، ثم لم تكتمل الفائدة بذكرك إياه حتى تقرنه بما تكمل به فائدته"[2].

وجزم ابن هشام في شرح اللمحة البدرية بأنَّ أبا حيّان في شرح التسهيل وافق

---

(١) نُسب هذا الحدّ في كتاب الصاحبي إلى الزجّاج، ص ٤٩-٥١.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٤٨-٤٩.

ابن النحاس في رأيه، وبالنظر في كتاب أبي حيّان يبدو أنّه غير جازم، وأن الموضوع لديه يحتاج -كما قال- إلى دقيق فكر ونظر؛ لأن الحدّ الذي ذكره النحويون غير واضح عنده، وسبب اعتراض أبي حيّان على حدّ النحويين للحرف بأنَّ معناه في غيره فقط، أنَّ العالم بالوضع العربي يفهم من (كأنَّ) التشبيه، ومن (لعلَّ) الترجي، ومن (هل) الاستفهام، كما يفهم من (ضرب) الفعل الماضي، ومن (الكشح) أن معناه الخصر، فلذا يحتاج إلى مميز واضح يميّز دلالة الحرف من دلالة الاسم، والفعل[1].

وقد نقل السيوطي رأيًا للشريف الجرجاني -على النقيض من رأي ابن النحاس- وهو أنَّ الحرف لا معنى له أصلًا، لا في نفسه، ولا في غيره، وليس في أيدينا ما يُثبت صحة هذه النسبة، "وقد فُسِّر رأي الشريف الجرجاني بأنَّ الحروف تدخل الجملة للربط بين الألفاظ، أو أنَّها تشبه علامات الإعراب التي تُشير إلى فاعلية مدخولها، أو مفعوليته، مما يعني أنها لا تدلُّ على أي معنى، لكنَّ هذا التفسير مردود، بأنَّ نزعها من التركيب يُوجب ذهاب المعنى الذي دلَّتْ عليه، ولو كانت داخلة للربط فقط، لانتفى الربط وحده بعد نزعها من التركيب"[2].

٣- تاء التأنيث الساكنة حرف أم اسم؟

تحرص العربية على التفريق بين المذكر والمؤنث في التراكيب النحويّة، ومن ذلك إلحاق الفعل تاء تأنيث ساكنة في آخر الفعل الماضي، للدلالة على أنّ المسند إليه مؤنث، ويوجِب النحويون هذا الإلحاق إذا كان المسند إليه مؤنثًا حقيقيًا، ولم يفصل بينهما فاصل، مثل: (قامتْ هند)[3].

ويجمع النحويون على أنَّ هذه التاء حرف وُضِع علامة للتأنيث[4]، لكن نقل ابن

---

(١) ينظر: أبو حيّان، شرح اللمحة البدرية، ١: ٢١٤، والتذييل و التكميل، ١: ٥٠.

(٢) العيثان، الإفراد والغرائب، ص ١٢.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٧٣٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٣٥، وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصّل، د. ط، د. ت، إدارة الطباعة المنيرية، ٣: ٨٨.

هشام أنّ الجلولي قد انفرد عنهم وخرق إجماعهم[1]، وزعم أنّها اسم كالتاء المتحركة[2].

ولم نجد للجلولي كتابًا مطبوعًا يمكن الرجوع إليه لتوثيق قوله، ومعرفة صريح رأيه في تاء التأنيث، وأدلته التي استند عليها في هذا القول، ولم يقف النحويون عند هذه المسألة كثيرًا، ولم يذكرها -حسب علمي- سوى ابن هشام في (المغني)، ذكرًا يسيرًا، ولم نجد له مُتابِعًا في قوله هذا من المتقدِّمين، وقد ذهب إلى هذا الرأي قسم من المحدثين، فقالوا: "إنها شبيهة بتاء الفاعل، وذلك أنَّ التاء المتحركة تكون للمتكلم، أو للخطاب، والتاء الساكنة للغائبة، ثم إنها تقابل نون النسوة، فإنَّ التاء هذه للإفراد، ونون النسوة للجمع، ولما كانت نون النسوة اسمًا كانت التاء كذلك"[3].

وبتأمل هذه التاء نجد أنها صوت خفيف يلحق التراكيب النحوية التي يكون الفاعل فيها مؤنثًا، فوظيفته في التركيب هي المطابقة بين الفاعل وفعله، أي: الدلالة على أنّ الفعل لمؤنث لا لمذكر، فهي العلامة الفارقة بين المذكر والمؤنث، ويُضعِف أن تكون هذه التاء اسمًا أننا نأتي بعد هذه التاء بالفاعل ظاهرًا، ومضمرًا، في حين لا يصحّ ذلك مع سائر الضمائر، فلا يُؤتى بالفاعل بعد التاء المتحركة، ولا بعد نون النسوة، فلا يقال: (ذهبتُ خالدٌ) على أنَّ (خالدٌ) فاعل، ولا (ذهبْنَ الهندات)، على أنّ (الهندات) فاعل، إلا في لغة غير مشهورة، فاختلف الأمر بين التاء المتحركة والتاء الساكنة[4].

---

(١) هو أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، له نكت على كتاب الإيضاح للفارسي، ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٤٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٦٠، وله ترجمة مختصرة في: شمس الدين محمد ابن محمد بن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ١: ٢٠٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢١٥

(٣) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ط٢، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ١٤٢٣هأ- ٢٠٠٣م، ١:٤٢.

(٤) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، ١: ٤٢.

ومما يُقوّي قول النحويين، ويُضعِف قول الجلـولي، أنهـا تخـالف بعـض القـوانين النحويّة، منها: أننا نقول: هند ضُرِبتْ جاريتُها، فنرفع الجارية، ولو كانت التـاء اسمًـا لصار الفعل رافعًا لنائبين عن الفاعل: أحدهما مظهر، والآخر مضمر، وهـذا لا يـصح في صناعة النحو، ومنها أنها لو كانت اسمًا لتقـدّم المـضمر علـى المظهـر، ومنهـا: أننـا نقول في التثنية (قامتا) فنجمع بين التاء، وضـمير التثنيةـ، فيلـزم مـن ذلـك أن يكـون الفاعل خبرًا عن ثلاثة[1].

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ٣: ٨٨.

المبحث الثاني
الإعراب

الإعراب من المسائل التي ظهر فيها أثر التجرد والبعد عن التقليد، وقد صرح النحويون فيه بالتفرد في مسائل عدة، هي:

١- دلالة حركات الإعراب على المعاني:

ينظم المتكلم كلامه بكيفية خاصة، وعلى منوال معين، ترتبط فيه الكلمات بعلاقات نحوية متعددة؛ كي يتسنى له الإفصاح عما يجول بخاطره من الأغراض بحيث يفهمه سامعه اعتمادًا على القرائن التي تساعد على إتمام عملية فهم المعنى وإفهامه، ولما رأى النحويون أنّ الأسماء تعتورها المعاني فتكون فاعله، ومفعوله، ومضافة، ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني جعلوا حركات الإعراب هي التي تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: إنَّ رفع (زيدٌ) في: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) يدل على أنه الفاعل، ونصب (عمرًا) يدل على أنه المفعول، فجعلوا هذه الحركات دالة على تلك المعاني[(١)].

لقد اعتد النحويون بالإعراب -كما ذكر القفطي في ترجمة يحيى بن زياد الفراء- ورأوا أن الإعراب لم يُفسِد المعنى قط، فإذا وُجِد في الكلام ما ظاهره أنَّ الإعراب يُفسِد المعنى، فليس من كلام العرب، وأنه لم يرد في كلام العرب، وأشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطابق للإعراب، والإعراب مطابق للمعنى[(٢)].

قال الجرجاني: "قد عُلِم أنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها"[(٣)].

---

(١) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٩، وأبو محمد عبد الله ابن قتيبة الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص ١٤.

(٢) ينظر: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ٤: ٨.

(٣) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٨.

هذا القول والاختيار في تفسير الحركات الإعرابية هو قول النحويين جميعًا، ولم يخالفهم وينفرد عنهم إلا محمد بن المستنير الملقب بـ(قطرب)، قال الزجاجي: "وهذا قول جميع النحويين إلا قطربًا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعرَب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب، مختلفة المعاني، و أسماء مختلفة الإعراب، متفقة المعاني"(١).

فمما اتفق إعرابه واختلف معناه عند قطرب تراكيب مثل: (إنَّ زيدًا أخوك) و(لعلَّ زيدًا أخوك)، و(كأنَّ زيدًا أخوك)، فهذه التراكيب قد اتفق إعرابها واختلف معناها، ومما اختلف إعرابه ولكنه يحمل المعنى نفسه (ما زيدٌ قائمًا)، و(زيدٌ قائمٌ)، و(ما رأيتُه منذ يومين، ومنذ يومان)، و(لا مالَ لك، و(لا مالٌ لك)، وغيرها من التراكيب التي تدل على أنه لا علاقة بين الإعراب والمعنى(٢)، فلو كان الإعراب هو الذي يُفرِّق بين المعاني لكان لكل معنى إعراب يدل عليه.

أما تفسير قطرب للحركات الإعرابية فهي عنده لوصل الكلام فقط "لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه السكون أيضًا في حال الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام"(٣)، وإنما لم يلزموا حركة واحدة -وإنْ كانت مجزئة ليتم الوصل- حتى لا يضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وحتى لا يُلزموا المتكلم بحركة واحدة(٤).

هذا قول قطرب، ولم يتابعه أحد على قوله إلا إبراهيم أنيس من المعاصرين الذي رأى "أنَّ الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون، وأنَّ المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"(٥).

وقد استدل إبراهيم أنيس على قوله بقول الخليل الذي نَقَلَهُ عنه سيبويه: "وزعم

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٧٠.
(٢) ينظر: المرجع السابق ، ص٧٠.
(٣) المرجع السابق ، ص٧٠-٧١.
(٤) المرجع السابق ، ص٧٠.
(٥) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٢٠.

الخليل أنَّ الفتحة، والكسرة، والضمة، زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به"[1]، ورأى إبراهيم أنيس أنَّ الذي يحدد معاني الفاعلية، أو المفعولية، أو غيرها أمران:

- أحدهما: نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لهذه المعاني اللغوية في الجملة.
- الآخر: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، ورأى أنَّ الذي يعيّن حركة التنوين هو إما طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معينة، وإما انسجام حركة التنوين مع ما يجاورها من حركات[2]، واستشهد لما ذهب إليه ببعض الأبيات، ومنها قول الشاعر: [من الكامل]

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ   وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وقوله أيضًا: [من الكامل]

قَالَتْ أُمَيْمَةُ ما لِجِسْمِكَ شَاحِبًا   مُنْذُ ابْتَذَلْتَ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

فالتنوين عنده لا يرجع إلى أصول الإعراب، وإنما إلى طبيعة الصوت، وما يكتنفه من حركات أخرى، وعلى هذا رأى أنَّ الكسرة في آخر كلمة (بِمُعْتِبٍ) سببها الانسجام مع حركة التاء قبلها، بل رأى في كلمة (شَاحِبًا) أنَّ الشاعر قد نطق بها (شاحِبٍ) بكسر الباء؛ لتنسجم مع حركة الباء قبلها[3].

وأرى أنَّ القول: إنَّ الحركات الإعرابية جاءت لمجرد وصل الكلام قول مجانب للصواب، بل إنَّ هذه الحركات قرائن لفظية - قد يوازيها قرائن أخرى- تُعين على توضيح وظيفة الكلمة في التركيب حينما يقع الغموض بين عناصره[4].

إنَّ أهم ما استدل به إبراهيم أنيس تأييدًا لرأي قطرب هو قول الخليل المتقدم الذي نَقَلَه سيبويه، ولكن الناظر في عبارة سيبويه في (الكتاب) يجد أن إبراهيم أنيس

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤١-٢٤٢، وينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٣٧.
(٢) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٢٤٢- ٢٤٣.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢٥٩- ٢٦٤.
(٤) ينظر: بلقاسم دفة، العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العددان الثاني والثالث، ٢٠٠٨م، ص ٢٢١.

لم يُكْمِل العبارة إذ إنَّ تمامها هو: "والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"[1]،وعلى هذا فالظاهر أنَّ مقصود سيبويه هو أنَّ مكونات البناء (أي: بنية التركيب) هي الحروف الساكنة مجردة عن الحركات، فإذا نظرنا إلى بناء (كَتَبَ) فهو الكاف، والتاء، والباء، ساكنات، وحيث لا يمكن النطق بهن حال سكونهن، لذلك يُؤتى بالحركات؛ ليمكن النطق، فالحركات زوائد على الأصل، وليست من صلب البناء، ويؤيد هذا العبارة التي لم ينقلها إبراهيم أنيس (والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه)[2].

وقد اعترض مهدي المخزومي على اختيار إبراهيم أنيس في التنوين بلغة الأزد (وهي لغة مَنْ ينتظر) فإنهم إذا وقفوا على المرفوع أطالوا الضم، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا الكسر، فكأنما هي واو أو ياء، فيقولون في نحو: (هل جاء خالدٌ، وهل مرت بخالدٍ): هل جاء خالدو، وهل مررت بخالدي، حين يريدون الوقف، قال المخزومي: "كيف يُفسِّر الدكتور أنيس الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومجرورة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تُكسَر لتنسجم مع حركة اللام قبلها؟ كما هي نظريته في البيتين اللذين استشهد بهما، وماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ [الطور: ٧] وكيف يطبق مذهبه عليها؟ وبماذا يُعلِّل وجود الضمة بعد القاف المكسورة حال الوصل؟"[3].

وأما احتجاج قطرب فإنَّ الأمر لو كان كما قال لجاز رفع الفاعل مرة وخفضه مرة أخرى، أو نصبه، ولجاز نصب المضاف إليه أحيانًا؛ لأنَّ القصد في هذا -كما يرى قطرب- إنما هو الحركة التي تعقب السكون؛ ليعتدل الكلام، وأي حركة نُطَقَ بها المتكلم أجزأته، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب ونظام كلامهم[4].

وأما الأمثلة التي ساقها فإنّ الأدوات التي دخلت على الجمل في مثل (إنَّ)

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٤٢.

(٢) ينظر: محمد حسن جبل، دفاع عن القرآن الكريم أصالةالإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط٢، دار البربري للطباعة الحديثة، مصر، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٣) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. ط، دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م، ص٢٩٠.

(٤) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٧١.

وأخواتها هي التي غيرت المعاني كالتوكيد، والترجي، والتشبيه، وكذلك (ما) النافية هي التي جعلتْ الجملتين بمعنى واحد وهو النفي حجازية كانت أم تميمية(١).

إنَّ الإعراب إحدى القرائن المهمة التي تدل على المعنى، وهو أيضًا يتيح إمكانية تحريك عناصر الجملة بالتقديم والتأخير دون حدوث اللبس في فهم المعنى(٢)، ولهذا فإنَّ نظرة الجمهور كانت أسلم، فالجملة الآتية إذا كانت غُفْلًا من الإعراب احتملت معاني عدة، فإنْ أُعربت نصَّتْ على معنى واحد، وهي: (أكرم الناس محمد) فهي تحتمل:

١- أكرمَ الناسُ محمدًا.
٢- أكرمَ الناسَ محمدٌ.
٣- أكرمُ الناسِ محمدٌ.
٤- أكْرِم الناسَ محمدُ(٣).

ولو أنَّ قائلًا قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) دون تنوين لتغيرت الدلالة، فإنَّ التنوين يدل على أنه لم يقتله، وحذف التنوين يدل على أنه قد قتله، وهذه معان لا تتضح إلا بالإعراب(٤)، ومثله قول النبي - ﷺ- : (لا يقتل قرشيٌ صَبْرًا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة)(٥)، فمن رواه جزمًا (لا يُقْتَلْ) فقد صار معناه أنَّ القرشيَّ لا يُقتلُ وإنْ ارتدَّ، ولا يُقتصُّ منه وإنْ قَتَلَ، ومَنْ رواه رفعًا (لا يُقْتَلُ) صار معناه حينئذٍ إلى الخبر، أنَّ قريش لا يرتدُّ منها أحدٌ عن الإسلام فيستحق القتل(٦).

ومثل هذا كثير في العربية، بل إنَّ حركة البناء قد تكون فارقة بين أكثر من معنى،

---

(١) ينظر: بلقاسم دفة، العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة، ص٢٢٨.
(٢) ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٧٥.
(٣) ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ط ٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٧٢.
(٤) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص١٤.
(٥) أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، برقم ١٧٨٢، ٣: ١٤٠٩، وينظر: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٤: ١٦٠- ١٦١.
(٦) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص١٥.

فيقال: (رَجُلٌ لُعْنَة) إذا كان الناس يلعنونه، فإنْ كان هو اللاعن فيقال فيه: (رَجُلٌ لُعَنَة) مثله (ضُحْكَة، وضُحَكَة)[1].

قال إبراهيم مصطفى: "وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات، ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئًا، ولماذا تختلف الحركات باختلاف مواضع الكلمة إذا كان الغرض من الحركة هو مجرد وصل الكلمات، ولماذا كان كلام العرب معربًا شعرها ونثرها بحركات مطردة"[2].

ومما يدل -أيضًا- على أنّ الإعراب لم يكن لمجرد وصل الكلمات وجوده في بعض اللغات السامية القديمة كالأكدية، والحبشية، والأوجاريتية[3].

٢- إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

من الصيغ التي استعملها العرب في لغتهم للدلالة على اثنين، أو على أكثر من اثنين، صيغة المثنى، وصيغة جمع المذكر السالم، وفي هاتين الصيغتين اختصار، واقتصاد لغوي، وهاتان الصيغتان تختلفان باختلاف التراكيب النحوية؛ إذ يقال: (جاء الزيدان، ورأيت الزيدَين، ونظرت إلى الزيدَين) ومثل ذلك في الجمع (جاء الزيدون، ورأيت الزيدِينَ، ونظرت إلى الزيدِينَ).

ولما نظر النحويون -في زمن التقعيد النحوي- إلى هذه الظاهرة اختلفت تفسيراتهم، وتعددتْ أقوالهم في توجيه هذا الاختلاف، قال المالقي: "وقد اضطربت أقوال النحويين فيها، واختلفوا اختلافًا كثيرًا"[4].

وأهمُّ الأقوال فيها ما يأتي:

- الأول: قول الخليل[5]، وسيبويه، ومن تابعهما، أنَّ الألف، والواو، والياء، في التثنية والجمع حروف إعراب، بمعنى أنَّها حروف يحِلُّ فيها الإعراب، إلا أنَّه لا

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١٥- ١٦.
(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ص ٤٨.
(٣) ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٧١- ٣٨٥.
(٤) أحمد بن عبد النور بن أحمد المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص١١٤.
(٥) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٣٠.

يظهر فيها ولا يُقدَّر[1]. وقال بعض أصحاب سيبويه الحركات مقدَّرة عليها، قياسًا على مذهبه في الأسماء الستة[2].

- الثاني: قول أبي الحسن الأخفش، والمبرد، والمازني[3]، أنَّ هذه الحروف ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، لكنَّها دليل على الإعراب؛ "لأنه لا يكون حرف إعراب، ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا في حرف،... وقولنا: (دليل على الإعراب)، إنَّما هو أنك تعلم أنَّ الموضعَ موضعُ رفع إذا رأيت الألف، وموضع خفض، ونصب، إذا رأيت الياء، وكذلك الجمع بالواو والنون، إذا قلت مسلمون، ومسلمين"[4]
- الثالث: قول الكوفيين، وقطرب، والزجاجي، وابن مالك، وطائفة من المتأخرين[5]، أنَّ حروف المد هي الإعراب نفسه.
- الرابع: قول أبي عمر الجرمي، واختيار ابن عصفور، أنَّ المثنى والجمع المذكر معربان بعدم التغير، في حال الرفع، ومعربان بالتغير ، في حال النصب، والجر[6].

وقد اختلف النحويون بعد الجرمي في تفسير عبارته[7].

وهذه الأقوال كلها تتفق على أنَّ المثنى، والجمع المذكر السالم، معربان، وقد

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧، والمبرد، المقتضب، ٢: ١٥١، وأبو الفتح ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م ، ص٦٩٥، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٣٠.

(٢) ينظر: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الكافية، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، ويحيى بشير مصري، ط١، طبعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ١: ٨٠.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ١٥٢، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص٦٩٥، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٣٠، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ١: ٣٣.

(٤) المبرد، المقتضب، ٢: ١٥٢-١٥٣.

(٥) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ١٣٠، وأبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٣، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٨١، أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٩٩.

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ١٥١، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص٦٩٥، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ١٢٤.

(٧) ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٤١، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٥٢-٥٣، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٨١.

نسب أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) إلى أبـي إسـحاق الزجـاج التفـرد بمخالفـة إجماع النحويين، والذهاب إلى أنهما مبنيان غير معربين، قال الأنبـاري: " وحكـي عـن أبي إسحاق الزجاج أنَّ التثنية، والجمع، مبنيان، وهو خلاف الإجماع"(١).

ومن الأدلّة التي ذكرها النحويون لهذا المذهب المنسوب إلى الزجاج ما يأتي:

١- أنَّ الأصل في المفرد إذا ثُنِّي، أو جُمع أن يقال فيه : (زيدان)، و(زيـدون)، وعنـد العدِّ يقال: (واحد، اثنان،...اثنان وعشرون)، وهذا كلُّه قبل دخول العامل، فـإذا دخل عامل الرفع لم يُحدِث شيئًا، قال المالقي: "ولما نظر أبو إسـحاق الزجـاج إلى حال هذا العدد توهَّم أنَّ تَرْك العلامة في الرفـع بنـاء، وهـذا صـحيح بـالنظر إلى عدم تأثير العامل، وإنْ كان من حيث الاصطلاح فاسدًا"(٢).

٢- المثنى، والجمع، يتضمنان واو العطف، فنُزِّلا منزلة ما رُكِّـب مـن اسمـين، مثـل: (خمسةَ عشرَ)، وما أشبهه(٣).

وبالموازنة بين المذهبين: مذهب الجمهور بالإعراب، والمذهب المنسوب إلى الزجاج بالبناء، يترجح مذهب الجمهور للأسباب الآتية:

أ- أنَّ المـبني مـا لا يـتغير آخـره في رفـع، ولا نـصب، ولا خفـض، والمثنـى، والجمع المذكر السالم يتغير حال دخـول عامـل نـصب، أو خفـض، فبطـل القول بالبناء.(٤)

ب- أنَّ هاتين الـصيغتين وضـعتا للدلالـة علـى المثنـى، والمجمـوع، وهمـا غـير مُركَّبَين، ويختلفان عن صيغة الاسمين المفردين عند تركيبهمـا، و(الزيـدان) و(الزيـدون) لـيس فيهمـا لفظـان، بـل لفـظ واحـد، زِيْـد عليـه الحـروف

(١) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٣.
(٢) المالقي، رصف المباني، ص١١٥.
(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٥-٣٦، وأبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٢٠٢.
(٤) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٦، المالقي، رصف المباني، ص١١٥.

للمعاني[1].

ج- أنّه لم يُحذف المعطوف في نحو: (خمسة عشر)، بل المحذوف هو حرف العطف، فتضمنه المعطوف فبُني لذلك، كما رأى النحويون، أما في المثنى والمجموع، فقد حُذف المعطوف مع حرف العطف، فاختلف العطف في الصيغتين[2].

د- مما يُبطِل مذهب البناء إعراب نحو: مسلمات، ورجال، ونحوهما، بالإجماع، مع اطراد حجة البناء فيهما أيضًا[3].

إنَّ المتأمل في مذهب البناء المنسوب إلى أبي إسحاق الزجاج يقف على ملحوظات تجعله يشكُّ في صحَّة النسبة إليه، سَنَدًا ومَتْنًا، أهمها:

١- نسبة المذهب إلى أبي إسحاق الزجاج بصيغة التمريض(حُكِيَ) عند بعض النحويين، كالأنباري، "حُكِي عن أبي إسحاق الزجاج..."[4]، والعكبري، " حُكِي عن الزجاج..."[5]، وأبي حيّان، "مذهب الزجاج فيما نُقِلَ عنه..."[6].

٢- اضطراب المذهب نفسه، فتارة يُنقَل عنه أنَّ التثنية والجمع مبنيان[7]، وتارة يُنقَل عنه أنَّهما مبنيان في حال الرفع، ومعربان في حال النصب والخفض[8].

٣- النسبة الصريحة إلى الزجاج بخلاف هذا المذهب، فقد نسب إليه السيوطي موافقة الكوفيين، وأنَّ الإعراب فيهما بالحروف[9].

٤- ما نسبه ابن جني من موافقة مذهب سيبويه إلى (أبي إسحاق)[10]، دون تحديد

---

(١) ينظر: العكبري، التبيين، ص٢٠٢.
(٢) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٦٣٩.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٦٤٠.
(٤) أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٣.
(٥) العكبري، التبيين، ص٢٠١.
(٦) أبو حيّان، التذييل والتكميل،١: ٢٨٧.
(٧) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٣، والعكبري، التبيين، ص٢٠١.
(٨) ينظر:المالقي، رصف المباني، ص١١٤.
(٩) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٦١.
(١٠) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص٦٩٥.

المقصود بهذه الكُنية، وعادة النحويين إطلاق هذه الكُنية على الزجاج، على أنَّ هذه الملحوظة الأخيرة لا تقوى إلا بمصاحبة سابقاتها من الملحوظات.

كلُّ هذه الملحوظات تُقوّي -في ظني- عدم ثبوت هذه النسبة إلى أبي إسحاق الزجاج.

ولكنْ كيف جاءت هذه النسبة إليه؟

بعد النظر أقول: لعله قد حصل خلطٌ لدى بعض المتأخرين(١) بين مذهبه ومذهب أبي عمر الجرمي، فمقتضى مذهب الجرمي بناء المثنى، والجمع، أو على الأقل هذا ما فهمه بعض النحويين، كالزجاجي، فقد قال: "ويلزم الجرمي أن تكون في حال الرفع (الزيدان) غير معربة"(٢)، وكالأنباري، الذي قال بعد حديثه عن مذهب الجرمي: "...لأنه يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع مبنيين، في حالة الرفع؛ لأنه لم يُنقَل عن غيره..."(٣)، وعلى هذا وُلِّدَ هذا المذهب، والله أعلم.

أما مذاهب الجمهور السالفة، فالذي يظهر -وهو الأبعد عن التكلُّف- هو مذهب الكوفيين، "وبيانه أنهما في الرفع بحرف، وفي النصب، والجر، بحرف آخر، وهذا الاختلاف منسوب إلى اختلاف العامل؛ لأنه يحدث عنه مطَّردًا، والاطراد دليل العلة"(٤)، ومثله أيضًا (كِلا) عند إضافتها إلى الضمير، التي تعامل -حينئذٍ- كالمثنى، فتلحق به، وهي معربة عند النحويين، فلِمَ التفريق والظاهرة واحدة؟

٣- ما يُجمع بالألف والتاء:

تحدّث النحويون عن الكلمات التي تجمع بالألف والتاء قياسًا، وذكروا منها الكلمات المختومة بتاء التأنيث، وصفة المذكر الذي لا يعقل، ومصغره، واسم الجنس المؤنث بالألف، ومنها أيضًا أعلام الإناث.

---

(١) لأن بعض المتقدمين من النحويين، ممن نقل الخلاف في هذه المسألة، كابن جني، والزجاجي، لم يذكر المذهب المنسوب إلى الزجاج، ولم يَنسب إليه شيئًا مما نُسِبَ إليه.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص١٤١.

(٣) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٥٢-٥٣.

(٤) العكبري، التبيين، ص٢٠٢.

وأعلام الإناث المقصودة بالجمع نوعان:

الأول: ما اشتمل على علامة تأنيث، مثل: فاطمة، وسعدى، وعفراء.

الثاني: العلم غير المشتمل على علامة تأنيث، مثل: هند، وزينب، ومريم.

أمّا النوع الأول فقد جمعوها دون خلاف، فقالوا: فاطمات، وسعديات، وعفراوات، واستثنى النحويون من هذا الجمع نوعًا من الأسماء المختومة بتاء التأنيث لا يصحّ جمعها بالألف والتاء، وهي كلمات معدودة، مثل: (شفة) و(شاة) و(أَمَة)؛ لأن العرب جمعتها جمع تكسير، ولم تجمعها بالألف والتاء.

فلو سُمِّيَتْ امرأة بـ(شاة)، أو(شفة)، أو (أمَة) لم يجز جمعها إلا جمع تكسير، كما سُمع في أصلها، حتى وإن كانت أعلامًا لإناث.

واستثنوا أيضًا من الجمع بالألف والتاء ما كان معدولًا عن (فاعلة) في لغة من بناه، مثل: (قطامِ) و(رقاشِ) المعدول عن (قاطمة) و(راقشة)؛ لأن الجمع يخرجها من البناء إلى الإعراب، فمِن شَرْط الجمع أن يكون الاسم معربًا، وهذا يُناقض بناءها[1].

أمّا النوع الثاني -وهو العلم المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث- فقد جمعها النحويون مباشرة بإضافة الألف والتاء، فقالوا: هندات، وزينبات، ومريمات، ولم يُنقل عن أحد من النحويين أنه اشترط شروطًا لإتمام هذا الجمع، وقد نص على صحة الجمع مطلقًا في هذا النوع ابن مالك ، وابن الحاجب[2].

وقد انفرد ابن أبي الربيع من بين النحويين بوضع القيود لصحة هذا الجمع، قال أبو حيّان الأندلسي: "وذكر الأستاذ أبو الحسن ابن أبي الربيع شرطين في جمع الاسم المؤنث بلا علامة: أحدهما: أن يكون علمًا. والثاني: أن يكون عاقلًا ... ولا أعلم

(١) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٩٤، ومحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م،١:٤٢٢، ومحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ١: ٣٠٤.

(٢) ينظر: جمال الدين أبو عمرو عثمان ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م، ٣: ٨٢٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ١:١١٢، رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٦٦٨.

أحدًا ذكر هذا الشرط الثاني غيره"[1]

فعلى كلامه لو سُمِّيَتْ ناقة، أو شاة بـ(عناق) أو بـ(عقرب) لم يجز أن تجمع بالألف والتاء؛ لأنه واقع على غير العاقل.

وليس في أيدينا ما يُقوّي قول ابن أبي الربيع، فلم تذكر الكتب التي نقلتْ رأيه أدلّته على قصره هذا الجمع على إناث العقلاء، ولاسيما أنّ القياس يقتضي صحّة الجمع؛ فإذا صحّ جمع (عناق) بالألف والتاء علمًا للمؤنث الحقيقي العاقل، فلِمَ لا يصحّ علمًا للمؤنث الحقيقي غير العاقل؟ وما الفرق بين العاقل وغيره في صحّة الجمع؟ ويُقوّي اعتراضنا على ابن أبي الربيع أننا لم نجد متابعًا له في قوله من النحويين.

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٩٤، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ١: ٦٩.

المبحث الثالث
الممنوع من الصرف

اختلفت أقوال النحويين في هذا الباب كثيرًا، وتعارضت، وتقابلت، وتعددت المسائل التي تفرد أصحابها بأقوال غير مسبوقة، ولهذا جعلتُ له مبحثًا مستقلًا وإنْ كانت مسائله تدخل في مبحث الإعراب، والمسائل التي صرح النحويون فيها بالتفرد هي:

١- (مساجد) عَلَمًا:

صيغة منتهى الجموع، أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، هي العلة الثانية - بعد ألف التأنيث- التي تستقلُّ بمنع الصرف وحدها، وهي: "كلُّ جمعِ تكسيرٍ بعد ألف تكسيره حرفان، أوثلاثة أحرف، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة ساكنًا"[1]، نحو مساجد، ومفاتيح.

قال المبرد: "وأما ما كان من الجمع على مثال مَفاعِل، ومَفاعيل، نحو: مَصاحف، ومَحاريب، وما كان على هذا الوزن نحو: فَعالِل، وفَواعِل، وأَفاعِل، وأفاعيل، وكل ما كان مما لم نذكره، على سكون هذا، وحركته، وعدده، فغير منصرف، ...وإنما امتنع من الصرف فيهما؛ لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فلما باينه هذه المباينة، وتباعد هذا التباعد، في النكرة، امتنع من الصرف فيها"[2].

وهي -هنا- في هذا كله نكرة، فإنْ عُرِّفتْ بأنْ صارت هذه الصيغة عَلَمًا على شخصٍ ما، فحينئذٍ لم تعد جمعًا، بل تنتفي عنها الجمعية، وتصير مفردًا، لكنْ أتُمنع من الصرف؟ فإنْ مُنِعتْ، فما المانع؟

لقد رأى النحويون ذلك، فذهب جُلُّهم إلى أنَّ المسمى به يبقى ممنوعًا من الصرف أيضًا، معرفة كان أم نكرة، فيقال:

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥، ٤ :٢٠٨

(٢) المبرد، المقتضب ٣ : ٣٢٧، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣ : ٢٢٧. إنَّما مُنِع ما جاء على هذا البناء من الصرف لأنه سدّ مسد العلتين اللتين تمنعان من الصرف، وهو كون البناء للجمع الذي هو فرع للمفرد، وكون البناء خاصًّا بالجمع لا يأتي عليه المفرد إلا شذوذًا.

هذا مساجدُ ومساجدُ آخر.

وخالفهم جميعًا أبو الحسن الأخفش، قال المبرّد: "فإنْ سمَّيتَ رجلًا بـ(مساجد)، و(قناديل)، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة، ولا نكرة، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع،...إلا أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سَمّى بشيء من هذا، رجلًا، أو امرأة، صرفه في النكرة"[1].

ولقد اختلف النحويون في ماهية قول الأخفش، وحقيقته، وتناقضت نسبة الأقوال إليه في كتب النحويين، فقد نُسب إليه صَرْفُ العَلَم حينئذ مطلقًا، دون تقييد الصرف بالتنكير، قال أبو حيّان: "وفي (حواشي مبرمان): النحويون إذا سَموا رجلًا بـ(مساجد) لم يصرفوه، معرفة ولا نكرة، إلا الأخفش، إذا سَمّى به رجلًا صرفه، قال أبو إسحاق: وهو القياس، وكان الأخفش يقول: إنّما منعه من الصرف أنّه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نقلْتَه وسمّيْتَ به، خرج من ذلك المانع"[2].

وقال الرضي في نِسبةٍ مشابهة: "وكان سعيد بن مسعدة الأخفش يصرف نحو(مساجد) علمًا؛ لزوال السبب، وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم"[3]، ونحو هذه النسبة عند ابن الحاجب في شرح المفصل[4].

ونسب إليه ابن السراج أنّه يمنع الصرف مطلقًا حتى في حال التنكير، "وقال الأخفش: الجمع الذي لا ينصرف إذا سمّيتَ به، إنْ نكَّرتَه بعد ذلك لم تصرفه أيضًا"[5]، ونسب إليه ذلك أيضًا الفارسي: "...فإنْ نكَّرتَه لم تصرفه أيضًا، في قول أبي الحسن، كما تصرف (أحمر) في قوله، إذا نكَّرتَه بعد التسمية"[6].

---

(١) المبرّد، المقتضب، ٣: ٣٤٥.

(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٥٣.

(٣) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ١٥٨.

(٤) ينظر: أبو عمرو ابن الحاجب، الإيضاح شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١: ١٠٨.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٨٨.

(٦) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ص٣٠٣ ، وينظر: المسائل المنثورة، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م، ص ٢٨٦.

أما المبرّد فقد فصّل في النسبة -كما تقدم- "... فإنه كان إذا سمّى بشيء من هذا، رجلًا، أو امرأة، صرفه في النكرة"[(١)]، وتابعه ابن مالك[(٢)].

وليس في أيدينا من كتب الأخفش ما يمكن الركون إليه، ومعرفة رأيه بوضوح، ولذا فمن الصعب الجزم في مثل هذا التفاوت، ولا سيّما أنّ بعض النقولات كانت من نحويين متقدِّمين كالمبرد، وابن السراج، وأقرب ما يمكن أن يقال: إنّ للأخفش أكثر من قول في هذه المسألة[(٣)]، ويَقوى في نفسي حَمْل بعض هذه الأقوال على بعضها الآخر؛ إذ يمكن حَمْل إطلاق النسبة بالصرف بأنّ المقصود هو حال التنكير، ولاسيّما مع قول المبرّد: "فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة"[(٤)]، وقول السيوطي: "لا خلاف في منع صرف (مساجد) علمًا"[(٥)]، ويمكن حَمْل إطلاق المنع بأنّ المقصود هو حال العَلَم قبل تنكيره.

وبمقتضى الصناعة النحوية يمكن أن نسأل عن العلة النحوية المانعة من صرف (مساجد)، أو (كُشاجِم[(٦)])، حال كونها أعلامًا على أشخاص، فهي هنا اسم مفرد، فكيف امتنع من الصرف؟ إذ لا يصح أن يقال: (لأنه على صيغة منتهى الجموع)؛ لأنّ هذا شرط في الجمع المانع من الصرف، فلا بدَّ من تحقق الجمعية، وهل مَنَع النحويون ذلك استصحابًا للأصل؛ إذ المنع -عندهم- متعلق بالصيغة الصرفية؟

لقد تأمَّل النحويون هذا فذكروا عللًا، منها: ما ذكره ابن السراج، وتلميذه أبو علي الفارسي، أنّ المانع له من الصرف التعريف، وشبه العجمة، وعلَّلوا شبه العجمة بأنّه مثالٌ ليس له في الآحاد نظير، فأشبه الأعجمي من جهة أنك أدخلت في الآحاد

(١) المبرّد، المقتضب، ٣: ٣٤٥.

(٢) ينظر: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ٣: ١٥٠٠.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب،٢: ٨٥٣، فقد نقل عنه في هذه المسألة قولين، وينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٤: ١٣٧.

(٤) المبرّد، المقتضب، ٣: ٣٤٥.

(٥) السيوطي، همع الهوامع،١: ٨٠.

(٦) لقب لأبي الفتح الرملي، من أدباء القرن الرابع، وهو اسم منحوت من تعدد ميزاته وكثرة ملكاته التي فاق بها أقرانه، فالكاف للكتابة، والشين للشعر، والألف للإنشاء، والجيم للجدل، والميم للمنطق.

العربية ما ليس منها، كما أنّك إذا سمّيْتَ بالعجمي فقد أدخلت في كلام العرب ما ليس منه [1].

وقيل: ممنوع من الصرف للمعرفة، وشَبَهه لأصله [2]، ففيه معنى الجمع، قال ابن مالك: "و(سراويل) اسم، مفرد، نكرة، والجمعيّة منتفية منه في الحال، والأصل، بخلاف (مساجد) إذا نُكِّر بعد التسمية به، فإن الجمعية منتفية منه في الحال لا في الأصل، فهو أثقل من (سراويل) وأحقُّ بمنع الصرف" [3].

وأرى أنَّ قول الأخفش أرجح؛ فهو أقرب إلى اللغة، ودلالاتها، وقياساتها، وصناعتها، ولهذا قال المبرّد بعد ما ذكر قول الأخفش: "فهذا عندي هو القياس" [4].

وإنما كان كذلك؛ لأنّ المتأمِّل في لغة العرب يجد أنّ هناك أبنيةً مشابهةً لـ(مساجد) كـ(مُقاتِل)، و(عُذافِر)، والنحويون يصرفونها [5]، كما أنّ هناك أبنيةً أخرى كـ(مَدائنيّ) مصروفة أيضًا في التعريف والتنكير، ومثلها (بَطارِقة)، و(صَياقِلة) [6]، التي تُصْرَف حال التنكير فقط.

لقد أقرَّ النحويون بهذا، لكنَّهم علَّلوا صرف هذه الأبنية بتعليلات مختلفة، فـ(مُقاتِل، وعُذافِر) مصروفان؛ لأنّ هذا بناء يكون في الواحد، و(مدائنيّ) مصروف؛ لوجود ياء النِّسبة التي تُخرجه إلى باب (تميميّ وقيسيّ)، و(صَياقِلة) مصروف؛ لوجود التاء التي تُخرجه إلى باب الإفراد [7]، فخروج هذه الأوزان في نظرهم إلى باب الواحد هو ما يجعلها مصروفة.

إنّ هذه التعليلات لا تعدو أن تكون تأويلًا للظاهرة اللغوية، ولا سيّما أنّ هذه المسألةَ مسألةٌ افتراضية في أذهان النحويين، فلِمَ لا يُصرَف (مَساجِد) حتى إن نُكّر ما

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٨٧، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص ٣٠٣، وابن عصفور، المقرب، ٢: ٢٨٦.

(٢) ينظر: ابن مالك، الكافية الشافية، ٣: ١٥٠٠-١٥٠١، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٥٣.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٥٠١.

(٤) المبرّد، المقتضب، ٣: ٣٤٥.

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٢٧.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ٣: ٢٢٨.

(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣، ٢٢٨.

دامت هناك أبنية مصروفة ومشابهة لـ(مَساجِد) في الحركات والسكنات، ؟!

إنّ بناء (مَساجِد) أخفُّ من بناء (مَدائنيّ، ومَساجِديّ) اللذين يصرفهما النحويون[1]، ولاسيّما في حال التنكير، فماذا يَفهَمُ المخاطَبُ من قولنا: (هذا مساجِدُ قد جاء، ومساجِدُ آخَر) ونحن نريد تنكير الثاني؟ لا شكَّ أنّ الدلالة على هذا لن تتحقق إلا بتنكير الثاني، وصَرْفه، وأظنُّ أنَّ هذا هو ما لَحِظَه الأخفش، وقال به، ولم يأخذ به النحويون الذين جاءوا بعد الأخفش، بل كانوا يذكرون قولَه، ثمّ يرجِّحون قول سيبويه، ومن تأمَّل في قوله -كالمبرّد- عدَّه القياس، وقد نقل أبو حيّان قول المبرّد بأنّه هو القياس ناسبًا إياه إلى أبي إسحاق، ولم يأخذ المبرّد، وأبو حيّان بقول الأخفش[2].

٢- شِبْه الصفة:

وردت بعض ألفاظ التوكيد على وزن (فُعَل) وهي أربع كلمات مسموعة هي: (جُمَع)، و(كُتَع)، و(بُصَع)، و(بُتَع)، وتأتي غالبًا بعد (كل) لتقوية التوكيد، وهي ممنوعة من الصرف، فيقال: مررت بالنساءِ كلِّهن جُمَعَ كُتَعَ بُصَعَ بُتَعَ.

لقد اضطرب قول النحويين كثيرًا في هذه الكلمات، وتعددت فيها تعليلاتهم، وطالت فيها تأويلاتهم، واعتراضاتهم، وهي في أكثرها متكلَّفة، وغير مسموعة، بل قائمة على القياس، وكلٌّ يقيس على رأيه ومذهبه، ويعترض على رأي غيره، وقياسه، ولم نجد أحدًا من النحويين -على كثرة من خاض في تأويل هذه الكلمات- مَنْ استدل بسماع على قوله، بل إنَّ بعضهم يُصرِّح بعدم السماع في اختياره قائلًا: "فـ(جُمَع) معدولة عن (جَمَاعَى) وإن لم ينطقوا بـ(جماعى)"[3].

وكلامهم ينحصر في مسائل ثلاث:

- الأولى: الأصل الذي عُدِلتْ عنه هذه الأشياء.
- الثانية: العلّة التي انضمت إلى العدل فمنعتْ هذه الكلمات من الصرف.

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٣: ٢٢٨.

(٢) ينظر: المبرّد، المقتضب، ٣: ٣٤٥، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٥٣.

(٣) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٣٥٠.

- الثالثة: استحداث قول ثالث بين العلمية والوصفية سموه (شبه العلمية أو شبه الوصفية).

وإذا كان النحويون اتفقوا على أنّ هذه الكلمات معدولة، فقد اختلفوا في الأصل الذي عُدِلتْ عنه على أقوال ثلاثة[1]:

- الأول: أنّها معدولة عن (جُمْع)؛ لأن قياس جمع (فعلاء أفعل) على (فُعْل)، مثل: حمراء حُمْر، لكنها عُدِلتْ من (جُمْع) إلى (جُمَع).
- الثاني: أنّها معدولة عن (فَعالى)؛ لأنّ مفردها فعلاء على فَعالى كصحراء صَحارى.
- الثالث: أنّها معدولة عن (جمعاوات)؛ لأنّ ما جُمع مذكره بالواو والنون قياسُ مؤنثه على الجمع بالألف والتاء، فعُدِلتْ عن (جمعاوات) إلى (جُمَع).

لقد طال خلافهم في المسألتين الأخريين، ولاسيما العلة التي انضمت إلى العدل فمنعت هذه الكلمات من الصرف فذكروا أقوالًا أربعة.

- الأول: شبه الصفة، من حيث إنّ مذكرها على (أفعل) مؤنثها على(فعلاء)، وهذا شأن الصفات، ونظير مَنْع العدل وشبه الصفة، ما ذهب إليه الجمهور في (مَثْنى) وبابه منكّرًا، بعد التسمية، من أنّ المنع للعدل وشبهِهِ أَصْلَه[2]، ونُسب هذا القول إلى ابن مالك، وحكى أبو حيّان أنَّ هذا مما انفرد به ابن مالك قائلًا: "وتجويز ابن مالك أنّ العدل يمنع مع شبه الصفة في باب (جُمَع) لا أعرف له سلفًا"[3].
- الثاني: أنّها شبه العلمية، فهذه الكلمات شبيهة بالأعلام، وليست أعلامًا؛ لأنّ (جُمَع) لا يُتصوّر فيه أن يكون علمًا؛ لأنه جَمْع، والجموع لا تكون أعلامًا، ولأنه في نيّة الإضافة المقدرّة؛ لأنّ تقدير:(مررت بالهندات جُمَعَ)، أي: جُمَعَهُنَّ، فأشبهت الأعلام في كونها معرفة بغير قرينة في اللفظ تدل على تعريفها، وهو قول ابن عصفور، ونُسب إلى سيبويه، وابن مالك[4].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٤٧٥.

(٢) ينظر: ابن عقيل ، المساعد، ٣: ٣٥، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٤٠٥٥.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٨٦٩.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٢٤، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٧٣، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ٢: ٣٠٧.

- الثالث: أنّها أعلام حقيقية، ونُسب هذا القول إلى بعض أصحاب ابن الباذش، ويقوم على اعتقاد أنّها أعلام جنسيّة، لمعنى الإحاطة والشمول[1].
- الرابع: أنّها أوصاف حقيقية، بدليل أن مفردها (أفعل) ومؤنثه (فعلاء)، وهذا هو شأن الصفات، كما أنّ (أفعل) يُجمع بالواو والنون، وهذا الجمع لا يكون إلا في الأعلام والأوصاف، فلما لم يثبت كونها أعلامًا، كانت أوصافًا[2].

فهذه أقوال أربعة في توصيف هذه الكلمات الأربع.

ويهمُّنا -هنا- التفرُّد الذي ذكره أبو حيّان عن ابن مالك، قوله: (إنَّ شبه الصفة والعدل تمنع صرف هذه الكلمات)، فالناظر في أقوال ابن مالك في هذه المسألة يلحظ أنّه لم يستقرّ على قول واحد، فظاهر قوله في الألفية أنّها أعلام، يقول:

والعَلَمَ امنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلا ... كفُعَل التوكيدِ أو كثُعَلا

وفي شرح الكافية جزم بأنّها شبيهة بالأعلام قائلًا: "فصار جُمَع لكونه معرفة بغير علامة ملفوظ بها كأنّه عَلَم وليس بعَلَم"[3]، لكنّه تردّد في (التسهيل) فذكر أن المانع فيه مع العدل إمّا شبه الصفة وإمّا شبه العلمية[4]، قال ناظر الجيش معلقًا على قول ابن مالك: "ثم العدل يمنع مع الوصفية ومع العلمية كما علمت، زاد المصنِّف شبه الصفة أو العلمية، والمراد بالأمرين واحد، هو (جُمَع) وبابه، فذكر أنَّ المانع فيه مع العدل إمّا شبه الصفة وإمّا شبه العلمية،... ولا شك أنَّ شبه الصفة راجع إلى الصفة، وشبه العلمية راجع إلى العلمية، فلا زيادة على أصل التقسيم"[5].

وليس كذلك، ولو كانت شبه الصفة هي الصفة، وشبه العلمية هي العلمية، لما فرَّق النحويون بين هذا الأقوال وذكروها جميعًا، ولما حكم أبو حيّان على ابن مالك بالتفرُّد.

---

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد ٣: ٣٥، وخالد بن عبد الله الأزهري، موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق ودراسة: ثريا عبد السميع، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ص١٤٣٢، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٩١.

(٢) ينظر: خالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٤٣٢و١٤٠٠.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ١٤٧٤-١٤٧٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢٢٢.

(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٣٩٧٥.

والملحوظ أيضًا أنَّ أبا حيّان نفسه -المعترض على ابن مالك- قد استعمل مصطلح ابن مالك، وتردّدَ كتردُّده، وتعدد قوله في المسألة نفسها، فتارة يذكر أنَّ المانع لصرف (جُمَع) هو العدل وشبه العلمية[1]، وتارة أخرى يرى -كابن مالك-أنها ممنوعة من الصرف للعدل وشبه الصفة، أو شبه العلمية[2].

إنَّ التوصيف غير المقنع الذي سار عليه النحويون، ويدخله كثير من الاعتراضات، والردود هو ما جعل بعض الدراسين يخرج من هذا كله ويُعلِّل لمنع صرف هذه الكلمات بقوله: "إنما هو نطق العرب الأوائل، فلقد نطقت بهذا منونًا وبذاك غير منون، وفعلت هذا بفطرتها، وطبيعتها، لا لسبب آخر، ولهذا يجب أن نحاكيه، دون أن نلتمس له عللًا بادية التكلُّف، غير مقبولة"[3]، ومع اعتقادي صواب هذا الرأي من حيث المبدأ، فإنني أتوقف في جعله علة وحيدة لتفسير الظواهر اللغوية؛ لأن هذا التعليل يطَّرد في أبواب النحو العربي كافّة، ولا يختص بـ(جُمَع)، ولا بالممنوع من الصرف، فالنحويون جميعًا، متقدموهم، ومتأخروهم، يُقرُّون بهذا، لكن المسألة لا تتعلق بالنحو التعليمي فقط، بل بتوصيف كل الظواهر اللغوية، وإذا كنا نَرُدُّ بعض تعليلات النحويين، وتوصيفاتهم، فإننا نقبل بتعليلات، وتوصيفات أخرى، مطَّردة، وواضحة، ومقنعة، كعلة نصب الفعل المضارع، أو جزمه، إذا سبقته إحدى الأداتين، فهل يكون القول في نصب المضارع، أو جزمه، هو (هكذا نطقت العرب)؟ فمن غير المقنع أن ندرس اللغة في إطار (هكذا قالت العرب، وهكذا نطقت)؛ لأنَّ العقل البشري يميل إلى التعليل، والتوضيح، والشرح، وإذا كان هذا مقبولًا في النحو التعليمي في تفسير بعض ظواهر اللغة، فإنه يصعب طرده في كل شيء.

وعليه، فإنني أميل إلى أنّ هذه الكلمات ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل.

أما العدل فلا ضير إن كانت معدولة عن (فُعْل)، أو(فَعالى)، أو(فَعْلاوات)، كما أن وزن (فُعَل) يحوي كلمات معدولة، أعلامًا، وأوصافًا، كـ(عُمر، وزُفر، وأُخر).

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٦٨.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٨٥٥.

(٣) عوض المرسي جهاوي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. ط، د. ت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ١٤١.

وأما الوصفية، فلعل ما قادني إلى القول بها أمور عدة، هي:

- أولًا: أنَّه لا يوجد في الاستعمال اللغوي -حسب علمي- ما يدل دلالة واضحة على عَلَمية هذه الكلمات، وإن كان فيه ما يدل على التعريف، وهو الإضافة المقدَّرة، لكنَّ التعريف غير العلمية.
- ثانيًا: أنَّ القول بأنها أعلام مُعترَض بأنها جَمْع، والجموع لا تكون أعلامًا غالبًا، ثم إننا لو سلَّمنا أنها أعلام، فمن أي أنواع الأعلام هي؟ فلا هي مختصة بشيء بعينه حتى تكون علمًا شخصيًا، ولا مختصة بجنس حتى تكون علمًا جنسيًا[1].
- ثالثًا: أنَّ القول بأنها أعلام جنسية، هو تخريج غير مقبول، ولا مقنع، ومتكلَّف، وجيء به لكي تطّرد القاعدة النحوية، التي تقتضي أنّ العلل التي تمنع الصرف بمفردها اثنتان فقط هما: ألف التأنيث، وصيغة منتهى الجموع، فلو حكم بالمنع من الصرف للعدل فقط لاختلَّتْ قاعدة النحويين، ثم كيف تكون أعلامًا جنسية وهي أربع كلمات فقط؟ والمفهوم من عَلَم الجنس هو الكثرة، وأنه شائع في جنسه، وهي كلمات معدودة، فأين الجنس منها؟

أما القول بأنها شبيهة بالأعلام، فهذا لا يستقيم حسب قواعد النحويين؛ لأنَّ تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف، فإن قيل: إنها شبيهة بالعلمية؛ لأنَّ مفردها يجمع بالواو والنون، فإنَّ هذا مدفوع أيضًا بأنَّ هذا ليس مخصوصًا بالأعلام، بل الصفات تشاركها في ذلك[2].

- رابعًا: أنَّ (جُمَع) فيها معنى الصفة؛ لأنَّها مشتقة من الجمع، فلم تقع إلا تابعة لـ(كل)، وهذا هو شأن الصفات[3].
- خامسًا: أنَّ مما يُقوّي هذا القول أنَّ هذا مما لمحة بعض النحويين الأقدمين، وهو أبو

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٤٧٥، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٣٥، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٢٢٢، وموصل النبيل، ص١٤٣٢.

(٢) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٤٠٥٥.

(٣) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر، الرياض، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص٢٨٧.

عثمان المازني، الذي كان يعتقد في التوكيد، أنَّه ضرب من الصفة[1].

- سادسًا: أنَّ غاية ما ردَّ به النحويون على كونها أوصافًا قولهم: إنَّ البابين متغايران، باب الصفة عن باب التوكيد، وهذا صحيح في الغالب، فلِمَ لا يجعل مما خالف الأصل؟ ولاسيما أن كثيرًا من النحويين قد اقتربوا من هذا القول، حينما عدُّوها شبيهة بالصفة.

على أنَّه لو قيل بمنعها من الصرف للعدل فقط، بحيث يكون العدل غير مضاف إلى علة أخرى، لكان قولًا وجيهًا، وبعيدًا عن جميع التأويلات، ولاسيما أنَّ الكلمات المعدولة في العربية معدودة سواء أعلامًا كانت، أم أوصافًا.

٣- تسمية الأنثى بـ(زَيْد) أو(عَمْرو):

الأصل عند النحويين أن تُسمّى المرأة باسم يدلُّ على تأنيثها، وأن يُسمَّى الرجل باسم يدلُّ على تذكيره[2]، لكنَّ النحويين افترضوا خلاف هذا، ولاسيّما إذا سُمِّي المؤنث باسم ثلاثي، مذَّكر، ساكن الوسط،مثل: زَيْد، أو عَمْرو، فقد اختار النحويون في هذا منعه من الصرف، حتى قال بعضهم: إنَّ هذا ممنوع من الصرف بلا خلاف[3]، ولكن الزجاج نقل خَرْق الإجماع عن عيسى بن عمر، وحكى تفرده في هذه المسألة، قال أبو إسحاق : "وأجمعوا إلا عيسى وحده على أنهم إنْ سَمَّوا امرأة بـ(زَيْد) أو(عَمْرو) لم يصرفوها، وذلك لأنهم سَمَّوا المؤنث بالمذكر، فكان عندهم أثقل؛ لأنَّ المذكر لا يجانس المؤنث"[4].

ونَقَل المبرد هذا الخلاف، وذكر أنَّ "أكثر النحويين وهم سيبويه، والخليل، ومن كان من قبيلهما، وهو القول الفاشي أن لا يصرفوا شيئًا من ذلك في المعرفة"[5] ونسبه

---

(١) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٣٤٩، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٤٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣: ٢٤٢.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٨١، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٤.

(٤) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٦١هـ-١٩٧١م ، ص٥١.

(٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، د. ط، دار الكتب، ١٩٧٠م، ص١٢٦.

إلى الأخفش، والمازني[1].

واستدلوا على مَنْعه بأنّه أُخرِج من بابه إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول، وهذا الثقل قد عادل خِفَّة اللفظ فمُنِع[2].

أما حُجَّةُ عيسى بن عمر، فقد رأى أن السكون الذي في وسطه قد خَفَّفَه فحطَّه عن الثقل، كما أنَّ (زَيْد) و(عَمْرو) هي أخف الأبنية[3]، ومما يُقوِّي الصرف أنَّ بعض الألفاظ المؤنثة مثل: (هِنْد) و(شَمْس)، ونحوهما من الثلاثي الساكن الوسط، تُصرف وإنْ أطلقت على المؤنث، وهي ألفاظ خرجت من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه الخفة (التذكير) أحقّ بالصرف، كما لو سُمِّي رجل أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع، لم يكن إلا الصرف، كما لو سُمِّي رجل بـ(قَدَم) أو (عَضُد)، لكان مصروفًا لِخِفَّة التذكير[4].

ويبدو أنّ حجة عيسى بن عمر قد أقنعت بعض من جاء بعده، فقد تابَعَه على قوله يونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي[5]، وشَكَّكَ المبرد في نسبة هذا القول إلى أبي عمرو بن العلاء، وفي كتاب سيبويه أنّ مذهب أبي عمرو كمذهب الجمهور[6]، ونُسب أيضًا إلى أبي زيد الأنصاري اختيار مذهب عيسى[7].

ونَسَبَ ابن مالك، وأبو حيّان، وابن هشام، وغيرهم، إلى المبرد اختيار مذهب عيسى بن عمر[8]، ولم أقف على ما يدلُّ على ذلك في كتب المبرد المطبوعة ، ففي (المقتضب) ساق الخلاف دون ترجيح[9]، وفي (المذكر والمؤنث) وَصَفَ قول الجمهور

---

(١) ينظر: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١: ٢٠، والمبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٢، والمبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٣٣٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٢، والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٥١.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١، ابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٥

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٢، والمبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١.

(٧) ينظر: أبوحيّان، ارتشاف الضرب٢: ٨٨١، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٤-٢٥.

(٨) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٤٩٢، وأبوحيّان، ارتشاف الضرب٢: ٨٨١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٤: ١٢٥..

(٩) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٣٥١.

بأنه: (هو القول الفاشي)[1]، من دون اختيار.

إنَّ المتأمّل في القولين يجد أنَّ لكليهما توجيهًا، فمذهب عيسى بن عمر قوي وراجح من جهة الصناعة النحوية؛ إذ كيف يتحتَّم عند الجمهور منع صرف (زيد وعمرو) إذا سُمِّي به المؤنث، ولا يتحتم عندهم منع (هِنْد ودَعْد) – إذ يُجيزون فيهما الأمرين- مع عَروض تأنيث الأول، وأصالة تأنيث الثاني، ومع استوائهما في البنية، والهيئة[2]!

أما مذهب الجمهور فله وجه من جهة الاستعمال والسياق، فالجمهور الذي يُجيز الأمرين (الصَرْف، والمنْع) في (هند) ونحوها، إنما يجيز ذلك؛ لأنَّ أسماء النساء تتردَّد في الاستعمال، وتكثر بها التسمية، فلذا خُفِّفَتْ لكثرة استعمالها، وهي علة مسوغة للتخفيف[3]، ولكن تسمية الأنثى بـ(زيد أو عمرو) لا يكاد يُعرَف، فلذا حكم ببقائها على الأصل، كما أنَّ تركيبًا مثل: (أكرَمَتْنا زيدٌ صباحَ اليوم) بالتنوين مظنَّة حصول اللبس، فقد يفهم المخاطب أنَّ الجائي مذكر، وللمتكلم غرض بلاغي في إضافة التاء، أو أنَّ إضافة التاء كان غلطًا من المتكلم، وأما لو قيل: (أكرَمَتْنا زيدُ صباحَ اليوم) دون تنوين، فهذا تركيب غير مُلْبِس، ففيه علامتان تدلّان على قصد التأنيث، وهذا في حال الوصل، أما في الوقف فتتساوى المسائل ولا يبقى إلا المطابقة.

٤- الصرف والمنع في الثلاثي الساكن الوسط:

يرى النحويون أنَّ التأنيث من العلل المانعة للصرف، فكل الأسماء المختومة بألف التأنيث ممنوعة من الصرف مطلقًا، ومثله الأعلام المؤنثة بالتاء، سواء مؤنثًا كان المسمى كفاطمة، وعائشة، أم مذكرًا كطلحة، وحمزة، وكذلك أعلام الإناث التي لا تشتمل على ألف، أو تاء، والزائدة على ثلاثة أحرف، كسعاد، وزينب.

فإن كان العلم ثنائيًا كـ(يد) علمًا لمؤنث، أو ثلاثيًا ساكن الوسط، وضعًا، كهنْد،

---

(١) ينظر: المبرد، المذكر والمؤنث، ١٢٦، والمقتضب، ٣: ٣٥٢. وقد ناقش ذلك المحقق في الحاشية رقم ٣.

(٢) عبد العزيز علي سفر، الممنوع من الصرف في اللغة العربية، ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٢٥-٢٦.

(٣) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب،بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ١: ٤٣.

ودعْد، وجُمْل، أو إعلالًا، كـ(دار)، أو عارضًا، كـ(فخْذ)، جاز الصرف، ومنعه، عند جمهور النحويين، قال سيبويه: "فإنْ سمَّيْتَه بثلاثة أحرف، فكان الوسط منها ساكنًا، وكانت شيئًا مؤنثًا، أو اسمًا الغالب عليه المؤنث، كسُعاد، فأنت منه بالخيار، إنْ شئت صرفته، وإنْ شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود"[1].

وذهب الزجاج[2]، -ونُسب إلى الأخفش[3]- إلى تحتُّم المنع؛ لأنَّ السكون لا يُغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين من الصرف، وأما ما سُمع منه مصروفًا فمن الضرورة.

وبعد اتفاق الجمهور على جواز الأمرين، الصرف والمنع، اختلفوا في الأجود منهما، الصرف هو أم المنع؟

قال الزجاج: "وزعم سيبويه، والخليل، وجميع البصريين، أنَّ الاختيار تَرْكُ الصرف"[4]، وعلى هذا سار النحويون، وخالفهم أبو علي الفارسي، وانفرد بالقول: إنَّ الصرف أفصح، قال ابن هشام الخضراوي: لا أعرف أحدًا قال هذا قبله، وهو غلط جلي[5]، وغلَّطه -أيضًا- أبو حيّان الأندلسي[6].

واستدل الفارسي بإجماع المتقدمين من البصريين والكوفيين على جواز الصرف، وأنهم ما أجمعوا على الجواز إلا لشهرة ذلك عندهم في كلام العرب، كما أنَّ النحويين قد أجمعوا -أيضًا- على صرف نُوْح، ولُوْط، وإن كانا أعجميين، معرفتين، ولكنهم صرفوهما؛ لقلَّة حروفهما، أي: لكونهما على ثلاثة أحرف، فمن حيث كان نقصان الحروف مسوِّغًا للصرف فيما فيه علَّتان، فكذلك سُوِّغ بنقصان الحروف والحركة

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٠، وينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٣٥٠، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٠٨-١٠٩.

(٢) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٩-٥٠.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٧٨، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٣.

(٤) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٩.

(٥) ينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، المخصص، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣٢١هـ، ١٧: ٦٢، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٣، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٤١٦، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٠٨-١٠٩.

(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٧٨.

[التسكين] في المؤنث[1].

ورأى الصبّان من المتأخرين أنَّ دعوى ابن هشام الخضراوي أنَّ أبا علي قد غلط غلطًا جليًا غير ظاهرة؛ لمقاومة الِخفَّة أحد سببي المنع، مع كون الصرف هو الأصل، فيرجع إليه بأدنى سبب[2].

وأرى أنَّ قول الجمهور أظهر من قول أبي علي؛ لأنَّ ترجيح الصرف على المنع مع وجود العلَّتين المانعتين-وهما العلمية والتأنيث- مخالف لمقتضى الصناعة النحوية، كما أنّ المنع أكثر وأقيس، كما نقل ذلك غير واحد من النحويين[3]، حتى إنّ بعض النحويين كالزجاج، والأخفش، منعا الصرف مطلقًا، كما تقدّم.

٥- تثنية العلم المعدول:

التثنية صيغة تدلُّ على اثنين أو اثنتين، واشتقاقها من الثَّنْي، أي: العَطْف، يقال: ثنَى العود إذا عَطَفَه أي ردَّ بعضه على بعض[4]، فإذا عطفه صار للواحد شكل الاثنين، والعامة تقول عن منتصف الشيء (مثناته) أي: موضع ثَنْيه.

والحق أنَّ في التثنية اختصارًا، واقتصارًا لغويًا، فإذا قيل: (قام الزيدان)، أو (ذهب العَمْران)، فالأصل قام زيدٌ وزيدٌ، وذهب عمرٌو وعمرٌو، إلا أنَّ العرب حذفت أحدهما، وزادت على الآخر لاحقة دالّة على التثنية، كراهة التطويل، وبحثًا عن الإيجاز، والاختصار[5]، والذي يدل على أنّ العطف هو أصل التثنية، فكُّ التثنية في حال الاضطرار، كقول الراجز:

---

(١) ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٧: ٦٢.

(٢) ينظر: محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، د. ط، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت، ٣: ٢٥٤

(٣) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٣: ٢٣، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٠٨-١٠٩، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٤١٦

(٤) ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص٤٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١٣٧، وابن منظور، لسان العرب، مادة (ثنى) وأحمد مطر العطية، التثنية في اللغة العربية، مجلة علوم اللغة، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٩٩م، ص١٠٠.

(٥) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ١٤، وأبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ٤٧، وأحمد العطية، التثنية في اللغة العربية، ص١٠٠.

كأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ فَأرَةَ مِسْكٍ، ذُبِحَتْ في سُكِّ

أراد: بين فكّيها

وقول الراجز الآخر:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ في مَحلٍّ ضنْكِ كِلاهُما ذو أشَرٍ وَمَحْكِ

أراد: لَيْثان

غير أنَّ الوزن اضطرهما إلى فكّ التثنية[1].

وربما فُكَّتْ التثنية في سعة الكلام، بقصد التفخيم، كقول القائل لمن يُعنِّفه بقبيح تكرّر منه، ويُنبِّهه على تكرار العفو عنه: (قد صفحْتُ لك عن جرم، وجرم)، أو القول لمن يُقلِّل من فضائل أُسْديتْ إليه: (أعطيتك ألفًا، وألفًا)، فهذا أفخم لفظًا من القول: أعطيتك ألفين، أو صفحت لك عن جرمين[2].

لقد اطّرد قياس التثنية في الكلمات المفردة، واتفق النحويون على صحة تثنيتها، وخالفهم أبو عثمان المازني، وانفرد بمنع تثنية العلم المعدول، أو جمعه، وقال: أقول: جاءني رجلان كلاهما عُمَر، أو رجال كلُّهم عُمَر، ونقل السيوطي عن أبي حيّان قوله: ولا أعلم أحدًا وافقه على المنع[3]، وفي (التذييل والتكميل) قال: "ومنع المازني من جمع العَلَم المعدول نحو: عُمَر ومن تثنيته...ولا أعلم أحدًا منع من تثنيته ولا جمعه"[4].

والأعلام المعدولة كلمات مقصورة على السماع؛ لأنها كلمات معدودة؛ إذ لا تتجاوز بضع عشرة كلمة، فلا مجال للقياس فيها، مثل عُمَر، وزُحَل، وزُفَر، ويُقدِّر النحويون أنّها أعلام معدولة عن عامر، وزاحل، وزافر، ويجعلون هذا العدل مع العلمية سببين يمنعان بمجموعهما هذه الكلمات من الصرف[5].

---

(١) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ١٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١٣٧، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٥.

(٢) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ١٤-١٥، وأحمد العطية، التثنية في اللغة العربية، ص ١٠١.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤٢١.

(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٣٠٨، وينظر: ارتشاف الضرب، ٢: ٥٧١.

(٥) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ١٢٥ وما بعدها، وابن يعيش، شرح المفصل،١: ٦٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٢٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٨٨.

وفي قول المازني تكلُّفٌ ظاهر وبُعدٌ، أيعدل العربي الفصيح الـمُحِبّ للإيجاز عن (جاءني العُمَران) إلى (جاءني رجلان كلاهما عُمَر)، ولا سيما وقد ثبتت التثنية عن العرب نثرًا ونظمًا، أما النثر، فقد جاء في كتاب (الكامل) للمبرد أنّ الخوارج قالت لعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "أعطنا سُنّة العُمَرين"[(١)]، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة قيل لعلي بن أبي طالب " تسلك فينا سُنَّة العُمَرين يعنون أبا بكر وعُمر"[(٢)]، وجاء بلفظ "سُنُّوا بنا سُنَّة العُمَرين"[(٣)]، وقال ابن السكّيت: "والعُمَران أبو بكر وعمر فغُلِّب عُمَر؛ لأنه أخفُّ الاسمين، وقيل لعثمان رحمه الله: تَسلكُ سيرة العُمَرين؟"[(٤)].

ومع وجود الاضطراب في الروايات السابقة فإنّ لفظ التثنية (العُمَرين) ثابت فيها جميعًا سواء الخوارج مَنْ قال ذلك أم غيرهم، وسواء علي مَنْ قيل له هذا اللفظ أم عثمان.

أمّا الشعر فقد قال المبرد: أنشدني التَّوَّزي، عن أبي عبيدة، لجرير:[من البسيط]

ما كانَ يَرْضَى رَسولُ اللهِ فِعْلَهُما وَالعُمَرانِ أَبو بَكْرٍ وَلا عُمَرُ

هكذا أنشدنيه[(٥)].

غير أنّ رواية الديوان تختلف عن رواية المبرد، ففيها (والطّيّبان) عوضًا عن (والعُمَران)[(٦)]، وقال أبو زيد الأنصاري: "أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد ، قال أنشدنيه عمارة، لجدِّهِ جرير، وقرأته عليه في شعره، ...والعُمَران، وقد روى غيره: (والطّيّبان)[(٧)].

---

(١) أبو العباس المبرد، الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧، ص١٨٧.

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى التَّيْميّ، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٣٧٤هـ-١٩٥٤م، ٢: ١٧٣.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٢٨.

(٤) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، د. ط، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م، دار المعارف، القاهرة، ص٤٠٢.

(٥) المبرد، الكامل، ١: ١٨٧.

(٦) ينظر: جرير بن عطية بن الخطفى، الديوان، د. ط، مكتبة بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٢٠١.

(٧) أبو زيد الأنصاري، النوادر، ص ٥٢٨.

ويغَضّ الطرف عن ثبوت رواية النحويين لبيت جرير من عدمها، ففي ثبوت التثنية نثرًا ما يكفي لقبولها.

وورد في كتاب المثنى نقلًا عن الأصمعي، وأبي عبيدة، قولهم: إن القول: (سار في الناس سيرة العُمَرين إنما يريدون أبا بكر وعمر، رضي الله عنهما، وقال الفراء نحو ذلك عن معاذ الهرّاء[1].

قال أبو حيّان: "يجوز أن تقول: عُمَران وعُمَرُون... وإذا كان قد يُثَنَّى على سبيل التغليب، فلأَنْ يُثنَّى مع اتفاق اللفظ أولى وأَحرى"[2].

٦- (أَرْمَل) عند الأخفش:

جرى عُرْف النحويين على اشتراط الوصفية مع وزن الفعل لمنع صرف بعض الأوصاف، ولكنهم -أيضًا- يشترطون في الوصفية شرطين آخرين هما:

- الأول: أن تكون الوصفية أصليّة، بخلاف الوصفية العارضة، مثل: (مررت برجلٍ أرنبٍ)، أي: ضعيف، أو ذليل، ومثل: (مررت بنسوةٍ أربعٍ) فإنهما مصروفان؛ لأنَّ الوصفية فيهما عارضة، وليست أصلية.
- الثاني: ألّا تقبل الصفة تاء التأنيث، مثل أحمر، وأسود، وأفضل، فإنْ قبلت الكلمة تاء التأنيث صُرِفتْ؛ لأنّ دخول التاء على الصفة أزالت شبه الفعل؛ لأنَّ الفعل المضارع الذي أَشبهته الصفة، لا تلحقه تاء التأنيث[3]، ويمثِّل النحويون لما تدخله التاء بـ(أرمل) بمعنى فقير، أو محتاج، نحو: (مررت برجلٍ أرملٍ)، فهو مصروف عندهم، لدخول تاء التأنيث في مؤنثه، إذ يقال: أرمل، وأرملة[4].

وقد تفرَّد الأخفش بمخالفة النحويين في الشرط الأخير، قال المبرد: "وكان الأخفش لا يصرف (أرمل)، ويزعم أنَّه نعت في الأصل، وله احتجاج نذكره في

(١) ينظر: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، كتاب المثنى، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ص ٤.
(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٣٠٨.
(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٨٥٩، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٠٠.
(٤) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٦٣٨، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٢١٣.

موضعه -إن شاء الله- وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه"[1]، ولم يذكر المبرد شيئًا عن (أرمل)، وعن خلاف الأخفش بعد ذلك، كما ذكر هذا محقق الكتاب[2] وليس في أيدينا دليل على مذهب الأخفش إلا القياس، إذ قاس (أرمل) على (أحمر)، وأنه على وزن الفعل.

وأرى أنَّ الحاكم في مثل هذه المواطن هو السماع، سواء بالمنع قلنا، أم بالصرف؛ لأنَّ الأخفش قريب عهد بعصور الاحتجاج، فإما أن يكون قد سمع منعه، أو لا، وبما أنَّه لم يستدل بالسماع، فالقول عندي هو قول النحويين، حتى إنَّ بعض النحويين لم يلتفتْ إلى خلاف الأخفش، فهذا ابن مالك، في الكافية الشافية ينقل إجماع النحويين على صرف (أرمل)، قائلًا:

وقابلُ التاء بإجماعٍ صُرِفْ كأرملٍ ومثله نزرًا عُرِفْ[3]

(١) المبرد، المقتضب، ٣: ٣٤٢.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٣: ٣٤٢، حاشية ١.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣: ١٤٣٣.

المبحث الرابع
البناء

البنـاء - أيـضًا- مـن المـواطن الـتي لم تكـن بعـض مـسائله مقنعـة لـبعض النحـويين؛ لـذا خـالفوا مـن سـبقهم، وتفـردوا بمـا لم يُـسبَقوا إليـه، ومن المواطن التي صرح النحويون فيها بالتفرد:

١- الشَبَه الوَضْعي:

قسّم النحويـون الألفـاظ قـسمين: معربـة، ومبنيّـة، وجعلـوا الإعـراب أصـلًا في الأسماء، وتوقّفوا كثيرًا عنـد بعـض الأسمـاء الـتي وجـدوها علـى خـلاف الأصـل، كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وأسماء الإشارة، وغيرها، وكان أكثـر مـا توقّفـوا عنده، وخاضوا فيه، هو سبب بناء هذه الأسماء، ولقد تعدَّدتْ آراؤهـم، واعتراضـات بعضهم على بعض، وأكثر ما ذكروا حجج ظنيّة، وأقيسة مختلفة؛ لإثبـات هـذه العلّـة، أو تلك.

وكان ابن مالك- متّبعًا في ذلك أبا علي الفارسي[(١)]- يـرى أنَّ سـبب بنـاء تلـك الأسماء هو مشابهتها للحروف[(٢)]، وقد نـسب الـشاطبي هـذا المـذهب إلى سـيبويه[(٣)]، وأضاف غيره أسبابًا أخرى[(٤)]، بل ذكر الشاطبي أنَّ بعض النحويين قد أوصـل أسـباب بناء هذه الكلمات إلى اثنين وعشرين وجهًا[(٥)].

وقد قسَّم ابن مالك وجوه شبه هذه الأسماء أقسامًا، منها: الشبه الوضعي: وهـو

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، ص ١٠٩، و١١٥.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٢١٥، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبـد الـرحمن الدوري، دون. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، ص١٠٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣، وأبو إسحاق إبراهيم بـن موسـى الـشاطبي، المقاصـد الـشافية في شـرح الخلاصـة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء الـتراث الإسـلامي بجامعـة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ١: ٩٤.

(٤) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ١٣٢ وما بعدها، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٥٠ وما بعدها.

(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية ، ١: ٩٥.

أن يكون الاسم قد وُضِع وَضْع الحرف، أي: على حرف واحد، أو حرفين، مثل: التاء و(نا) في قولنا: (جئتنا)، فلما أشبهتا الحرف في كونهما موضوعين على حرف، وعلى حرفين بُنِيَتَا.

قال السيوطي ناقلًا عن أبي حيّان: "لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي إلا لابن مالك"[1]، وقال أبو حيّان: "ولا أعلم أحدًا سلك هذا المسلك غير هذا المصنِّف"[2].

ولا أدري بمقصود أبي حيّان بقوله هذا، أمدحًا أراد بهذا أم ذمًّا! ويبدو لي أنَّه أراد الثانية، كعادته في تتبُّع سقطات ابن مالك؛ لأنه قال بعد عبارته السابقة: "إلا أنَّ في كتاب البسيط، نقلًا عن بعض النحويين، أنَّه ذهب إلى نحو من ذلك في بعض أسماء الأفعال، قال: بُنيتْ؛ لأن فيها ما وَضْعُهُ وضْعُ الحروف، نحو قدْك، وهاك، وهي مبنيات، فحُملتْ البواقي عليها"[3]

فكأنَّه يلتمس له العذر في تفرُّده هذا، بأنَّه مسبوق في هذا الفهم، وإن كان ابن مالك هو من وَضَع هذا المصطلح.

وأرى أنَّ ابن مالك لم يُخطِئ فيما قال؛ لأنه أراد الإيضاح، والشرح، لمذهب النحويين القائلين بأنَّ سبب بناء الأسماء المبنيّة هو شبه الحرف فقط، فوضع مصطلحًا؛ ليزيد الأمور توضيحًا، كما أنَّ ابن مالك لم يضع شيئًا يخالف فَهْم النحويين السابقين، والمسألة مسألة اصطلاح لا مشاحة فيه، ولاسيَّما إذا كان هذا المصطلح يدلُّ على المراد، ويُدنيه من الفهم، وقد استعمل بعض النحويين المعاصرين لابن مالك كلمات مشابهة لمصطلح ابن مالك، وإنْ لم يصطلحوا عليه كما فعل ابن مالك، قال الرضي: "وإنما بُنيتْ الموصولات؛ لأنَّ منها ما وُضِع وَضْعَ الحروف، نحو (ما)، و(من)، واللام ، على ما قيل ثم حُملتْ البواقي عليها طردًا للباب"[4]، وقال ابن أبي الربيع: "...وإنما الكلام هنا فيما بُني من الأسماء بأصل الوضع، وهو ما وُضع مشبهًا

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٥٠، وينظر: محمد بن مصطفى الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، د. ط، د. ت، دار الفكر، بيروت، ١: ٢٧.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ١٣٢.

(٣) المرجع السابق، ١: ١٣٢.

(٤) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٢٠٠.

للحرف، او متضمنًا معنى الحرف"[1].

وقد سار مصطلح ابن مالك، وتلقّفه النحويون بَعْدَه بالقبول، ولا يُعلم من أنكر هذا المصطلح، أو عارضه، من النحويين الخالفين، وهو مما يُحمد لابن مالك.

٢- الضمير المستتر :

الضمير عند النحويين هو ما دلَّ على متكلِّم، أو مخاطَب، أو غائب[2]، قال سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تُضمر اسمًا بعدما تَعْلَم أنَّ من تُحدِّث قد عرف من تَعْني، وما تَعْني، وأنّك تريد شيئًا يعلمه"[3].

وللضمير في التراكيب وظائف مهمة، منها: الربط بين العناصر الإسنادية، إذ لا يتحقق الترابط النصّي إلا عندما يعتمد عنصر ما في الخطاب على عنصر آخر، ومنها أيضًا الإحالة؛ لأنَّ اللغة نظام إحالي، يحيل إلى ما هو لغوي، وغير لغوي، في الخطاب؛ لذا تُعدُّ الإحالة من الوظائف الأساسية للضمير في التركيب.

ويُقسم النحويون الضمير قسمين: بارز، ومستتر، فالضمير البارز: هو الذي له صورة في اللفظ، وأمّا المستتر: فهو الذي ليس له صورة في اللفظ، بمعنى أنَّه ضمير أُستُغني بمعناه عن لفظه، وهو -وإن لم يَظهر في التركيب- في قوَّة الملفوظ به[4].

والنحويون يجعلون الضمير المستتر على قسمين: أحدهما يكون استتاره واجبًا، والآخَر يكون استتاره جائزًا، وقد استعمل ابن مالك في التسهيل، وشرحه، مصطلحَي: واجب الخفاء، وجائز الخفاء، للدلالة على ما تقدَّم[5]، وهما مصطلحان لم يُستعملا قبل ذلك، قال ابن مالك: "الواجب الخفاء: هو الذي لا يزال مستكنًا، ولا يُغني عنه ظاهر، ولا مضمر بارز، كالـمَنْويّ في نحو: أَفْعلُ...، والجائز الخفاء: هو

---

(١) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، ١: ١٧٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٢٠، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٩٣-٩٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٦.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٢٠، وسعود بن عبيد الله بن عابد الصاعدي، الضمير المستتر في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص (ذ).

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،١: ١٢٠.

الذي يخلفه ظاهر، أو مضمر بارز، كقولك: زيد حَسُنَ..."[1].

قال أبو حيّان معترضًا على هذين المصطلحين، ومبينًا انفراد ابن مالك بهما: "وهذا اصطلاح غريب، لا نعرفه إلا منه، وإنما يقول أصحابنا: الضمير المرفوع ينقسم إلى مستكنّ، وبارز"[2]، فكأنَّ أبا حيّان أنكر على ابن مالك تغيير المصطلح السائد عند سابقيهم، ولهذا وَصَفَه بالغرابة، فهل ثمة مصطلح سائد متَّفق عليه،لم يأخذ به ابن مالك؟

وهل (المستكنّ) هو هذا المصطلح؟

إنَّ المتأمّل في استعمال النحويين، يجدهم يستعملون أكثر من مصطلح للدلالة على الاستتار، فقد وصفه سيبويه بأنه "مضمر في النيّة"[3]، وسمَّاه المبرّد (ضميرًا مستكنًّا)[4]، ووصفه ابن السراج بـ(الانستار)[5]، ووصفه الفارسي بـ(الاستتار)[6]، وسمّاه الصيمري (مستترًا)[7]، وابن بابشاذ (مستترًا) و(مستورًا)[8]، وعلى هذا فابن مالك غير مسبوق في وضْع هذا المصطلح، وهو متفرِّد به، ولكن الملحوظ أيضًا أنَّ السابقين لابن مالك، لم يتّفقوا على مصطلح واحد، وعلى هذا رأت سميرة الفكيكي أنه "لا غرابة فيما اصطلحه ابن مالك، لا سيما إذا علمنا أنَّ المضمر -الذي هو أحد تسميات الضمير- سُمّي بذلك؛ لأنه مأخوذ من أضمرته، أي: أخفيته، فهو مضمر، فجاء ابن مالك بمصطلح قريب، أو مأخوذ من معنى الضمير"[9]. ولا أرى هذا

---

(١) المرجع السابق، ١: ١٢٠.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ١٣٠، وينظر: ارتشاف الضرب، ٢: ٩١١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٤٦، و٢: ٦.

(٤) ينظر: المبرّد، المقتضب، ٤: ١٠٣.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٧٠.

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي، كتاب الشعر أو الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م، ص ٤٣٨.

(٧) ينظر: أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد عليّ الدين، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١: ١٤٨.

(٨) ينظر: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م، ١: ١٥٥ و١٥٦.

(٩) سميرة علاوي الفكيكي، مآخذ أبي حيّان النحوية والصرفية على ابن مالك، رسالة ماجستير بكلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٤٧.

التوجيه لمصطلح ابن مالك صوابًا، بل أراه متكلَّفًا.

ولكن قبل الحكم على ابن مالك ومصطلحه لا بد -في ظني- من التوقّف عند أمور عدة هي:

- أولًا: أنَّ ابن مالك مسبوق بمصطلح قريب-إلى حدٍّ ما- من مصطلحه، وهو ما سار عليه عبد القاهر الجرجاني الذي قسَّم الضمير المستكنّ على قسمين: لازم، وغير لازم[1]، فربما كان ابن مالك مقلدًا للجرجاني.
- ثانيًا: أنَّ ابن مالك استعمل في ألفيته مصطلح (الاستتار)، ولم يستعمل المصطلح الذي استعمله في التسهيل وشرحه[2](واجب الاستتار، وجائز الاستتار).
- ثالثًا: أنَّه استعمل مصطلح المستكنّ عند تعريفه للواجب الخفاء، إذ قال: "هو الذي لا يزال مستكنًا"[3].

ومن مجموع هذه الأمور، أرى أنَّ ابن مالك لم يكن همُّه صناعة مصطلح جديد مخالفًا سابقيه، بدليل أنَّه لم يلتزم هذا المصطلح في جميع كتبه، وإنما قد يُلام ابن مالك -أو غيره- إذا غيَّر مصطلحًا مُتفقًا عليه، كمصطلح الاسم، أو الفعل، أو الحرف، أو الفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر، أو نحوها من المصطلحات التي استقرَّ الناس عليها، وأصبحت دلالتها على المراد ظاهرة معلومة لدى الدارسين، ولاسيّما أنَّ المصطلحات قد استقرَّتْ قبل عصر ابن مالك بمدة من الزمن، فتغيير هذه المصطلحات يُنعشْ الخلاف، وقد يُؤدي إلى مشكلة في المصطلحات ولاسيَّما لدى الناشئة من المتعلمين، فلا حاجة للتغيير ما دام الناس مستقرّين على مصطلح واضح وغير مُلْبِس، ولو كان فاعل ذلك ابن مالك نفسه، ولهذا فإنَّه من الخطأ أن يقال: "قد يُسمح للعالم بالتعبير بمصطلح مغاير للمصطلح المتفق عليه، مادام هذا المصطلح يُعبِّر عن الموضوع، دون الإخلال به وكأنَّها عملية تطور للمصطلح"[4]، نعم يسمح له إذا لم يكن ثمة مصطلح متعارف عليه، أما وقد تعارف الناس واصطلحوا على شيء مفهوم، فما الداعي -

---

(١) ينظر: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، الجمل، تحقيق علي حيدر، د. ط، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص٣٩.
(٢) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٩٣.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٢٠.
(٤) الفكيكي، مآخذ أبي حيّان على ابن مالك، ص ٤٧.

أصلًا – لتغييره؟!

ومن الطرافة أنّ ابن مالك أُنتُقِد -أيضًا- حينما استعمل في الألفية مصطلح يستتر، قيل: لأن التعبير بالاستتار يُشعر بأنّ الضمير كان ظاهرًا ثم استتر، وليس كذلك، وأنّه كان الأولى استعمال مصطلح(واجب الخفاء، وجائز الخفاء)؛ لأن لفظة الخفاء لا يُفهم منها أنّه كان ظاهرًا بخلاف لفظة الاستتار[1].

ويبدو أنَّ ابن مالك في الحالين لم يحرص على اختراع مصطلحات جديدة غير مألوفة، وإنّما كان حريصًا على فهم المراد، بغض الطرف عن نوعية المصطلح.

٣- ضمير الشأن:

نالَ ضميرَ الشأن جانبٌ من الدرس النحوي، وقد فرَّقَه النحويون في غير ما موضع، لكنَّه تركَّز في بابَي (كان وأخواتها) و(إنَّ وأخواتها)؛ لأن النواسخ تحتاج إلى معمولها الأول، فإذا فُقد في الجملة، قدّره النحويون مضمرًا يعبِّر عن الشأن والقصة[2].

وقد اتفق النحويون المتقدِّمون على أنّه اسم، يحكم على موضعه بالإعراب، على حسب العامل[3]، قال ابن أبي الربيع: "لا أعلم بين النحويين المتقدِّمين فيه خلافًا"[4]، غير أنَّ ابن الطراوة الأندلسي انفرد عن النحويين واعترض على رأيهم باسميته، ورأى أنّه حرف، وأنَّ عدَّ النحويين له من الضمائر مخالف للمعقول، والمنقول، وأنَّ السماع، والقياس، يمنع ذلك[5]، قال أبو حيان حاكيًا تفرد ابن الطراوة: إنّ قوله مخالف لجميع النحويين من الخليل وسيبويه إلى من بعدهم من البصريين والكوفيين[6].

أما القياس فإنّ الهاء في قوله: (إنَّه أَمَةُ الله ذاهبة) حرف كفَّ (إنَّ) عن العمل،

---

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ١: ٢٧٦.

(٢) ينظر: محمد عبدالله جبر، الضمائر في العربية، ط١، دار المعارف، ١٩٨٣م، ص١٤١.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٧١، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٣٢-٢٣٣.

(٤) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٧٥٥.

(٥) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٧٥٥، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٧١، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٣٢-٢٣٣.

(٦) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٧٣.

كما كفَّتها (ما) في (إنَّما زيدٌ قائمٌ)، وأما (كان)، و(ليس)، و(إنَّ)، التي لا هاء معها، نحو: (إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يومًا...) ونحو: (كان زيدٌ منطلقٌ) و(ليس عمرٌو ضاحكٌ)، ونحوها من نواسخ الابتداء، فهي حال دخولها على الجمل التي لم تعمل فيها ملغاة، كظننت، وثبت أنَّ (ظننت) تلغيها العرب، وعملُ (كان) و(ليس) و(إنَّ) فرعٌ، إذ عملها بالتشبيه بالأفعال التي عملها أصل، كعمل (ظننت)، فالقياس يقتضي أن تُحمَل (كان) و(ليس) و(إنَّ) محمل (ظننت) فتكون ملغاة.

وأما السماع فإنَّ العرب لم تذكر قط (الأمر)، ولا (الشأن)، بهذا اللفظ في هذا المعرض، فلما لم يُقل قط (كان الأمر زيد قائم)، ولا (إنَّ الشأن زيدٌ ضاحكٌ) بطلت دعواهم.

فإن قالوا: قد ثبت ضمير الأمر والشأن في القرآن في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١]، على تقدير: (الأمر: اللهُ أحدٌ)، فليس كذلك، فإنما هو هناك بمعنى: (المعبود الله، أو المصمد إليه الله)، ونحوه.

قال: ثمَّ إنهم يتناقضون فإنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبرًا عن الناسخ في نحو: (إنَّه زيدٌ قائمٌ) و(كان عمرٌو ضاحكٌ)، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر، تفسيرُه الخبرُ، ومن شروط الخبر أن يكون مجهولًا، ومن شرط المفسِّر أن يكون معلومًا، فهم قد جعلوا الشيء الواحد معلومًا مجهولًا[1].

هذا هو رأي ابن الطراوة، وهذه أدلّته، التي استند عليها لإثبات حرفية ضمير الشأن.

وقد تأثّر بعض اللغويين المعاصرين برأي ابن الطراوة، كمحمد عبد الله جبر، الذي عدَّ ضمير الشأن مجرّد إشارة أو تنبيه إلى المبتدأ المتأخر، ومن ثم فإنّ تسميته بضمير الشأن، أو القصة، فيه إفسادٌ لتركيب الجملة العربية! وإخلال بالمعنى المراد! يقول: "ولست أقبل ما نقله السيوطي، من أنّه لا خلاف في أنّه اسم، يحكم على موضعه بالإعراب...وإني أرتضي ما ذهب إليه ابن الطراوة، ومال أبو حيّان إلى

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٧٥٥-٧٥٩، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٧١-٢٧٢.

موافقته، من أنّه حرف، إذا دخل على إنّ كفَّها عن العمل، كما تكفُّها (ما)"[١].

فأما فوزي الشايب - وإن وافق الجمهور –فرأى أنّ هذا الضمير لا علاقة له بالشأن، ولا بالقصّة، من قريب، أو بعيد، وأنّه مجرّد ضمير غيبة عادي يعود على اسم لاحق، يتم توليده – من وجهة نظره – بناءً على عملية تحويل قوامها أحد أمرين:

الأول: إما عملية تفكيك إلى اليسار، بنقل مكوّن ما من مكانه، تاركًا خلفه أثرًا ضميريًا يشير إلى موقعه الأصلي.

فجملة مثل: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١] هي- عنده- في الأصل جملة بسيطة، هي: (قل: الله أحد)، وقد حصل تفكيك إلى اليسار للركن الأول في الجملة الاسمية، تاركًا خلفه ضميرًا، ولما كان العامل في المبتدأ معنويًا، لا لفظيًا، فقد أخذ الضمير صورة المنفصل بشكل آلي، وتحوَّلتْ الجملة إلى جملة مركّبة (هو الله أحد)، والضمير (هو) عائد على لفظ الجلالة بعده، وليس عائدًا إلى الأمر، أو الشأن، المفهوم من مضمون الجملة، كما زعم النحويون، كما أنّ المقام يقطع قطعًا أنّ المقصود بالضمير(هو) ههنا هو لفظ الجلالة بعده، ويدلّ على ذلك هو سبب نزول الآية فقد جاء عن أُبيّ بن كعب أنَّ المشركين قالوا لرسول الله - ﷺ -: انسب لنا ربك! فنزلت الآية[٢]، فسؤال المشركين عن الله سبحانه، وليس عن الأمر، أو الشأن، ولهذا ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ الضمير في هذه الآية كناية عن اسم الله تعالى[٣]، قال أبو حيان: "فإنْ صحّ هذا السبب، كان (هو) ضميرًا عائدًا على الرب، أي: قل هو الله، أي: قل ربي الله، وإن لم يصح السبب فهو ضمير الأمر والشأن مبتدأ"[٤].

---

(١) محمد عبدالله جبر، الضمائر في العربية، ص ١٤٤-١٢٧، وينظر: فوزي حسن الشايب، ضميرا الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية السابعة والعشرون، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص ٢٥.

(٢) ينظر: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، أسباب النزول، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط٢، دار الإصلاح، الدمام، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م، ص٤٧١.

(٣) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥: ٣٧٧، وأبو علي الفارسي، الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ٦: ٤٥٨.

(٤) أبو حيّان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ٨: ٥٢٩.

النوع الآخر من التحويل عند الشايب، هو التحويل عن طريق المخالفة الصرفيّة، فجملة مثل: (هي الأيام دُوَل) هي في الأصل جملة مركّبة (الأيام الأيام دُوَدولفي الأصل جملة مركّبة (الأيام الأيام لتحويل عن طريق المخالفة الصرفيّة، حجّة، ٥، ٤٥٨. الله ﷺ: انسب لنا ربك! ل) وبدلًا من تكرار الاسم الواحد مرتين حصلتْ عملية تحويل إلى ضمير، أي: (مجرّد عملية مخالفة صرفية) باستبدال الضمير بالاسم الظاهر، فصارت (هي الأيام دُوَل)[(١)].

ولنا على كلام الشايب الملحوظات الآتية:

- أولًا: الحديث الذي استدلّ به على سياق المقام فيه نظر، إذ لم تثبت صحة الحديث، وعلى هذا يسقط به الاستدلال[(٢)].
- ثانيًا: أنَّ ما ذكره لا يطَّرد له في كلِّ حال، فإذا قبلنا ما ذكره في الجملتين السابقتين، فلا نقبله في جملة مثل: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢١]؛ لأن الضمير مفرد والمرجع جمع، إلا على كثير من التكلُّف.

وفي الحقيقة أنّ ما ذهب إليه ابن الطراوة، وتابعه فيه بعض المعاصرين، مبنيّ على رأي قديم للفراء، ذكره ثعلب في مجالسه، وهو أنّ الضمير في مثل: (إنَّه قام زيد) يقوم بالوظيفة نفسها التي تؤديها (ما) في مثل: (إنما قام زيد)[(٣)].

وقد ناقش النحويون الذين خلفوا ابن الطراوة رأيه، ومنهم أبو علي الشلوبين، فقد أُثر عنه أنَّ ابن الطراوة قد أخطأ في إنكاره ضمير الأمر، والشأن؛ لأنّ عدَّه الهاء كافّة قول فاسد؛ لأنها لم تثبت حرفًا [أي: على صوت واحد] إلا ضميرًا، فإخراجها عمّا استقرّ لها من الاسمية فاسد، وإنما جَعَل النحويون (ما) في (إنما) كافّة لثبوت حرفيتها، وأما إلغاء (كان) و(ليس) إذ لم يظهر لهما عمل فباطل؛ إذ لم يثبت ذلك فيهما، ثم لم يثبت إلغاء فعل مع تقدّمه، وإنما ألغيت (ظننت) متوسطة، أو متأخرة على ضعف.

---

(١) ينظر: فوزي الشايب، ضميرا الشأن والفصل، ص٢٣ وما بعدها.

(٢) قال المحدِّث الألباني "إسناده ضعيف" ينظر: محمد ناصر الدين الألباني، ظلال الجنة في تخريج السنة بهامش كتاب السنة للحافظ أبي بكر بن أبي عاصم، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ١: ٢٩٧.

(٣) ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر،١٩٦٠م، ١: ٣٥٤.

وأما أنّ العرب لم تصرّح بالأمر، أو الشأن في هـذا المعـرض، فقـول مَـنْ لم يفهـم كلام النحويين؛ لأنهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنّ ذلـك هـو المحـذوف، إنمـا هو تحويم منهم على المعنى بتقريب[١].

"وأما أنّ الخبر يكون مجهولًا فلـم يَفهـم مـا مـرادهم بمجهـول، فإنّـه لا يـصحّ أن يُخبَر إلا بما يُفهم معناه، إذ لا يُخبِر أحدٌ عن معلوم بلفظة أعجميـة لا يُعقـل معناهـا، وإنما المجهول الذي يريد النحويون نسبة الخبر إلى المخبَر عنه، فبكونـه معلومًـا يـصح أن يكون مفسِّرًا، وبكونه مجهول النسبة، يصحّ أن يكون خبرًا، ثم إنّه لـو لم يكـن في قولـه إلا مخالفة جميع النحويين مـن الخليـل، وس[سـيبويه]، إلى مـن بعـدهم، مـن بـصري، وكوفي، لكان خليقًا بالطرح والرفض"[٢].

ومال أبو حيّان الأندلسي إلى موافقة ابن الطراوة، وأخذ يناقش حجـج النحـويين ومما قاله: إنَّ اتحاد دلالة (كان زيدٌ قائمًا) و(كان زيدٌ قائمٌ) ، وكذلك (إنَّ زيدًا قائمٌ) و (إنَّ زيدٌ قـائمٌ) دليـل علـى صـحة مـذهب ابـن الطـراوة، ولـو كـان تقـدير الجمهـور صحيحًا، لكان لازمًا أن تكون الجملة بتقدير مفرد مَصدَر، حتى يصحّ المعنى، ويـصحّ كونها خبرًا عن الضمير، فيكون التقدير: (كان الأمر قيام زيد)، لكنّ الجملـة لم تـصدَّر بحرف مصدري، ولا أضيفتْ إلى ظرف زمان، ولا تقدَّر بمصدر[٣].

ولعل قول الجمهور أقرب إلى الصواب، لسببين:

الأول: ما تحدَّث عنه المستشرق الألمـاني برجـستراسر مـن أنَّ ضـمير الـشأن في العربية ليس كافًا لـ(إنَّ) عن العمل، وإنما هو ضمير للغائب، ولـه فائـدة لفظيـة مهمـة تتمثّل في أنَّه يُمكِّن الناطق من إدخـال (إنَّ) و(أنَّ) علـى الجمـل الفعليـة، وأنَّـه يقـوم بوظيفة أخرى مهمة، هي قلب الجملة الفعلية إلى جملة اسمية، من غـير تغـيير تركيبهـا، مثل: ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [الأنعـام: ٢١]؛ وهـي مزيّـة اختـصّتْ بهـا اللغـة العربية دون أخواتها من اللغات السامية بفضل هذا الضمير[٤].

---

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٧٢.

(٢) المرجع السابق، ٢: ٢٧٢-٢٧٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٢٧٤.

(٤) ينظر: المستشرق الألماني برجشتراسر، التطور النحوي للغـة العربيـة، أخرجـه رمـضان عبـدالتواب، ط٢، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ص ١٣٩.

الثاني: أنَّ الهاء مثلًا تُحيل إلى شيء محدّد، والإحالة عملية ربط، وهذه الوظيفة أقرب إلى ضمير الغائب منها إلى الحروف[1].

٤- عَوْد الضمير:

يؤدي الضمير وظيفة الربط والإحالة في التركيب، وله قيمة استعمالية مُهمّة، هي الإيجاز والاختصار، فعوض عن التكرار يكون عود الضمير على مذكور سلفًا في تركيب ما مغنيًا عن تكرار ذلك الاسم، وعلى هذا فضمير الغائب يحتاج إلى ما يُفسِّره، داخل التركيب، ويُعيّن المقصود به، وهذه الضمائر تكون معرفة بسبب ما تعود إليه، فإنْ ذُكِر الضمير، ولم يتقدَّمه ما يُفسِّره، بقي مبهمًا، لا يُعرَف المراد به، حتى يأتي تفسيره بعد[2].

إنّ خوف اللبس، والحاجة للبيان، قد جعلا النحويين يشترطون أن يعود الضمير في الأصل على متقدِّم في اللفظ والرتبة، نحو: (زارني ضيفٌ فأكرمته)، فالهاء تعود على الضيف، وهو متقدِّم على الضمير في اللفظ، والرتبة، فالأصل أن يتقدَّم مفسِّر ضمير الغائب الذي يعود إليه؛ ليُعلَم المعنيُّ بالضمير عند ذكره، بعد مفسره، وأن يكون المقصود هو الأقرب إلى الضمير[3].

والمتأمل في تراكيب الضمير ومفسِّره يجد تراكيب عدة، منها:

١- خاف عُمَرُ ربَّه..........اتصل الضمير بالمفعول، مع تقدُّم الفاعل

٢- خاف ربَّه عُمَرُ.........اتصل الضمير بالمفعول، مع تقدُّم المفعول

٣- ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ ﴾ [البقرة: ١٢٤] ...اتصل الضمير بالفاعل، مع تقدُّم المفعول

٤- قرأ صاحبُهُ الكتابَ....... اتصل الضمير بالفاعل، مع تقدُّم الفاعل.

ففي المثالين الأول: (خاف عُمَرُ ربَّه) والثالث: ﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾، عاد الضمير على متقدِّم في اللفظ، وقد اتصل الضمير في المثال الأول بالمفعول، وفي

(١) ينظر: فوزي الشايب، ضميرا الفصل والوصل، ص٢٦.

(٢) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ٢: ١٠٦، وفوزية دندوقة، ضمائر العربية المفهوم والوظيفة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السادس، ٢٠١٠م، ص١٦.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٢٧.

المثال الثالث بالفاعل، وهذان التركيبان لا إشكال فيهما، وهما مما شاع في لغة العرب نظمًا، ونثرًا.

وفي المثال الثاني: (خاف ربَّه عُمَرُ) عاد الضمير على متأخر في اللفظ، متقدِّم في الرتبة؛ إذ إنَّ رتبة (عمر) الذي يعود عليه الضمير مقدَّمة؛ لأنّ الفاعل حقُّه الاتصال بالفعل، ولهذا لم يمنع النحويون هذا التركيب، بل أجازوه وحكموا بشيوعه[1].

فإنْ عاد الضمير على متأخر لفظًا، ورتبة، كالمثال الرابع: (قرأ صاحبُهُ الكتابَ)، فإنّ النحويين يمنعونه، "ووجه المنع أنّ مُفسِّر الضمير إنما يكون متقدِّمًا عليه؛ إذ لا يضمر الاسم إلا بعد أنْ يُعرَف، ويتقدَّم ذكره، وإن كان كذلك، وكان مفسِّر الضمير متأخرًا...لم يصح؛ لأنه خلاف الوضع، فلا بدَّ أن ترتّب الكلام ترتيبًا يكون فيه المفسِّر متقدِّمًا في اللفظ محالًا به على مذكور"[2]، فإنْ كان مفسِّر الضمير متأخرًا لغرض، وحقُّه في الحقيقة التقديم، كالمثال الثاني (خاف ربَّه عُمَر) جاز ذلك؛ لأنّه شائع في لسان العرب، ولكن إنْ عاد الضمير على متأخر في اللفظ، ومتأخر في الرتبة أيضًا فهو ممنوع عند النحويين، ولهذا منع النحويون التركيب الأخير، وحكموا بخطئه.

وقد تفرَّد ابن جني بمخالفة النحويين، فأجاز التركيب الأخير، وقد نَقَلَ ابن مالك ذلك قائلًا: "والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا"[3]، وقال ابن جني: "وأجمعوا على أن ليس بجائز (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)؛ لتقدُّم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، ...وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم)عائدة على (عديّ)، خلافًا على الجماعة"[4].

وحجة ابن جني أنّه قد شاع، واطَّرد في مذاهب النحويين كثرة تقدُّم المفعول على الفاعل، حتى قال أبو علي: إن تقديم المفعول قسم قائم برأسه، وإنْ كان تقديم الفاعل أكثر، فلما كثر تقديم المفعول كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّر فموضعُهُ

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٤٤٧

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٦١٠-٦١١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٦١.

(٤) ابن جني، الخصائص، ١: ٢٩٤.

التقديم، فكأنَّ تقديم المفعول أصلٌ أيضًا، فلهذا جاز عود الضمير إليه"[1].

وذكر بعض من تابعه أنّ هذا قد ثبت أيضًا في النظم، مثل:

قول الشاعر: [من الطويل]

جَزى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ ابْنَ حاتِمٍ   جَزاءَ الْكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقول الشاعر: [من البسيط]

جَزى بَنوهُ أبا الغَيْلانِ عَنْ كِبَرٍ   وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزى سِنِمَّارُ

وذكروا أبياتًا أُخَر.

واستدلُّوا أيضًا -كما فعل ابن مالك- ببعض تراكيب التنازع التي يعود فيها الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، مثل: (ضربوني وضربتُ قومَك) بإعمال الثاني، وبعض تراكيب البدل، نحو: (ضربته زيدًا)، وقالوا: وكلاهما فيه ما في (ضرب غلامُهُ زيدًا)، من تقديم ضمير على مفسِّر مؤخَّر الرتبة[2].

إنّ الناظر في مذهب ابن جني، ومتابعيه، كابن مالك، يجد أنّه لا يقوم على سماع، بل السماع بخلافه، وما ذكروه عن العرب نَظْمٌ، والنَّظْم موضع ضرورة، بل قال ابن الشجري: "واستعماله في الشعر من أقبح الضرورات"[3].

أما استدلالهم ببعض أمثلة التنازع، والبدل، وغيرهما، فإنَّ الصواب أن ننظر إلى هذه الأمثلة في سياقاتها، وفي أبوابها، فإنْ كثرتْ كثرة يمكن القياس عليها قسنا أمثالها عليها، ولا يصحُّ أن يقاس ما ليس من هذه الأبواب عليها، لنأتيَ بتراكيب لم تنطق بها العرب، بل نطقت بخلافها، فإننا قد وجدنا في النثر كثيرًا أنَّ هذه التراكيب إذا جاءت قدِّم المفعول على الفاعل، وحينها يعود الضمير على متقدِّم في اللفظ، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢٤] وقوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾ [غافر: ٥٢].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ١: ٢٩٥-٢٩٨.

(٢) خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٨٣.

(٣) ابن الشجري، الأمالي، ١: ١٥٢.

وقد وقف بعض النحويين موقفًا وَسَطًا، فأجازوا هذا في ضرورة النظم[1]، وهو رأي يجمع بين القولين، قال أبو حيّان: "فلعمري إنَّه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، فالأحوط جوازه في الشعر دون الكلام"[2]، وهو رأي حسن.

وقد اعترض أبو حيّان على حكاية ابن مالك التفرُّدَ عن ابن جني قائلًا: "وأما قوله: "والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا" فظاهره أنه لا يُجيزه إلا أبو الفتح، وقد أجازها قبله من الكوفيين أبو عبدالله الطُّوال، وتبعه أبو الفتح، وذكر أبو جعفر الصفار الإجماع على أنها لا تجوز إلا ما ذهب إليه الطوال من أنها تجوز... ونَقَلَ غيرُ أبي جعفر الصفار عن أبي الحسن إجازة ذلك، فأبو الفتح في ذلك له سلف الطُّوال والأخفش"[3]، وممن نقل مذهب الأخفش والطُّوال -أيضًا- رضي الدين الأستراباذي، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل[4].

وفي النفس شيء من هذه النسبة للأسباب الآتية:

١- الإجماع الذي نقله ابن جني، إذ لم يستثنِ الأخفش ولا الطُّوال، وابن جني أقرب زمنًا إليهما من هؤلاء المتأخرين.

٢- الإجماع الذي ذكره ابن الشجري -أيضًا- بقوله: "ولم يجز ذلك أحد من النحويين"[5]، وهو -أيضًا- لم يستثنِ أحدًا.

٣- متابعة ابن مالك لابن جني، وابن الشجري في ذلك، وحكايته مذهب النحويين إلا ابن جني، مع سعة علمه، واهتمامه بالخلاف في كتبه.

---

(١) ينظر: بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د. ط، دار الجيل، بيروت، د. ت، ص ٢٢٩، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٢٠، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢: ١٢٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ١١٣.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٢: ٢٦٥.

(٣) المرجع السابق، ٢: ٢٦٥، وينظر: ارتشاف الضرب ٢: ٩٤٣.

(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٢٠٥-٢٠٦، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٢٠، وابن هشام، أضح المسالك ٢: ١٢٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ١١٢ – ١١٣.

(٥) ابن الشجري، الأمالي، ١: ١٥٢.

٤- اضطراب النسبة لدى المتـأخرين، فـابن عقيـل في شـرح الألفيـة حكـى مـذهب الطوال فقط، ولم يذكر الأخفش، ولكنه في شرح التـسهيل أضـاف الأخفـش[١]، كما أنَّ الرضي لم يذكر إلا الأخفش، ونقل أبو حيان حكاية الإجماع الـتي حكاهـا أبو جعفر الصفار مستثنيًا الطُّوال فقـط! ونقـل بعـض النحـويين -كالـسيوطي- النسبة إلى الأخفش بصيغة التمريض بقوله: "وعُزِيَ إلى الأخفش"[٢]

وهذا الاضطراب لدى المتأخرين يقابله جـزمٌ لـدى ابـن جـني، وابـن الـشجري، وابن مالك.

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١: ٤٤٨، والمساعد، ١: ١١٢-١١٣.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٢٣٠.

المبحث الخامس
المعرفة والنكرة

تدور قضية التعريف والتنكير في كثير من الأبواب النحوية التي تنبني أحكامها على معرفة ذلك، ولهذا صدَّر بعض النحويين كتب النحو بذكرها، بعد بابَي الإعراب والبناء[1]، وشاع هذا بعد ابن مالك متابعة لترتيب الألفية، وقد تحدّث النحويون عن حدّ النكرة والمعرفة، وأنواع المعارف، وترتيبها، وعددها، وغيرها من القضايا، وصرحوا بالتفرد في القضايا الآتية:

١- ترتيب المعارف:

أكثر النحويين على أنّ المعارف خمسة، هي: الضمائر، والاسم العَلَم، والاسم المبهم (الاسم الموصول، واسم الإشارة) ، والاسم المحلى بأل، وما أضيف إلى معرفة[2].

ولقد فاضل النحويون بين أنواع المعارف، واختلفوا في أعرف المعارف، "ومحلّ الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع"[3]، والمقصود بالأعرفية "بُعد احتياج اللفظ إلى التوضيح"[4]، فكلما كان الشيء أخصّ، وأبعد عن اللبس، كان أعرف[5].

وذهب جمهور النحويين إلى أن المضمر أعرف المعارف، ثم الأعلام، ثم المبهمات، ثم ما عُرِّف بالألف واللام، ثم ما أُضيف إلى واحد منها[6]، وإنما قُدِّم

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٨٨.
(٢) نظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٥، والمبرّد، المقتضب، ٤: ٢٧٦، ابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٦.
(٣) السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٩١.
(٤) أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م، ٢: ٥٢٩.
(٥) ينظر: المبرّد، المقتضب، ٤: ٢٨١، وابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ٣: ٧٨٩.
(٦) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٣٤٥-٣٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل،٣: ٥٦، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٩١.

الضمير عند هؤلاء؛ لأنه أبعد عن اللبس، فإنّ (أنا)، و(أنت)، لا يصلحان إلا لمعنَيَيْن محدَّدَين، وكذا ضمير الغائب في نحو: (جاءني زيدٌ فأكرمتُهُ) نصٌ في أنّ المراد هو المذكور بعينه، وليس كذلك الأسماء الظاهرة، فإنه لو سُمّي المتكلم، أو المخاطب، بعَلَمَيْهما فربّما التبس الخطاب، ولو كُرِّر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب، فربّما تُوُهِّمَ أنّه غيرُ الأول[1].

وذهب آخرون إلى أنّ العَلَم أعرف المعارف؛ لأنه في أول وضعه ليس له مشارك؛ إذ كان علامة توضَع على المسمى، يُعرَف بها، دون غيره، ثم المضمر، ثم المبهم، ونُسب هذا القول إلى أبي سعيد السيرافي[2]، وقيل: بل أعرفها اسم الإشارة، ونُسب إلى أبي بكر ابن السراج، وقيل: المحلى بأل[3].

وخالَف ابنُ مالك النحويين، وتفرّد بترتيب جديد؛ إذ قال "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطَب، ثم العَلَم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه"[4]، قال أبو حيّان: "ولا نعلم أحدًا فصّل في المضمر فجعَل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك"[5]؛ لأنّ الذين ذكروا أنّ الضمير أعرف المعارف قالوه على الإطلاق[6].

إنّ المتأمل في ترتيب النحويين للمعارف يجد أنّهم يتناولون ذلك في مستويين[7]:

- الأول: الترتيب العام، أو الترتيب الخارجي، فيُقدِّمون نوعًا على آخر، لأسباب

---

(١) ينظر: رضي الدين الأستراباذي ، شرح الكافية، ٢: ١١١-١١٢.

(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٤٥-٣٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل ٣: ٥٦ و ٥: ٨٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب،٢: ٩٠٧-٩٠٨.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٣٤٥-٣٤٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب،٢: ٩٠٧-٩٠٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١١٥.

(٥) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩١٠.

(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٩٢.

(٧) إبراهيم بن صالح الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٩، ع٣١، ١٤٢٥هـ، ص ٤٣١.

تتصل بقوة التعريف أو ضعفه، حَسَب رؤيتهم الدلالية التي يرمون إليها.

- الثاني: الترتيب الخاص، أو الترتيب الداخلي للمعارف، كتقديم ضمير المتكلّم على ضمير المخاطَب، ثم ضمير الغائب، في الضمائر، وتقديم أسماء الأماكن، والبلدان، على أسماء الأناسيّ، وتقديمها هي الأخرى على أسماء الأجناس، في الأعلام، ونحو هذا.

وعلى هذا فقد كان ترتيب ابن مالك تفرُّدًا لم يُسبَق إليه؛ إذ مزج بين المستويين: الداخلي، والخارجي، فجعل ضميرَ المتكلِّم والمخاطَب أعرف من العَلَم، والعَلَمَ أعرف من ضمير الغائب، يقول ابن مالك: "وأَمْكَنُها في التعريف ضميرُ المتكلِّم؛ لأنه يدلُّ على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميُّز صوته، ثمّ ضمير المخاطَب؛ لأنّه يدلُّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثمّ العَلَم؛ لأنّه يدلُّ على المراد به حاضرًا، وغائبًا، على سبيل الاختصاص، ثمّ ضمير الغائب السالم من إبهام، نحو (زيدٌ رأيتُهُ)، فلو تقدَّم اسمان وأكثر، نحو: (قام زيدٌ وعمرٌو كلَّمتُهُ) لتطرَّق إليه إبهام، ونَقَص تمكُّنه في التعريف، ثم المشار به..."[1].

ورأى إبراهيم الخندود أنّ قول ابن مالك غير مُسلَّم على إطلاقه، وأنّ ضمير الغائب أعرف من العَلَم، يقول: "ولعلّ المتأمِّل لهذا التقسيم القائم على المزج بين الضمير بأنواعه والعَلَم، يدرك أنّ ما ذهب إليه ابن مالك -رحمه الله-غير مُسلَّم على إطلاقه؛ إذ إنّ ضمير الغائب معرفة من ناحيتين:

- الأولى: أنّ المقصود بالدلالة عليه قد مرّ ذِكْرُه.
- والأخرى: أنّ الضمير قد ذُكِر مرة أخرى، فكأنّه عُرِّف بشكل مؤكَّد، ومن المعروف أنّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر، فكأنّ المتحدِّث عنه قد ذَكَرَ الاسم، ثمّ أكَّد القصد منه بالضمير.

أما العَلَم، فمعرفة بلفظه فقط، وهو معرَّف من ناحية واحدة، أي بذِكره فقط"[2].

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١١٦.
(٢) الخندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، ص٤٥١.

وفي الحقيقة أنّ التَأمُّل الـدقيقَ في ضـمير الغائـب، وسـياقاته، يجـد أنّ لـرأي ابـن مالك وجهًا من الصواب، فضمير الغائب قد يكون كناية عن معرفة، مثـل الـضمير في نحو: (جاء زيدٌ فأكرمتُه)، ومثل: (جاء رجلٌ فاضلٌ فأكرمتُه)، فهذا، ونحوه، لا إشـكال في قوَّة تعريفه، بسبب تقدُّم ما يدلُّ عليه، لكنَّـه -أيـضًا- قـد يـأتي (أي: الـضمير) في سياقات أخـرى لا يمكـن الجـزم بمدلولـه، مثـل: (رُبَّـه رجلًـا)، و(رُبَّ سـعادٍ وزينـبٍ لقيتُهما)، و(رُبَّ رجلٍ وأخيه)، و(رُبَّ شاةٍ وسخلتها)، و(يا لها قصةً)، و(أرجلٌ قـائمٌ وأبوه)، فمِثْل هذه التراكيب رأى بعض النحويين أنّ الـضمير فيهـا نكـرة؛ لأنّ المنكَّـر المعُودَ عليه لم يختصّ بحكم أولًا[1]، ولهذا لم يعامِل النحويـون ضـمير الغائـب كأخويـه: ضمير المتكلِّم، وضـمير المخاطَـب، قـال الرضـي الاسـترابادي: "اعلـم أنّ المـضمر لا يوصَف، ولا يوصَف به، أمّا أنّـه لا يوصَـف، فـلأنّ المـتكلِّم، والمخاطَـب منـه أعـرف المعارف، والأصل في وَصْف المعارف أن يكون للتوضيح..."[2] ولم يُقْرِنْ معهما ضمير الغائب.

فلعلَّ هذا، وغيره، هو ما حدا بابن مالك إلى تقديم العَلَم علـى ضـمير الغائـب، ولاسيّما أنّ بعض النحويين قد قدَّموا العَلَم على الضمير مطلقًا مستدلِّين "بـأنّ العَلَـم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشَركة عارضة، فلا أثر لها، قـالوا: والمـضمر يصلح لكل مذكور، فلا يخصُّ شيئًا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكـون نكـرة أيضًا، على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه رُبَّ من قولهم: رُبَّه رجلًا"[3].

فإذا لم تصلح هذه حجة لتقديم العَلَم على الضمير مطلقًا، فرُبَّما صلحتْ لتقديمه على ضمير الغائب، ولا سيّما أنّه ليس في قوة أخويه.

ولا أظنُّه صوابًا قول الباحثة سميرة الفكيكي إنّه "قـد يكـون الـدافع الـذي حـدا بابن مالك إلى تقديم العَلَم على ضمير الغائب في ترتيبه للمعارف أنَّ المقصود بالاسـم العَلَم قـد يكـون حاضـرًا، وغائبًـا... في حـين أنّ المقـصود في ضـمير الغائـب يكـون

---

(١) رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ٢: ٤٩٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٧.
(٢) رضي الدين الاسترابادي ، شرح الكافية، ١: ٩٩٥.
(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٧.

غائبًا[١]؛ لأنّ ابن مالك قد صرَّح بأنّ "المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة، أو من جهتين، والمعتبر في ترجيح التعريف قوة منع الشياع، وزيادة الوضوح"[٢].

إنَّ قضية (أعرف المعارف) من القضايا التي خاض فيها النحويون؛ لاحتياجهم إليها في إعراب بعض التراكيب النحوية، في بابَي الابتداء، والصفات، ولهذا تعدَّدتْ النِسبة، واختلفتْ، بل وتناقضتْ، فسيبويه نُقِل عنه أكثر من قول، فقيل: إنّ مذهبه كالجمهور، في أنّ الضمائر هي الأعرف، ويليها العَلَم، فالمبهم، ثمّ ذو الأداة[٣]، وقيل: بل مذهبه أنّ العَلَم أعرف[٤]، ونَسَبَ إليه ابنُ خروف التسويةَ بين المضمر والعَلَم قائلًا: "ومراتبها في التعريف: المضمر مقدَّم على العَلَم عند بعضهم، وسيبويه يسوّي بينهما، وهو الحقّ"[٥].

واختلفتْ -أيضًا- النسبة إلى الكوفيين، فنُسب إليهم أنّ اسم الإشارة أعرف من العَلَم[٦]، ونُقل هذا المذهب عن الفراء خاصّة[٧]، وقيل: إنّ الاسم العَلَم أعرف المعارف عند الكوفيين، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم[٨].

ونُسب إلى أبي بكر ابن السراج أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العَلَم[٩]، والذي ثَبَتَ قوله: إنَّ المبهم أعرف من العَلَم، وقد اعترض الخندود على

---

(١) سميرة الفكيكي، مآخذ أبي حيان النحوية والصرفية على ابن مالك، ص ٤٦.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١١٨.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٣٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣: ٥٦، ورضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ١: ٩٩٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨.

(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٩١.

(٥) أبو الحسن علي بن محمد ابن خروف الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عرب، ط١، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩ه، ١: ٣١٠.

(٦) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٢: ٧٠٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١١٧، أبوحيّان، شرح اللمحة البدرية، ١: ٣٤٣.

(٧) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ١٣٦، و أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨.

(٨) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ٨٧، ورضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ١: ٩٩٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨، وابن عقيل، المساعد،١: ٧٩.

(٩) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٣٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل،٣: ٥٦، و٥: ٨٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨.

هذه النسبة، قائلًا: "قلتُ على طول بحثي في الأصول لأبي بكر، لم أقف على ما يدلُّ على قوله بتقديم اسم الإشارة على بقية المعارف، ولا على تقديمه على العَلَم خاصة"[1]. والصحيح أنَّ فيه ما يدلُّ على أنّ اسم الإشارة أعرف من العَلَم، فإنه قد قال في باب: (المعرفة والنكرة) "فإنْ قلتَ (زيدٌ هذا) فـ(زيدٌ) مبتدأ، و(هذا) خبره، والأحسن أنْ تبدأ بـ(هذا)؛ لأنّ الأعرف أولى بأنْ يكون مبتدأ"[2].

وذكر أبو حيّان، والسيوطي، أن العَلَم أعرف المعارف عند الصيمري[3]، وفي كتابه ما يخالف هذا، فقد قال في باب الصفات: "فلمّا كان المضمر أخصَّ الأسماء وأعرفها، لم يجز أن يكون تابعًا لما هو أنقص منه في التعريف، والاسم العَلَم بعد المضمر أخص"[4].

ولم يسلم ابن مالك نفسه من اضطراب النسبة، فقد نسب إليه رضي الدين الاستراباذي أنّه يجعل العَلَم الخاص، وضمير المخاطَب، في درجة واحدة بعد ضمير المتكلِّم[5].

٢- أداة التعريف:

اختلف النحويون في أداة التعريف أأحادية هي أم ثنائية؟ وقد نَقَل أبو حيّان القول الأول عن النحويين، وذكر أنَّ ابن كيسان انفرد بالمذهب الآخر.

قال أبو حيّان: "ذَكَر أصحابنا فيها مذهبين:

- أحدهما: مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان، أنَّها أحادية الوضع، وهي اللام، والألف ألف وصل، جيء بها وصلة إلى النطق بالساكن.
- والثاني: مذهب ابن كيسان أنَّها ثنائية الوضع، نحو: (قد)، و(هل)، وهمزتها همزة قطع"[6].

---

(١) الحندود، درجات التعريف والتنكير في العربية، ص٤٤٣-٤٤٤.
(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٥٤.
(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٠٨، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٩١.
(٤) الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١: ١٧٢، وينظر: كلام المحقق في الحاشية ١: ٩٥.
(٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٩٩٩.
(٦) أبو حيَّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٩٨٥.

وهذا الذي ذكره أبو حيَّان عن أصحابه، وكرَّره في كتابه (التذييل والتكميل)[١]، فيه نظر؛ إذ لم ينفرد ابن كيسان بهذا القول، وما ابن كيسان إلا متابع لغيره، فهو مذهب الخليل بن أحمد، وقد نَقَل غير واحد من النحويين هذا القول عن الخليل، قال سيبويه: "وزعم الخليل –رحمه الله – أنَّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ(قد)، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: (أأُريد؟) ولكن الألف كألف (ايم) في (ايم الله)، وهي موصولة، كما أنَّ ألف (ايم) موصولة، حدَّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه"[٢].

وقال –أيضًا– ذاكرًا أدلَّة هذا القول: "وقال الخليل: ومما يدلُّ على أنَّ (أل) مفصولة من الرجل، ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة (قد) قول الشاعر:[من الرجز]

دَعْ ذا وعجِّلْ ذا وألحِقْنا بذَا الْ   بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْناهُ بَجَلْ

قال: هي –ههنا– كقول الرجل وهو يتذكر(قَدِي)، فيقول: قد فعل، ولا يُفعَل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من الحروف الموصولة... ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة (قد) و(سوف) لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعًا بمنزلة (هل)، و(قد)، و(سوف) تدخلان للتعريف وتخرجان"[٣]

ونَسَبَه إلى الخليل أيضًا المبرد، وابن جني، والزمخشري، والهروي[٤]، وفي كتب النحويين أقوال ثلاثة مشهورة في هذه المسألة:

- الأول: أنَّ الأداة هي اللام وحدها، لكنها وُضِعَتْ ساكنة مبالغة في الخِفَّة؛ إذ كانت أكثر الأدوات دَوْرًا في الكلام، وتلحقها ألف الوصل؛ ليمكن النطق بها[٥]،

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٢١٨.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢٤.
(٣) المرجع السابق، ٣: ٣٢٥، و٤: ١٤٧– ١٤٨.
(٤) ينظر: المبرد، المقتضب،١: ٢٢١، و٢: ٩٢، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص ٣٣٣، وأبو الحسن علي بن محمد الهروي، اللامات، تحقيق يحيى علوان البلداوي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، ص ١١٨، والزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٤٤٩.
(٥) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٩٩.

وقد نَسَبَه الهروي إلى البصريين والكوفيين سوى الخليل[1]، ونَسَبَه ابن مالك، وابن عقيل، إلى المتأخرين[2].

- الثاني: القول المنسوب إلى الخليل، وهو أنَّ الأداة حرف وُضِعَ ثنائيًا، والهمزة فيه همزة قطع،كهمزة أم، وأو، وأنْ، وهي مع كونها همزة قطع، فقد وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال.
- الثالث: مذهب سيبويه، أنَّها ثنائية الوضع، إلا أنَّ الهمزة همزة وصل في الأصل يُعتدُّ بها في الوضع[3]، وذَكَر رضي الدين الاستراباذي قولًا رابعًا، ونَسَبَه إلى المبرد، وهو أنَّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما انضمَّ إليها اللام لئلَّا يشتبه التعريف بالاستفهام[4]، وليس في (المقتضب) ما يَدلُّ على هذا، ولم يشتهر هذا القول عن المبرد في كتب النحويين.

إنَّ المتأمِّل في قول الخليل، وقول سيبويه، يجد أنَّ مُؤداهما واحد، سواء قلنا: إنَّ الأداة ثنائية، وهمزتها همزة قطع وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، أم قلنا: إنَّ الأداة ثنائية أيضًا، لكنَّ همزتها همزة وصل مُعتدٌّ بها، فمؤداه أنَّ الأداة هي (ال) والهمزة لا تُستعمَل إلا وصلًا، بغض الطرف عن أصل هذه الهمزة.

وعلى هذا، فالقولان يكادان يكونان قولًا واحدًا، وهذا هو ما فهمه ابن مالك، فقد قال بعد أن ساق قول سيبويه: "وهو موافق لما رُويَ عن الخليل، فلولا أنَّه نَسَبَها إلى الزيادة[أي: إنَّ الهمزة همزة وصل زائدة] في موضع آخر، لحَكَمْتُ بموافقته للخليل مطلقًا، إلا أنَّ الخليل يحكم بأصالة الهمزة"[5]، وقد وافقه أبو حيّان في هذا الفَهْم فقال: "والذي يظهر أنَّ مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأنَّ (أل) حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل، ولام ساكنة، كبناء (اسم)، و(ابن)، إلا أنَّ (أل) حرف وهذان

---

(١) ينظر: الهروي، اللامات، ص١١٨.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٥٣، والمرادي، الجنى الداني، ص١٣٨، وابن عقيل، المساعد، ١: ١٩٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٤٧ و٢٢٦.

(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٥٠٠، وخالد الأزهري، شرح التصريح،١: ١٧٩.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٥٣.

اسمان"[1]، وكذا تابعه على هذا المرادي، وابن هشام[2].

وفي ظني أنَّ اختلاف النسبة إلى الخليل، وسيبويه، وتَعَدُّد النقل عنهما، راجع إلى اختلاف النحويين في فهم كلام الرجلين، فهذا أبو حيّان يصل في بحثه لهذه المسألة إلى أنَّ مذهب الخليل كمذهب سيبويه، وأنَّه ليس في كلام الخليل ما يدلُّ على أنَّ الهمزة همزة قطع في الأصل، وأنَّ ابن مالك مُقلِّدٌ في هذا للزمخشري، الذي نَقَلَ ذلك[3]، واستشهد بقول أبي الحجاج يوسف بن معزوز[4]: "إنما هي[الهمزة] في مذهب الخليل وسيبويه ألف وصل، ولكنَّه[ابن مالك] فَهِمَ كلام س[سيبويه] -هو وغيره من النحويين- فَهْمَ سوء..."[5].

أقول: إنَّ في كتاب سيبويه ما يُفْهَمُ منه أنَّ الهمزة همزة قطع في الأصل، وهو قوله: "وقالوا في الاستفهام آلرجل؟ شبَّهَهُ أيضًا بألف أحمر، كراهة أن يكون كالخبر، فيَلْتَبِس، فهذا قول الخليل"[6]، فتشبيهه بألف أحمر يُفْهَمُ منه أنَّها قطع في أصلها.

إنَّ قول الخليل: إنَّ أصل الهمزة قطعٌ، مما لا دليل عليه سوى الاستنباط، والنظر، بخلاف قول سيبويه، البعيد عن الدعوى.

قال أبو حيّان: "والذي ينبغي أن يُذهب إليه إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدل عن الظاهر إلا لمرجع قوي، يدل على خلاف الظاهر، وهذه الهمزة الظاهر أنها همزة وصل، وحكمها حكم همزات الوصل في غير أل، وأما أنها تُقطع ابتداءً فهذا من ضرورة التكلم، وليس ذلك مختصًا بهمزة (أل) بل كل همزة وصل إذا

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٢٢٢، وارتشاف الضرب، ٢: ٩٨٥.

(٢) ينظر: المرداي، الجنى الداني، ص ١٣٨، وجمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٩٥.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٢٢١.

(٤) هو الأديب النحوي يوسف بن معزوز القيسي أبو الحجاج، كان نحويًا جليلًا، أخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي زيد السهيلي، وروى عنهما، له مؤلفات حسنة، وكان في أغراضه حِدَّة. توفي حوالي سنة ٦٢٥هـ ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٢: ٣٦٢.

(٥) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٢٢١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٢٤.

ابْتُدئ بها قُطِعت"[1].

٣- أيّ الموصولة:

عدَّ النحويون (أيًّا) من الموصولات المشتركة التي تأتي في أكثر من تركيب، وحكموا بأعرابها في نحو: (يعجبني أيٌّ قائم)، و(أيٌّ هو قائم)، و(أيُّهم هو قائم)، ولكنهم حاروا في نحو: (اضربْ أيُّهم أفضل)، وقد جاء التنزيل بنحو هذا، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، وقد سأل سيبويه الخليل عن هذا التركيب، فقال:القياس النصب[2]، وقال ابن النحاس: "وهذه آية مشكلة في الإعراب؛ لأنَّ القراء كلهم يقرأون بالرفع، إلا هارون القارئ، فإنَّ سيبويه حكى عنه (أَيَّهُمْ) بالنصب"[3]، حتى إنَّ الكسائي حينما سئل عنها لم يعلِّلْ ذلك، واكتفى بالقول: "أيّ هكذا خُلِقَتْ"[4].

لقد وجد النحويون أنَّ قياس هذا التركيب أن تكون منصوبة، كما قال الخليل، ولكنها ليست كذلك، فأوَّلها المتقدِّمون بثلاثة تأويلات:

- الأول: قول الخليل، أنَّها مرفوعة على الحكاية، والمعنى: (لَنَنْزَعنَّ من كلِّ شيعةٍ الذي يقال من أجل عتوِّهِ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا)[5]، واختاره ابن السراج[6]، وجعل الزجاج هذا القول موافقًا للتفسير، ولهذا اختاره[7].

ويبدو تأويل الخليل تأويل معنى، لا تأويل إعراب، ولهذا رَدَّه سيبويه قائلًا: "وتفسير الخليل -رحمه الله- ذلك الأول بعيد، وإنما يجوز في شعر، أو في اضطرار،

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٢٢٦.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٨.
(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٣: ٢٣، وينظر: سيبويه، الكتاب،٢: ٣٩٩.
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٢٦، وابن جني، الخصائص، ٣: ٢٩٢، وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص١٨٦.
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩٩، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٣٩، أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٣:٢٣، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٥٧.
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٢٤.
(٧) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٣٩.

ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: (اضرِبْ الفاسقُ الخبيثُ)، تريد: (الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ)[(١)].

- الثاني: قول يونس : إنَّ (لَنَنْزَعَنَّ) معلقة، ولم تعمل شيئًا، فكأنها بمنزلة: (أشهد إنَّك لرسول الله) فرفعها حينئذٍ بالابتداء و(أَشَدُّ) خبرها[(٢)].
- الثالث: وهو اختيار سيبويه أن (أيّ) مبنية على الضم، قال: "وأرى قولهم: (اضرب أيُّهُم أفضلُ) على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ)، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ)، ففعلوا ذلك بـ(أيُّهُم)،حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلًا، واستُعمِل استعمالًا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفًا"[(٣)].

وهذا القول هو قول جماعة من البصريين -أيضًا- غير سيبويه[(٤)].

واعترض كثير من النحويين على قول سيبويه، حتى قال الزجاج: "ما تَبيَّن لي أنَّ سيبويه غلط في كتابه ألا في موضعين، هذا أحدهما"[(٥)]، وسبب ذلك أنَّ سيبويه يُعرِب (أيًّا) حال إفرادها، فكيف يقول ببنائها حال الإضافة؟ فهي إذا كانت مفرَدة أحقُّ بالبناء منها إذا كانت مضافة[(٦)].

وقال أبو جعفر النحاس: "ما علمت أنَّ أحدًا من النحويين إلا وقد خطَّأ سيبويه في هذا"[(٧)].

وقد نَصَرَ أبو علي الفارسي اختيارَ سيبويه بأنَّ الإضافة لا تؤثر في الإعراب، بدليل (كم) التي تضاف ومع هذا مبنية[(٨)].

إنَّ توجيه هذا التركيب لم يقف عند هذه الأقوال الثلاثة فقط، فقد ذَكَرَ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٠١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٠٠، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٣٩، وابن السراج، الأصول في النحو، ٣٢٥:٢، وابن الشجري، الأمالي، ٢: ٤٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٠٠.

(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٢٥، وابن الشجري، ٣: ٤١-٤٢.

(٥) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٣٦.

(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٢٤.

(٧) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٤

(٨) أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص١٢٥.

النحويون أقوالًا أخرى للكسائي، والفراء، وابن شقير، وغيرهم(١).

وهذه الأقوال المتعدِّدة، والمختلفة، جَعَلَتْ نحويًا كابن الطراوة يتفرد بتوجيه يخالف مَنْ سبقه، فقد رأى أنَّهم غلطوا في توجيههم لها، قال أبو حيّان: "وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تُبْنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وقولهم (أيُهُم) : (هُم) من (أيُّهُم) مبتدأ و(أشَدُّ) خبره، و(أيّ) مقطوعة عن الإضافة"(٢).

قال ابن هشام: "وهذا مخالف لرسم المصحف، ولإجماع النحويين"(٣).

ولعلَّ ما دفع ابن الطراوة إلى هذا التفرُّد هو اضطراب كلمة النحويين، واختلاف أقوالهم، بحيث لا يوجد قول إلا وعليه اعتراض، حتى توقف نحوي مثل الكسائي عن تعليل ذلك، وتجرأ بعض النحويين فخطَّأوا سيبويه الذي لا يكادون يخطِّئونه.

ويُضْعِفُ قول ابن الطراوة أنَّ (أيّ) هنا مضافة، بدليل اتصالها في رسم المصحف، واتفاق النحويين على إعرابها حال كونها غير مضافة(٤).

ويرى عيَّاد الثبيتي أنَّ تغليط ابن الطراوة إنَّما يُقصدُ به مَنْ خَطَّأ سيبويه من النحويين، فكأنَّ قوله توجيهٌ لكلام سيبويه، وأنها إنما بُنِيتْ لقطعها عن الإضافة تقديرًا، ويُنزَّل ما أضيفت إليه منزلة صدر الصلة، ويُعطى حكمه الإعرابي(٥).

ولكن كيف يكون قطع (أيّ) عن الإضافة تقديرًا مع رسم الضمير متصلًا في المصحف؟ لأن اتصال الرسم يدل على أنها غير مقطوعة، ولو قُطِعَتْ لقيل: (أيٌّ هم أشدُّ) فلما قيل: (أيُّ) دلَّ على الإضافة وعدم الانقطاع.

٤- التَّقارض بين (أنْ) و(الذي):

تُفيد مادة (قَرَضَ) في المعجمات معاني عدة، من أهمها: الإعطاء، والأخذ،

---

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٢٥.

(٢) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٩٢، وينظر: عياد عيد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ط١، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٢٦٣.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٢٧٣.

(٤) حماد بن محمد الثمالي، (أيُّ) الموصولة في الدرس النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، العدد ٢٧، جمادى الثانية ١٤٢٤هـ، ص٦٤٤.

(٥) ينظر: عياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص٢٦٤.

والتبادل، قال الفيروز آبادي: "أَقْرَضَهُ: أعطاه قَرْضًا، واقتَرَضَ منه: أَخَذ القرض، وهما يتقارضان الخير والشرّ: أي يتبادلان"[1]، وفي لسان العرب: "تَقارَضا الشيءَ، أو الأَمْرَ: تبادلاه"[2].

أمّا التقارض المصطلح عليه في مجال الدراسات النحوية فهو "أنَّ كلَّ واحد منهما[من اللفظين] يستعير من الآخر حُكْمًا هو أخصُّ به"[3]، وبعبارة أخرى هو تبادل الأحكام بين كلمتين بحيث تعطي كل كلمة الحكم الذي يختصُّ بها إلى الكلمة الأخرى[4].

والتقارض من الظواهر اللغوية التي مبناها على المعنى؛ إذ يكون للمعنى فيها أثر بارز، وتُمثِّل نوعًا من أنواع الطرافة، والملحة في التعبير[5]، ولهذا قال ابن هشام: "ومن مُلَح كلامهم تقارض اللفظين"[6].

وقد ذكر النحويون مجموعة من الألفاظ التي تتقارض، وأشهرَها التقارضُ بين (إلّا) و(غير).

ونَقَل ابن هشام الأنصاري تفرُّد محمد بن مسعود الغَزْني[7] في هذا الباب؛ إذ قال في كتابه (البديع): إنَّ (الذي) و(أنْ) المصدريّة يتقارضان فتقع (الذي) مصدريّة، كقول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة قرض.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة قرض.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٨٨، وينظر: سوزان عبد الواحد عبد الجبار، ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الأول، العدد الثالث، ص٣٥٢.

(٤) ينظر: سوزان عبد الجبار، ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم، ص٣٥٢.

(٥) ينظر: رمضان صميدة القحواش، دور المعنى في التوفيق بين النصوص النحوية، المجلة الجامعة، العدد الثامن، ٢٠٠٦، ص٥١.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧١٩، وينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٣٣٣

(٧) هو محمد بن مسعود الغَزْني، ويقال (الغزي) سماه ابن هشام في المغني (ابن الذكي)، له كتاب في النحو اسمه (البديع) أكثر أبو حيّان من النقل عنه، وقد وصف ابن هشام الكتاب بقوله: وهو كتاب خالف فيه صاحبه أقوال النحويين في أمور كثيرة، توفي سنة ٤٢١هـ، قال السيوطي: ولم أعرف شيئًا من أحواله. ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ١:٢٤٥، ومصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكة الكليسي، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٣٦٠هـ-١٩٤١م، ١:٢٣٦.

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمُحِبِّينَ كَالَّذِي   أَرَى كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ تَقْرَحُ؟

وتقع (أنْ) بمعنى (الذي) كقولهم: (زيدٌ أعقل من أنْ يكذب) أي من الذي يكذب. قال ابن هشام: "فأما وقوع (الذي) مصدريّة فقال به يونس، والفراء، والفارسي، وارتضاه ابن خروف، وابن مالك، وجعلوا منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] و ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْۚ﴾ [التوبة: ٦٩]، وأما عكسه فلم أعرف له قائلًا، والذي جرَّأهُ عليه إشكال هذا الكلام، فإنَّ ظاهره تفضيل (زيد) في العقل على (الكذب) وهذا لا معنى له"[(١)].

وعلى هذا فمجيء (الذي) مصدريّة هو مذهب جماعة من أهل العلم كيونس، والأخفش[(٢)]، والفرّاء[(٣)]، والفارسي[(٤)]، وقال به ابن خروف[(٥)]، وابن مالك[(٦)]، وتفرَّد محمد بن مسعود الغزني بالقول: إنَّ (أنْ) المصدريّة تكون موصولة، مستدلًّا بأنَّ التركيب السالف (زيدٌ أعقلُ من أنْ يكذب) يقتضي أن يكون معنى (أنْ) هو (الذي)؛ لأننا لو عددنا (أنْ) مصدريّة فإنَّ المعنى سيكون (زيدٌ أعقلُ من الكَذِب)، وهذا لا معنى له، فاقتضى ذلك، أنْ يكون معنى (أنْ) هو (الذي)، وبهذا تتقارض اللفظتان.

قال ابن هشام: إنَّ هذا التركيب له نظائر مشهورة الاستعمال، وقلَّ مَنْ تَنبَّه لإشكالِها[(٧)]، ثم خَرَّج التركيب على أحد أمرين:

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧٦-٧٧.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٢: ٥١١، وأبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ١: ٣٦٠-٣٦١، وجامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق محمد أحمد الدالي، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ١: ٥١٩-٥٢٠، وابن مالك، شرح التسهيل،١:٢١٨.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٤٤٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢١٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧٦.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، الشيرازيات، ١: ٣٦٠-٣٦١، والمسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، ص ١٦٩.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٢٦٥-٢٦٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧٦-٧٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢١٩، وينظر: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م، ٢: ٦٥١.

(٧) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧٧.

- الأول: أنْ يكون في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيؤول (أنْ والفعل) بالمصدر، ثم يؤول المصدر أيضًا بالوصف، كتوجيه قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ [يونس: ٣٧] أنَّ التقدير (ما كان افتراء)، والمعنى ما كان مفترى، فيكون التقدير في التركيب السالف (زيد أعقل من الكذب) أي من الكاذب، ثم حَكَم ابن هشام بضعف هذا الوجه؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضلَ فيه.
- الثاني: أنْ يُضَمَّنَ (أعقل) معنى (أبعد)، أي: زيد أبعد الناس عن الكذب لفضله.

قال عباس حسن: إنَّ خير ما يقال في هذا وأمثاله: أن "أفعل التفضيل" يفيد هنا أمرين معًا؛ هما إفادة البعد عما بَعْده، وأن سبب هذه الإفادة هو المعنى اللغوي الأساسي المفهوم من مادة "أفعل" المعروض في الجملة الأصلية، فالمراد: فلان أبعد الناس من الكذب؛ بسبب عقله. وفي مثل: فلان أجل من الرياء، وأعظم من الخيانة... يكون المقصود: فلان أبعد الناس من الرياء؛ بسبب جلاله، وأبعد من الخيانة بسبب عظمته...

فالغرض إعلان البعد عن تلك الأشياء مع بيان سبب البعد. وأفعل التفضيل في تلك الأساليب ونظائرها يفيد ابتعاد الفاضل من المفضول، ولا تكون (من) تفضيلية جارة للمفضول، إنما هي مع مجرورها متعلقان "بأفعل" الذي هو بمعنى: متباعد؛ لأنها حرف الجر الذي يتعدى به الفعل "بَعُدَ" وباقي المشتقات التي من مادته؛ ومنها هنا: "أفعل" لتضمنه معنى "أبعد: بمعنى: "بَعُدَ" فهي متعلقة به من غير أن يدل على تفضيل؛ كنظيرتها في قولنا: أنا بعيد من الظالمين، بمعنى: متباعد.

وقيل: إنه مستعمل في بعض مدلوله دون بعض؛ فهو يدل على زيادة البعد، دون أن يكون هناك مفضول حقيقي، ولا "من" الداخلة عليه...

ومضمون الرأيين واحد[(١)]

هذا إذا أخذنا بقول الجمهور، وإلّا ففي قول محمد بن مسعود بالتقارض بين (أنْ) و(الذي) مخرجٌ لهذا التركيب.

---

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣: ٤٠٧.

٥- تنكير العلَم إذا ثُنّي:

حكم النحويون بتنكير العَلَم إذا ثُنّي، فإذا قيل: (هذان زيدان منطلقان)، فـ(زيدان) نكرة، لأنه شائع في الرجلين، يصح إطلاقه على أيٍّ منهما، كما أنَّ العرب لم يجعلوا التثنية عَلَمًا لرجلين، فإذا أرادوا التعريف عطفوا، وقالوا: (جاء زيد بن فلان، وزيد بن فلان)، كما قال الحجاج: " إنّا لله! محمد، ومحمد، في يوم"[١] حينما بَلَغَه نبأ وفاة ابنه وأخيه في يوم، قال سيبويه: "فإنْ قلت: (هذان زيدان منطلقان)، و(هذن عَمْران منطلقان) لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قِبَل أنَّك جعلته من أمَّةٍ كلُّ رجل منها زيد وعمرو، وليس واحدٌ منهما أولى به من الآخر... ألا ترى أنَّك تقول: (هذا زيد من الزيدين)...كقولك: (هذا رجل من الرجال) ... لم يجعلوا التثنية والجمع عَلَمًا لرجلين، ولا لرجال بأعيانهم...ولكنهم قالوا : إذا قلنا: جاء زيد ابن فلان، وزيد بن فلان) فإنَّما نعني شيئين بأعيانهم، فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبِر عن معروفين"[٢].

لقد وضَّحَ النحويون ما ظنُّوه حاصلًا في العَلَم عند تثنيته، فرأوا أنَّك إذا ثَنَّيْتَ الاسم العَلَم فإنَّه يُنَكَّرُ ويُزال عنه تعريف العلميَّة لمشاركة غيره في اسمه، ولصيرورته بلفظ لم تقع به التسمية في الأصل، فصار جاريًا مجرى (رَجُل، وفَرَس)، فقيل: (زيدان)، و(عَمْران)، كما قيل: (رَجُلان)، و(فَرَسان)، والفرق بينهما أنَّ (الزَيدَين، والعَمْرين) مشتركان في التسمية بـ(زيد، أو عمرو)، وأما (الرَجُلان، والفَرَسان) فمشتركان في الحقيقة، وهي الذكوريَّة والآدميِّة[٣]، ولهذا أوجب جمهور النحويين دخول (أل) على مثنى العَلَم عوضًا عما سُلبه من التعريف، وصار تعريفهما بعد التثنية تعريف عهد، بعد أن كان تعريف علمية[٤].

وقد نَقَلَ أبو حيّان أنَّ محمدًا بن مسعود الغزي قد تفرَّد ونَقَل في المسألة خلافًا، ثم أعقبه بغرابة هذا القول؛ إذ لم يقل بهذا الخلاف إلا الغزي في كتابه (البديع)، قال أبو حيّان: "وذكَرَ صاحب البديع خلافًا في كيفيَّة تثنية العَلَم، وجمعه، فقال: "منهم من

(١) ينظر: ابن عصفور، المقرب، ٢: ٤٠-٤١، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٢٦.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٠٣.
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٤٦ ، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٥١٧.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٤٧، أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٢٦.

يُلحِقه الألف واللام عِوَضًا عمّا سُلبه من التعريف فيقول: (الزيدان، والزيدون)، وهم الأكثر، ومنهم من لا يُدخلهما عليه، ويُبقيه على حاله قبل التثنية، والجمع، فيقول: (زيدان، وزيدون) " وهذا القول الثاني غريب جدًا، لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب"[1]، وذَكَرَ أنَّ دخول (أل) على العَلَم بعد تثنيته، هو مقتضى كلام العرب[2].

وبناء على كلام أبي حيّان في (التذييل والتكميل) فإنَّ الغزي قد تفرَّد وأجاز ألّا تدخل (أل) على العَلَم بناء على الخلاف الذي نَقَلَهُ، ولكنَّ الرضي -في شرح كافية ابن الحاجب- نَقَلَ عن ابن يعيش -أيضًا- أنَّهُ يُجيز عدم إدخال (أل) على مثنى العَلَم، أو مجموعه[3]، "وابن يعيش لا يوجب جَبْر التعريف الفائت من المثنى، والمجموع، بل يُجيز تنكيرهما، ووَصْفهما بالنكرة، والاستقراء يُقوِّي ما ذهب إليه المصنِّف من القياس"[4].

ولم تذكر كتب النحو الأدلة التي استند عليها القائلون بجواز عدم إدخال (أل) على مثنى العَلَم، كما أننا لا نعرف على وجه الدقَّة مذهب هؤلاء المجيزين في تعريف المثنى حينئذٍ، أَيَعُدُّون (زيدان)، ومثله (زيدون) معارف عند تثنيتها، وخلوِّها من (أل)؟ أم يَعُدَّونها نكرات؟ فإنْ كانت عندهم نكرات فلا إشكال، وإنْ كانت معارف فهو رأيٌ -في ظني- بعيد عن الصواب للأدلَّة المتقدِّمة في مذهب الجمهور، ولأنك إذا سمَّيْتَ امرأة بـ(زيد) وجمعت بينها وبين رجل اسمه (زيد) لقلت: (الزيدان) في التثنية مع اختلاف في الحقيقتين، ويؤيد أنَّه نكرة -أيضًا- أنَّك تصفه بالنكرة، فتقول: جاءني زيدان كريمان، ورأيت زيدين كريمين، فـ(كريمان) نكرة لا محالة، والنكرة لا يوصف بها إلا النكرات[5].

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٢٦.
(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٢٢.
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٤٦.
(٤) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية،٢: ٥١٨.
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٤٦.

الفصل الثاني
التَّفرُّد في مباحث الجملة الأساسية

- المبحث الأول: الفاعل ونائبه
- المبحث الثاني: المبتدأ والخبر
- المبحث الثالث: الأفعال
- المبحث الرابع: النواسخ

المبحث الأول
الفاعل ونائبه

الفاعل اسم مُسنَدٌ إليه، وهو أحد ركنَي الإسناد في الجملة الفعلية، وله أحكام عدة مبثوثة في كتب النحويين، ويشاركه ما ينوب عنه في كثير منها، وقد صرح النحويون بالتفرد في هذا الباب في المسائل الآتية:

١- حذف الفاعل:

يرى النحويون أنَّ الفاعل عمدة في التركيب، لا يصحُّ حذفه، ولا الاستغناء عنه، فإنْ لم يظهر في اللفظ قدَّروه ضميرًا مستترًا، وإنما لم يجز حذف الفاعل؛ لأنه لا يخلو من أمرين:

١- أن يحذف اقتصارًا، قالوا: وهذا لا يُتصوَّر؛ لأنك لو قلت: قام، ولم تذكر الفاعل، ولا أردت أن تُقدِّرَه لم تحصل الفائدة المرجوة من الخطاب أصلًا.

٢- أن يحذف اختصارًا، وهذا -أيضًا- عندهم لا يُتصوَّر؛ لأن العرب قد جعلتْه مع الفعل كالشيء الواحد[(١)]، ولهذا سَكَّنوا آخر الفعل له فقالوا: (ضَـرَبْتُ) بخلاف المفعول[(٢)]؛ إذ لم يفعلوا ذلك معه، فقالوا: (ضَرَبَكَ)، فصارت (ضَرَبْتُ) كالكلمة الواحدة التي يُكرَه توالي أربع متحركات فيها[(٣)]، فإنْ لم يظهر الفاعل في التركيب فهو مقدَّر "وأما حذف الفاعل البتة، وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلامهم"[(٤)].

وعلى هذا سار النحويون، ولم يخالفهم إلا الكسائي وحده، قال ابن مالك:

---

(١) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص٢٢٠.

(٢) يمكن أن يقال: إنّ الفعل لم يسكن مع الواو والألف في نحو (ضربوا، وضربا) لأنهما حرفا علة لا بد أن يتحرك ما قبلهما بحركة مجانسة، كما أنهما ساكنان، فلم يجتمع في الكلمة أربعة متحركات، بخلاف اتصال الأفعال بضمائر المفعول.

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦١٨-٦١٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٧٧.

"أجاز الكسائي -وحده- حذف الفاعل، إذا دلَّ عليه دليل، ومنع غيره ذلك؛ لأن كل موضع ادَّعى فيه الحذف، فالإضمار فيه ممكن، فلا ضرورة إلى الحذف"[1].

وغالبًا ما يذكر النحويون مذهب الكسائي في باب التنازع، في نحو: (ضَرَبَني وضربْتُ زيدًا)، وقد ذهب النحويون إلى جواز إعمال أيِّهما شئت، ولكنهم اختلفوا في الأولوية، فذهب سيبويه والبصريون إلى إعمال الثاني لقربه، وذهب الكوفيون إلى إعمال الأول لسبقه[2]، فإذا أعملت الثاني، فسيحتاج الأول إلى مرفوع، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه، وهو تقدير استتار الفاعل.

الثاني: مذهب الكسائي وهو حذف الفاعل.

الثالث: مذهب الفراء بإعمال الفعلين في (زيد)[3].

قال الفارسي رادًّا مذهب الفراء: إنَّ القول الذي أَخَذ به الفراء أبعدُ من الأقوال التي تركها[4]، وإنما قال الفراء ذلك خروجًا مما يلزم القولين السابقين؛ إذ يلزم قول سيبويه الإضمار قبل الذِكْر، ويلزم قول الكسائي حَذْف الفاعل.

ولكنّ أبا حيان ذَكَر أنَّ الكسائي يجيز حذف الفاعل في غير باب التنازع، ومن الحجج التي نقلها النحويون عنه دليلًا على مذهبه[5]:

١- أنَّ حذف الاختصار لا يُخرِج الكلام إلى غير الإفادة، فكان كالمفعول، ولأنّ الاختصار يكون في المتلازمين، فكذلك هنا.

٢- أنَّه قد ورد حذف الفاعل في أكثر من تركيب، مثل:

أ- قول الشاعر: [من الطويل]

---

(١) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٦٠٠، وينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص١١٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٧٧.

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦١٧.

(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص٢٣٨.

(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦١٧، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٦٠٠-٦٠١، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢١٧.

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيْكَ حتَّى تَرُدَّني   إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيًـــا

ففاعل (يُرضى) محذوف.

ب- قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسف: ٣٥].

ج- قوله تعالى: ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

د - قول العرب: إذا كان غدًا فأتني [(١)].

واستدل الجمهور المانعون من حذف الفاعل بأنّ الفاعل إنْ لم يظهر في اللفظ فهو مقدَّر في التركيب؛ إذ لا يوجد تركيب أُدُّعي فيه حذف الفاعل إلا وكان مضمرًا، يدلُّ عليه الحال، أو المقال، ومما يوضح ذلك قول الشاعر: [من المتقارب]

لَقَد عَلِمَ الضَّيْفُ والمرْمِلُونَ   إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهبَّـــتْ شمالًا

فأغنى عن إظهار فاعل (هبَّتْ) وهو الريح استحضارها في الذهن بالفعل (هبَّتْ).

ومن أمثلة ذلك أيضًا قول النبي - ﷺ -:[(٢)] (لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزني وهو مُؤمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهو مُؤْمِنٌ) ففاعل (يشربها) ضمير مستتر؛ لأنه وإنْ كان غير مذكور في اللفظ، فهو مفهوم، أي: الشارب، ومثله فاعل (يزني) الثاني.

وأما الآية الأولى فتقديرها: بدا لهم بداء، كما قال الشاعر: [من الطويل]

لَعَلَّك -والموْعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ-   بَدا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَداءُ

أي ظهر لك فيها رأي.

وأما الآية الثانية ففاعل (تبين) مفهوم من مضمون الآية، أي: كَيْفيَّة فعْلنا بهم.

وأما نَقْل سيبويه فتأويله (إذا كان غدًا ما نحن عليه الآن فأتني)

وأما فاعل (لا يُرضيك) فهو مفهوم، والمعنى: إنْ كان لا يُرضيك شيء،

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٤.

(٢) محمدبن إسماعيل البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، ط١، د. دار، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ٢: ٤٧، ومسلم ، صحيح مسلم، برقم ١٠٠، ١: ٧٦-٧٧.

ولعمومه فُهِم، وقد دلّ عليه (حتى تردني إلى قطري...)[1].

وأما الإضمار قبل الذِكْر الذي يلزم سيبويه، فقد عَدَلوا إليه حينما اجتمع أمران مكروهان: حذف الفاعل، والإضمار قبل الذِكْر، وإنما عدلوا إليه؛ لأنهم قد استعملوه في كلامهم، مثل: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، و(رُبَّه رجلًا)، وفي نصوص التنزيل الحكيم منه مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [النمل: ٩] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴾ [طه: ٧٤] وقوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص: ١].

إنَّ الوقوف على مذهب الكسائي لمعرفة مراده يقتضي التوقف عند مسائل ثلاث هي:

١- الخلاف في النقل.
٢- تحديد المصطلح.
٣- التنازع.

المسألة الأولى: الخلاف في النقل:

نَقَل أبو حيّان عن ابن عصفور في (شرح الإيضاح) أنَّ ما حكاه البصريون عن الكسائي من أنَّه يُجيز حذف الفاعل باطل، بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل[2]، غير أنَّ هذا النقل مخالف لما نَقَلَه ابن عصفور نفسُه في (شرح الجمل)[3]، ونَقَلَه غيره كالسيرافي "وكان الكسائي إذا أعمل الثاني في الفاعل أعرى الفعل الأول من الفاعل، ولم يجعل فيه ضميرًا له"[4]

المسألة الثانية: تحديد المصطلح بين الحذف والإضمار:

يتداخل مصطلح (الإضمار) مع مصطلح (الحذف) فهل يدلُّ المصطلحان على مدلول واحد؟ وهل لهذا علاقة بأصل المسألة؟

---

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦١٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٢١-١٢٤، وشرح الكافية الشافية، ٢: ٦٠٠-٦٠١، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢١٦، وابن عقيل، المساعد، ١: ٣٩٥.

(٢) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٧: ١٠٦

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٦١٤- ٦١٧.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣: ٨٢.

يرى الكفوي أنَّ الحذف إسقاط الشيء لفظًا ومعنى، أو أنَّه ما تُرِك ذِكرُه في اللفظ والنيَّة، كقولك: (أعطيتُ زيدًا)، وأما الإضمار فهو إسقاط الشيء لفظًا لا معنى، أو هو ما تُرِك ذِكرُه في اللفظ، وهو مراد في النية والتقدير[(١)].

ويُفرِّق بينهما علي أبو المكارم بأنَّ (الإضمار) أو (الاستتار) هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر، أو المستتر، مثل صيغة (نذاكر) التي تدل على أن المسند إليه جماعة المتكلمين، ونحوها سائر الصيغ التي يضمر فيها الفاعل، وأما في حال (الحذف) فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، بل يُفهم من السياق وحده نحو (بخيرٍ) تُعدُّ خبرًا لمبتدأ محذوف، يفهم من السياق، ولا يوجد في الصيغة ما يدل عليه[(٢)].

ولكنَّ النحويين لم يلتزموا هذا التفريق بين المصطلحين، فكثيرًا ما يُوضع (الحذف) موضع (الإضمار)، أو العكس، فيوضع (الإضمار) موضع (الحذف)، فهذا سيبويه -مثلًا- يقول: "هذا باب (يُحذف) منه الفعل لكثرته في كلامهم...[ثم يقول] ومما ينتصب في هذا الباب على (إضمار) الفعل..."[(٣)]، وما هذا إلا لأنَّ ألفاظ النحويين محمولة على التسامح، وتوخي إفهام المعنى[(٤)].

بناءً على تسامح النحويين في الألفاظ رأى عبد الرحمن إسماعيل أنَّ هذه المسألة لا خلاف فيها إلا بتغاير الألفاظ، وإنْ كان الهدف واحدًا، وهو حذف الفاعل، أو الاستغناء عنه فلعلَّ كلمة (إضمار) أو (مضمر) عند الجمهور تساوي كلمة (حذف) أو (محذوف) عند الكسائي أو العكس، فلا ضير أن تقول: ضميرًا مستترًا عملًا بمذهب الجمهور، أو محذوفًا عملًا بمذهب الكسائي[(٥)]، وممن لا يُفرق بينهما -أيضًا-

---

(١) ينظر: الكفوي، الكليات، ص٣٨٤.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢٠٢- ٢٠٣.

(٣) سيبويه الكتاب، ١: ٢٨٢-٢٨٤.

(٤) ينظر: عماد مجيد علي، الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العراق، العدد ٢، المجلد ٤، السنة الرابعة، ٢٠٠٩م، ص١٠٠.

(٥) ينظر: عبد الرحمن محمد إسماعيل، الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٤- ١٤٠٥هـ، ص٤٤٠.

إبراهيم مصطفى؛ لأن في كلٍّ منهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي[1].

ويبدو هذا القول بعيدًا عن الصواب، ولو كان الأمر كذلك، لما ذكر النحويون هذا الخلاف أصلًا، ولما وصفوا مذهب الكسائي بالغَلَط[2]، وأنَّه مذهب لا مُعوّل عليه[3]، ولو كانت المسألة اصطلاحية فقط لما صوَّب رأيَه بعض من جاء بعده كهشام الضرير، والسهيلي، وابن مضاء[4]، وحكموا على رأي الجمهور بالخطأ.

المسألة الثالثة: التنازع:

إذا نظرنا في التركيب القائم على تنازع عاملين لمعمول واحد وجدنا أن الخلاف هو في الأولوية، وفي هذه المسألة يرى فاضل السامرائي أنَّه لا يوجد تعبير أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، ولذا يجب أن ينظر لهذا الأسلوب-في نظره- في ضوء قاعدتين:

- الأولى: أنّ ما أَعملتَه في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملتَه في ضميره؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.
- الثانية: أنّ ما ذكرتَه وصرَّحتَ به أهم مما حذفتَه.

وإيضاح ذلك أنه لو قيل: (أغضبتُ وأهنتُ سعيدًا) و (أغضبتُ وأهنتُه سعيدًا) فالفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول هو بالإهانة، ولذلك حذف مفعول الفعل الأول، وأما التعبير الثاني فإنّ الاهتمام فيه بالإغضاب؛ لأنك أعملته في الاسم الظاهر، وفي قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [الكهف: ٩٦] نجد أنّ الإفراغ أهم من الإيتاء؛ لأن القصد من الإيتاء هو إفراغه، فأُعمل الإفراغ في صريح اللفظ[5].

إنَّ الدلالة هي التي تقود العربيّ إلى إعمال الأول أو إعمال الثاني، ولهذا قال

---

(١) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص٥٦.

(٢) ينظر: الزجاجي، الجمل، ص١١٣.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٦١٠.

(٤) ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف،ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص٩٤-٩٥، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٧: ١٠٣، وابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٩٦-١٩٨، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٢٠١، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ٥١٢.

(٥) ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢: ١٢٦-١٢٧.

ابن جني : إنَّ الكلام إنما يصلحه ويفسده معناه[1]، ولا سيما في لغة الشعر، فهذا البحتري يقول: [من الخفيف]

قد طَلَبْنا فلَمْ نجدْ لكَ في السّؤ ... دَدِ والمجدِ والمكَـــــارِمِ مِثْلًا

المعنى : طلبنا لك مِثْلًا، ثم حذف؛ لأن الأصل في المدح هو نفي وجود المثل، ولو أنه قال: قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مِثْلًا فلم نجده، لم نرَ هذا الحسن الذي نراه في البيت؛ لأن الطلب كالشيء الذي يُذكر ليُبنى عليه غيره[2]، وأما ذو الرُّمة فقد وضع اللفظ بنقيض ما وضعه البحتري، فأعمل الأول من الفعلين لدواعي الدلالة، فقال: [من الوافر]

وَلَم أمدَحْ لأُرضِيَـــهُ بِشِعري ... لَئيمًا أَن يَكونَ أَصابَ مالًا

إذْ أعمل (لم أمدح) في صريح لفظ (اللئيم)، وأعمل (أرضي) الذي هو الثاني في ضميره؛ لأنّ إيقاع نفي المدح عن اللئيم صريحًا، والمجيء به مكشوفًا ظاهرًا هو الواجب من حيث كان هو أصل الغَرَض[3].

٢- نَصْب الفاعل ورَفْع المفعول:

يذكر النحويون للفاعل أحكامًا عدة من أهمها الرفع، فالرفع عَلَم للفاعلية، كما أنّ النصب عَلَم للمفعولية، فإذا قيل: (أكرمَ سعيدٌ أباه) و (شكرَ سعيدًا أبوه) عُلِم من رفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول؛ لأنّ الإعراب -في رأيهم- هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ولو كان الكلام ضَرْبًا واحدًا -كما قال ابن جني- لاستبهم أحدهما من الآخر[4].

وشواهد رفع الفاعل في العربية أكثر من أنْ تُحصى ، وقد انفرد ابن الطراوة بمخالفة النحويين في ذلك، قال ابن أبي الربيع: "وأما ابن الطراوة فقال: إذا فُهِم المعنى فارفع ما شئتَ، وانصب ما شئتَ، وإنما يُحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول، إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلًا، وذلك نحو: (ضربَ زيدٌ عمرًا) ، لو لم ترفع

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٣٣.
(٢) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٦٨-١٧٠.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٦٨-١٧٠.
(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ١: ٣٥.

زيدًا، وتنصب عمرًا، لم يُعلَم الفاعلِ من المفعول ... وهذا الذي قاله ابـن الطـراوة مـا علمتُ أحدًا قاله قبله، النحويون كلُّهم -مَنْ يُعوَّلُ عليـه مـنهم- يقولـون: إنَّ العـرب تلتزم رفع الفاعل، ونصب المفعول، فُهِم المعنى من غير الإعراب أو لم يُفهَم"[1].

ويستدل لابن الطراوة بما ثبت شعرًا، ونثرًا، نحو:

١- قول العرب: (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ) و (كَسَرَ الزجاجُ الحجـرَ) (عَرَضْـتُ الناقـةَ على الحوض) و (أدخلْتُ القُلنسوةَ في رأسي) و (إنَّ فلانةَ لَتَنُوءُ بها عَجيزَتُها).

٢- قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَـاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ ﴾ [القصص: ٧٦] فالعصبة، والعجيزة، لا تُثقل، وإنما يُثقَـل بهمـا، والمعنـى: لتنـوء العصبة بها، ولتنوء فلانة بعجيزتها.

٣- قول الأخطل: [من البسيط]

مِثْلُ القَنافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ ... نَجْرانُ أو بَلَغَتْ سَوءاتِهِمْ هَجَرُ

واستأنس له بعضهم بقـراءة ابـن كـثير في قولـه تعـالى: ﴿ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ ﴾ [البقرة: ٣٧] بنصب آدم، ورفع كلمات[2].

وجمهـور النحـويين يَعُـدُّون هـذه الـشواهد، وغيرهـا قلْبًـا في الإعـراب، وللنحويين فيه مذاهب ثلاثة:

١- الأول: مذهب ابن الطراوة الذي انفرد به، أنَّه يجوز قلـب الإعـراب في الكـلام، والشعر؛ اتساعًا لفهم المعنى.

٢- الثاني: أنَّه لا يجوز إلا للضرورة.

٣- الثالث: أنَّه لا يجوز إلا للضرورة، وتضمين الكلام معنًى يصحُّ معه القلب[3].

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلِها وحِجَجِها، تحقيـق محيـي الـدين رمضان، د. ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ١: ٢٣٦- ٢٣٧، وخالـد الأزهـري، شرح التصريح، ١: ٢٦٩-٢٧٠، وعياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٣) ينظر: الفارسي، كتاب الشعر، ص١٠٥، وابن عصفور، شرح الجمـل، ٢: ٨، وأبـو حيّـان، التـذييل والتكميـل، ٦: ٢٨٠-٢٨٢، وابن هشام الأنصاري، شرح قصيدة بانت سعاد، د. ط، طُبع بعناية البـابي الحلبي، ١٣٠٧هـ، ص٦٢ .

وقد تأوّل الجمهور ما جاء بخلاف الأصل بتأويلين، فإما أنَّه من التضمين[1]، وإما أنَّه شاذ لا يقاس عليه[2]، وأما قراءة ابن كثير فيمكن حملها على الأصل؛ لأنَّ من تلقّى شيئًا فقد تلقّاه ذلك الشيء، ومن تلقّاك فقد تلقّيته، وما نالك فقد نلته، أو أنَّ الكلمات استنقذت آدم بتوفيق الله[3].

إنَّ المتأمِّل في التركيب العربي يجد أنَّ العلامة الإعرابية من أهمِّ القرائن اللفظية التي تجلو المعنى[4]، وأنَّ العرب قد التزموا رفع الفاعل، ونصب المفعول، في جِدِّهم وهَزْلهم، وفي شعرهم ونثرهم، ولَحَّنوا مَن خالف ذلك، وأمّا ما جاء من ذلك نظمًا مخالفًا لجمهرة كلام العرب، فالنَظْم موضع ضرورة، وقد يقصد إليه الشاعر قصدًا لغرض بلاغي، وأما النثر فما ثبت عنهم فهو أقلّ القليل، ولا يمكن القياس عليه دون تأويل، ولو صحَّ مذهب ابن الطراوة بالرفع والنصب كيفما تشاء إنْ عُرِف الفاعل من المفعول لجاز أنْ يقال في (ضَرَبَتْ زيدًا هندُ) (ضَرَبَتْ زيدٌ هندًا) برفع زيد ونصب هند؛ لأنَّ علامة التأنيث اللاحقة الفعل دالة على أن (هندًا) هي الفاعل، فلا يُحتاج إلى المحافظة على الإعراب حينئذٍ، وهذا لم يقله أحد[5].

وقد ثبت عن العرب -أيضًا- في الفاعل والمفعول رفعهما معًا، ونصبهما معًا، إنْ فُهِم المعنى[6]، ومع هذا لا يمكن القياس على هذه التراكيب؛ لأننا إنْ فَعَلْنا وقِسْنا على هذا وذاك من التراكيب القليلة النادرة، فقد أَضَعْنا الأصل الغالب، والمشهور من كلام العرب، فاللغة أعم من نظامها؛ لأن النظام منتزع من جمهرة استعمالها، وما خالف جمهرة الاستعمال يحفظ ولا يقاس عليه، وإنْ ورد في القرآن الكريم، أو إحدى قراءاته، أو الشعر الجاهلي، أو غيره من النصوص المنتمية إلى زمن الاحتجاج، ولهذا

---

(١) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨١.

(٢) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات، ١: ٢٣٧، والحسين بن أحمد بن خالويه النحوي، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط ٣، دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ص٧٥.

(٤) ينظر: بكر عبد الله خورشيد، أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه بكلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، ص٦٣.

(٥) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٢٦٢- ٢٦٣ .

(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٧٢٦.

أرى أنَّ قول الجمهور بقصر ما جاء على السماع، وعدم القياس عليه أولى وأجدى.

٣- تقديم المحصور بإلا وتأخيره:

الأصل عند النحويين في ترتيب الجملة العربية أن يتقدَّم الفعل ثم يأتي مرفوعه، ثم منصوبه، وقد يتقدَّم المنصوب على المرفوع ما لم يعْرِض عارض يوجب البقاء على الأصل، أو الخروج عنه. ومما يُوجب البقاء على الأَصل عندهم خوف اللبس، بكونهما مقصورين أو مضافين أو مُشارين، نحو(ضرب موسى عيسى)، و (طَرَدتِ الكبرى الصغرى)، و (وأهان هذا ذاك)[١].

ومما يُوجب الخروجَ عن الأصل الحَصْرُ في المرفوع، وحينئذٍ يجب عند النحويين تأخير المرفوع فاعلًا كان، أم نائبًا عنه، أم اسمًا لكان، وتقديم المنصوب، فيقال:

إنما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ.

وما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ.

والنحويون يُفرِّقون في الحصر بين (إنما) و(حرف النفي وإلّا)، فإنْ كان الحصر بـ(إنما) فقد نَقَل ابن النحاس الإجماع على وجوب تأخير المحصور فاعلًا كان أم مفعولًا، أما إنْ كان الحصر بحرف النفي و(إلا) فقد نَقَل ابن مالك وجوب تأخير المحصور عند النحويين جميعًا إلا الكسائي وحده، فقد خالف جميع النحويين وأجاز تقديم المحصور، قال ابن مالك: "وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بإلا"[٢] وقال أيضًا: "وإذا كان مرفوع الفعل محصورًا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائي"[٣]، والملحوظ أنَّ ابن مالك نَسَبَ إلى ابن الأنباري التفريق، فإنْ كان المحصور منصوبًا فإنه يُجيز أيضًا - مع الكسائي- تقديم المحصور، وإنْ كان المحصور مرفوعًا فلا، وملخَّص كلام ابن مالك أنَّ المذاهب في تقديم المحصور وتأخيره ثلاثة :

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٢٤٥، وأبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، دار أم القرى، السعودية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ص٥٠-٥١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٣، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٣.

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٥٩٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٤.

- الأول: وجوب التأخير مطلقًا ودون تفصيل، وهو قول النحويين غير الكسائي وابن الأنباري، فيلزم على قولهم أن يقال في الحصر في المنصوب: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عمرًا) ولا يجوز أن يقال: (ما ضَرَبَ إلا عمرًا زيدٌ)، وأن يقال في الحصر في المرفوع: (ما ضَرَبَ عمرًا إلا زيدٌ) ولا يجوز أن يقال: (ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عمرًا).
- الثاني: جواز التقديم مطلقًا، وهو القول المنسوب إلى الكسائي، فيُجيز ما مَنَعَه الأولون.
- الثالث: القول المنسوب لابن الأنباري، وهو التفصيل بين أن يكون الحصر في المنصوب، فيجوز التقديم نحو: (ما ضَرَبَ إلا عمرًا زيدٌ)، أو في المرفوع فلا يجوز ذلك[1].

هكذا نسب ابن مالك المذاهب الثلاثة، وفي هذه النسبة -كما ذكر النحويون- شيء من الخلط، فقد اعترض النحويون على ابن مالك بأنَّ القول الثالث الذي نسبه لابن الأنباري فحسب، هو قول البصريين، والفراء[2]، وأما القول الأول الذي نَسَبَه إلى النحويين غير الكسائي فهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزولي، والشلوبين[3].

وأما دليل المانعين مطلقًا من تقديم المحصور، فحَمْل الحصر (بإلا) على الحصر (بإنما)؛ ليجري الحصر على سَنَن واحد[4].

وأما الكسائي فقد ذَكَر النحويون له دليلين:

- الأول: التفريق بين (إنما) و(حرف النفي وإلّا)، بأنَّ (إنما) لا دليل فيها على الحصر في أحدهما إلا تأخير المحصور، فلهذا لم يجز تقديمه حتى لا يلتبس المحصور بغير المحصور، بخلاف الحصر بحرف النفي وإلا، فإنّ اقتران الاسم بإلا دليل على

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٤، وشرح الكافية الشافية، ٢: ٥٩٠-٥٩١، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٦٥١.

(٢) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٧، وابن عقيل، المساعد، ١: ٤٠٦- ٤٠٧، وشرح ابن عقيل، ١: ٤٤٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٦٥١.

(٣) ينظر: الجزولي، الجزولية، ص٥١، والشلوبين، التوطئة، ص١٦٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١: ٤٤٦.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٤، بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص٨٩.

الحصر فيه، تقدَّم أو تأخر، فلا لبس[1].

- الثاني: السماع، فقد سُمع تقديم المحصور المرفوع، والمنصوب، فمما سُمع من تقديم المحصور المرفوع قول الشاعر: [من البسيط]

نُبِّئْتُهُم عَذَّبوا بالنــــار جارَهُمُ وَهَلْ يُعَذِّبُ إلا اللهُ بالنــــارِ

وقول ذي الرُّمة: [من الطويل]

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَــا عَشيَّةً آناءُ الدِّيــــارِ وشامُها

وقول الشاعر: [من البسيط]

ما عابَ إلا لَئِيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمِ ولا جَفا قَــــطُّ إلّا جُبَّأٌ بَطَلا

ومما سُمع من تقديم المحصور المنصوب قول الشاعر: [من الطويل]

تَزَوَّدْتُ من لَيْـلى بِتَكْليمِ ساعةٍ فما زادَ إلا ضِعْفَ ما بي كَلامُها

وقول الشاعر: [من الطويل]

وَلما أَبَى إلا جِماحًــــا فُؤادُهُ وَلَم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أَهْلِ

وتأوَّل البصريون ما استدلَّ به الكسائي مما ظاهره تقديم المرفوع بأنّ الكلام تمَّ عند الاسم الذي دخلت عليه (إلّا)، وقدَّروا في البيت الأول فعلًا من جنس المذكور أي (وَهَلْ يُعَذِّبُ إلا اللهُ يُعَذِّبُ بالنار)، والبيت الثاني (فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ درى ما هيَّجتْ لنا)، والبيت الثالث (ما عابَ إلا لَئِيمٌ عاب فعل ذي كرم). كما اعترضوا على تقديم المرفوع بأنَّ اللبس موجود وهو أنْ يُظن أننا أردنا الحصر في الاسمين اللذين بعد (إلّا)، وكأننا قلنا: (ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمرًا)، فإننا إذا أردنا هذا المعنى نقول: (ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا)، قالوا: وإنما جوَّزنا تقديم المنصوب المحصور بإلّا؛ لأنَّ الفاعل وإن تأخر في اللفظ نحو: (ماضرب إلا عمرًا زيدٌ) فهو معلوم أنه مقدَّم في النيَّة، وأنَّ المنصوب مؤخر في النيَّة أيضًا، فجرى الكلام على ما ينبغي أنْ يجري عليه من تقديم غير المحصور، وتأخير المحصور بخلاف المرفوع، نحو: (ماضرب إلا عمرًا زيدٌ) فإنه لو قُدِّم المرفوع وأُخِّر المنصوب لجرى كلٌّ منهما في رتبته من

---

(١) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص٩١، أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٧- ٢٨٨ .

التقديم والتأخير، فلا يكون واحدًا منهما منويًا به غير موضعه[(١)].

وبغض الطرف عن التأويل البعيد الذي ذكره البصريون في السماع الذي استدلَّ به الكسائي على تقديم المحصور المرفوع؛ لأن الشعر موضع ضرورة، فإنَّ البصريين أجازوا تقديم المحصور المنصوب بدلالة النيَّة، (أي بدلالة فهم المعنى من المخاطَب لمعرفته رتبة المرفوع، والمنصوب)، فَلِمَ لا يكون تقديم المرفوع مثله؛ لأن الاقتران بإلّا يدلُّ على المعنى، والتوسع في الاستعمال عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين[(٢)]. على أنّ الأسلم أن ينظر إلى جمهرة الاستعمال فيُحكَم به، وما روي سوى ذلك لغة ولكنها خارج النظام لا تخل به ولا ينبغي لها ذلك.

٤- النائب عن الفاعل:

يُفرِّق النحويون في الجملة الفعلية بين نوعين من المسند إليه، هما: الفاعل، ونائب الفاعل، والفرق بينهما أنَّ نائب الفاعل يقتضي تغيير بنية الفعل، ولا تُبنى له الجملة إلا عند حذف الفاعل لأغراض بلاغية، كالإبهام، والتعظيم، والتحقير، والجهل، والإيجاز، والوزن، وغيرها[(٣)]، فإذا حُذف الفاعل ناب غيره عنه، كالمفعول، وما جعل مفعولًا به مجازًا[(٤)] كالمصدر، والظرف، والجار والمجرور، في جميع أحكامه، كالرفع، ووجوب التأخير، وامتناع الحذف، وتنزيله منزلة الجزء، والإغناء عن الخبر في نحو: (أمضروب العبدان؟)، واتصال تاء التأنيث بفعله إذا كان مؤنثًا[(٥)].

إنَّ التعبير عما يقوم مقام الفاعل بـ(نائب الفاعل) مصطلح متأخر، لم يستعمله النحويون المتقدِّمون، تفرَّد بوضعه ابن مالك، قال أبو حيّان: "واصطلح ابن مالك على أنْ سمى هذا الباب باب (النائب عن الفاعل)"[(٦)]، وقال أيضًا: "لم أره لغير هذا

---

(١) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة، ص٩١، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٨٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٨٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٣٤.

(٣) ينظر: الشلوبين، التوطئة، ص٢٥٩.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٥.

(٥) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٢١.

(٦) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٢٥.

المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح"[1].

إنَّ الناظر في تاريخ هذا الاسم يجد أن النحويين تكاد تتفق كلمتهم على تسميته بالمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، فسيبويه يسميه: (المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولا يتعدى فعله إلى مفعول آخر)[2]، ويسميه تارة (مفعول بمنزلة الفاعل)[3]، ويسميه الأخفش: (الاسم الذي صار بمنزلة الفاعل، أو يقوم مقام الفاعل)[4]، وسماه المبرد: (المفعول الذي لا يذكر فاعله)[5]، وهو كذلك بنحو هذه التسميات عند ابن السراج، والفارسي، وابن الحاجب وغيرهم.[6]

لقد سار مصطلح ابن مالك بين المتأخرين، وشاع لديهم فاستحسنوه، ورأوه أولى وأخصر من مصطلح الجمهور لوجهين:

- أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولًا، وغيره، كالمصدر، والظرف، والجار والمجرور، فمصطلح الجمهور لا يشمل غير المفعول مما ينوب عن الفاعل.
- الآخر: أنَّ مصطلح الجمهور يشمل المفعول الثاني في نحو: (أُعطي زيدٌ دينارًا)، فدينار يصلح أنْ يقال فيه: إنه مفعول لم يسمَّ فاعله، مع أنه ليس مرادًا أصلًا[7].

ولهذا خَطَّأ ابنُ هشام قول الجمهور قائلًا: إنَّه ينبغي أن تقول في (زيد) من (ضُرِبَ زيدٌ) نائب فاعل، ولا تقل: مفعول لم يسم فاعله؛ لخفائه وطوله، وصدقه على (درهمًا) في (أُعطي زيدٌ درهمًا)[8].

---

(١) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٥.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٣
(٣) ينظر: المرجع السابق، ١: ٤٢.
(٤) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١: ١٦٩، و٢: ٥٠٤.
(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٥٠.
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٧٦، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ١: ٧٠، وابن معط، الفصول الخمسون، ص١٧٧، وابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ١ : ٣٤٨.
(٧) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٥٩، والفاسي، فيض نشر الانشراح، ٢: ٩٨٢، والخضري، حاشية الخضري، ص ١٦٧.
(٨) ينظر: ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق علي فودة نيل، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ص١٠٥.

فإنْ قيل: إنَّ مصطلح ابن مالك وإنْ كـان مستحسنًا، فإنَّـه لا يـصلح مـن جهـة المعنى؛ لأنّ نحو (ضُرِب الرجلُ) لا يصلح أنْ يكـون (الرجـل) نائبًـا عـن الفاعـل؛ إذ كيف ينوب الرجل عن غيره في ضرب نفسه؟ قيل: إنَّ المقـصود هـو نيابـة اللفـظ عـن اللفظ؛ لأنه معلوم أنّ (الرجل) في (ضُرِبَ الرجلُ) لا ينوب عن أحـد في هـذا الفعـل، وأبعد من ذلك (قُتِل الحارس).

وإذا كنتُ أختار مصطلح ابن مالك، وأرجِّحه علـى مـصطلح الجمهـور، فأنـا -أيضًا- أختار ما عليه أكثر النحويين أنَّ هذه الصيغة مُنْشأة، ومُركَّبة مـن بـاب الفاعـل، بخلاف قول بعض النحويين: إنَّ هذا البـاب أصـلٌ قـائم بنفـسه، ولـيس معـدولًا عـن غيره، بدليل أنَّ هنـاك أفعالًـا لم يُنطَـق بفاعليهـا، مثـل: (جُـنَّ زيـدٌ) و(حُـمَّ بكـرٌ)[1]، والجواب عن قولهم هو أنَّ بعض التراكيب النحويـة تختلـف بنـاءً علـى الـسماع، فـإذا كانت هذه الأفعال لم ينطـق بفاعليهـا، فـإنَّ الفاعـل في نحـو: (ضُـرِب زيـدٌ) و (كُـسِر الزجاجُ) يمكن النطق به، كما أنَّ التركيب العربي قد يُبنـى للفاعـل، أو لنائـب الفاعـل بمجرد حذف الفاعل، وتغيير بنية الفعل فيصير نائبًا عنه.

ولقد ذهب مهدي المخزومي إلى أنهما (الفاعل ونائبه) نـوع واحـد، مـستدلًا بـأنَّ كلًّا منهما مرفوع، وكلًّا منهما مسند إليه، ونحو ذلك مما يتفقان فيه، فإذا كان النحويـون -في رأيه-يعدون تركيبًا مثل: (سافرَ زيدٌ) مساويًا لتركيب آخر مثل: (انكسر الإبريـق) فالمسند إليه -عندهم- في التركيبين فاعل مع الفارق الدلالي بينهما؛ إذ المسند إليـه في التركيب الأول يصدر عنه الفعل بإرادتـه واختيـاره، بخـلاف المـسند إليـه في التركيـب الثاني؛ إذ لا اختيار له ولا إرادة، وإذا كان الأمر كذلك، فليكن (زيدٌ) في (ضَرَبَ زيـدٌ عمرًا) و (ضُرِبَ زيدٌ) فاعلًا في التركيبين[2].

ورأى أنَّ قول النحويين في التفريق بين المسند إليه في التركيبين أولى بـدليل اطـراد تغير بنية الفعل عند حذف الفاعل وبناء الجملـة لنائبـه، وأنَّ الدلالـة هـي الـتي تحكـم بذلك، ولاسيما في التراكيب التي يحذف فيها الفاعل للعلم به، نحـو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ٧١.

(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٥- ٤٦.

ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]، فهل يمكن أنْ نَعُدَّ (الإنسان) أيضًا فاعلًا مع يقيننا أن الفاعل مقدَّر هو لفظ الجلالة.

٥- نيابة الجار والمجرور عن الفاعل:

ينوب عن الفاعل عند النحويين إما مفعول به، أو مصدر، أو ظرف، واختلفوا في تحديد النائب في التركيب الذي يحتوي على جار ومجرور، نحو: (مُرَّ بزيدٍ)، فإن كان حرف الجر زائدًا نحو: (ما ضُربَ من أَحَدٍ) فقد نَقَلَ أبو حيّان اتفاق البصريين والكوفيين على أنَّ المقام هو المجرور[١].

أما إذا كان حرف الجر أصليًا، نحو: (سير بزيدٍ) فلهم في هذا أقوال:

- الأول: مذهب جمهور البصريين، وهو أنَّ المجرور في موضع رفع بالفعل سواء بحرف جر زائد كان المجرور، أم بحرف جر غير زائد؛ لأنه لا يصلح الإعراب إلا فيه، ولم يظهر الإعراب في لفظه؛ لاشتغاله بتأثير الجار، فقُدِّر الرفع في محلِّه.[٢]
- الثاني: وهو مذهب منسوب للكسائي وهشام[٣] وفحواه أنّ مفعول الفعل ضمير مستتر مبهم، وقد جعلاه مبهمًا؛ لاحتمال أن يكون المراد ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرف زمان، أو مكان، ولم يقم دليل على أنّ المراد بعض ذلك دون بعض[٤].
- الثالث: مذهب بعض البصريين، وقد نصَّ بعضهم على أنّه ابن درستويه[٥]، ويومئ إلى هذا المذهب كلام المبرد في (المقتضب)[٦]، أنّ النائب عن الفاعل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير في نحو (سير بزيدٍ) أي

---

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٦.

(٢) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٣٨، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٨، وارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٦.

(٣) في الطبعة الكويتية لهمع الهوامع بتحقيق عبد العال سالم مكرم منسوب إلى (ابن هشام) وقد ذكر المحقق أنّ النسبة في إحدى النسخ لـ(هشام) غير أنه رجَّح (ابن هشام)، ولعلّ الصواب (هشام) أي الضرير صاحب الكسائي.

(٤) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٣٨-١٣٩، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٨، وارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٦، والسيوطي همع الهوامع، ٢: ٢٦٧.

(٥) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٨، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٦٨.

(٦) ينظر: المبرد، المقتضب ٤: ٥١.

السير، واختار هذا السهيلي وتلميذه أبـو علـي الرُّنـديّ[1]، بـدليل أن المجـرور لا يمكن أن يكون هو النائب؛ لأنه لا يُتبع على المحل بـالرفع، فـلا يقـال: (مُـرَّ بزيـدٍ الفاضلُ)، كما أنَّ الفعل لا يؤنث له، فلا يقال: (سـيرتْ بهنـدٍ)، ولا يتقـدَّم علـى فعله، فلا يقال: (بزيدٍ سير) بخلاف (زيدٌ ضُربَ)[2].

وردّ الجمهور بأنّ امتناع التقديم في (مُرَّ بزيدٍ) كامتناعه في (ما ضُـرب مـن أحَـدٍ) فلا يقال: (من أحَدٍ ما ضُرب)، فكيف يكون أحدهما نائبًا عـن الفاعـل دون الآخـر؟ وأما عدم تأنيث الفعل فإنَّ النحويين مُقِرّون بأنَّ لفظ الجلالـة فاعـل في نحـو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩] مع امتناع (كَفَتْ بهندٍ)، قالوا: والدليل علـى أنّ المجـرور هو النائب عن الفاعل أنّ العرب تقول: (سير بزيدٍ سيرًا) بنصب المـصدر، وإنمـا امتنـع تقديم (بزيد) في (مُرَّ بزيدٍ) ولم يمتنع في (ضُـربَ زيـدٌ)؛ لأن المبتـدأ يكـون عاريًـا عـن العوامل اللفظية، و(بزيد) هنا غير متجرِّد لوجود الباء.

وهناك مذاهب أخرى كالمذهب المنسوب إلى الفراء أنّ حرف الجـر في محـل رفـع، وهو مذهب مردود بأن النائب عن الفاعل مُحدَّث عنه، ولا يُحدَّث عن الحـرف، كمـا أنّ الحروف لا تستحق الإعراب[3].

وقد نَقَلَ أبو حيّان أنّ ابن مالك تفرَّد في هذه المسألة، وخالف جميع النحويين.

ومذهب ابن مالك في هذه المسألة أنَّ النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور، قـال: "ثم نبَّهتُ على أنَّ النائب عـن الفاعـل إمـا مفعـول بـه ...وإمـا جـار ومجـرور، نحـو: (غُضِبَ عليه) ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة..."[4].

قال أبو حيّان معترضًا على قول ابن مالك: "وهذا الذي ذكره المصنف لم يـذهب

---

(١) هو عمر بن عبد المجيد الرُّنديّ، تلميذ السهيلي، قرأ القراءات عليه، وعلى غيره، صار إمامًا في العربية، لـه شـرح لجمل الزجاجي، وردّ على ابن خروف منتصرًا لشيخه، توفي ٦١٠ه. ينظر: مجد الـدين الفيروزآبـادي، البلغـة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، ط١، دار سعد الـدين، دمـشق، ١٤٢١هــ- ٢٠٠٠م، ص٢٢٠، والسيوطي، بغية الوعاة، ٢: ٢٢٠.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الـضرب، ٣: ١٣٣٦-١٣٣٧، والتـذييل والتكميـل، ٦: ٢٢٨، وابـن هـشام، أوضـح المسالك، ٢: ١٣٨.

(٣) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٣٨، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٣١.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٢٦، وشرح الكافية الشافية، ٢: ٦٠٨.

إليه أحد، وهو أن يكون الجار والمجرور يقوم مقام الفاعل، فيكونان معًا في موضع رفع، بل في ذلك مذاهب، ليس قول المصنِّف واحدًا منها"[١].

وظاهر قول أبي حيّان أنّ هذا مما انفرد به ابن مالك، وأنه غير مسبوق في هذا القول، وأن أول من عدَّ الجار والمجرور نائبًا عن الفاعل هو ابن مالك، ولكن هذا ليس بصواب، فابن مالك لم ينفرد بهذا، وليس هو أول من عدَّ الجار والمجرور نائبًا عن الفاعل، بل هو في هذا مسبوق سبقه ابن السراج، والفارسي، وابن جني.

قال ابن السراج: "ويجوز أن تقول: (سير بزيدٍ) فتقيم (بزيدٍ)مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا، ولا يمنعه حرف الجر من ذلك، ...فقد صار في (سير بزيدٍ)ثلاثة أوجه، أجودها أن تقيم (بزيدٍ) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعًا"[٢].

وقال الفارسي: "وتقول (ذُهِبَ بزيدٍ) و (جُلِسَ إلى عمرٍو) فيكون الجار والمجرور في موضع رفع؛ لإسناد الفعل إليهما"[٣].

وقد صرَّح بهذا أيضًا ابن جني: " تقول: سرتُ بزيدٍ فرسخين يومين سيرًا شديدًا، فإنْ أقمْتَ الباء وما عملت فيه مقام الفاعل قلت: ...فالباء وما دخلت عليه في موضع رفع"[٤]. وهو -أيضًا- قول الجرجاني، وابن معط[٥].

وبالموازنة بين قول الجمهور: إنّ النائب عن الفاعل هو المجرور وقول ابن مالك ومن سبقه: إنّ النائب عن الفاعل هو الجار المجرور، يبدو لي أنّ النائب عن الفاعل في (مُرَّ بزيدٍ) إنما هو المجرور، والحرف موصل لمعنى الفعل، وهو المرور إليه، كما قال النحويون في (مررت بزيد) : إنّ الذي في محل نصب هو المجرور، وإن الباء موصلة للعامل إليه[٦].

---

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٧، التذييل والتكميل، ٦: ٢٢٧- ٢٢٨.
(٢) ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٧٨- ٨٠.
(٣) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٧٣.
(٤) ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، ط١، دار مجدلاوي، عمّان، ١٩٨٨م، ص٣٥، وينظر أيضًا: الخصائص، ١: ٣٩٧.
(٥) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، د. ط، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٢م، ١: ٣٥٣، وابن معط، الفصول الخمسون، ص١٧٧.
(٦) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣: ١٦٢٠.

٦- نيابة المصدر عن الفاعل:

يشترط النحويون لنيابة المصدر عن الفاعل ألّا يكون لمجرد التوكيد، فلا يصح في (قام زيدٌ قيامًا) جَعْل (قيامًا) نائب فاعل، فلا يقال: (قِيْمَ قيامٌ)؛ لعدم الفائدة، إلا إذا كان المصدر مختصًا بوصف، أو إضافة، أو عدد، أو نحو ذلك. فإنْ كان الوصف مقدَّرًا، غير ملفوظ به نَقَل أبو حيان عن ابن عصفور أنَّ هذا مما انفرد سيبويه بإجازته، "وإذا اختص المصدر بوصف مُقدَّر، جاز أن يُبنى الفعل لذلك المصدر، فتقول: (سير بزيدٍ سيرٌ)، تريد نوعًا من السير، قال ابن عصفور: هذا مما انفرد سيبويه بإجازته، ...وإذا حُذف المصدر ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف،...وَوَهِمَ ابنُ عصفور في قوله: إنَّ سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر..."[1].

والملحوظ على ما ذكره أبو حيّان في كتابيه: (ارتشاف الضَرَب)، و(التذييل والتكميل)، أنَّ هناك خلطًا بين مسألتين اثنتين:

- إحداهما: نيابة المصدر المختص بوصف مقدَّر، نحو: (سير بزيدٍ سيرٌ) تريد نوعًا من السير.
- والأخرى: نيابة صفة المصدر، نحو: (سير عليه سريعٌ)، أي: سيرٌ سريعٌ، بحذف المصدر وإقامة الصفة مقامه.

فأما المسألة الأولى فقد أجازها سيبويه حقًّا، قال: "وكذلك إن أردْتَ هذا المعنى، ولم تذكر الصفة، تقول: (سير عليه سيرٌ)، و (ضُربَ به ضَربٌ)، كأنَّك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سير عليه شيءٌ من السَير"[2]. ونُسِب إلى المبرد أنّه قال: هذا فيه بُعد، إذا كنت تريد ضربًا من السير[3]. ونَقَل أبو حيان عن النحاس قوله: إنّ الأجود النصب عند جميع البصريين[4].

وأرى أنّ مذهب سيبويه في هذه المسألة سليم بدلالة المعنى؛ إذ لا مانع من حذف الصفة التي يُستدل عليها بالسياق، فإن كان النحويون قد أجازوا حذف أحد

(١) أبوحيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٢– ١٣٣٣، والتذييل والتكميل، ٦: ٢٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٩.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٥٣، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٣، والتذييل والتكميل، ٦: ٢٣٧.

(٤) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ١٣٣٧.

ركني الإسناد، إذا كان معلومًا مفهومًا، فكيف يمتنع حذف الصفة التي هي عندهم من الفَضْلات، فإذا قيل: (سير عليه سيرٌ) وفُهِم أنه سيرٌ شديدٌ، فإنّ الإسناد قد تمّ، والمعنى قد اتضح، ولعلّ هذا هو مراد سيبويه.

والملحوظ أنّ ابن عصفور في الشرح الكبير لجمل الزجاجي قد ذكر المذهب المنسوب إلى سيبويه مُؤيِّدًا لا معارضًا، قال: "ويشترط فيه [المصدر] أيضًا أن يكون مختصًا في اللفظ، أو في التقدير، نحو قولهم: (قيم قيامٌ حسنٌ) و(قيم قيامٌ) إذا أردت قيامًا ما فحذفتَ الصفةَ وأقمتَ الموصوفَ مقامه، ولو قلت: (قيم قيامٌ) ولم تصفه لا في اللفظ، ولا في التقدير، لم يجز؛ لأنه لا فائدة فيه"[1]. فهو هنا يشترط اختصاص المصدر بوصف، ولو في التقدير، وهذا هو قول سيبويه.

وليس في أيدينا من كتب ابن عصفور المطبوعة ما يؤكد صحة هذا النقل عنه[2].

وأما المسألة الآخرة: فهي نيابة صفة المصدر بعد حذفه، نحو: (سير عليه سريعٌ) أو(سير عليه حثيثٌ)، وأنت تريد سيرٌ سريعٌ، وسيرٌ حثيثٌ، فهذه المسألة لا يجيزها سيبويه، ويوجب فيها النصب على الحال، فيقال: (سير عليه شديدًا) و(سير عليه حَسَنًا) والتقدير: سير عليه السير في هذه الحال، وهذا عنده وجه الكلام؛ لأنه صفة للسير، "ولا يكون فيه الرفع؛ لأنه لا يقع موقع ما كان اسمًا"[3]. ومثله عنده صفة الأحيان فيقول: سير عليه طويلًا، وحديثًا، وكثيرًا، وقليلًا، وقديمًا[4]، وهذه المسألة نُقل عن الكوفيين جوازها إلا في (شديد، وبيِّن)، فإنهم لا يجيزون فيهما إلا النصب فيقولون: (سير عليه شديدًا، وبيّنًا)؛ لأن المعنى عندهم سير عليه حقًّا[5].

قال أبو حيان بعد ذكر هذه المسألة: "وَوَهِمَ ابن عصفور في قوله: إنّ سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر، وقد نصَّ سيبويه على أنّ ذلك لا يقام مقام الفاعل"[6].

---

(١) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٣٦.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ٥٣٤، والمقرب، ١: ٧٩.
(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٨.
(٤) ينظر: المرجع السابق، ١: ٢٢٧.
(٥) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٣، والتذييل والتكميل، ٦: ٢٣٨.
(٦) والتذييل والتكميل، ٦: ٢٣٨، وينظر: ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٣٣.

وبالنظر في قول أبي حيّان في المسألتين يتضح ما يأتي:

- أولًا: نَقَل أبو حيّان المسألة الأولى وهي: (نيابة المصدر المختص بوصف مقدَّر)، وأَتْبعَ ذلك بقوله: قال ابن عصفور: هذا مما انفرد سيبويه بإجازته، وعلى هذا يكون التفرد في المسألة الأولى.
- ثانيًا: ساق أبو حيّان المسألة الأخرى وهي: (نيابة صفة المصدر)، ثم قال: ووَهِم ابن عصفور في قوله: إنّ سيبويه انفرد بإقامة صفة المصدر، وعلى هذا يكون التفرد في المسألة الثانية.
- وفي هذا خَلْطٌ واضحٌ بين المسألتين.

فإن صح النقل عن ابن عصفور أنّه عزا التفرد إلى سيبويه، فيكون في المسألة الأولى وهي نيابة المصدر المختص بوصف مقدَّر، وهي المسألة التي نُقِل عن النحاس قوله: إنّ الأجود عند جميع البصريين فيها النصب[1]، وأما المسألة الثانية وهي نيابة صفة المصدر فمذهب سيبويه فيها واضح -كما تقدَّم- ولهذا نسب أبو حيان الوَهْم إلى ابن عصفور.

(١) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٢٣٧.

المبحث الثاني
المبتدأ والخبر

يتصدر المبتدأ الجملة الاسمية ويتلوه الخبر الذي يكمل معناه وتحصل به الفائدة، وهما ركنا الإسناد في هذه الجملة، ولهما أحكام عدة ولكن صرح النحويون بوقوع التفرد في الأحكام الآتية:

١- الابتداء بالنكرة :

يرى النحويون أنّ المبتدأ لا يكون إلا معرفة؛ لأنه مسند إليه ومحكوم عليه، والإسناد إلى المجهول، أو الحكم عليه، لا يفيد المخاطَب إلا بقرينة تقربه من المعرفة[١]، فإذا حصلت الفائدة صحّ الإخبار عن أي نكرة؛ لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطَب، فإذا حصلت جاز الحكم عليه[٢].

ويبدو أنّ المتقدمين من النحويين لم يكونوا يعولون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة[٣]، في حين ذهب المتأخرون إلى تعداد مواطن الفائدة، فمن مُقِلّ مُخِلّ، ومن مُكثِر مورد ما لا يصلح، أو معدِّد لأمور متداخلة، قال ابن هشام: "ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتَتبَّعوها"[٤]، وقد أنهاها ابن النحاس إلى اثنين وثلاثين موضعًا[٥].

وقد أشار ابن مالك إلى بعض تلك الصور، ومنها -عنده- أن يتقدَّم الظرف المختص، أو اللاحق به، على المبتدأ النكرة، فحينئذٍ يصح الابتداء بالنكرة، قال في شرح التسهيل: "وقد أشرت بقولي : (أو لاحق به) إلى الجار والمجرور المختص، نحو: (لك مال)، وإلى الجملة المشتملة على فائدة ، نحو: (قَصَدَك غلامُه رَجُلٌ)، فإنه جائز

(١) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٢٥٨، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ١٣٢٢.
(٢) ينظر: رضي الدين الأستراباذي ، شرح الكافية، ١: ٢٥٨- ٢٥٩.
(٣) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ١: ٣٢٩، والمبرد، المقتضب، ٤: ٨٨، و١٢٧، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٥٩، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٣٤٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٤٣٩.
(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٤٣٩.
(٥) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٥٢.

جواز (عندك رجلٌ)؛ لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبرًا، ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية، مع عدم قبول الابتداء"[1].

وقد نَقَل أبو حيان انفراد ابن مالك بهذا المسوِّغ قائلًا: "وزعم ابن مالك أنّ من مسوغات الابتداء بالنكرة تقدّم جملة مشتملة على فائدة تكون خبرًا عن النكرة نحو: (قَصَدَك غلامُه رجلٌ)"[2]. وقال أيضًا: "ولا أعلم أحدًا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف"[3]. وقد تابعه في الحكم على ابن مالك بالتفرد المرادي[4]،وخالد الأزهري[5]، والدماميني[6].

ويبدو أن مذهب ابن مالك كان مقنعًا لبهاء الدين ابن النحاس، فقد وافق ابن مالك في ذلك، قال ابن النحاس: "الخامس والعشرون: أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور، بل جملة نحو: (قام أبوه رجل)، شرط أن تكون فيه معرفة أيضًا"[7] وقد أشار السيوطي إلى موافقة ابن النحاس لابن مالك في مذهبه[8]، كما أخذ بقوله ابن هشام الأنصاري في كتابيه: (أوضح المسالك)، و(مغني اللبيب)[9].

والناظر في صنيع النحويين بعد ابن مالك يجد أنهم يذكرون مذهب ابن مالك خاليًا من المناقشة، ويمثِّلون بمثاله (قَصَدَك غلامُه رجلٌ)[10].

إنّ المثالَين اللذَين مثَّل بهما ابنُ مالك (قصدك غلامُه رجل)، وابنُ النحاس (قام أبوه رجلٌ)، لا يعطيان المخاطَب فائدة ذات بال، ويبدوان مثالَين مصطنعَين، وإذا كان مناط الحكم معلقًا بالفائدة -كما يرى المتقدمون- فلا أرى حاجةَ إلى الاشتغال بتعداد

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٩٤- ٢٩٥.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٠٢- ١١٠٣.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٣٠.
(٤) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ١: ٢٨٢.
(٥) ينظر: خالد الأزهري، موصل النبيل، ٢٠٩.
(٦) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ٣: ٥٥.
(٧) بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٥١.
(٨) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٣٢.
(٩) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٢٠٤، ومغني اللبيب، ٥: ٤٤٨- ٤٤٩.
(١٠) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٢٠٤، ومغني اللبيب، ٥: ٤٤٨- ٤٤٩، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢١٩، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ٩٢٦- ٩٢٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٣١.

أماكن الفائدة؛ لأن الصور الجزئية لا تكاد تنحصر، ولهذا اختلفوا في عددها[1]، "فالاشتغال بتعدادها دون التنبيه على أصل ذلك، لا فائدة فيه"[2].

٢- الإخبار بظرف الزمان عن الأَعْيان:

ذكَر النحويون أنّ ظرف المكان يكون خبرًا عن الأحداث، والأعيان، نحو: (زيدٌ عندك) و(القتال عند كذا)[3]، ويقصدون بـ(الأعيان) -أو (الجثث) كما يصطلح عليها بعضهم[4]- ما كان ذاتًا، وبـ(الأحداث) ما كان معنًى، مثل المصادر كالعِلْم، والقتال، والجلوس، وغيرها[5].

وأما ظرف الزمان فيكون خبرًا عن الحَدَث، نحو: (الخروج غدًا، والقتال يومَ الجمعة)، ولا يكون خبرًا عن الأعيان، أو الجُثث؛ لأنه لا يصلح أن يقال: (زيدٌ غدًا) و(عمروٌ أمس) لعدم الفائدة، ولأن الزمان لا يخلو منه زيد، ولا غيره، قال سيبويه: "ألا ترى أنك لا تقول: (زيدٌ حينَ يأتيني)؛ لأن (حينَ) لا تكون ظرفًا لزيد، وتقول: (الحرُّ حين تأتيني) فيكون ظرفًا لما فيه من معنى الفعل، وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفًا للجثث"[6].

وقد انفرد ابن الطراوة مخالفًا جميع النحويين فأجاز ما رَدُّوه، قال السيوطي: "قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): لا أعلم خلافًا بين النحويين أنّ ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثث، وظرف المكان يكون خبرًا عن الجثث والمصادر إلا ابن الطراوة، ردَّ على جميع النحويين في هذا، وقال: هما سواء، يكونان خبرًا عن الجثث والمصادر"[7].

وذكر ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي كلامًا نحوه:"ولا أعلم في ذلك

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ٩٢٢.
(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢: ٣٨.
(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص ٤٨.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٦، و المبرد، المقتضب، ٤: ١٣٢.
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٩.
(٦) سيبويه، الكتاب، ١: ١٣٦، وينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٣٢، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٤٨.
(٧) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٥: ١٠.

خلافًا بين النحويين إلا ابن الطـراوة ..."[1]، وبيَّن ابـن أبـي الربيـع أنّ ابـن الطـراوة يشترط (الإفادة)، فإذا أفادت ظروف الزمان كانت أخبارًا، وإذا لم تفد لم تكـن أخبـارًا، ولا فرق في هذا -عنده- بين ظـروف الزمـان، وظـروف المكـان، فظـروف المكـان - أيضًا- إذا لم تفد لم تكن أخبارًا[2]، وقد استدلّ ابن الطراوة لصحة مذهبـه بأربعـة أدلـة هي:

الأول: قول العرب: (الليلةَ الهلالُ)، فالهلال جُثة أُخبر عنها بـ(الليلـة)، وهـي ظـرف زمان؛ لأن ذلك أفاد.

الثاني: أنّ العرب تقول: (نحن في شَهْرِ صَفَر) و(نحن في شَهْرِ رَبيـع) لمـن سـألها: في أيِّ شهر نحن؟ وهو كلام صحيح؛ لوقوع الفائدة.

الثالث: ما أنشده سيبويه[3]: [من الرجز]

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُوْنَه ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتَنْتِجُونَه

فـ(كلَّ عامٍ) ظرف وهو خبر عن (نَعَم)، و(نَعَم) جثة، وعلى هذا يصح أن يقال: (كلَّ يومٍ رجلٌ مقتولٌ).

الرابع: ما نُقِل عن العـرب أنهـم قـالوا: (زيـدٌ حـينَ التَحَـى)، وفي الفـصيح[4]: (وغلامٌ حينَ بَقَلَ وَجْهُه)[5].

فهذه أربعة مواضع جاء فيها الإخبار عن الأعيان بظروف الزمان، وكمـا جـاءت ظروف الزمان في هذه المواضـع أخبـارًا عـن الجثـث وأفـادت جـاءت ظـروف المكـان أخبارًا عن الجثث ولم تفد، نحو: (زيدٌ مكانًا) فهـذا لا يـصح، فالـضابط لهـذا كلـه هـو الفائدة، فمتى حصلتْ جاز الإخبار بالظرفين.

غير أنني أشكُّ في صـحّة نـسبة هـذا الـرأي إلى ابـن الطـراوة، فقـد صـرح ابـن

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٦٠١.

(٢) المرجع السابق، ١: ٦٠١-٦٠٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٩.

(٤) ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الفصيح، تحقيـق عـاطف مـدكور، د. ط، دار المعـارف، القـاهرة، د. ت، ص٣٠٦، وينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٦٠١-٦٠٢.

(٥) أي: نبتتْ لحيته.

الطراوة في رسالته الموسومة بـ(الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح) بموافقة الجمهور قائلًا: "ومنها: ما لا يفهمه ذوو الألباب، وأهل التقدم في الخطاب كامتناع ظروف الزمان من أن تكون خبرًا عن الأجسام؛ لأنها تتضمن الجثث، وإنما امتناعها؛ لأنها تخلو من الجثث، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها جاهلًا"[1]. فهو هنا يقول بمذهب النحويين، ويعلّل بتعليلهم، وهو خلاف ما نُسب إليه، وقال عياد الثبيتي: لعله ذكر ما نُسب إليه في أحد كتبه الأخرى[2]، ولكنني غير مطمئن لهذا التعليل أيضًا؛ لأن الثبيتي نفسه قد رَجَّحَ في كتابه عن ابن الطراوة أن رسالة (الإفصاح) أملاها ابن الطراوة في آخر حياته[3].

وقد أخذ بهذا الرأي المنسوب إلى ابن الطراوة ابنُ مالك، وابنُ هشام[4]، وأما الجمهور، فقد تأوّل ما ذُكر دليلًا على جواز الإخبار بالظرف عن الأعيان، فأما (الليلةَ الهلالُ) فهو عندهم على حذف مضاف[5] (أي: الليلة ظهور الهلال)؛ لأن المقصود هو الإخبار بظهوره وحدوثه وليس عن ذاته، وأما (نحن في شهر صفر) ونحوه فإنّ السائل عن هذا لم يجهل وجودنا في هذا الشهر، وإنما مراده السؤال عن تعيين هذا الشهر الذي نحن فيه، وقياسه أن يقال: (أي شهر شهرنا؟) فيقال: (شهرنا شهر كذا)، وإنما عُدل عن هذا على جهة الاتساع. وأمّا ما أنشده سيبويه، فإنما جاز لوجود الصفة، فإذا قيل: (أكلَّ يومٍ لك رجل مقتول؟) فالمعنى (أكلَّ يومٍ لك قَتْلُ رجل) وكذلك المعنى في البيت (أكلَّ يومٍ أَخْذُ نَعَم لكم؟) فالقصد هو الإخبار عن الأخذ،

---

(١) أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي النحوي المعروف بابن الطراوة، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٣٣، وينظر عياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص٢٣٧.

(٢) ينظر: عياد الثبيتي، ابن الطراوة النحوي، ص٢٣٨.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٨٤.

(٤) ينظر: جمال الدين ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، د. ط، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، ص٤٩، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١: ٢٠٠، وابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٢٠٣.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٢٧٤، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٤٩، وابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٦٠٣.

وإنما عُدل عن هذا على جهة الاتساع، والاتساع لا ينقض المعنى، ولا يغيره، كما يقال: (صيد عليه يومان) فـ(يومان) نائب فاعل، أو مفعول لم يُسمَّ فاعله، ومع هذا لم يخرج عن كونه ظرفًا في المعنى وقع الصيد فيه، ويقاس غير هذا عليه، فكل المواطن التي استدل بها المجيزون إنما هي على جهة الاتساع، وأما الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان والجثث من غير أن يكون في الكلام تأويل فشيء لا يُعقل وجوده؛ إذ لا فائدة فيه(١).

وقد اضطربت كلمة ابن مالك عند محاولته دراسة المسألة(٢) وتعقبه ناظر الجيش بأن كلامه غير واضح متنًا، وشرحًا(٣).

وأرى أن الاكتفاء بقيد (الإفادة) أوضح في الدلالة من التفصيل في كل مثال ورد فيه الإخبار بظرف الزمان عن الأعيان، ولهذا لو قيل: (زيدٌ غدًا) دون سياق يوضح المعنى المقصود، لكان كلامًا لا معنى له، فإنْ وُجد السياق الذي يوضح أنّ المتكلّم - مثلًا- يجيب عن سؤال عن وقت سفر زيد، لكان هذا مفهومًا، ومقبولًا، ولهذا فالرأي المنسوب إلى ابن الطراوة الذي أخذ به المتأخرون له حظ من الوجاهة والإقناع.

٣- الخبر الجامد وتحمّله الضمير:

يُقسِّم النحويون خبر المبتدأ على قسمين: مشتقّ وجامد، فالمشتقّ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، ونحو ذلك من الصفات، وهذا النوع يتحمل الضمير عند النحويين، مثل: (زيدٌ ضاربٌ)، و(عمرٌو مضروبٌ)، و(محمد خيرٌ منك)، ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع(٤)، وإنما تحمَّل هذا النوع الضمير؛ لأنه تضمَّن معنى الفعل وحروفه(٥)، والذي يدل على تحمّل الضمير أننا لو وضعنا اسمًا ظاهرًا مكان الضمير لكان مرفوعًا، نحو: (زيدٌ ضاربٌ أبوه، ومكرَّمٌ

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٦٠٣- ٦٠٤.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣١٩-٣٢٠.
(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ١٠١١.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٧، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٣٣٨.
(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٣٣٨.

أخوه، وحسنٌ وجهُه) وهذا مجمع عليه عند النحويين[1].

أما الجامد الذي ليس بصفة، ولا يتضمن معنى الفعل، ولا حروفه، نحو: (زيدٌ أخوك) و(عمرٌو غلامك) فالنحويون على أنه لا يتحمل الضمير؛ لأن تحمُّل الضمير فرعٌ عن كون المتحمِّل صالحًا لرفع ظاهر على الفاعلية، وذلك مقصور على الفعل، أو ما في معناه، فلا حظَّ للجوامد في ذلك، واستثنى جمهور النحويين ما يمكن تأويله من الجوامد بالمشتق، فحينئذٍ يتحمَّل الضمير، فإذا قيل عند الإشارة إلى الأسد المعروف: (هذا أسد) فـ(أسد) لا ضمير فيه، لكن لو أُشير إلى رجل شجاع، فقيل: (هذا أسد) لتحمَّلت لفظة (أسد)-هنا- الضمير؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، ولهذا يصح رفعه الظاهر، مثل: (رأيت رجلًا أسدًا أبوه)، فإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأويله بالمشتق، كان ارتفاع المضمر بالجامد أولى[2].

وقد نَقَل ابن مالك عن الكسائي وحده دون غيره من النحويين إجازة تحمُّل الجامد المحض للضمير، قال ابن مالك: "ولا يتحمّل غير المشتق ضميرًا، ما لم يؤول بمشتق، خلافًا للكسائي...وقد حكم الكسائي -وحده- بذلك للجامد المحض، كقولك: (هذا زيدٌ) و(زيدٌ أنت)"[3].

وقد نسب بعض النحويين مذهب الكسائي إلى الكوفيين جميعًا، لا الكسائي وحده، وإلى الرماني من متأخري البصريين[4]، وممن فعل ذلك ابن مالك في شرح الكافية الشافية[5].

وممن وافق ابن مالك في تفرُّد الكسائي رضي الدين الأستراباذي[6]،

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٨.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٨- ٢٩، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٢٩٢، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٦٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٠٦-٣٠٧.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف، ١: ٥٥-٥٦، والعكبري، التبيين، ص٢٣٦، وابن يعيش، شرح المفصل،١: ٨٨، وابن الناظم، شرح الألفية، ص١١٠، وعبد اللطيف الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص٣١.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٣٣٩.

(٦) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية،١: ٢٩٢.

والمـرادي[1]، وناظر الجيش[2]، وخالد الأزهري[3].

وقد علَّق بعض النحويين على نسبة مذهب الكسائي إلى الكوفيين جميعًا بأن هـذه دعوى لا دليل عليها[4].

قال الرضي: وكأنَّ الكسائي نظر إلى أن معنى (زيدٌ أخوك) أي: متَّـصف بـالأخوّة[5]، وقد ذكر بعض النحـويين أدلَّـةً لهـذا القـول، وهـي أن هـذه الجوامـد -وإن كانـت ليـست بأوصاف- فإنها في معنـى الأوصـاف؛ لأن قولنـا: (زيـدٌ أخـوك) في معنـى (زيـدٌ قريبـك)، و(عمرٌو غلامك) في معنى (عمرٌو خادمك)[6]، وهذا ليس بصواب؛ لأن تحمل الضمير إنما يكون من جهة الألفاظ، لا من جهة المعاني.

قال ابن مالك معتـذرًا للكـسائي: " وهـذا القـول وإن كـان مـشهورًا انتـسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي اسـتبعادٌ في إطلاقـه؛ إذ هـو مجـرد عـن الـدليل، ومقـتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عُـرف لمـسمّاه معنى لازم، لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقـدام، والقـوة، للأسـد، والحـرارة، والحُمْرة، للنار، فإن ثبت هذا المذكور، فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معـذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيِّن، واجتنابه متعيِّن"[7].

أقول: إنَّ قول ابن مالك هذا فيه نظر، فإن هـذا يـدخل في الجامـد الـذي أمكـن تأويله، وليس هذا محـل النـزاع، وإنمـا محـل النـزاع في الجامـد المحـض، ولهـذا فـالقول المنسوب للكسائي مردود، وقول النحويين أولى لبعده عن التكلُّف.

٤- جملة الحال السادة مسد الخبر:

مما يذكره النحويون من مواطن حذف الخبر مجيء الحـال، ويعـدُّونها سـادة مـسدّ

(١) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ١: ٢٧٧.
(٢) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ٩٥٨.
(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٦٠.
(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ١: ٢٢٧، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٠.
(٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٢٩٢.
(٦) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٥٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ١: ٨٨.
(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٠٧.

الخبر، ويمثّلون لذلك بقولهم: (ضَربي العبدَ مسيئًا)، ولكنهم اختلفوا في مجيء هذه الحال السادة مسدّ الخبر جملةً، فأما الجملة الاسمية فقد نَقَل ابن مالك عن ابن كيسان أنّ مجيء الجملة الحالية إذا كانت بالواو جائز عند الجميع، "ومما حكى ابن كيسان (مسرتك أخاك هو قائم)، ...فإن جئت بالواو قبل (هو) جازت المسألة في كل الأقوال"[١].

ومن النحويين مَن نسب إلى سيبويه منع ذلك مطلقًا بالواو كانت الجملة الاسمية أم بدونها، وأنه يرى أن الحال لا تسد مسد الخبر إلا إذا كانت منصوبة مع صلاحية المعنى، وأما إذا كانت جملة فعلية، أو اسمية فلا[٢].

وقد جاء السماع بما يؤيد قول ابن كيسان، مثل قول النبي - ﷺ -: (أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)[٣]، وقول الشاعر[من الكامل]

عَهْدي بها الحَــيُّ الجَميعُ وفيهمُ   عنــدَ التَّفــرُّقِ مَيسِرٌ ونِدامُ

وقول الآخر: [من البسيط]

خَيْرُ اقْتِرابي من المولى حَليفَ رضًا   وَشَرُّ بُعْدِيَ عَنْهُ وهُوَ غَضْبانُ

ولكن أتكون هذه الجملة الحالية السادّة مسد الخبر عارية من الواو؟

لقد نَقَل ابن مالك وغيره من النحويين انفراد الكسائي وحده بإجازة هذه الصورة، نحو: (ضربي زيدًا أبوه قائم)، قال ابن مالك: " والمشهور من قول النحويين -غير الكسائي- أن الحال التي تسد مسد الخبر إذا كانت جملة اسمية لا تستغني عن الواو، والذي حملهم على ذلك أنّ الاستعمال لم يرد بخلافه فأفتوا بالتزامه، ولم يرَ الكسائي ذلك مُلتزمًا بعد سدها مسد الخبر"[٤]، وحكى ابن مالك تفرّد الكسائي عن

---

(١) المرجع السابق ، ١: ٢٨٦، وينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٢: ٩٠٤.

(٢) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ١٦٨، وأبو حيّان، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، ص ٦٤٩، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢١٤، والسيوطي، همع الهوامع ، ٢: ٥٠.

(٣) ينظر: مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم، ١: ٣٥٠.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٥- ٢٨٦، وينظر أيضًا: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٦٨، وأبو حيّان، تذكرة النحاة، ، ص٦٥٠-٦٥١.

ابن كيسان، قائلًا: "ومما حكى ابن كيسان: (مسرتك أخاك قائمًا أبـوه)، ثـم قـال: فـإن قلت: (مسرتك أخاك قائمًا أبوه)، أو (مسرتك أخاك هو قائم) جـازت المسألتان عنـد الكسائي وحده"[1]. وقد تابع ابنُ مالك الكسائيَّ في جواز هـذا؛ لأن مقتـضى الـدليل، أن يكون حذف الواو هنا أولى؛ لأنه موضع اختصار، وباب القياس مفتـوح[2]، وتـردَّد أبو حيَّان فلم يجزم بجواز ذلك، قائلًا: "ومن أجاز حذفها فليس مذهبه ببعيد"[3].

وأرى أن مذهب النحويين أسلم؛ لأن الذي ورد به السماع إنما هـو بـالواو، ولم يـأتِ بغيرها، كما ذكره المجيزون[4]، وغاية ما استدلوا بـه القيـاس، ولا ينفـع قيـاس بعـد ثبـوت السماع، ثم إن التركيب الذي أجازوه خالٍ من الربط: (ضربي زيدًا هو قائم) فكـأنَّ الجملـة جملة مستأنفة، لا جملة حالية.

وأما قول ابن مالك: إن الموضـع هنـا موضـع اختـصار، فـإن هـذا عنـدي لـيس بالقوي؛ لأن الاختصار لا يكون بحذف حرف واحد من الجملة فحسب، كمـا أن هـذا الحرف هو أداة الربط التي بها تستقيم الجملة.

وقد نـسب بعـض المتـأخرين إلى ابـن عـصفور القـول: إن المفهـوم مـن مـذهب البصريين موافقة الكسائي، وإجازة حذف الواو[5]، وفي النفس من هذه النـسبة شـيء؛ إذ لم نجد في كتب ابن عصفور ما يؤيـد هـذا النقـل المخـالف للنقـل الـسالف في تفـرد الكسائي بهذا دون غيره.

٥- ربط جملة الخبر بواو العطف :

يشترط النحويون في الجملة التي تكون خبرًا وجود رابط يربطها بالمبتـدأ، وغالبًـا ما يكون الرابط ضميرًا، مطابقًا للمبتدأ، نحو: (زيدٌ سافر أبوه) و(محمـد أبـوه مـسافر)،

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٦.

(٢) المرجع السابق ، ١: ٢٨٦.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٧.

(٤) ينظر: يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م، ص١٥٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٦، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢١٤.

(٥) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٣: ٣٠٧، وتـذكرة النحـاة، ٦٥١، نـاظرالجيش، تمهيـد القواعـد، ٢: ٩٠٥-٩٠٦.

وقد يغني عن الضمير غيره، كالإشارة، وتكرار المبتدأ، والعموم، ومنها عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بالفاء السببية على جملة عارية من الضمير، نحو: (زيد جاءت هند فضربها) ففي (ضربها) ضمير الفاعل عائدًا على المبتدأ، وقد سوغ العطف بالفاء مجيء جملة (جاءت هند) خالية من الربط الذي يربطها بالمبتدأ، ومثله قول الشاعر: [من الطويل]

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ففي (يبدو) ضمير عائد على (إنسان عيني) المبتدأ، وهي معطوفة بالفاء على (يحسر)[(١)].

ومن النحويين من تأول الرابط الأخير (العطف بالفاء السببية)؛ لأن الجملتين إذا عُطفت إحداهما على الأخرى بالفاء السببية تنزَّلتا منزلة الشرط والجزاء، فلهذا يُكتفى بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء، فقولنا: (زيدٌ جاء عمرٌو فأكرمه) بمنزلة (زيدٌ إذا جاء عمرٌو أكرِمْهُ)، فالربط واقع بالضمير الذي في الثانية، فعلى هذا يكون الإخبار إنما هو بمجموعهما، والربط إنما هو بالضمير[(٢)]، وقد ذكر النحويون أن هذا من خصائص الفاء السببية، دون غيرها[(٣)].

وقد انفرد هشام النحوي دون غيره من النحويين في هذا، فأجاز العطف بالواو، قال ابن هشام: السابع [من الروابط] العطف بالواو، أجازه هشام وحده[(٤)]، فعلى هذا يصح عنده أن يقال: (زيدٌ قامتْ هندُ وَأَكْرَمَها).

وجمهور النحويين يمنعون ذلك، ويجعلون العطف في مثل هذا التركيب من خصائص الفاء، التي تنفرد بها دون غيرها من أدوات العطف، فلا يُجيزون العطف

---

(١) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م، ١: ١٥٠، وابن عصفور، المقرب، ١: ٨٣، وأبو حيّان، التذيل والتكميل، ٤: ٣١.

(٢) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ١: ٢٧٦، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٤٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٥٤، وابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٢٤.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٥٩٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٠.

بالواو، ولا بـ(ثم)، ولا بغيرهما[1]. وقد بَنى هشامٌ مذهبه على أنّ الواو تفيـد الجمـع، فالجملتان كالجملة الواحدة، كالعطف بالفاء[2].

وإنما مَنَع الجمهور ذلك بالواو؛ لأن حق المعطوف بالواو على الخبر أن يصلح لما يصلح له المعطوف عليه، والجملة العارية من ضمير المخبر عنه لا تصلح للإخبار بهـا، وإنما اغتفر ذلك في الفاء؛ لأن ما فيها من السببية سَوَّغَ جَعْل ما قبلها وما بعدها كالكلام الواحد، فجملة (الذي يَطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) بمنزلة (الذي إنْ يطرْ يغضب زيدٌ الذبابُ)، ومثل هذا التقدير لا يتأتّى مع الواو، فلذلك لم يجز العطف بهـا، كما جاز العطف بالفاء[3]، كما أن الواو إنما تفيـد الجمـع في المفـردات، لا في الجمـل بدليل جواز: (هذان قائم وقاعد)، دون (هذان يقومُ ويقعدُ).[4]

إنّ التأمل في التركيب الذي أجازه هشام يجد أن أدوات الربط متـوافرة، وهـو مـا يجعل إجازته مقبولة، فإذا نظرنا إلى التركيب الآتي: (زيدٌ قامتْ هندُ وأكرَمَها) نجـد أن جملة (وأكرَمَها) تحوي رابطين يربطان هذه الجملة بما قبلها:

- الأول: الضمير المستتر (هو) العائد على المبتدأ (زيد).
- الثاني: (ها) العائد على المسند إليه (هند) في جملة الخبر.

وهذان الرابطان يقويان صلة جملة (أكرَمَها) بالمبتدأ، وبجملة الخبر، وهو ما يجعل الجملة الكبرى (زيدٌ قامتْ هندُ وأكرَمَها) ذات دلالة واضحة ومفهومة.

ومثل ذلك التركيب الآخر (الخيلُ جاءَ زيدٌ وركِبَها).

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٥٤، وابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٢٤، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤:٣٥، وابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٣٦١.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٥٩٥– ٥٩٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٥٤، وابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٢٤.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٥٩٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٠، والأشباه والنظائر، ٣: ١٠٤.

المبحث الثالث
الأفعال

الفعل هو المسنَد في الجملة الفعلية، وبه تبتدئ هذه الجملة، ويكوِّن مع الفاعل ركنَي الإسناد فيها، وقد صرّح النحويون بوقوع التفرد في هذا الباب في المسائل الآتية:

١- زمن الفعل المضارع:

يُقسِّم جمهور النحويين الأفعال ثلاثة أقسام مشهورة، هي: الماضي، والمضارع، والأمر، ويجعلون للماضي صيغة (فَعَلَ) ونحوها، وللأمر صيغة (افْعَلْ)، ويجعلون صيغة (يفْعَلُ) مشتركة في الدلالة على الحال، أو الاستقبال(١)، وتقترن بها قرائن تحدد دلالتها على أحدهما(٢).

وقد ذكَر ابنُ أبي الربيع في شرح الجمل أن اشتراك صيغة (يفعل) بين الحال والاستقبال هو قول جميع النحويين عدا ابن الطراوة الذي انفرد عنهم، وخالفهم في قولهم "وقد تقدم أن الفعل المعرب هو المشترك بين الحال والاستقبال، وهو في الحال أظهر، وقد يقترن به ما يخلِّصه للاستقبال، وقد يقترن به ما يخلِّصه للحال... واعترض ابن الطراوة على هذا الموضع وهو قول جميع النحويين؛ لأنهم قالوا: إن (يفعل) بين الحال والاستقبال، فقال: هذا غلط! إنما هو يقومُ للحال، ولا يكون للمستقبل، وأما الذي هو للمستقبل فقول العرب (سيقوم) و(سوف يقوم)"(٣).

واستدلَّ ابن الطراوة لمذهبه بأن العرب لا تُخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسمًا عامًّا نحو: (كلُّ رجل سيموت) أو يكون مؤكدًا نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدًّا ﴾ [مريم: ٩٦] وأما إنْ عَرِيَ المبتدأ من العموم والتوكيد، فإنه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ سيَفعلُ)، ويجوز

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢، والمبرد، المقتضب، ٢: ٢.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢١- ٢٣.
(٣) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٢٤٠- ٢٤٣.

(زيدٌ يَفعلُ كذا) فدلَّ ذلك على أن (يفعل) حال، وأما قولهم: (يَضربُ زيدٌ عَمرًا غدًا)، أو (زيدٌ يَفعلُ غدًا) فهذا عنده أيضًا يدلُّ على الحال؛ لأن المعنى (يَنْوي الآن الفِعْلَ غدًا)، كما قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨] ومعناه إذا أردْتَ أن تقرأ القرآن، فاستعذ بالله[١].

وقد ردَّ النحويون مذهب ابن الطراوة من أوجه:

الأول: أننا نقول: (يَنطلقُ زيدٌ غدًا) فمتى كان الفعل (يَنطلقُ) على نيّة (يَنْوي)، ومثله: يَستخرجُ، ويَقعُدُ، ويَفْرحُ، وغيرها[٢].

الثاني: أنه قد ثَبَتَ نَظْمًا، ونثرًا، (زيدٌ سيفعل) والمبتدأ بغير عموم، ولا توكيد[٣]، كقول الشاعر: [من الطويل]

فَلَمّا رَأَتْهُ أُمُّنا هانَ وَجْدُها ... وَقالَت أَبونا هَكَذا سَوفَ يَفعَلُ

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان: ٣٤].

فإن قال: تقدير (تكسب) هو (تنوي الكسب غدًا) فهو بلا شك مخالف للمعنى؛ لأن الإنسان يدري ما ينوي[٤].

وإذا كان قول ابن الطراوة مَرجوحًا، وقول الجمهور راجحًا، فإن نسبة قول الجمهور إلى جميع النحويين-كما فعل ابن أبي الربيع- ليست دقيقة، فقد ذُكِرتْ في المسألة أقوالٌ أخرى، كالمذهب المنسوب إلى الزجاج[٥]، وهو بخلافِ مذهبِ ابنِ الطراوة فالصيغة (يفعل) هي للمستقبل، وليس للحال صيغة بدليل أنّ زمن الحال

---

(١) ينظر: سعد حمدان محمد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥-١٤٠٦هـ، ص٢٤٨- ٢٤٩، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢٤٠- ٢٤٣، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٨٢- ٨٣.

(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢٤٣.

(٣) ينظر: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق علي محمد البجاوي، د. ط، دار نهضة مصر، ١٩٨١م، ص٤٢٥، وسعد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو، ص٢٤٩، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٨٣.

(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٢٤٣، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٨٤.

(٥) ينظر: حمدان الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو، ص٢٤٥، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٨١، والسيوطي، همع الهوامع، ١: ١٧.

قصير، ولا يتسع للفعل، فبقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل، أو ببعضه صار الزمن ماضيًا، وردَّ بأن النحويين لا يقصدون بالحال، الآنَ الفاصلَ بين الماضي والمستقبل، ولا بالحال الذي يقارن وجودُه وجودَ لفظه، بل مقصودهم الماضي غير المنقطع، أي أن الحال هو ما قارن وجود لفظه لوجود جزء معناه، كقولنا: (زيدٌ يَكتبُ) فـ(يَكتبُ) هنا يدل على الحال، ووجود اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة، لا جميعها[1].

وذكَرَ النحويون مذهبين آخرين: أحدهما: أن هذه الصيغة حقيقة في الحال، ومجاز في الاستقبال، والمذهب الآخر: عكسه، أي أنها حقيقة في الاستقبال، ومجاز في الحال، وهما -في الحقيقة- يدخلان في مذهب الجمهور القائل: إن هذه الصيغة تصلح للحال والاستقبال، فإنْ وُجِدتْ قرائن صرفتها إلى أحدهما، فإنْ لم توجد القرائن، فهي في الحال أرجح[2].

٢- الاشتغال:

عَرَض النحويون لهذا الباب كثيرًا، شارحين له، وذاكرين عوامله، وأقسامه، ومعدّدين أحواله[3]، ويَعْنون به أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل، قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم المتقدم، أو في مُلابسه، نحو: (زيدًا ضَرَبْتُه) و(زيدًا ضَرَبْتُ غلامَه)[4].

وقد نَقَل ابن أبي الربيع مذهبًا لابن الطراوة مخالفًا فيه جميع النحويين، قال شارحًا قول الزجاجي: "وإن اشتغل الفعل عنه بضميره، تنصبه بفعل مضمر، يدلُّ عليه مع هذا الظاهر، فتقول : (زيدًا ضربتُه) والتقدير: (ضربْتُ زيدًا ضربْتُه)، ولكنه فعل لا يظهر"[5]. قال: "هكذا قال النحويون كلهم، و(زاد)[6] ابن الطراوة على

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٨١.
(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ١: ١٧ – ١٨.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٨١:١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٠:٢، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٥١٨:١.
(٤) ينظر: ابن عصفور، المقرب، ١: ٨٧، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٩٦.
(٥) الزجاجي، الجمل، ص٥١.
(٦) ذكر المحقق أنها مرسومة في أصل المخطوطة هكذا (زاد) ولعل الصواب هو (رد)؛ لأنه الأقرب لسياق المعنى.

النحويين، وقال: أخطأوا؛ لأن كل محذوف يُدَّعى فلا بد فيه من ثلاثة شروط..."[١].

وأوَّلُ ما يستوقفنا حكايةُ التفرُّدِ في قول ابن أبي الربيع: "هكذا قال النحويون كلُّهُم"، وهذا ليس بصواب، فإنّ الخلاف في هذا مشهور، ومذاهب النحويين فيها معروفة، وأهمها المذهب المنسوب إلى الكوفيين أنَّ الاسم منصوب بالفعل الظاهر، وإنْ كان الفعل قد اشتغل بضميره؛ لأن ضميره ليس غيره، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم هي تأكيد إيقاع الفعل عليه[٢]، ونُسب هذا المذهب للكسائي، والفراء دون بقية الكوفيين[٣]، وقيل: بل بين مذهبَيْهما فَرْقٌ، فالكسائي ينصب الاسم المتقدم بالفعل على إلغاء العائد، والفراء ينصبه به دون إلغاء[٤].

وأما المذهب الذي ذكره الزجاجي، ونسبه ابن أبي الربيع إلى النحويين كلهم فهو مذهب البصريين[٥].

وعلى هذا فالنحويون لم يتَّفِقوا على قول واحد في الاشتغال، ولذا فمذهب ابن الطراوة ليس مخالفًا لجماعة النحويين، بل لبعضهم، ولا يصح أن يُنسب إليه التفرُّد، ومخالفة النحويين كلهم كما قال ابن أبي الربيع، ولعل ابن الطراوة أراد أن يدلي بدلوه في هذا الباب الذي شغل النحويين قديمًا وحديثًا، وتعددت آراؤهم فيه.

ولو رجعنا إلى اعتراض ابن الطراوة على البصريين سنجد أنه أنكر عليهم ادّعاء حذف العامل؛ لأن كل محذوف عنده لا بدَّ لحذفه من ثلاثة شروط، هي[٦]:

١- أن يكون هناك ما يطلبه من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٦٢٨.
(٢) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٠.
(٣) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٥١٨.
(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٧١، التذييل والتكميل، ٦: ٣١٠.
(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٨٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٠، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٥٢٠.
(٦) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٦٢٨.

٢- أن يكون في الكلام ما يُفسِّره، فإنّ حَذْف الشيء، وليس له ما يُفسِّره إخلال بالمعنى.

٣- أن يكون إذا ظهر لم يخلَّ بالمعنى، فإنْ أخلَّ بالمعنى كان تقديره فسادًا.

ويرى ابن الطراوة أنه قد اختلَّ من هذه الشروط شرطان، هما: الثاني، والثالث، فأما اختلال الشرط الثاني وهو أن يكون في الكلام ما يُفسِّره فلأنّ من شروط المفسَّر أن يكون موجودًا قبل الحذف.

وأما اختلال الشرط الثالث فإنه إذا قيل: (زيدًا ضربتُه) فـ(ضربته) هنا مفيدة، فإنْ قلت:

(ضربْتُ زيدًا ضربْتُه) ذهبت فائدتها، وتحولت لمجرد التوكيد، فما قُدِّر قد أخلَّ بالظاهر، فلا يصح تقديره.

وقبل أن نناقش الأقوال المفسِّرة لهذا التركيب نريد أن نحقق مذهب البصريين، ونستبين رأيهم في نحو (ضربْتُ زيدًا ضربْتُه)، وهو تركيب لم يُسمع عن العرب فلِمَ لجأوا إليه.

لقد لجأ البصريون إلى هذا بناءً على الصناعة النحوية القائمة على نظرية العامل؛ لأن كل منصوب لا بدَّ له من عامل، ولما لم يجدوا لهذا المنصوب المتقدِّم ناصبًا قدَّروا له فعلًا من جنس الفعل المتأخر، غير أنهم لا يُجيزون إظهار هذا الفعل المحذوف، ولا الجمع بينهما[1]، قالوا: لأن الأصل هو (ضربتُ زيدًا) فلما أضمروا -لغرض من أغراضهم- وقالوا: (زيدًا) انبهم، ولم يُعلم ففُسِّر بقولهم (ضربتُه) فـ(زيدًا) منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير، فيلزم على قولهم أنهم إذا أظهروا الفعل زال التفسير؛ لأنهم لا يحتاجون إليه، فلا يصحُّ أن يقال: (ضربت زيدًا ضربته)، وإنما قالوه تقريبًا وتفسيرًا[2] أي: إنه تركيبُ تفسيرٍ لا تركيبُ إعراب، فهو عندهم مثل: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ) فإنك إذا أظهرت الضمير الذي في (نِعْمَ) وقلت: (نِعْمَ الرجلُ) زال هذا التفسير (رجلًا) الذي يفسِّر الضمير، فهو لم يُؤتَ به إلا عند الإضمار، فإذا ظهر وتبيَّن

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٣٠.

(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٦٢٩-٦٣٠.

فلا يحتاج إلى التفسير، فالأصل أن تقول: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ولا تقول: (نِعْمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ)، وإنْ كان هذا التركيب الأخير قد أجازه بعض النحويين[1].

وعلى هذا فقول بعض المعاصرين: "إنَّ التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مُفسِدٌ للمعنى مُفسِدٌ للجملة، فإن الجملة تتمزق، وتنحلّ بتقديرنا (أكرمتُ خالدًا أكرمتُه)[2] ليس فيه ضبطٌ دقيق لمذهب البصريين الذين لا يعترفون أصلًا بجملة (أكرمتُ خالدًا أكرمتُه)، ولا يُجيزون هذا التركيب إلا على سبيل الشرح والتفسير، لا أكثر.

وذكَر ابن أبي الربيع أنَّ النحويين اضطروا لهذا التفسير؛ لأنهم إما أن يقولوا: إنَّ (زيدًا) منصوب بالمعنى، أو منصوب بـ(ضربت)نفسها، وهذان لا نظير لهما، فأخذوا بالحمل على شريطة التفسير؛ لأنه -وإن كان قليلًا- أفضل من الحمل على ما لا نظير له.[3]

إنّ القول بنصب الاسم بالفعل الظاهر مقبول في بعض تراكيب الاشتغال نحو: (زيدًا ضربتُه)، ونحوه، ولكنه يُشْكِل عليه تراكيب أخرى، نحو: (أزيدًا مررتَ به)، و(أزيدًا هدمتَ دارَه)، ونحو ذلك.

إنّ باب الاشتغال من الأبواب النحوية التي عُدَّتْ مثالًا صارخًا على صعوبة النحو حتى طالب بعض المحدَثين بحذفه، وهم بهذا يحكمون على أسلوب عربي شائق، له شواهده الكثيرة من القرآن الكريم، وشعر العرب ونثرها، وأنا أدعو إلى استيعاب هذا الأسلوب في ضوء أيٍّ من التفسيرات النحوية المتقدِّمة، أو المتأخِّرة كتعليل إبراهيم الشمسان لنحو: (زيدًا أكرمتُ والدَه، وزيدًا مررتُ به) بأنّ هذا "الاسم نُصب إشعارًا بأنه جزء من المفعول به، والجملة أصلها (أكرمتُ والدَ زيدٍ) فالمفعول به المركَّب الإضافي (والد زيد)، ويمكن لمن أراد أن يُفسِّر النصب بأنه نصب

---

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ٣: ١٦٣- ١٦٥، وأبو أوس إبراهيم الشمسان، مسائل نحوية، ط١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م، ص١٢٣.

(٢) ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢: ١٠٩.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٦٢٩.

لما نُزع منه الخافض، وهو المضاف، ومثل هذا يقال في حق الجملة الثانية"[1]. أو كتعليل فاضل السامرائي "يمكن أن يعرب الاسم المتقدِّم مشغولًا عنه، منصوبًا، ولا داعي لأن نذكر له ناصبًا"[2]. ولاسيما في النحو التعليمي، ولكن إن راعينا المعنى - وهذا مهم- فإن عده مفعولًا للفعل بعده أجدى في التعليم، ونبين أن ضميره هو بيان لموقعه الأصلي.

٣- بناء فعل الشرط وجوابه:

من التراكيب النحوية التي اختلف فيها النحويون الجملة الشرطية، ولاسيما عامل الجزم في فعل الشرط وجوابه، وقد نُقَل بعض النحويين الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة[3]، وأما الجواب أو الجزاء فقد كان خلافهم فيه بيِّنًا؛ إذ نَقَلَتْ كتب الخلاف أقوالًا عدة في هذا الشأن.

وقد ذَكر النحويون أقوالًا أربعة في العامل في الجواب:

- الأول: أنّ العامل في الجواب هو نفسه العامل في الفعل، وهو الأداة؛ لأنها تقتضي الفعلين اقتضاءً واحدًا، كما تعمل (ظنّ) و(إنّ) عملين.
- الثاني: وهو مذهب الخليل والمبرد[4]، أنّ أداة الشرط عاملة في فعل الشرط، وهما معًا (الأداة، وفعل الشرط) عاملان في الجزاء؛ لأن أداة الشرط تعجز عن عملين مختلفين.
- الثالث: أنه فعل الشرط، وهذا منسوب إلى الأخفش[5]، وتابعه ابن مالك[6].

---

(١) أبو أوس إبراهيم الشمسان، شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية،
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=

(٢) فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢: ١١٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ٤١، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٧٧، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٤: ٢٤٤، وابن عقيل، المساعد، ٣: ١٥٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٣، والمبرد، المقتضب، ٢: ٤٩.

(٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٩١٠، وابن عقيل، المساعد، ٣: ٥٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٣٥٧.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٧٩.

- الرابع: أنه الجوار، وهو قول منسوب إلى الكوفيين[1].

وقد نَقَل بعض النحويين خروج المازني عن الإجماع، فذكروا له قولين:

- أحدهما: أنّ فعل الشرط وجوابه مبنيان.
- الآخر: أن المبني هو جواب الشرط، وأما الفعل فمعرب.

قال ابن عقيل: " وما ذهب إليه من البناء مخالف لجميع النحويين"[2]، وحَكَم بنحو هذا خالد الأزهري[3]، والسيوطي ناقلًا هذا عن أبي حيّان[4].

وقد نَقَل النحويون حُججًا لرأي المازني، فأما الحكم ببناء الفعلين فلأنّ الفعل المضارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم، وهنا لا يقع الفعلان موقع الاسم؛ لأنه ليس من مواقع الأسماء، فلم يبقَ إلا أن يكونا مبنيين على أصل الأفعال، وأما الحكم ببناء الجزاء فقط فلِفَقْد العامل، وما سبق لا يصلح للعمل؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر، وإنما يعمل لمزية، فلما فُقد العامل، ولم يمكن الرفع، تعين البناء[5].

وبعد التأمل فإننا لا نستطيع أن نجزم أنّ هذه هي تأويلات المازني نفسه أو تعليلاته، ويغلب على الظن أنها تخريجات من النحويين لمذهبه.

قال عبد اللطيف الزبيدي معلّقًا على مذهب المازني: "ولو كان الأمر كما زعم، لم يكن الفعل معربًا بعد الحروف الناصبة للفعل، والجازمة له، وهذا المعنى الذي ذَكَرَه موجود فيها، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه"[6]. وعلى قول الزبيدي يلزم المازني

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٠٢، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٩١١، وابن عقيل، المساعد، ٣:١٥٣.

(٢) ابن عقيل، المساعد، ٣: ١٥٣، وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ٤٢، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤:١٨٧٧.

(٣) ينظر: خالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٥٦٣.

(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٣٣٢.

(٥) ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص٣٣٧، وابن عقيل، المساعد، ٣: ١٥٣، والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص١٢٨.

(٦) ينظر: الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص ١٢٨- ١٢٩.

الحكم ببناء المضارع بعد أدوات النصب جميعها، وكذا بعد أدوات الجزم؛ لأن هذه المواضع لا تصلح للأسماء على وفق التأويل المنسوب للمازني.

إننا إذا تفهمنا مذهب المازني في بناء الجزاء فإننا لا نتفهم ذلك في الحكم ببناء فعل الشرط؛ إذ الأصل في المضارع الإعراب لا البناء، وقد تغيرت حركة المضارع بعد دخوله في التركيب الشرطي، وهذا التغيير هو الإعراب في عُرْف النحويين، ولهذا فإن القول الأقرب إلى الرجحان هو القول المنسوب إلى جمهور البصريين(١) بأنّ الأداة هي العاملة فيهما (الشرط والجزاء) ووجْهُه أنّ الجملة الشرطية تركيب تتعلّق فيه جملة بجملة، بحيث تكون الأولى سببًا، والثانية مُسببًا، وهذا لا يكون إلا بوجود الأداة، فهي الرابطة بين الجملتين؛ إذ إنها تقتضيهما معًا، كما تقتضي (ظن) مفعولين، وتقتضي (كان) و(إنّ) معمولين.

وقد نُسب هذا القول إلى المحققين من النحويين(٢)، واختاره جماعة من المتأخرين، كالجزولي، وابن عصفور، وابن هشام(٣).

٤- نصب الفعل في جواب الاستفهام:

ينصب الفعل المضارع بعد الفاء السببية إذا وقع في جواب الأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو الاستفهام، وغيرها من المواضع التي عدَّدها النحويون، ويرى البصريون أن الناصب هو (أنْ) مضمرة(٤)، ورأى الكوفيون أن الناصب هو الفاء نفسها(٥)، في نحو: (كُلْ فَتشبعَ) وقوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ولم يذكر النحويون في الاستفهام شروطًا، فعلى هذا ينصب الفعل الواقع بعد الفاء السببية في جواب الاستفهام سواء بالحرف كان الاستفهام أم بالاسم، وقد

---

(١) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٠٢.

(٢) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٤: ٢٤٤، ابن عقيل، المساعد، ٣: ١٥٢، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٩: ٤٣٥٧.

(٣) ينظر: الجزولي، الجزولية، ص٤٢- ٤٣، وابن عصفور، المقرب، ١: ٢٧٣، وابن هشام، أوضح المسالك، ٤: ٢٠٤.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٢٧.

أضاف ابن مالك قيدًا للاستفهام، وهو: ألّا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى، فإنْ تضمن الاستفهام وقوع الفعل لم يجز النصب، نحو: (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجازيك؟)[1].

قال السيوطي: "وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فإنْ تضمنه لم يجز النصب ...؛ لأن الضرب قد وقع، قال أبو حيان: وهذا الشرط لم أرَ أحدًا يشترطه"[2].

وقد ذكر ابن الناظم أنّ أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكَرَه أبو علي الفارسي في (الإغفال) رادًّا قول أبي إسحاق الزجاج في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧١] فقد قال الزجاج: "ولو قيل: (وتكتموا الحق) لجاز، على قولك: لِمَ تجمعون هذا وذاك؟ لكن الذي في القرآن أجود في الإعراب"[3].

فالزجاج يجيز النصب، واعتراض أبي عليّ الفارسي عليه بسبب أنّ الاستفهام لم يقع عن الفعل (تلبسون)، وإنما الاستفهام عن الاسم، وأما اللبس عنده فليس بمستفهم عنه، بل هو متيقَّن مُخبَر به، وإذا كان كذلك كان عطف (وتكتمون) هو عطف على موجب ثابت، والعطف على الموجب الثابت لا ينتصب إلا في ضرورة الشعر، فهو مثل: (أيُّهم سار حتى يدخلُها؟) فسيبويه[4] أجاز الرفع بعد حتى؛ لأن السير ثابت غير مستفهَم عنه، وإنما المستفهَم عنه هو صاحب السير، فكذلك المستفهم عنه في الآية، والمعنى هو الاستفهام عن الشيء الذي فعلوا اللبس من أجله[5]، ولم يذكر الفارسي تحقق الفعل، أو عدم تحققه.

والملحوظ أن السيوطي قد نَسَب إلى أبي حيّان القول بأن ابن مالك متفرِّد بقوله: "ولم أرَ أحدًا يشترطه"[6]، ولكن الموجود عند أبي حيّان في كتابه (ارتشاف الضرب)

---

(١) ينظر: المرجع السابق،٤: ٢٦-٣٠.
(٢) السيوطي، همع الهوامع، ٤: ١٢١.
(٣) أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٤٢٨.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤- ٢٥.
(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج، د. ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٢: ١٣٠-١٣١.
(٦) السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢١.

خلاف هذا الإطلاق، فقد قيَّده قائلًا: "ولم يشترطه أحد من أصحابنا"[1]، كما نَقَل ناظر الجيش عن أبي حيّان -أيضًا- تقييد التفرد بالأصحاب[2]، والمقصود بهم المغاربة، بل إنّ أبا حيّان قد جعل ابن مالك تابعًا لأبي علي الفارسي في هذا القول[3]، فعلى هذا لا تصح حكاية التفرُّد التي نَقَلَها السيوطي.

وإنما مَنَع ابن مالك نصْب المضارع إذا كان الفعل ماضيًا؛ لأنه يستحيل سَبْك مصدر منه، لأجل مضي الفعل، ولأن المنصوب بعد الفاء في الطلب إنما هو مسبَّب عما قبله، ولا شك أنّ المسبَّب يترتب وجوده على المسبِّب، مثلما أنّ جواب الشرط يتوقف على وجود فعل الشرط، كما أنّ ترتُّب وجود أمر ما على وجود أمر غيره إنما يُعقَل بالنسبة إلى الاستقبال، أما إذا كان الفعل المستفهَم عنه قد وقع، فات المعنى المقصود من الترتّب[4]، ولكن حُكِيَ عن ابن كيسان نصب الفعل في جواب الاستفهام حيث الفعل المستفهَم عنه محقق الوقوع، نحو: (أين ذهب زيد فنتَّبعَه؟)، و(كم مالك فنعرفَه؟)، و(مَن أبوك فنكرمَه؟).

قال بعض النحويين: إنه لا يُشترط ذلك؛ لأنه وإنْ امتنع السبك من الجملة، لم يمتنع من معناها ولازمها، والتقدير عندهم (ليكنْ منك إعلامٌ بموضع ذهاب زيد فاتِّباعٌ منا)، ومثله (ليكنْ منك إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ منا له)[5]، وأرى أنّ ما ذكروه في تأويل السَبْك فيه تكلُّف.

وبالنظر في التركيبين: التركيب الذي منعه ابن مالك (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجازيك؟)، والتركيب الذي أجازه ابن كيسان وتبعه النحويون (أين ذهب زيدٌ فنتَّبعَه؟) نجد أن بينهما فرقًا، فزمن الفعل غير مقصود في تركيب ابن كيسان، بل المقصود هو المكان بدليل أننا إنْ أسقطنا الفعل من التركيب لم يحصل خلل (أين زيدٌ فنتَّبعَه؟)، هذا أمر، والأمر الآخر أنّ الاتباع مترتِّب على معرفة المكان، فيصح أن

---

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٦٧١.
(٢) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٤٢١٠-٤٢١١.
(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٦٧١.
(٤) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٤٢١١.
(٥) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٦٧٢، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص ١٥٠٠.

يكون ما قبل الفاء (المكان) علة لما بعدها كما قال النحويون، بخلاف المثال الأول الذي منعه ابن مالك: (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجازيك؟) فليس ما قبل الفاء علةً لما بعدها، ولا يمكن أن تكون المجازاة مترتبة على الضرب؛ لأن السؤال فيه عن الضرب نفسه، ويدل على صحة ما نقول أننا لو استبدلنا الأداة (لِمَ) بـ(أين) في تركيب ابن كيسان فقلنا: (لِمَ ذهب زيدٌ فنتبعَه؟) لما جاز ذلك؛ لأن السؤال حينئذٍ يكون عن الفعل نفسه، فيكون زمنه مقصودًا، فلا يصح النصب.

تركيب ابن مالك هو: (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجازيك؟)

↓

تركيب ابن كيسان هو: (أين ذهب زيدٌ فنتَّبعَه؟)

فصار: (لِمَ ذهب زيدٌ فنتبعَه؟)

وكذا إذا فعلنا الأمر نفسه في التركيب الآخر فقلنا: (أين ضربت زيدًا فيجازيَك؟) فهنا يصح النصب؛ لأن السؤال ليس عن الضرب، ولا عن زمنه، بقدر ماهو عن المكان.

تركيب ابن مالك هو : (لِمَ ضربْتَ زيدًا فيجازيك؟)

↑

تركيب ابن كيسان هو : (أين ذهب زيدٌ فنتَّبعَه؟)

فصار: (أين ضربت زيدًا فيجازيَك؟)

غير أننا نحتاج إلى مراعاة صحة الدلالة في مثل: (أين ضربت زيدًا فنضربَك؟).

٥- تقديم معمول جواب الشرط على (إنْ):

إن الصورة الأساسية للجملة الشرطية أن تأتي الأداة أولًا، ويليها فعل الشرط، فالفاعل، ففعل الجواب، ففاعله، وقد صادف النحويون كثيرًا من النصوص التي تخالف هذا النظام، فعالجوا ذلك بوسيلتين: التقدير، والحذف(١).

ويلحّ النحويون في الجملة الشرطية على صدارة الأداة، ويقصد بهذا "أنّ الكلمة

---

(١) ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١، مطابع الدجوي، عابدين، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ص٣٠٠.

التي في أول الجملة يجب أن تحتفظ بهذه الأولية، فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها"[1] فلا يجوز أن يقال: (زيدًا إنْ تضربْ يضربْك) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز عند النحويين[2]، فإذا تقدم على أداة الشرط مفعول في المعنى لفعل الشرط، أو لجواب الشرط، وجب رفعه بالابتداء، وشَغْل الفعل بضمير مذكور أو مقدَّر[3]، فيقال في التركيب السابق:

زيدٌ إنْ تضربْ يضربْك. بإضمار الضمير.

أو: زيدٌ إنْ تضربْه يضربْك. بذكر الضمير.

ولا يصح نصب (زيد) عند النحويين، وانفرد الكسائي بإجازة نصبه بالفعل الأول (فعل الشرط)، قال ابن السراج: "ولم يُجزها أحدٌ من النحويين"[4]. وقال ابن مالك: "وأجاز الكسائي وحده نحو: (زيدًا إنْ يَسألْ يَبِنْ)"[5].

فالكسائي يُجيز تقديم المعمول على أداة الشرط، كيفما كان[6]، وأجاز الفراء تقديم معمول الجزاء، نحو: (طعامَك إنْ تذهبْ نأكلْ)[7].

ولقد سعى النحويون المتأخرون لتلمُّس العلة لهذا المذهب أو ذاك، فعللوا مذهب البصريين بتعليلات تبدو غير مقنعة، فقد شبهوا الشرط بالاستفهام، وبما أن الاستفهام له صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (زيدًا أضربتَ؟) فكذلك الشرط؛ لأن بين الشرط والاستفهام، مشابهة لا خفاء فيها؛ لأن الاستفهام طلب لما لم يستقر عند المستفهِم، والشرط كلام معقود على الشك، فإذا ثبتتْ المشابهة، فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر[8].

وهم في هذه التعليلات يبحثون عن ترجيح مذهب البصريين، ورد قول

---

(١) المرجع السابق، ص٣٠٠.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٦، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٣٢١.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٨٦.

(٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٣٦.

(٥) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٦٠٠-١٦٠١.

(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٧٨.

(٧) ينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٤١٩.

(٨) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٢: ٦٢٧.

مخالفيهم، ولو كان ذلك بالبحث عن وجود تشابه بين تركيبين مختلفين.

وقد عللوا أيضًا اختيار الفراء بإجازة تقديم معمول الجزاء بأنّ حق جواب الشرط التقديم، إذ إنّ أصل (إنْ تضربْ أضربْ) هو (أضربُ إنْ تضربْ) فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار[1].

وأرجِّح أنّ المنع والإجازة في هذه التراكيب إنما كان بتأثير نظرية العامل، فالنحويون الذين يمنعون تركيبًا مثل: (خيرًا إن تزرنا تُصِبْ) يجيزون التركيب نفسه إذا رُفع الفعل الثاني (الجزاء) نحو: (خيرًا إن تزرنا تُصِيبُ)؛ لأن (تصيبُ) ليس معمولًا لـ(إنْ)، أي ليس هو الجزاء، بل معمول (إنْ) محذوف يدلُّ عليه (تصيبُ)[2].

والحقيقة أن أمثال هذه التراكيب التي انفرد بها الكسائي، أو أجازها هو والفراء هي تراكيب تحتاج إلى سماع، ليس لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، ولا لأن العلة التي عدها النحويون مانعة من ذلك صحيحة، بل لأن العربي يميل إلى الإيجاز والوضوح، واستعمال التركيب الأساسي في الجملة الشرطية يؤدي ذلك.

---

(١) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٩١٦.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٧٧، وابن عقيل، المساعد، ٣: ١٦.

المبحث الرابع
النواسخ

الأفعال الناسخة هي الأفعال التي ترفع حكم المبتدأ والخبر في عُرف النحويين، وتسمى أيضًا الأفعال الناقصة التي تحتاج إلى خبر ليكمل معناها، وقد حصل التفرد في هذا الباب في المسائل الآتية:

١- زيادة (كان):

يقرر النحويون أنّ الفعل (كان) يكون زائدًا في بعض التراكيب، ويجعلون ذلك من خصاص هذا الفعل، ويشترطون لذلك شرطين:

أ- أن تكون بلفظ الماضي

ب- أن تقع بين متلازمين، مثل (ما) التعجبية وفعل التعجب، نحو: (ما كان أحسنَ زيدًا)، والفعل ومرفوعه، نحو: (لم يوجد كان مثلهم)، والصفة والموصوف نحو: (بسعيٍ كان مشكور)، ونحو ذلك(١).

وجعل الخليل وسيبويه (كانوا) زائدة في قولٍ الفرزدق: [من الوافر]

فكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمي   وَجِيرَانٍ لَنَا، كَانُوا، كِرَامِ

فـ(كانوا) ملغاة زائدة غير عاملة، و(كرام) صفةٌ لـ(جيران).

ويبدو أنَّ هذا هو مذهب جميع النحويين الأقدمين، قال المبرد: "وتأويل هذا سقوط كان...في قول النحويين أجمعين"(٢)، ولكن المبرد الذي صرَّح أن هذا هو مذهب سابقيه أجمعين قرَّر مخالفتهم، وتخريج البيت بتخريج آخر غير ما رآه جميع من تقدمه، قال: "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)، وذلك أنّ خبر (كان) (لنا)، وتقديره: (وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا)"(٣).

فهو يرى أنّ (كان) غير زائدة بل عاملة، واسمها الضمير، وخبرها (لنا)، ويبدو

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٦١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٩١.
(٢) المبرد، المقتضب، ٤: ١١٧.
(٣) المرجع السابق، ٤: ١١٧.

أنّ تخريجه الذي انفرد به قد أقنع كثيرًا من النحويين الـذين جـاءوا بعـده[1]، فاسـتدلوا لعدم زيادتها برفعها الضمير، والزائد لا يعمل شيئًا.

ويبدو لي أنّ كلا التقديرين مقبول، واختلاف النحويين في تقـدير الدلالـة راجـع إلى اختلاف نظرتهم إلى هذا التركيب الشعري الـذي تحكمـه دواعـي الـوزن والقافيـة، غير أن قول سيبويه عندي أكثر قبولًا، وأما قولهم: كيف أُلغيتْ (كان) وهـي عاملـة في الضمير؟ فهذا لا يمتنع عند النحويين، فقد أُلغيتْ (ظـن) وهـي عاملـة أيـضًا في نحـو: (زيـدٌ ظننـتُ مـسافرٌ)، وإنمـا أُلغيـتْ (كـان) هنـا لوقوعهـا بـين مـتلازمين (الـصفة والموصوف)، كما أننا إنْ جعلنا (كان) غير زائدة فقد فصلنا بـين الـصفة وموصـوفها، والنحويون لا يقبلون ذلك[2].

ومما يقوّي توجيه الخليل وسيبويه، وجميع النحويين الأقدمين عدم وضـوح دلالـة (كان ومعموليها) إن جعلناها عاملة؛ إذ ما معنى (كانوا لنـا) في (وجـيرانٍ كـرامٍ كـانوا لنا)[3]؟

ومن عجيب ما نقله النحويون في هذه المسألة ما حكاه الزجاج في كتابـه (معـاني القرآن وإعرابه) أنّ المبرد يرى زيادة (كان) في الشاهد المتقدم[4]، قال محمد عبد الخـالق عضيمة: وهذا نقل شاذ؛ لأن النحـويين مجمعـون علـى أنّ الحكـم بالزيـادة هـو قـول سيبويه، لا المبرد، ولكن يبقى أنّ الزجاج تلميذ للمبرد، والتلميذ أدرى بمذهب شيخه، فالله أعلم[5].

٢ - اسم (زال) نكرة:

تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ، وتنصب الخـبر علـى مـا قرَّره النحويون، فإذا كان الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة فـإن الأصـل في اسـم هـذه الأفعال أن يكون معرفة أيضًا.

---

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢١٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٥٢٠.
(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٤: ٢١٩.
(٣) ينظر: ابن ولاد، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص١٤٠.
(٤) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٣٢-٣٣.
(٥) ينظر: حاشية المقتضب، ٤: ١١٧.

وتختص (ليس) من بين هذه الأفعال بكثرة مجيء اسمها نكرة، نحو: (ليس أحدٌ قائمًا)، وذلك لأن (ليس) فيها معنى النفي، والنفي من مسوغات الابتداء بالنكرة[1]، وقد نَقَل أبو حيّان تفرد هشام بن معاوية الضرير في هذا الباب، قال أبو حيّان: "وقال في البسيط: ولا يكون اسمها نكرة، وأجاز الكسائي وهشام (مايزال أحدٌ يذكرك) ونحوها من المستقبل، وانفرد هشام بإجازتها مع الماضي، نحو: (ما زال أحدٌ يذكرك)"[2].

ولم أجد من تعرض لهذه المسألة من النحويين غير أبي حيّان الذي اكتفى بنقل القول دون مناقشته، وقد أَلْمح إلى هذا السيوطي عند حديثه عن كثرة وقوع اسم (ليس) نكرة بأن (كان) تشارك (ليس) في هذا، بعد نفي أو شبهه، كقول الشاعر: [من المتقارب]

إذا لَم يَكُنْ أَحَدٌ باقيا فـإنَّ التأسّي دَواءُ الأَسَى

وقال: وقد يلحق بها في ذلك باب (زال) وإخوته[3].

وبتأمل المثالَين اللذَين ذكرهما أبو حيّان عن الكسائي وهشام (مايزال أحدٌ يذكرك) و(مازال أحدٌ يذكرك) نجد أنّ المثال الأول يحوي فعلين مضارعين هما (يزال) الذي يدل على الاستمرار، و(يذكرك) الذي يدلُّ على حضور الحدث، وأما المثال الثاني -الذي انفرد هشام وحده بإجازته- فيختلف عن المثال الأول في كون الفعل الأول قد جاء بصيغة الماضي (زال)، وربما كانت الاستمرارية والحضور في المثال الأول، هما ما سَوَّغا كون الاسم نكرة، بخلاف المثال الثاني.

إنّ هذين المثالين -ولاسيما المثال الذي انفرد هشام بإجازته- غير معتمدَيْن على السماع، ولم يذكرهما أغلب النحويين، ومعناهما غير متضح؛ إذ يدلان على العموم، ولذا فالقول عندي هو قول الجمهور، بأنّ اسم (زال) -أو غيرها من أفعال الاستمرار- لا بد أن يكون معرفة.

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٥٨، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢٦٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٨.

(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٨٢، والتذييل والتكميل، ٤: ٢٥١.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٩٨.

٣- توسط خبر (دام):

أجاز النحويون توسّط أخبار (كان) وأخواتها بين الفعل والخبر، نحو: (كان مسافرًا زيدٌ)، وشواهد جواز هذا كثيرة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقد انفرد ابن معط عن النحويين ومنع توسّط خبر دام، قال في ألفيته:

ولا يجوزُ أن تُقَدِّمَ الخَبَر على اسمِ دامَ، وجازَ في الأُخَر[(١)]

وقال في كتابه الفصول الخمسون: " وأما مادام فلا يجوز تقدم خبرها عليها، ولا على اسمها"[(٢)].

وقد اعترضه النحويون، قال الموصلي: "وأما قول المصنِّف: ولا يجوز ... فمما انفرد به"[(٣)]، وقال ابن إياز مُعلِّقًا على مذهب ابن معط: " وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من ذلك، ولقد أكثرت السؤال والتفحّص عنه فما أُخبرت بأنّ أحدًا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه..."[(٤)].

قال ابن مالك: " ليس له في ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس، والمسموع"[(٥)]. وقال الرضي: هو غلط، لم يذكره غيره[(٦)].

ولم يذكر ابن معط والنحويون الذين نَقَلوا قوله أدلته على هذا القول، غير أنهم التمسوا له العذر بأنّ (دام) لما لزمت طريقة واحدة، وهي صيغة الماضي، فربما اعتقد عدم تصرفها في العمل، كما لم تتصرف في نفسها؛ لأن (ما) معها مصدرية، وهي وما في حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب بين أجزاء الحرف المصدري، ولأنها لما لم تكن

---

(١) ينظر: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط، تحقيق علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٢: ٨٦٠.

(٢) ابن معط، الفصول الخمسون، ص١٨١.

(٣) ابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط، ٢: ٨٦٠.

(٤) جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز، المحصول في شرح الفصول، تحقيق محمد صفوت محمد علي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، د. ت ، ص٣٢٣.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٤٩.

(٦) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٠٤٨.

مصدرًا صريحًا كانت فرعًا عليه، فلم يُتصرَّف فيها بالتقديم، كما يُتصرَّف في المصدر[1].

وهذه المسألة هي أشهر مسألة خالف فيها ابن معط النحويين[2]، وقد نُسب بسببها إلى الوهم، والغلط[3]،، قالوا وهو مخالف للنص، والقياس، والإجماع[4]، أمّا النص فإنّ النحويين يستشهدون بثلاثة أبيات تخالف قوله، هي:

قول الشاعر: [من البسيط]

لاطيبَ للْعَيْشِ مَادَامتْ مُنغّصَةً   لَذّاتُـــهُ بادِّكَـــارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وقول الشاعر: [من الطويل]

وأَحْبِسُها ما دامَ للزَّيتِ عاصِرٌ   وما طافَ فَوقَ الأَرضِ حافٍ وناعِلُ

وقول الآخر: [من البسيط]

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ   فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا

وأما القياس فكما جاز توسيط خبر أخواتها، ولا سيما خبر ليس التي فيها ما في (دام) من منع التصرُّف فكذلك يجوز توسيط خبرها، وأما الإجماع فقد تقدم نقلهم أنّ هذا مما انفرد به ابن معط.

قال خالد الأزهري وهو يناقش الشاهد الأول: لو جعلنا (لذاتُه) مرفوعًا على النيابة عن الفاعل بـ(منغَّصة)، واسم (دام) مستترًا فيها، على طريق التنازع في السببي المرفوع لكان مؤيدًا لقول ابن معط[5].

وقال ابن إياز أيضًا: إنه يمكن تأويل البيت الثاني بوجهين:

- أحدهما: أنّ (دام) تامة.

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٤٩، وابن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط، ٢: ٨٦٠.

(٢) ينظر: قسم الدراسة في تحقيق كتاب (الفصول الخمسون) التي أعدها محمود الطناحي ص ٥٥.

(٣) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٠٤٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٦٩، والتذييل والتكميل، ٤: ١٦٩.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٤٩، وأبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ١٧١، والسيوطي، همع الهوامع، ٢: ٨٧.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٨٧.

▪ والآخر: أن يكون خبرها محذوفًا، أي: مادام للزيت عاصرٌ موجودًا[1].

قال الطناحي في ختام تعليقه على هذه المسألة: "وبعد هذا يمكن أن أقول: إن مَـن ردوا على ابن معط لم يقدِّموا شاهدًا واحدًا من النثر: من القـرآن الكـريم، أو الحـديث الشريف، أو من فصيح كلام العرب، ومـن عجـب -أيـضًا- أنّ ثلاثـة الـشواهد الـتي أوردوها جاء فيها مشتقٌ يطلب عاملًا، (منغَّصة، عاصـر، حـافظ) ممـا مهَّـد لتـأويلات أخرى تقوّي رأي ابن معط"[2].

أقول: إنّ الذين ردوا على ابن معط وخالفوه، هم سائر النحويين، ولا يُعلم مـن سبقه، أو تابعه في هذا، ولا يُعرف لابن معط دليل على قوله، فما المانع مـن قـول: (لا أصحبك مادام جليسَك زيدٌ) إذ لا مخالفة مـن جهـة المعنـى، ولا مـن جهـة الـصناعة النحوية، وأما التأويل الذي ذهب إليه بعض النحويين للشواهد فهو كمـا يبـدو تأويـل معنًى، يمكن أن يُقاس عليه أبيات أخرى غير هذه الشواهد، حينمـا ننظـر إلى التقـدير، وننسى ظاهر اللفظ.

٤- تقديم خبر (ليس) عليها:

اختلف النحويون في تقديم خبر (ليس) عليها، فأجازه قوم ومنعه آخرون، وهـي من المسائل النحوية الذائعة في كتب النحويين[3]، ولكن يبدو أنّ أبا العباس المـبرد هـو أوَّل من أَحْدثَ الخلاف بعد أن كان النحويون متفقين على الجواز، قـال أبـو حيّـان: " وقال أبو الفتح: انفرد المبرد بأنّه لا يجوز تقديم خـبر (لـيس) عليهـا، وخالفـه في ذلـك الجمهور"[4]. وقال أيضًا: "وقال ابن جني في الخـصائص عـن المـبرد: خـالف في ذلـك البصريين والكوفيين"[5].

---

(١) ينظر: ابن إياز، المحصول في شرح الفصول، ص٣٢٤.

(٢) ينظر: محمود الطناحي، مقدمة كتاب (الفصول الخمسون)، ص٥٩-٦٠.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ١٦٠، وابن يعيش، شـرح المفـصل، ٧: ١١٤، وابـن مالـك، شـرح التسهيل، ١: ٣٥١، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٠٤٩، وأبـو حيّـان، ارتـشاف الـضرب، ٣: ١١٧١.

(٤) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ١٧٩.

(٥) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٧٢.

ويبدو أنّ أبا حيان قد نَقَل مضمون كلام ابن جني دون لفظه، فقد قال في الخصائص، في سياق الرد على الذين يُنكرون مخالفة النحويين: "...وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأَحَدُ ما يُحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه، وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيون أيضًا معنا، فإذا كان إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر من خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه..."[١].

وليس في (المقتضب) ما يؤيد هذه النسبة أو ينفيها، ولم يتحدث عن تقديم الخبر عليها، وإنما عَرَض لتقديم الخبر على الاسم[٢]، وقد تابع المبرد في هذا القول المنسوب إليه كثير من النحويين الذين جاءوا بعده، كأبي إسحاق الزجاج[٣]، وأبي بكر ابن السراج[٤]، وعبد القاهر الجرجاني[٥]، والسهيلي[٦]، وابن مالك[٧]، ونُسب إلى أكثر المتأخرين[٨].

ولكن يُشكِل على حكاية التفرُّد التي نَقَلَها ابن جني ما حكاه الفارسي عن قوم لا يُجيزون ذلك أيضًا بقوله: "وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر (ليس) على (ليس) لا يجوز"[٩]. والمقصود بهم الكوفيون، فقد نَقَل في (المسائل الحلبيات) أنّ الكوفيين لا يجيزونه[١٠]، وقد نَسَب ذلك إلى الكوفيين غير واحد من النحويين[١١]، ولا يُدرى على وجه الدقة أوافقوه أم وافقهم؟

---

(١) ابن جني، الخصائص، ١: ١٨٨، وينظر: الفارسي، الحلبيات، ص٢٨٠.
(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٩٤ و٤٠٦.
(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٧١، والتذييل والتكميل، ٤: ١٧٨.
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٨٨- ٨٩.
(٥) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٤٠٨.
(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٧١ ، والتذييل والتكميل، ٤: ١٧٩.
(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٥١.
(٨) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٧١، والتذييل والتكميل، ٤: ١٧٨.
(٩) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص١٠١.
(١٠) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص٢٨٠.
(١١) ينظر: أبو البركات الأنباري، ١: ١٦٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ١١٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ١:٣٥١، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٠٤٨.

واختلفت النسبة إلى سيبويه، فنُسب إليه الجواز والمنع! وقيل: ليس له في ذلك نص[1].

وقد ذكر النحويون أنّ حجة المنع عند المانعين أمران:

- أحدهما: أنّ (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله كغيره من الأفعال التي لا تتصرف، نحو: عسى، ونِعْمَ، وبِئْسَ، وفعل التعجب.
- والآخر: أنّها كالحروف في جمودها، فلم يتقدم منصوبها عليها قياسًا على (ما)، وقد شَبَّهَهَا بعض العرب بـ(ما) فقال: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) فرَفَعَ، وإنْ كان قليلًا[2].

واستدلّ المجيزون بالسماع، والقياس.

فأما السماع فقد تقدم معمول خبرها عليها، ولا يتقدم المعمول إلا حين يصح تقديم العامل، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود: ٨].

وأما القياس فكما جاز تقديم الخبر على الاسم فكذلك يجوز تقديمه على (ليس)؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك[3].

وما ذكَره الجمهور في تقديم العامل لا يطّرد لهم؛ لأنه يصحّ أن يقال (زيدًا لن أضربَ، ولم أضربْ) ومثله لا يصح فيه تقدّم العامل، وإنْ تقدم المعمول، وأما الآية فيمكن توجيهها بتوجيهات أُخَر، وليس لهم ما يستدلون به سوى توجيههم للآية.

ويروى عن السهيلي قوله: قائمًا لستُ، وقائمين لسنا، وخارجين لسنا، ما أظن العرب فاهتْ بمثله قط[4].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٠٢، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص ٤٠٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٧٢.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٨٨-٨٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٣٥١، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٠٤٩.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ١٧٩.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ٤: ١٨٢.

٥- توسط أخبار أفعال المقاربة:

ليست كل الأفعال الواردة في هذا الباب لمقاربة وقوع الحدث، فمنها ما جاء للشروع، ومنها ما جاء للترجي، وإنما أطلق النحويون عليها ذلك على سبيل التغليب.

ويعد النحويون هذه الأفعال من الأفعال الناسخة التي ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، ولكنها تنفرد عن (كان) وأخواتها بأن أخبارها جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع، نحو: (عسى زيدٌ أن يقوم).

وقد نُقَل بعض النحويين الاتفاق على مَنْع تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، فلا يقال: (أَنْ يَقومَ عَسى زيدٌ)[(١)]، فأما توسط الخبر المقترن بـ(أن) بين الفعل ومرفوعه نحو: (عسى أن يقوم زيد) فقد استحسن خطاب الماردي ّ[(٢)] ذلك، وقال: " (أن يقوم) فاعل بـ(عسى)، هذا قول النحويين، وقد كان عندي قياسًا أن يكون مفعوله توسّط بين الفعل وفاعله، كما تقول: (يريد أن يضربك زيدٌ)، وجاز أن يتوسّط مفعول (عسى) كما توسّط خبر (ليس)، في قولنا: (ليس قائمًا زيدٌ)، وهذا قول حَسَن في القياس، غير أنه رأيٌ رأيناه، ولم يقل به أحدٌ غيرنا، واتِّباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل "[(٣)].

فالمارديّ يرى نفسه متفرِّدًا بهذا الرأي الذي رآه حَسَنًا -وإنْ خالف قول النحويين- بناءً على المعنى، والقياس، فـ(عسى أنْ يقومَ زيدٌ) كـ(يريد أنْ يقومَ زيدٌ)، وإنْ كانت (عسى) جامدة، فـ(ليس) أيضًا جامدة ومع ذلك يتقدم خبرها على اسمها، ولكنه رَجَعَ في آخر كلامه، وقرَّر الامتناع عن مخالفة النحويين، وتَرْك ما استحسنه؛ لأنّ الاتِّباع في نظره أحقُّ وأجملُ.

وهذا الذي رآه المارديّ واستحسنه، ثم نَكَص عنه؛ لأنه مذهب غير مسبوق،

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ٤: ٣٥٠، وابن عقيل، المساعد، ١: ٢٩٩.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف الماردي، تصدَّر لإقراء العربية طويلًا، وصنَّف فيها، واختصر (الزاهر) لابن الأنباري، نَقَل عنه أبو حيّان، وابن هشام كثيرًا، توفي بعد سنة ٤٥٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١: ٥٥٣.

(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٣٠.

نَسَبَه بعض النحويين إلى المبرد، والسيرافي، والفارسي[1]، وكلُّهم متقدِّمون عليه، فأما المبرد، والفارسي، ففي كتبهم كالمقتضب، والإيضاح، مايخالف هذه النسبة[2]، وأما السيرافي، فقد نَقَل أبو حيّان أنّ ذلك مذهبه في كتابه الإقناع[3]، وليس في أيدينا ما يثبت هذه الأوّليّة للماردي، أو ينفيها، صحيح أنّه لم يثبت للمبرد والفارسي ما نُسب إليهما، غير أنّ النسبة إلى السيرافي لم تُنْفَ؛ لأن كتاب (الإقناع) غير موجود، مع يقيننا أن النسبة في كتب المتأخرين يشوبها ما يشوبها.

إنّ النحويين الذين منعوا توسيط الخبر في نحو: (عسى أن يقومَ زيدٌ) رأوا أنّ (زيدٌ) مرفوع بـ(يقوم) وفاعل (عسى) هو (أنْ والفعل) وتكون (عسى) هنا تامة لا خبر لها، ومعناها (دنا)، أو(قارب)[4]، قالوا: ولا يجوز في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةٗ لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾ [الإسراء: ٧٩] أن يكون (أن يبعثك) في موضع خبر (عسى)، و(ربُّك) اسم (عسى)، لئلا يفصل بين (أن يبعثك) و(مقامًا محمودًا) بـ(ربك) وهو أجنبي من (يبعثك)؛ لأنه مرفوع بـ(عسى)[5].

وقد أجاز الوجهين بعض النحويين[6]، وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فعلى جواز تقديم الخبر يصح القول: (عسى أن يقوما أخواك) و(عسى أن يقوموا إخوتك) و(عسى أن يخرجْن الهندات)، وعلى المنع يجب القول: (عسى أن يقوم أخواك، وإخوتك) و(عسى تخرج الهندات).

(١) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ٣٥١.
(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٣: ٧٠، وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٧٧.
(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ٣٥١.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٧- ١٥٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٢٩.
(٥) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ٣٥١.
(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧: ١١٨، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية ٢: ١٠٧٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١: ٣٢٣- ٣٢٤.

وأرى أنّ هناك نوعين من التراكيب ينبغي الفصل بينهما:

- أحدهما: ما جاء على نحو: (عسى أن يقوما أخواك)، و(عسى أن يقوموا إخوتك)، و(عسى أن يخرجْن الهندات)، فهذه يمكن الحكم بجواز التقديم؛ ولغة (أكلوني البراغيث) شاهدة على صحة مثل هذه التراكيب.
- الآخر: ما جاء على صيغة المفرد، نحو: (عسى أن يقومَ زيدٌ) فإن الظاهر هو عدم التقديم، لأن (زيدٌ) فاعل لـ(يقوم)، وأما الزعم أنّ فاعل (يقوم) ضمير مستتر عائد على (زيد)، فهو في غاية التكلُّف ، ولا حاجة له.

الفصل الثالث
التَّفرُّد في مباحث مُكمِّلات الجملة

- المبحث الأول: المفعولات.
- المبحث الثاني: التوابع.
- المبحث الثالث: المصدر وعمل بعض المشتقات.
- المبحث الرابع: الإضافة.
- المبحث الخامس: مسائل متفرقة.

المبحث الأول
المفعولات

المفعولات في عُرف النحويين خارجة عن دائرة الإسناد، ويعد النحويون ما خرج عن هذه الدائرة من الفضلات التي يستقل الكلام دونها، أو التي يجوز تركها والاستغناء عنها، وهناك من يرى أنّ الفضلة ما جاءت بعد تمام الجملة، والمقصود بالتمام - هنا- هو تمام الإسناد، وهو لا يقتضي تمام المعنى بالضرورة[1]، وقد صرّح النحويون بالتفرد في المفعولات في المسائل الآتية:

١- مفعولات (أنبأ) وأخواتها:

نقل بعض النحويين الإجماع على أنَّ (أعلم) و(أرى) يتعديان إلى ثلاثة مفعولات[2]، وزاد سيبويه عليهما (نبَّأ)[3]، وزاد الكوفيون (أنبأ، وخبَّر، وأخبر، وحدَّث)[4]؛ لأن الإنباء، والإخبار، والتحديث، بمعنى الإعلام فيقال مثلًا: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا، ونبَّأت زيدًا عمرًا أبا فلان.

ويُعرب النحويون الأسماء الثلاثة المنصوبة بعد هذه الأفعال مفعولات، ويسمونها بالمفعول الأول، والمفعول الثاني، والمفعول الثالث، حسب ترتيب ذكرها، ولم يُنقَل عن أحد من النحويين خلاف هذا الإعراب إلا ابن الحاجب فقد ذكر ابن هشام أنه تفرَّد بقول لم يقلْهُ أحد، إذ قال: "وزعم ابن الحاجب -أيضًا- (أنبأتُ زيدًا عمرًا فاضلًا) أنَّ الأول مفعول به، والثاني، والثالث، مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبأ، ...وهذا خطأ، بل هما مُنْبَأٌ بهما، لا نفس النبأ، وهذا الذي قاله لم يقُلْهُ أحد، ولا

---

(١) ينظر: منصور صالح محمد الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٦م، ص٧٩.

(٢) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢: ٥١، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٩٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٣٣ ، والتذييل والتكميل، ٦: ١٦٢، وابن عقيل، المساعد، ١: ٣٨٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤١.

(٤) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٦: ١٦٢.

يقتضيه النظر الصحيح"[1].

وبالنظر في قول ابن الحاجب نجد أنَّ قوله يقوم على الآتي:

- أولًا: أنَّ الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولات هي (أعلم) و(أرى)، وأمّا بقية الأفعال فلا تجري هذا المجرى، وإلحاق غيرهما بهما ليس بالجيد؛ لأن الإلحاق يكون بعد الاستقراء، فيما كثر استعماله، وهذا مما قلَّ استعماله[2].
- ثانيًا: أنَّ الثاني، والثالث، بالنسبة لـ(أنبأت، وأخبرت، وحدثت)يختلفان عن الثاني، والثالث، بالنسبة لـ(أعلمت، وأريت)؛ لأن (أعلمت) مأخوذة عن (عَلِم) التي تنصب مفعولين، فإذا دخلت همزة التعدية، صار متعديًا إلى ثلاثة، بخلاف (أنبأ، ونبَّأ، وحدَّث، وخبَّر)، فإن الثاني والثالث هما النبأ نفسه ، والخبر نفسه ، والحديث نفسه، أي أنها تعني الفعل نفسه، وإنما تُذكر لبيان نوع ذلك النبأ، أو ذلك الخبر، أو ذلك الحديث، فإذا قلت: (أنبأتُهُ نبأً) أو(أخبرتُهُ خبرًا)، أو(حدَّثتُهُ حديثًا) كان منصوبًا على المصدر، ولكنك قد تذكر خصوصيَّة ذلك النبأ، أو ذلك الحديث، فتقولُ: (زيدًا قائمًا)، أو (عمرًا منطلقًا)، كما إذا قلت: (رجع القهقرى)، أو(قعد القرفصاء)فهي تنصب على المصادر؛ لأنها نوع من الرجوع، أو نوع من القعود، فكذلك الثاني، والثالث، نوع مخصوص من الإنباء، أو الإخبار، بخلاف (أعلم) فإنَّ المفعول الثاني، والثالث، ليسا الإعلام نفسه، بل هما متعلقان به، وهما في المعنى مصدران لبيان النوع[3]، فهي عنده مصادر ليس بوصفها (زيدًا قائمًا)، بل بوصفها حديثًا مخصوصًا.

وما ذكره ابن الحاجب في توجيه نصب الأسماء المنصوبة بعد هذه الأفعال فيه نظر من وجوه:

- الأول: الاتفاق على إعمال (أعلم، وأرى)، وهذه الأفعال بمعناها، وتؤدي وظيفتها، فما المانع من إعمالها؟ ولاسيما أنَّ توجيه الجمهور أكثر سهولة،

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ٥٨١.
(٢) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢: ٥١-٥٢.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٥٢، وشرح المقدمة الكافية، ٣: ٨٩٨.

ووضوحًا من توجيه ابن الحاجب، الذي يبدو متكلّفًا؛ لأنَّ إعراب هذه الأسماء مفعولات مطلقة مع خلوِّها من المصدرية غير مقنع.

- الثاني: أنَّ قولنا: (حدَّثتُك زيدًا قائمًا)، أو أنبأتُك، أو أخبرتُك، لا يدلُّ على التحديث الخاص -كما ذكر ابن الحاجب-ولا على نوع الفعل، أو الحدَث، بل إنَّ انتصاب (زيدًا قائمًا) لكونهما مفعولَين، لا لكونهما مصدرَين يبينان نوع الفعل؛ لأنَّ (زيدًا قائمًا) بيان للمخبَر به، وتعيين له، وليس بيان نوع الإخبار، الذي هو الحَدَث الواقع، أي اللفظ، والتَّكلُّم المخصوص، وأنه كان سريعًا، أو بطيئًا، وغيرها من صفات اللفظ[1].
- الثالث: أنَّ (زيدًا قائمًا) يَصحُّ أن يوصف بأنه مُخبَرٌ به، فيستعمل معه اسم المفعول، واسم المفعول لا يقع على المصدر، فلا يُقال في (ضربْتُ ضربًا): إنَّ الضرب (مضروب)[2].
- الرابع: أنَّ مساواة ابن الحاجب بين (خبرًا) في: (أخْبرتُك خبرًا)، و(زيدًا قائمًا) في: (أخبرْتُك زيدًا قائمًا) والزعم أنَّ الأول خبر مطلق، والثاني خبر خاص، ليس بصواب؛ لأنَّ الأول (خبرًا) وإن كان يحوي إطلاقًا فهو بمعنى الإخبار، لا المخْبَر به، وأمّا الثاني (زيدًا قائمًا) وإن كان معناه الخصوصية أي: قيام زيد فلفظ الخبر هنا مفعول به، أي مُخبَر به، فجعل أحدهما كالآخر ليس بسليم[3].

قال الرضي: "ومنشأ الغلط أنَّ الخبر يستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبر به، كما أنَّ القول يستعمل بمعنى المصدر، وبمعنى المقول"[4]، فإنْ جاء الخبر بالمعنى الأول، فهو المصدر، وإنْ جاء بالمعنى الثاني فلا يكون مصدرًا كما قال جمهور النحويين.

٢- المفعول الثاني للفعل (استغفر):

يُقسِّم النحويون الأفعال التي تقتضي مفعولًا على ضربين:

(١) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٩٧٧.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٩٧٧.
(٣) ينظر: المرجع السابق، ٢: ٩٧٧- ٩٧٨.
(٤) المرجع السابق، ٢: ٩٧٨.

- الأول: ما يصل إلى المفعول بنفسه، ودون واسطة، نحو: أكرمْتُ محمدًا.
- والثاني: وهو ما رأوا أنه ضَعُفَ عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاج إلى الحروف ليصل بوساطتها إليه، نحو: تمرُّون على الديار ...[1].

وقد ثبت عن العرب استعمال بعض هذه الأفعال - التي ذكر النحويون أنها تحتاج إلى حروف الجر لتجاوز الفاعل- دون حروف الجر، نحو:

- اخترْتُ الرجالَ عبدَ الله.
- سمّيْتُه زيدًا.
- كنَّيتُ زيدًا أبا عبد الله.
- استغفرْتُ اللهَ ذنبًا.
- أمَرْتُك الخيرَ[2].

وذكر النحويون أنَّ هذه التراكيب لم تثبت إلا في أفعال قليلة، بخلاف أكثر كلام العرب الذي اُستُعمِلتْ فيه هذه الأفعال بحروف الجر، قال سيبويه: "وليس (استغفرْتُ اللهّ ذنبًا) و(أمرتُك الخيرَ) أكثر في كلامهم جميعًا، وإنما يتكلم بها بعضهم، ...فهذه الحروف [يعني الكلمات والأفعال] كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحروف الإضافة[أي حروف الجر] وليس كل الفعل يُفعَل به هذا"[3]، كما عللوا نصب الاسم الثاني فيها بنزع حرف الجر، وأطلقوا عليه (المنصوب بنزع الخافض)[4]، وحصروه في السماع، أي في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يقاس عليها، وهي: اختار، واستغفر، وسمّى، وكنّى، و(دعا بمعنى سمّى)، وأمّر[5].

غير أنه حصل نزاع في الفعل استغفر، أهو منها؟

قيل: إنَّ أصله (أستغفرتُ اللهَ من الذنب) فلما أُسقِط حرف الجر اتساعًا انتصب الاسم، والدليل على أنَّ هذ الفعل يستعمل بمعية حرف الجر أنَّ أكثر كلام الفصحاء،

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ٥٠.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب،١: ٣٧.
(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨ - ٣٩، وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٧٨- ١٨٠.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ٥١، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢: ٢٦٣.
(٥) ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، ٢: ٣١٠-٣١١، وابن خروف، ١: ٣٥٧، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٣٠٤.

وعامة العرب به[1]، ويكاد يكون هذا إجماعًا فقد نَقَل الجرجاني أنَّ هذا "قول صاحب الكتاب، وجميع العلماء بعده في (استغفرت)"[2]، ولكن نَقَل ابن أبي الربيع في شرح الجمل انفراد ابن الطراوة بمخالفة من تقدمه في هذا قائلًا: "والذي ذكرتُه هو مذهب سيبويه، ولا أعلم فيه للناس خلافًا، إلا ابن الطراوة فإنه خطّأ هذا القول"[3].

ويقوم مذهب ابن الطراوة على أنَّ الأصل في الفعل (استغفر) أن يتعدى إلى المفعول الثاني دون حرف الجر، وإذا جاء الفعل (استغفر) مع حرف الجر نحو: (استغفرتُ الله من الذنب) فإنما يكون بتضمين الفعل (استغفر) معنى (تاب) أي: (استتبْتُ اللهَ من الذنب)، وقد استدل ابن الطراوة بأنَّ أصل هذا الفعل هو (غَفَر) وهو إنما ينصب مفعولًا واحدًا نحو: (غفر الله ذنبه)، ولكن دخول الألف والسين والتاء قد عدَّته إلى مفعولين، فكما يقال: (تبْتُ إلى اللهِ من الذنب)، قيل: (استغفرْتُ اللهَ من الذنب) واستدل -أيضًا- بأنَّ (استفعل) إذا كان بمعنى طلب الفعل، وكان هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين فإنَّ الفاعل في (استفعل) يرجع مفعولًا، ويرجع المفعول الأول فاعلًا، ويبقى الثاني منصوبًا على حاله، فأنت تقول: (سقاني زيدٌ الماءَ) ثم تقول: (استسقيتُ زيدًا الماءَ)، وتقول: (أطعمَني زيدٌ الخبزَ) فإذا دخلتْ هذه الحروف عليها قلتَ: (استطعمت زيدًا الخبزَ)، وفي المثال الذي نحن بصدده تقول: (غفرَ اللهُ لي الذنبَ)ثم تقول: (استغفرت اللهَ الذنبَ) فبقي (الذنب) منصوبًا مع (استغفر) كما كان مع (غفر)[4].

وقد تابع السهيلي شيخه في هذا[5]، وتابعهما ابن هشام[6]. ومن النحويين الذين نسبوا هذا الرأي إلى ابن الطراوة، والسهيلي، أبو حيان الأندلسي[7].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٨، وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١: ٤٢٤.
(٢) الجرجاني، المقتصد، ١: ٦١٤.
(٣) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ١: ٤٢٤.
(٤) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٤٢٤- ٤٢٥.
(٥) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ٣٣٢ -٣٣٣.
(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٥: ٦٨٤- ٦٨٥.
(٧) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢٠٩٢.

وبتتبُّع أقوال النحويين نجد أنَّ ابن الطراوة الذي نُسِب إليه التفرد بهذا القول، ليس هو أول من خالف النحويين في الفعل(استغفر) ولا هو أول من تفرد بهذا القول، فهو في هذا مسبوق؛ لأنَّ أول من خالف النحويين في هذا هو عبد القاهر الجرجاني في كتابه (المقتصد)، فإنه نَقَل قول سيبويه، وذكَر أنه قول جميع العلماء بعده، ثم علَّق على ذلك مبديًا تعجُّبه من ذلك؛ لأنَّ المتأمل -كما ذكر- يجد أنَّ (استغفر) على غير ما أصَّلوه؛ لأنَّ الفعل (استغفر) بمعنى (سأل الله أن يغفر)، فهو يتعدى إلى مفعول واحد، ومثله (نَطَق، وكَتَب)، فإذا دخلت السين والتاء كان مجراهما مجرى همزة النقل، أي أنهما يعدّيان الفعل فيقال: (استنطقت زيدًا الخبرَ، واستكتبت زيدًا الكتابَ)، والفعل (استغفر) مثلهما، فتقول: (غفرَ اللهُ لي الذنبَ)، ثم تقول: (استغفرتُ اللهَ الذنبَ)، ولو كان (استغفرت) مثل(اخترت) في نحو: (اخترتُ الرجالَ زيدًا) في كونه موضوعًا على التعدي بحرف الجر في الأصل لكان ذلك مستعملًا في (غَفَرَ) دون زيادة، فيقال: (غفرَ اللهُ من ذنبه، واللهم اغفر من ذنبه)، وهذا لا خلاف في امتناعه، فأما قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح: ٤] فقد حَمَلَه سيبويه على أنَّ المفعول محذوف، أي: بعضًا من ذنوبكم، ولم يحمله أحد على أن يكون متعديًا بـ(من)، وأما (استغفرت الله من الذنب) فهو فرع عن الأصل، وهو محمول على التضمين، أي أنَّ فيه معنى (تُبْتُ) و(أَنَبْتُ)، فلهذا عُدّي بـ(من)[1]، ثم قال: "ولا أدري كيف استمروا على عدّه في هذا الباب [المنصوب بنزع الخافض]، وما عذرهم فيه"[2].

ويبدو ما قاله الجرجاني - وقال به ابن الطراوة وبعض المتأخرين- قويًا في القياس، ومع هذا فإني أختار قول سيبويه، والمتقدّمين للأسباب الآتية:

- الأول: ما نَقَلَه سيبويه-قبلُ- عن أكثر العرب، وأنهم يستعملون الفعل(استغفر) متعدّيًا بالحرف، ولو كان استعمال هذا الفعل دون حرف الجر هو الأصل لكثر في كلامهم.

---

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد، ١: ٦١٤- ٦١٦، وأبو أوس إبراهيم الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ط١، مطبعة المدني، جدة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٧٧-٩٩.

(٢) الجرجاني، المقتصد، ١: ٦١٦.

- الثاني: أنَّ قوله أنَّ الألف والسين والتاء معدّية للفعل الناصب لمفعول واحد إلى مفعولين صواب، ولكن هذا غير مطَّرد، بدليل وجود تراكيب من نحو: (استفهمْتُ عن المسألة) بمعنى (طلبت أن يُفهمَني) ويقال أيضًا: (فهَّمتُك المسألة) فـ(المسألة) مع (فهَّمَ) منصوبة، ومع (استفهمَ) مجرورة بـ(عن)، لهذا لم يطَّرد الأصل الذي بنى عليه، وعلى هذا فما كثر عن العرب، وشاع، هو الأصل، وما قلَّ فرع عليه[1].
- الثالث: أنَّ العرب تقول: (أمرْتُ زيدًا بالخير)، و(أمرْتُ زيدًا بعمرو) فيُسقِطون حرف الجر من الأول، ولا يُسقِطونه من الثاني، فاطِّراد حرف الجر، وعدم اطِّراد النصب، دليل على أصالة حرف الجر، والفعل (استغفر) مثله، فيقال: (استغفرْتُ اللهَ من الذنب) ويمكن إسقاط حرف الجر، كما ثبت ذلك، ويقال: (استغفرْتُ اللهَ من المعصية) وهنا لم يثبت سقوط حرف الجر، فدلَّ على أصالة حرف الجر[2].

٣- وجوب نصب المفعول له:

المصدر الذي يُنصب لأنه علة لوقوع الفعل يسميه النحويون المفعول له، أو المفعول من أجله، أو المفعول لأجله[3]، ويُحدَّه النحويون بأنه "المصدر، المفهِم علة، المشارك لعامله في الوقت، والفاعل، نحو جُدْ شكرًا"[4].

وله ثلاث أحوال عند النحويين:

١- أن يكون مجردًا من (أل) ، والإضافة، نحو: (ضربْتُ ابني تأديبًا).

٢- أن يكون مضافًا، نحو: (ضربْتُ ابني تأديبَه).

٣- أن يكون محلى بـ(أل)، نحو: (ضربت ابني التأديبَ).

وقد اشترط النحويون شروطًا لنصب المفعول له، كأن يكون مصدرًا قلبيًا، وعلة، ومشاركًا لعامله في الوقت والفاعل، فإنْ توافرت الشروط جاز نصبه عند النحويين، وجاز جرُّه، وقد نَقَل أبو علي الشلوبين انفراد الجزولي عن النحويين بمنع

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٤٢٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ٤٢٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٩٦.

(٤) ابن عقيل، شرح الألفية، ١: ٥٢١.

جرّ المجرد من (أل) والإضافة، فعلى قوله يُمنع جر ما ليس مختصًا، فيقال: (جئتُ لإكرامك) ولا يقال: (جئتُ لإكرامٍ لك)[1]، قال الشلوبين: "وقوله: (ولا يكون مجرورًا باللام إلا مختصًا) مثاله: (قمت لإعظامك) ولا يجوز: (لإعظامٍ لك)، وهذا غير صحيح، بل هو جائز؛ لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفًا في هذا القول"[2]، ولم يذكر الجزولي مستنده في المنع، وقد تابع النحويون الشلوبين في حكمه بتفرد الجزولي[3].

إنّ حُكْمًا بالمنع -كحكم الجزولي- يحتاج إلى البحث في المسموع، فإنْ كان حكمه مبنيًا على استقراء منه، أو ممن أخذ عنه، فلا إشكال في هذا، وإن كان رأيًا رآه دون استقراء، أو قياس، لم يلتفت إليه، ويُؤخذ بقول الجمهور[4].

قال الشاطبي: ولا أحفظ الجر إلا في المختص، ولكن ابن مالك زعم أنه موجود ولكنه قليل[5]، واستشهد الرضي على جواز جر غير المختص بقوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء: ١٦٠] قال: والباء للسببية ههنا كاللام[6].

والملحوظ أنّ ابن يعيش قد تابع الجزولي في قوله، فأوجب النصب؛ لأن الفعل لما تضمن المفعول له، ودلَّ عليه كان موجودًا بوجوده، فأشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل، نحو: ضربتُ ضربًا، فكما أنّ (ضربًا) منصوب بالفعل (ضربتُ)، فكذلك ينصب المفعول له إذا اجتمعت فيه الشرائط المعروفة، نحو: (ضربتُه تأديبًا) وصار في حكم (أدبته تأديبًا)، فجرى مجرى المصادر المنصوبة بفعل من لفظها، أما إنْ فقد شرطًا من شروط النصب فقد خرج عن شبه المصدر، وجرى مجرى سائر الأسماء

---

(١) ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص٢٦٢.
(٢) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، ٣: ١٠٨٢.
(٣) ينظر: أبو الحسن علي بن محمد الأبذي، شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي السفر الثاني من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر دراسة وتحقيق: محمد بن جمل بن أحمد الكناني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٤هـ، ص١٠٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٩٩، وابن عقيل، المساعد، ١: ٤٨٨.
(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٢٧٩.
(٥) ينظر: المرجع السابق، ٣: ٢٧٩.
(٦) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٦١٦.

الأخرى[1].

إنّ غاية ما فعله ابن يعيش هو قياس المفعول لأجله على المفعول المطلق، ومعلوم الفرق بين المفعولين، فالمفعول المطلق يذكر لغرض تأكيد المعنى، أو بيان نوعه، أو عدده، فلا يمكن أن يدخله حرف الجر، وإلا ذهب المعنى، وأما المفعول له فهو سبب لحصول الفعل، وسبب الحصول قد يُجر كما هو مسموع في المختص بأل أو بالإضافة، فما المانع من جر غيره؟ كقولنا: (جئتُ لرغبة في إكرامك).

٤- توسط المفعول معه:

نَقَل غير واحد من النحويين الاتفاق على أنَّ المفعول معه لا يتقدَّم على عامله، فلا يقال: (والخشبةَ استوى الماءُ) ولا (والنيلَ سار زيدٌ)، وعللوا ذلك بأنَّ واو المعية أصلها أن تكون عاطفة، فكما لا يصح تقديم المعطوف؛ إذ ليس له صدر الكلام، فكذلك لا يصح التقديم هنا[2].

وأما توسط المفعول معه بين الفعل ومصاحبه نحو: (استوى والخشبةَ الماءُ) فقد نَقَل ابن مالك تفرد ابن جني بإجازته، قال: "...فلا تتقدَّم [أي واو المفعول معه]على عامل المصاحب كما تتقدم (مع) في قولهم: (مع الخشبةِ استوى الماءُ)، وكذا لا يقال: (استوى والخشبةَ الماءُ)، فالأول مجمع عليه، والثاني ممنوع، إلا عند ابن جني، فإنه أشار في الخصائص إلى جوازه، وله شبهتان..."[3].

وقد استدل ابن جني لمذهبه بأمرين[4]:

- أحدهما: جواز تقدُّم المعطوف عليه على المعطوف في (ضربْتُ وزيدًا عَمْرًا)، فكذلك يصح في واو المعية؛ لأنها محمولة عليها.
- الآخر: ورود ذلك في السماع في قول الشاعر: [من الطويل]

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِلالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِ

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٥٤.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ٤٥٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٥٢، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٦١٩.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢٥٢.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٨٣.

وقد اعترض الشاطبي على نقل ابن مالك لمذهب ابن جني، فظاهر كلام ابن مالك أنَّ هذا هو مذهب ابن جني في سعة الكلام، في حين أنَّ الشاطبي يرى أنَّ ابن جني لا يُجيز ذلك إلا في الشعر، قال الشاطبي: فإنْ كان ابن مالك يشير إلى ما ذكر [ابن جني] في باب التقديم والتأخير من ترجمة شجاعة العربية ... فلا دليل فيه على ما قال... ومن طالع كلامه هناك وَجَدَه كما ذكرتُه، وإن كان يشير إلى موضع آخر في الخصائص فلا أعرفه، فالله أعلم بصحة هذا النقل عن الخصائص"[١].

وبتتبّع أقوال النحويين فإن ابن مالك قد شاركه غيره في هذه النسبة، كابن عصفور[٢]، ورضي الدين الأستراباذي[٣]، أَخْذًا بظاهر قول ابن جني: "فلما ساوقت حرف العطف قبح (والطيالسةَ جاءَ البردُ) كما قبح (وزيدٌ قام عمرٌو)، لكنه يجوز: (والطيالسةَ جاءَ البردُ)، كما تقول: (ضربْتُ وزيدًا عمرًا)"[٤]. لكن ما حرره الشاطبي من مذهب ابن جني قوي؛ إذ قسَّمَ ابن جني في بدء بحثه التقديم والتأخير قسمين:

- أحدهما: ما يقبله القياس، كتقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، ونحو ذلك من أنواع التقديم على العامل.
- والآخر: ما يسهّله الاضطرار، وذكر أنَّ نصب المفعول معه بعد واو المعية لا يكون إلا في الموضع الذي يصح فيه استعمال الواو العاطفة، ثم قَرَنَ تقديم مصاحب المفعول معه عليه بتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وأجاز ذلك في الواو وحدها على قلة، وذكَر في قول الشاعر: [من الوافر]

أَلاَ يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

أنَّ النحويين حملوه على تقديم المعطوف عليه، لكنه أجاز أن تكون (ورحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)، وهذا في رأيه يُذهِبُ مكروه التقديم، وهو أسهل من تقديم المعطوف عليه.[٥]

(١) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٣٢٤ – ٣٢٥.
(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ٤٥٤.
(٣) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية،١: ٦١٩.
(٤) ابن جني، الخصائص، ٣: ٣٨٣.
(٥) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٣٢٥، حاشية المحقق رقم ٣.

وهذا يدل على أنَّ تقديم المفعول معه على مصاحبه عند ابن جني إنما يكون في حال الاضطرار.

وعلى كلٍّ فتقديم المفعول معه على مصاحبه في سعة الكلام يبدو مرجوحًا للأسباب الآتية:

- أحدها: أنَّ هناك جماعة من النحويين يقصرون باب المفعول معه على السماع، ولا يجيزون قياسه، وهذا الرأي وإن كان ليس هو المشهور في باب المفعول معه، فإنه يدل على قلة تصرف هذا الباب[1].
- الثاني: أنَّ تقديم الواو العاطفة ضعيف، فكيف بواو المعية التي يعدها النحويون فرعًا عن العاطفة.
- الثالث: أنَّ هذا لو كان جائزًا لَوُجِدَ في الكلام، فلما لم يوجد لم يصح القول به.
- الرابع: أنَّ الاحتجاج بالشعر على السعة ليس بالقوي، فالشعر ضرورة بخلاف سعة الكلام، وكثير من النحويين وجَّهوا البيت السابق على العطف، أي: جمعْتَ غيبةً ونميمةً وفُحْشًا[2].

وقد أَخَذَ مضيان الرشيدي بالقول المنسوب إلى ابن جني، فأجاز تقديم المفعول معه على مصاحبه في السعة، وذلك "لوروده في أشعار العرب، وزيادة على ذلك فإن باب التقديم والتأخير في المنصوبات أوسع منه في باب التوابع ... وهذا هو موقف ابن جني غير أنَّ بعض النحاة لم يُجزْ تقديمه...وما نقوله في هذا الشاهد الشعري هو أنه مستعمل عند من لا يمكن تخطئتهم ...فما هم إلا حجة على اللغة، ويتوجب على النحاة أن يسيروا وفق ما يقولون"[3].

ولا أوافق هذا الباحث فيما ذكر، فأما استدلاله بالشعر، وأنَّ العرب لا يمكن

---

(١) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٢: ٥٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٦٩٩، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٣١٨.

(٢) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ٢٧٥، وابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر ، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، مصر، ١٩٨٠م، ص٢١٠.

(٣) مضيان عواد الرشيدي، البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة، ٢٠١٣م، ص ٤٩-٥٠.

تخطئتهم، فصحيح، ولكن يبدو أنه غفل عن أنَّ التركيب النثري يختلف عن التركيب الشعري؛ لأنّ ترتيب الألفاظ في النظم، وتنسيقها، وضم بعضها إلى بعض، وتقديم بعضها، أو حذفه، يكون غرضه الأساسي هو إقامة الوزن الشعري، وقد يؤدي هذا إلى خرق القواعد النحوية واللغوية أحيانًا؛ لهذا لا يحفل الشاعر بقواعد اللغة عند التقديم والتأخير مثلًا بقدر ما يحفل بإقامة الوزن، ومن هنا فإنه من الخطأ أن نُجيز تركيبًا نثريًا قائمًا على التقديم والتأخير ونحكم بصحته، بناءً على ورود ذلك في بيت شعري؛ لأنّ الشعر موضع ضرورة، بخلاف النثر.

وأما قوله: إنَّ من مَنَع ذلك هم بعض النحويين، فهذا أيضًا غير صحيح، فلم يُجز أحد من النحويين ذلك في سعة الكلام، بدليل أنه لم يستدل على رأيه إلا بابن جني، فضلًا عن أنّ الظاهر من مذهب ابن جني أنه لا يُجيز ذلك إلا في الاضطرار، كما تقدَّم عند النظر في قوله.

٥- (صباح مساء) عند الحريري:

يستعمل النحويون بعض الألفاظ بأكثر من صيغة، فيقولون مثلًا:

- زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ. على التركيب.
- زيدٌ يأتينا صباحَ مساءٍ. على الإضافة.
- زيدٌ يأتينا صباحًا ومساءً. على العطف.

وأكثر النحويين يذكرون أنَّ المعنى فيهنَّ واحد، وأنه لا فرق من حيث المعنى بين التركيب، والإضافة، والعطف، وأنَّ كل صيغة تقتضي إتيان زيد في الصباح والمساء[1]، لكن نقل السيوطي عن ابن بري أنَّ الحريري انفرد عن النحويين وذَكَرَ فرقًا بين التركيب والإضافة، "وزعم الحريري في (درة الغواص) أنه فرقٌ بين قولك: (يأتينا صباحَ مساءٍ) على الإضافة، و(صباحَ مساءَ) على التركيب، وأنَّ الخواص يَهمُون في ذلك، فلا يُفرِّقون بينهما، وأنَّ الفرق هو أنَّ المراد به مع الإضافة: يأتينا في الصباح وحده...والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح: أنه يأتي في

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١١٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٩٥، وابن عقيل، المساعد، ١: ٤٩٥.

الصباح والمساء... وردَّ عليه ابن بري بأنَّ هذا الفرق لم يَقُلْه أحد"[١].

وظاهر نَقْل السيوطي عن ابن بري أنَّ هذا مما انفرد به الحريري، وليس كذلك، وغاية ما ذكره ابن بري أنَّ الحريري خالف النحويين البصريين، فقد قال: "هذا الذي ذهب إليه في الفرق بين (صباحَ مساءٍ) بالإضافة، و(صباحَ مساءَ) على التركيب، ليس مذهب أحد من النحويين البصريين"[٢].

ويمكن أن نفسر إطلاق السيوطي بأحد أمرين:

١- الوهم.

٢- سقوط كلمة (البصريين) من النسخة المخطوطة، أو المحققة.

وإذا نظرنا إلى اختيار الحريري وجدناه قائمًا على أنَّ أصل الإضافة يقوم على وقوع الحدث في المضاف، لا المضاف إليه، نحو: ضربتُ غلامَ زيد، فالضرب واقع على الغلام، لا زيد، وإنما أضيف (زيدٌ) لتعريف (الغلام)، وأما في حال البناء (صباحَ مساءَ) فالأصل هو (زيدٌ يأتينا صباحًا ومساءً) فحُذِفتْ الواو العاطفة، ورُكِّب الاسمان، وبُنيا على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، كما حصل في العدد المركب نحو (أحدَعشرَ) وأخواته، ولهذا كان المعنى: يأتينا في الصباح والمساء.[٣]

وقد تابع الحريريَّ في تفريقه أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه (تقويم اللسان)[٤]، وصلاح الدين الصفدي في كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف)[٥]، ونسب ابن الجوزي عدم التفرقة بين الصيغتين إلى العامة[٦].

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٤١- ١٤٢.

(٢) أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش ابن بري، ومحمد بن عبدالله ابن ظفر، حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٩م، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٣) ينظر: أبو محمد القاسم بن علي الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، مطبعة الجوائب، قسطنطينة، ١٢٩٩هـ، ص١٢٠.

(٤) ينظر: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ط ٢، دار المعارف، مصر، د.ت، ص١٣٠.

(٥) ينظر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٣٤٧.

(٦) ينظر: ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص١٣٠.

ولقد صرَّح أبو سعيد السيرافي بأنَّ الصيغ الثلاث (التركيب، والإضافة، والعطف) في (صباح مساء) معناهنّ واحد، وذكَرَ أنَّ هناك فرقًا بين المضاف في (ضربْتُ غلامَ زيدٍ) والمضاف في (صباحَ مساءٍ)؛ "لأنك لو لم تُرِد أنّ السير وقع فيهما لم يكن في إتيانك بالمساء فائدة"[1].

أما سيبويه فقد سوَّى بين (صباحَ مساءَ) و(صباحًا ومساءً) قائلًا: "ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباحَ مساءَ، إنما معناه صباحًا ومساءً"[2].

وقال ابن بري: إنَّ سيبويه لا يُفرِّق في المعنى بين أن يكون (صباح) مضافًا إلى (مساء)، أو مركبًا معه، بدليل أنَّ سيبويه قد ضم بعض الألفاظ إلى مثلها، مضافة ومركبة، مثل: (يومَ يومَ)، و(بيتَ بيتَ)، و(بينَ بينَ)، وسوَّى بينها وبين (صباح مساء)[3].

إنَّ منشأ الخلاف في الإضافة، أما التركيب والعطف فمعناهما واضح، وهو أنّ الحدث قد وقع في الصباح والمساء، ولكن صيغة الإضافة -كما رأى الحريري- لا تقتضي ذلك، ولكن لو تأملنا قولهم: (صباحَ مساءٍ) نجد أنَّ (مساء) لم تُضف تعريفًا لـ(صباح) فكل صباح له مساء، كما أنها لا تفيد تخصيصه أيضًا؛ إذ لا معنى للتخصيص هنا، وعلى هذا فقول الجمهور عندي أقرب إلى الصواب من قول الحريري.

بقي أن نقف عند علة إضافة (صباح) إلى (مساء)، فلعل ذلك راجع إلى تصاحب اللفظين، واقترانهما، بوصفهما ظرفين يكثر وقوع الحدث فيهما[4].

٦- الميل والفرسخ منصوبة على المصدرية عند السهيلي:

ذكر النحويون أنَّ أسماء الأزمنة كلها صالحة للنصب على الظرفية، بخلاف أسماء الأمكنة فلا ينصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهمًا، أو صيغ من المصدر بشرط اتحاد فعله، وقد ذكروا منها أنواعًا، كالجهات الست، والمقادير، نحو: سرتُ

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ١٢٣.
(٢) سيبويه، الكتاب، ١: ٢٢٧.
(٣) ينظر: ابن بري، حواشي ابن بري، ٢٤٤، وينظر أيضًا: سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٠٢.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١١٨.

غَلوَةً، أو ميلًا، أو فرسخًا، أو بريدًا[1].

وتُنصب هذه المقادير عند النحويين على الظرفية المكانية[2]، وذكر أبو حيّان والسيوطي أنَّ السهيلي قد خالف النحويين في توجيه النصب، قال أبو حيان: "وما ذهب إليه المصنف [ابن مالك] من أنَّ هذا المقدَّر ينصبه الفعل نصب ظرف المكان هو قول النحويين إلا السهيلي، فإنه زعم أنَّ انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر، لا انتصاب الظروف"[3] بسبب"أنه لا يُقدَّر بفي، ولا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي، والحركة ...والظرف يقع فيه كل ناصب له، فهو اسم لخطًى معدودة، فكما أنَّ (سرْتُ خطوةً) مصدر، فكذلك (سرْتُ ميلًا ونحوه)"[4].

وبالنظر في اختيار السهيلي نجد أنه يرى أنَّ الميل والفرسخ ما هو إلا تبيين مقدار المشي، لا تبيين مقدار الأرض، فصار الميل عبارة عن عدة خُطًى، فكأنك قلت: (سِرْتُ خطًا عددها كيت وكيت) فالفعل قد تعدى حقيقة إلى المصدر المقدَّر بعدد معلوم، فهذه المقادير هي مقادير للمشي، والمشي مصدر[5]، وعلى هذا الميل ليس بظرف؛ لأنه ليس كالجهات الست المضافة؛ لأن الجهة لا معنى لها إلا بإضافتها إلى مَن هي له، والميل لا يضاف، ولا معنى لإضافته إلى شيء، كما أن الظرف مقدَّر بـ(في)، وقد يُصرَّح بها في المتمكّن، والميل لا يُقدَّر بـ(في)، ولو قُدِّر بـ(في) لجاز إظهارها؛ لأنه متمكّن، فما المانع من (سِرْتُ في ميل) لو كان ظرفًا، وأيضًا فالظرف يعمل فيه كل فعل ناصب له بخلاف الميل؛ إذ لا يعمل فيه إلا ما كان في معنى المشي والحركة، فأنت لا تقول: (رقدت ميلًا) ولا (قعدت ميلًا) فدل هذا كله على أنه من باب المصادر، لا من باب الظروف[6].

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٤٣٠، وابن عقيل، المساعد، ١: ٥٢١، وشرح الألفية، ١: ٥٣٠-٥٣١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٦، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٩٨، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٢٩٧.

(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٧.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٥١.

(٥) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٦) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٨: ٢٨.

قال أبو حيّان : إنَّ اللغة تساعد مذهب السهيلي؛ لأن هذه الظروف لا تدخل تحت حد الإبهام لتُنصب كبقية الظروف المكانية، فاللغويون شرحوا هذه المقادير (الغَلوَة، والميل، والفرسخ، والبريد) بالخطى، والأبواع[١]، فقالوا: الغلوة مائة باع، والميل عشر غلاء، والفرسخ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ، فجعلوا لها نهايات معروفة، وحدود محصورة[٢].

وهناك توجيه آخر قاله بعض المغاربة بناه على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فالأصل عنده (سِرْتُ سيرَ فرسخين)، كما في قول القائل: (ضربته سوطًا) أي ضربة سوط[٣].

وأرى أنَّ توجيه السهيلي له حظ من الوجاهة، فهذه المقادير كالفرسخ ونحوه ما هي إلا أسماء للخطى المعروفة[٤]، فلو قيل: (سِرْتُ خطوةً) فهذا يُنصب على المصدرية، فكذلك (سِرْتُ ميلًا)؛ لأن الميل ونحوه اسم للخطى.

وقول السهيلي أقرب من قول بعض المغاربة؛ لأن قوله أقرب إلى التفسير اللغوي منه إلى التفسير النحوي.

ومن النحويين مَن يرى أنَّ مثل هذا الخلاف هو خلاف لفظي لا ينبغي التشاغل به[٥].

٧- وقوع المصدر المؤول موقع المصدر الصريح:

من التراكيب الشائعة في كتب النحويين (يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ) و(يعجبني ما صنعْتَ) والمعنى عند النحويين: يعجبني قيامُه، ويعجبني صنيعُه[٦]، فـ(أنْ والفعل) و(ما و الفعل) في تأويل مصدر، وقد نقَلَ أبو حيّان عن كتاب (البديع)[٧] أنَّ

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٤٣٠.
(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٥٠.
(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٨: ٣٠.
(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص٢١.
(٥) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٩٩٥.
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٦١.
(٧) لعلَّه كتاب البديع للغزني، وقد نقَلَ عنه أبوحيّان كثيرًا في كتابه ارتشاف الضرَب، ينظر: ٥: ٢٥٤٤.

الأخفش أجاز من دون النحويين أنْ يحل المصدر المؤول محل المفعول المطلق، كأنْ يقال: (ضربْتُ زيدًا أنْ ضربْتُ) أو(ضربْتُ زيدًا ما ضربْتُ)، قال أبو حيّان: "وفي (البديع) أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره (ضربْتُ زيدًا أنْ ضربْتُ)، ويقول: هو في تقدير المصدر"(١).

وليس في أيدينا ما يُثبت صحة هذه النسبة، ولقد شكك ناظر الجيش في صحتها قائلًا: "وقد حُكِيَتْ إجازة ذلك عن الأخفش، والذي في كتابه الكبير إنما هو منعه"(٢).

والأقرب هو مذهب الجمهور؛ لأنه لا يصح تقدير المفعول المطلق بـ(أن والفعل)؛ إذ ليس معنى (ضربْتُ ضربًا، أو ضربةً، أو ضربًا شديدًا) ضربْتُ أنْ ضربْتُ(٣).

وقد نَقَلَ النحويون عن الزجاج قوله: إنَّ قول الناس: (لَعْنَةُ الله أنْ تلعنه) لحن، وليس من كلام العرب(٤)، ومَنَعَ ذلك -أيضًا- ابن السراج(٥)، وقد علَّل النحويون رفضهم لاستعمال المصدر المنسبك مفعولًا مطلقًا بأنَّ (أنْ والفعل) يُعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر(٦)، وقيل أيضًا: إنَّ امتناع تأكيد الفعل بالمصدر المؤول لأن (أنْ) تخلِّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم(٧).

وقد علَّق الرضي على هذا التعليل الأخير بأنه "غير ظاهر؛ لأن الاستقبال لا يخرج عن الإبهام؛ لأن المؤكِّد إنما هو المصدر المنسبك من (أنْ والفعل)، والمصدر لا دلالة له على الاستقبال، ولا غيره، ...ولو قيل في تعليل ذلك: إنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة اسم معرفة...والتعريف يُخرج الكلمة من الإبهام إلى التخصيص لكان أقرب"(٨).

وإذا علمنا أنَّ مثل هذه التراكيب لم يثبت استعمالها، وأنَّ في التراكيب المستعملة

---

(١) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٥٥، والسيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٠١.
(٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٨٣١.
(٣) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٧١٠.
(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٥٥، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٨٣١.
(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٦١-١٦٢.
(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٠١.
(٧) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٨٣١، والسيوطي، همع الهوامع، ٣: ١٠١.
(٨) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٤: ١٨٣١.

ما هو أكثر وضوحًا منها -كاستعمال المصدر الصريح مفعولًا مطلقًا- علمنا أنَّ مذهب الجمهور أكثر حجة من المذهب المنسوب إلى الأخفش.

٨- وقوع المصدر حالًا :

حق الحال أن تكون وصفًا، وهو ما دلّ على معنى وصاحبه، نحو: قائم، وحسن، ومضروب، وهي خبر في المعنى، وصاحب الحال مخبر عنه؛ لذا لا بد أن تدل الحال على ما يدل عليه صاحبها، فهي كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، فإذا قيل: جاء زيد مسرورًا، فزيد هو المسرور، والمسرور هو زيد[(١)].

هكذا وصف النحويون الحال، ولكن أشكل عليهم مجيء الحال مصدرًا، وهو يخالف هذا الوصف؛ لأنه يلزم منه الإخبار بمعنى عن عين، كما أنها لا تدل حينئذ على صاحب الحال؛ لذا قرر النحويون قصر هذا على السماع، وأجمعوا على ذلك، ولكن خرق إجماعهم، وانفرد عنهم أبو العباس المبرد، فأجاز القياس على تفصيل، وممن نَقَل إجماع النحويين على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، أبو حيان الأندلسي حين قال: "فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب...وشذّ المبرد، فقال: يجوز القياس..."[(٢)]، والمرادي قائلًا: "ومع كثرته فنُقل إجماع الفريقين على قصره على السماع... إلا المبرد"[(٣)]، وابن عقيل في قوله: "ولم يقل بهذا بصري ولا كوفي إلا المبرد"[(٤)]، وقال أيضًا: "ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد"[(٥)]، وكذلك فعل السيوطي[(٦)].

وقد اختلف النقل عن المبرد، فذهب قوم إلى أن المبرد يقيس هذا مطلقًا دون

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٢٨، وابن عقيل، شرح الألفية، ١: ٥٧٤.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٧٠، وينظر: التذييل والتكميل، ٩: ٤٦.
(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ١٢٨.
(٤) ابن عقيل، المساعد، ٢: ١٤.
(٥) المرجع السابق، ٢: ١٤.
(٦) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤: ١٥.

قيد[1]، وذهب الأكثرون إلى أنّ المبرد لا يقيس مطلقًا، وإنما القياس عنده فيما كان المصدر من أنواع فعله، فيجيز نحو: (جئته سرعةً)؛ لأن السرعة من أنواع المجيء، ولا يجيز نحو: (أتانا ضحكًا)؛ لأن الضحك ليس من أنواع الإتيان[2]، وقد صَرَّح المبرد بهذا القيد في نحو: (جئت مشيًا) فقال: "لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال، ولو قلت: (جئته إعطاءً) لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن (جئته سعيًا) فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجري مع كل صنف منها"[3]، فهذا صريح في أنّ المبرد لا يرى إطلاق القياس، ويؤيد هذا أنّ رضي الدين الأستراباذي نَقَل الاتفاق على أنّه إذا لم يكن المصدر من تقسيمات الفعل، وأنواعه، فإنه لا خلاف على أنه ليس بقياس، فلا يقال: (جاء ضحكًا وبكاءً) ونحو ذلك لعدم السماع[4].

ولعل ما دعا المبرد إلى مخالفة النحويين هو كثرة هذه الظاهرة، وثبوتها في القرآن الكريم، ولغة العرب ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠] وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا﴾ [نوح: ٨] ومثله في القرآن كثير، ونُقل عن العرب قولهم: (قتلتُه صَبْرًا، وأتيتُه ركضًا، وعَدْوًا، ومَشْيًا، ولقيتُه فجأةً، ومفاجأةً، وكِفاحًا، وكلمتُه مشافهةً، وأخذتُ ذلك عنه سمعًا، وسماعًا، وطلع بغتةً، وأعطيتُه المال نقدًا،

(١) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٩: ٤٦، وابن عقيل، المساعد، ٢: ١٤، والخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، ١: ٢١٥.

(٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٦٤، والسيرافي، شرح الكتاب، ٢: ٢٥٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٢:٥٩.

(٣) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٣٤.

(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٦٧١.

وغيرها)[1].

ومن الغريب أنّ النحويين مقرون بهذه الكثرة[2]، ولكنهم يمنعون القياس عليها.

والقول عندي هو قول المبرد، فإنّ كثرة هذه الظاهرة مبيحة للقياس، وقد كاد ابن مالك أن يتابع المبرد في (شرح الكافية الشافية) إذ قال: "وأجاز أبو العباس القياس على ما كان نوعًا من الفعل...وليس ذلك ببعيد"[3].

وقد اختلف النحويون في تخريج هذه المصادر على أقوال عدة، أشهرها قولان:

- أحدهما: قول سيبويه، وجمهور البصريين، أنّ المصدر في موضع الحال أي ماشيًا، وساعيًا، وراكضًا، ومفاجئًا، ونحوه[4].
- الآخر: القول المنسوب إلى الأخفش، والمبرد، والكوفيين، وهو أنّ هذه المصادر مفعولات مطلقة، لا أحوال، واختار الكوفيون أنّ هذه المصادر منصوبة بالفعل نفسه، فـ(قَتَلَهُ صَبْرًا، وأعطاه نقدًا) يكون (قَتَلَهُ) بمعنى (صَبَرَهُ) و(أعطاه) بمعنى (نَقَدَهُ)[5].

ونُسب إلى المبرد، والأخفش، أنّ العامل في هذه المصادر محذوف، وهو فعل من جنس المصدر، فقَبْل كل واحد من هذه المصادر فعل هو الحال، فـ(أتانا مشيًا) تقديره: (أتانا يمشي مشيًا)، و(أتيتُه رَكْضًا) تقديره (أتيتُه أركضُ رَكْضًا)[6].

وبتتبع أقوال المبرد نجد أنّ ظاهر كلامه أنه يعرب هذه المصادر أحوالًا كسيبويه، وجمهور البصريين، فقد قال: "ومن المصادر ما يقع موقع الحال، فيسد مسده، فيكون

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٣٧٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٧٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٣٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٧٠، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ١٢٨، وابن عقيل، شرح الألفية، ١: ٥٧٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٣٧٤.

(٣) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٧٣٥.

(٤) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ٢: ٢٥٧، وابن عقيل، المساعد، ٢: ١٣.

(٥) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٧١، وابن عقيل، شرح الألفية، ١: ٥٧٤.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٥٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٢٨، ، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٦٧١- ٦٧٢.

حالًا؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلتُه صبرًا، وإنما تأويله صابرًا، أو مصبرًا، وكذلك: جئتُه مشيًا؛ لأن المعنى: جئتُه ماشيًا"[1]، وقال أيضًا: "اعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة؛ لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتُ مشيًا، وقد أدى عن معنى قولك: جئتُ ماشيًا"[2].

وبناءً على هذه النصوص أُرجِّح أنّ مذهب المبرد هو إعراب هذه المصادر أحوالًا، كسيبويه، ولكن جاء في عبارات المبرد ما قد يفهم منه أنه يعربها مفعولات مطلقة، نحو قوله: "وكذلك (جئتُه مشيًا)؛ لأن المعنى جئته ماشيًا، فالتقدير: أمشي مشيًا"[3]، وقال أيضًا: "جاء زيدٌ مشيًا، إنما معناه ماشيًا؛ لأن تقديره: جاء زيدٌ يمشي مشيًا"[4]، ولكن أرى أنّ هذه النصوص هي عبارات لتفسير المعنى، وليست تفسيرات إعراب، بدليل أنّ المبرد يتحدث في كل منها عن سياق الحال، لا المفعولات المطلقة، وإنما ذكر الفعل المحذوف ليُبيّن انّ هذه المصادر جاءت من جنس الأفعال التي بدأ بها التركيب وليست خارجًا عنها.

وقد ذكر خالد الأزهري أن ظاهر قول ابن هشام أنها أحوال عند المبرد[5].

٩- شروط إجراء القول مجرى الظن:

إذا دخل القول على الجمل فالأصل أن تحكى هذه الجمل على حالها، اسمية كانت الجملة أم فعلية، نحو: قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ. ومن العرب –وهم بنو سُليم– من يجري القول مجرى الظن، فينصبون به كما ينصبون بـ(ظن) دون شروط، فيقولون: قال زيدٌ عمرًا منطلقًا، كما يقال: ظن زيدٌ عمرًا منطلقًا، ولكن أكثر العرب لا يجرون القول مجرى الظن إلا بشروط –وإنْ اختلفوا في بعضها– منها:

- أن يكون الفعل مضارعًا.

---

(١) المبرد، المقتضب، ٣: ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق، ٣: ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) المرجع السابق، ٣: ٢٣٤.

(٤) المبرد، المقتضب، ٤: ٣١٢.

(٥) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٣٧٤.

- أن يكون المضارع لخطاب، نحو: أتقول زيدًا منطلقًا.
- أن يكون بعد استفهام.
- ألّا يُفصَل بين الأداة والفعل[١].

وقد ذكر بعض النحويين أنّ ابن مالك انفرد بإضافة شرط خامس، وهو أن يكون الفعل المضارع دالًّا على الحال لا الاستقبال، قال ابن مالك: "وهذا الاستعمال عند غير بني سُليم لا يكون إلا في المضارع المسند إلى المخاطب، مقصودًا به الحال"[٢]، قال أبو حيان: "ولم يذكره غيره فيما أعلم"[٣]، وبنحوه قال المرادي[٤].

هذا هو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل، ولكنه في شرح الكافية الشافية لم يشترط ذلك، وإنما اشترط أن يكون الفعل مضارعًا فقط[٥].

وليس بين أيدينا من النصوص ما يدل على تقييد المضارع بالحال فقط، دون الاستقبال، بل إنّ ابن مالك نفسه لم يذكر دليلًا على هذا القيد، والنحويون إذا ذكروا شروط هذا الإجراء اشترطوا أن يكون الفعل مضارعًا، والمضارع يكون للحال وللاستقبال، ولم يقولوا: يُشترَط في المضارع أن يكون للحال[٦]، فهذا سيبويه يشترط أن تكون صيغة المضارع هي (تقولُ)، ولم يذكر سوى ذلك[٧].

قال النحويون:الظاهر من شرط الاستفهام أن يدل على المستقبل، مستشهدين بقول الشاعر: [من الكامل]

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُوْنَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ: الدَّارَ تَجْمَعُنا؟

لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال: أتجمعه الدار بأحبابه؟ بل استفهمه عن وقوع الظن[٨].

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٢٧.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٩٥.
(٣) أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ٣٧، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٤٧.
(٤) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٣٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك، ١: ٣٩٣-٣٩٤..
(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٥٦٨.
(٦) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ١٣٧.
(٧) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٢٢.
(٨) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٦: ١٣٧، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٦٢.

قال بعض النحويين معلقًا على هذا: هذا مبني على أنّ متى ظرف لـ(تقول)، فهي استفهام عن وقت القول، فلا يكون القول واقعًا في الحال، وإلا لم يستفهم عن وقته؛ إذ لا استفهام عن حاصل[1].

وقيل: بل لا دليل في هذا الشاهد؛ لأن متى ظرف لـ(تجمعنا) لا لـ(تقول)، وليس بصواب؛ لأنه إذا كان الاستفهام عن (تجمعنا) لأصبح الفعل (تقولُ) غير عامل؛ لعدم اعتماده على استفهام[2].

ويبدو قيد ابن مالك غير مقنع؛ إذ لم يذكر دليلًا على قوله، ولم أجد من تابع ابن مالك في هذا القيد إلا ابنه بدر الدين في شرح الألفية[3].

وذكر -أيضًا- بعض النحويين أنّ السهيلي أضاف شرطًا سادسًا، وهو ألّا يتعدى الفعل باللام، نحو: أتقول لِزيدٍ: عمرٌو منطلقٌ، فهنا تُحكَى الجملة[4].

قال ناظر الجيش معقبًا: إنّ هذا الشرط غير محتاج إليه؛ لأنه إنْ عُدّي باللام خرج عن معنى الظن، ورجع إلى معنى القول، الذي هو اللفظ[5].

---

(١) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٢٦٢.
(٢) ينظر: المرجع السابق، ١: ٢٦٢.
(٣) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ٢١٢.
(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ٢١٢٨، والتذييل والتكميل، ٦: ١٤٠.
(٥) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٣: ١٥٤٨.

المبحث الثاني
التوابع

التوابع من مكملات الجملة، وهي أنواع محصورة تتبع ما قبلها في الإعراب، وقد صرَّح النحويون بحصول التفرد في هذا الباب في المسائل الآتية:

١- الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا):

قرر النحويون أنّ (إلا) لا تفصل بين الصفة وموصوفها، فلا يقال: (جاءني رجلٌ إلا راكبٌ)، ولا: (ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ) على أنّ (راكبٌ)صفة لـ (رجلٌ)؛ لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فالصفة توضح موصوفها كما توضح الصلةُ الموصولَ، وكما يوضح المضافُ إليه المضافَ، فكما لا تدخل (إلا) بين الموصول وصلته، ولا بين المضاف والمضاف إليه، فكذلك لا تدخل (إلا) بين الصفة والموصوف، ولأنّ (إلا) وما بعدها في حكم الجملة المستأنفة، والصفة لا تُستأنف[(١)].

ولقد وجه النحويون ما جاء من التراكيب وظاهره الفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا) بأنه: إما صفة لبدل محذوف، وإما حال. فإذا قيل: (ما لقيتُ رجلًا إلا راكبًا) فـ(راكبًا) ليست نعتًا لـ(رجل)، بل هو حال منه، أو صفة لبدل منه، أي: (إلا رجلًا راكبًا)[(٢)].

ولكن ذكر ابن مالك أنّ الزمخشري انفرد عن النحويين في هذه المسألة، فأجاز ما منعوه، قال ابن مالك: "وقال الزمخشري: وإذا قلت: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) كان ما بعد (إلا) جملة ابتدائية واقعة صفة لـ(أحد)، وزعم في الكشاف أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] جملة واقعة صفة لـ(قرية) ...وما ذهب إليه فاسد ...ومذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرَف من البصريين والكوفيين معوِّل عليه"[(٣)] وذكر أبو حيان أن ما

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٠١ - ٣٠٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣: ٢٧٥.

(٢) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ١: ٥٨١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٠٢.

قاله الزمخشري "لا نعلم أحدًا قاله من النحويين"[1].

ويبدو أنّ الزمخشري قد قال فعلًا ما نُسب إليه، فقد قال في المفـصَّل: "وإذا قلـتَ: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) كان ما بعد (إلا) جملة ابتدائيـة واقعـة صـفة لأحـد، و(إلا) لغو في اللفظ معطية في المعنـى فائـدتها، وجاعلـة (زيـدًا) خـيرًا مـن جميـع مـن مررت بهم"[2].

وقال أيضًا في (الكشاف) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] "(ولها كتاب معلوم) جملة واقعة صفة لـ(قريـة) والقيـاس ألا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعـالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] وإنما توسطتْ الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصـوف، كمـا يقـال في الحال: (جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوب)"[3]، وقال أيضًا: "إنّ هـذه الـواو تفيد الدلالة على أنّ لصوق الصفة بالموصوف أمر ثابت ومستقر"[4].

وقد رد ابنُ مالك على الزمخشري هذا الاختيـار مـن وجـوه عديـدة، أهمهـا: أنّ هذا القول لم يقل بـه أحـد مـن البـصريين والكـوفيين، وقـد صـرح بعـض النحـويين كالأخفش والفارسي بأنّ هذا ممنوع عند النحويين[5].

وقياس قول الزمخشري أنه إذا جاز أن تدخل (إلا) على الجملة التي تعرب صـفة جاز أيضًا أن تدخل على الصفة المفردة، نحو: ما مررت برجلٍ إلا صالحٍ.

ويبـدو أنّ قـول الزمخشري كـان مقنعًا لبعـض النحـويين الذيـن تـابعوه في قولـه مثل:

---

(١) أبو حيّان، البحر المحيط، ٥: ٤٣٤.

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علـي بـو ملحـم، ط١، مكتبـة الهـلال، بيروت، ١٩٩٣م، ١٠١.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٣: ٣٩٨.

(٤) المرجع السابق، ٣: ٥٧٦.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٣٠٢ -٣٠٣، وأبو حيّان، البحر المحيط، ٥: ٤٣٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤: ٣٩٨ -٤٠٠، والسيوطي، همع الهوامع، ٣: ٢٧٥.

أبي البقاء العكبري[1]، وابن هشام الخضراوي[2]، وشراح المفصل كابن الحاجب[3]، وابن يعيش[4]، والخوارزمي[5].

وبتأمل قول الزمخشري، وقول مخالفيه أراني أَمْيَلَ إلى قول الزمخشري، للأسباب الآتية:

- أولًا: أنّ التفريغ يكون باعتبار الصفات كما يكون باعتبار غيرها، وإذا قُصِدَ التفريغ باعتبار الوصف تعين دخول (إلا)؛ لأن المعنى المقصود بالتفريغ وهو قصر الموصوف على الصفة يفوت لو لم نأتِ بـ(إلا)، فقولنا: (ما جاءني رجلٌ إلا راكبٌ) دلالته قصر الموصوف على الصفة، وهذه الدلالة تفوت إذا منعنا توسط (إلا) بين الصفة والموصوف[6].
- ثانيًا: أنّ هذا هو المفهوم من قول سيبويه؛ إذ قال: "وذلك قولك: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيدًا خيرًا من جميع من مررت به، ولو قال: (مررت بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم) لجاز أن يكون مر بناس آخرين هم خير من زيد، فإنما قال: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيّر منه) ليخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيدًا "[7]، وعلى كلامه فالجملة الواقعة بعد (إلا) في نحو: (ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) صفة لـ(أحد)، و(إلا) دخلت بين الموصوف وصفته؛ لتفيد المعنى الذي أشار إليه سيبويه،فهي ملغاة

---

(١) ينظر: أبو البقاء عبد الله بن حسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، د. ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ، ص١٢٣، و٧٧٧.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٥٢٩، وابن عقيل، المساعد، ١: ٥٨١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ٣٧٧.

(٣) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٣٧٧.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢: ٩٣.

(٥) ينظر: صدر الأفاضل الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير،تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٩٠م، ١: ٤٨٣.

(٦) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٣٧٧، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥: ٢١٩٧.

(٧) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٢. وينظر: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق رشيد بلحبيب، د. ط، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ٢: ٢٥٤.

لفظًا ومعتبرة معنى.[1]

- ثالثًا: أنّ (إلا) تدخل بين المبتدأ والخبر، وبين الحال وصاحبها؛ لإفادة قصر الموصوف على الصفة، نحو : (ما زيدٌ إلا شاعرٌ) و(ما جاء زيدٌ إلا ضاحكًا)، فما المانع من دخولها بين الصفة والموصوف؛ لإفادة المعنى نفسه، نحو: (ما مررت بأحدٍ إلا كريمٍ)، و(مامررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) بالمعنى الذي أشار إليه سيبويه.

وقد صرح الأعلم الشنتمري بأن جملة (زيدٌ خيرٌ منه) في المثال الآنف ذكره في موضع النعت لـ(أحد) و(إلا) معترضة بينهما كاعتراضها بين الحال وصاحبها[2]، وفي هذا ردٌ على ابن مالك، وأبي حيان، اللذين حَكَما بأنّ قول الزمخشري مذهب لا يُعرَف للبصريين ولا للكوفيين، وأنه لم يقل به أحد من النحويين.

٢- نصب صفة (أيّ) في النداء:

اختلف النحويون في نداء الاسم المحلى بـ(أل) فأجاز الكوفيون نداءه بـ(يا) مباشرة، نحو: (يا الغلام)، ومنع ذلك البصريون، ورأوا أنه يتوصل إلى ندائه بنداء (أيّ)، أو اسم الإشارة، أو الاسم الموصول[3]، فلا يقال عندهم: (يا الغلام) إلا في ضرورة الشعر، وأما في السعة فلا، فيقولون: يا أيها الغلام، ويا أيها الناس ونحوه.

وللنحويين رأيان في إعراب الاسم المحلى بـ(أل) بعد (أيّ)[4]: فقيل: صفة لـ(أيّ)، وقيل: عطف بيان[5]، وهناك من فصّل فقال: إنْ كان مشتقًا فهو صفة، نحو: يا أيها الفاضل، وإنْ كان جامدًا فهو عطف بيان، نحو: يا أيها الرجل[6].

وقد نَقَل أبو إسحاق الزجاج أنّ النحويين يوجبون رفع الاسم بعد (أيّ) ولا

---

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٥: ٢١٩٧- ٢١٩٨.

(٢) ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ٢: ٢٥٤.

(٣) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٣٣٥، والعكبري، التبيين، ص٤٤٤، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠٢، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١١٧٣- ١١٧٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢٠-٣٢١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٥٩٨، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣٣٦٤.

(٥) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٩٣-٢١٩٤، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠٥.

(٦) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٧٦.

يجيزون نصبه، وأنَّ أبا عثمان المازني انفرد عنهم، وخالف النحويين جميعًا، فأجاز نصب الاسم بعد (أيّ)، قال الزجاج: "وأجاز المازني أن تكون صفة (أيّ) نصبًا، فأجاز: (يا أيها الرجلَ أقبل)، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول؛ لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"[(١)].

ولم يذكر الزجاج ولا غيره من النحويين دليلًا سماعيًا للمازني على قوله، ويبدو أنه قال ذلك بالقياس على (يا زيدُ الظريفُ) فإنّ النحويين يجيزون رفع (الظريف) على اللفظ، ونصبه على المحل[(٢)].

وقد فرَّق النحويون بين التركيبين بما يقتضي منع النصب بأمرين:

- أحدهما: أنّ هذه الصفة هي المقصودة بالنداء، وإنما أُتي بـ(أيّ) ليتوصل بها إلى ندائه.
- الثاني: أنّ النصب إنما يكون بالحمل على الموضع، ولا يكون هذا إلا بعد تمام الكلام، والنداء لم يتم بـ(يا أيها) فلم يجز الحمل على موضعها[(٣)].

وقد اضطرب كلام ابن مالك في أثناء نقله لإنكار الزجاج، ففي (شرح التسهيل) نقل كلام الزجاج المتقدم[(٤)]، وتابعه في ذلك بعض شراح (التسهيل)[(٥)]، وفي (شرح الكافية الشافية) نَسَبَ إلى الزجاج موافقة المازني بإجازة النصب[(٦)].

ويبدو أنّ السهو الذي وقع فيه ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) قد غرَّ ولده بدر الدين، وكذلك فعل رضي الدين الأستراباذي اللذين نسبا للزجاج -أيضًا-

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٢٢٨- ٢٢٩.

(٢) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ١: ١٩٧، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ص٧٧٧-٧٧٨.

(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣٥٥٨.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٤٠٠.

(٥) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠٧، وأبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م ، ٢: ٨٠٩، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣٥٥٨.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣١٨.

موافقة المازني[1].

وقد استبعد النحويون هذه النسبة إلى الزجاج، وعدوها سهوًا[2].

والظاهر أن قول المازني مردود؛ لضعف دليله القياسي، ولعدم وجود دليل سماعي، ولكن نَقَلَ أبو حيان، وابن عقيل، عن ابن الباذش أنّ النصب مسموع عن بعض العرب[3]، وذكر الصبان في حاشيته على الأشموني شاهد ذلك نقلًا عن السندوبي قراءة بعضهم ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] بالنصب (الكافرين) وحكم عليها بالشذوذ[4]، ولم أجد تخريجًا لهذه القراءة في كتب القراءات، فالله أعلم بصحة نسبة هذه القراءة إلى ابن الباذش، ولاسيما مع إنكار النحويين لهذا السماع كقول الزجاج السالف: "لمخالفته كلام العرب والقرآن"[5]، وقول الرضي: "ولم يَثْبُتْ"[6]، وقول الجرجاني: "وأنكره أصحابنا"[7]، وقول الشاطبي: "وهو رأي ضعيف جدًا، لا يليق بمنصب المازني"[8].

٣- نعت ضمير الغائب:

يرى النحويون أنّ الضمير لا يوصف، ولا يوصف به، فأما كونه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف أنواع المعارف، والأصل في الوصف أن يكون للتوضيح، ولا يصح توضيح الواضح، وأما الغائب فلأن مفسره -في الغالب- لفظي فصار بسببه واضحًا غير محتاج للتوضيح، كما أن الإنسان إنما يضمر حينما يرى أنّ المخاطب قد عرف مقصده، فلا حاجة للوصف[9].

---

(١) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٧٧، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٤٤٦.

(٢) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٣: ٢٩٩، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ١١٧٨.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢١٩٤، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠٧.

(٤) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٣: ٢٢٣.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١: ٢٢٩.

(٦) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٤٤٦.

(٧) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٧٧٨ .

(٨) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ٣١٣.

(٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١١، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٩٩٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٣:٥٦.

وأما كونه لا يوصف به فلأنه ليس بمشتق، ولا مؤول به، فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته، كما أنه لا يصح أن يكن النعت أعرف من المنعوت[1].

هذا مذهب النحويين إلا الكسائي الذي خالفهم، وأجاز نعت ضمير الغائب، قال ابن مالك: "ولا ينعت مضمر الحاضر، ولا ينعت به بإجماع، وكذا مضمر الغائب عند غير الكسائي، ولا يمتنع عنده أن ينعت، ورأيه قوي فيما يقصد به مدح، أو ذم، أو ترحم، نحو: (صلى الله عليه الرؤوفِ الرحيمِ)، و(عمرو غُضِبَ عليه الظالمِ المجرمِ)، و(وغلامك ألطف به البائسِ المسكينِ)، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلًا، وفيه تكلف"[2].

وقد اختلف النحويون في مذهب الكسائي، أعام هو في ضمير الغائب، أم خاص بالمدح، والذم، والترحم، وفي نَقْل ابن مالك المتقدم ما يفيد عموم نعت ضمير الغائب، وقد اعترض عليه أبو حيان بأنّ مذهب الكسائي خاص بالمدح، والذم، والترحم، "لا مطلقًا كما في التسهيل"[3].

وجاء عن الفراء، وأبي جعفر النحاس ما يدل على عموم نعت الضمير، قال الفراء: "وكان الكسائي يقول: جعلته (يعني النعت) تابعًا للاسم المضمر في الفعل، وهو خطأ وليس بجائز"[4].

وقال النحاس: "وفيه قول رابع: قال الكسائي: يكون النعت تابعًا للمضمر في الفعل"[5]، وعلى هذا فتبدو نسبة ابن مالك أقرب إلى الصواب من نسبة أبي حيان.

وقد قوّى ابنُ مالك مذهبَ الكسائي في المدح، والذم، والترحم، ووصف مذهب الجمهور بالتكلف، ورأى النحاس أنّ المسألة ربما كانت من باب اختلاف المصطلحات؛ لأن الكوفيين لا يستعملون مصطلح (البدل) "يجوز أن يكون الكسائي أراد أنّ هذا الذي يكون نعتًا تابع للمضمر، كما يقول البصريون بدل؛ لأنّ الكوفيين

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥: ١٧٥.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢١.
(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٣١، وينظر: السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٢: ٧٥٩.
(٤) أبو جعفر النحاس، معاني القرآن، ١: ٤٧١.
(٥) المرجع السابق، ٢: ٢٦٠.

لا يأتون بهذه اللفظة، أعني (البدل)"[١].

وأراني أميل إلى موافقة ابن مالك في تقوية مذهب الكسائي في المدح، والذم، والترحم، وعدّ الوصفية حينها أبعد عن التكلف من البدل، ولم أجد أحدًا من النحويين قد ذكر سياقات أخرى لنعت ضمير الغائب عدا هذه الثلاثة[٢].

٤- تثنية (النَّفْس) و(العين) في التوكيد:

(النفس) و(العين) من ألفاظ التوكيد المعنوي، ويُؤكد بهما المذكر والمؤنث؛ لرفع توهم المجاز أو السَّهْو، نحو: (جاء زيدٌ نفسُهُ وهندُ نفسُها) و(جاء الزيدون أنفسُهم، والهنداتُ أنفسُهنَّ).

ووقع النقاش بين النحويين في تأكيد المثنى بهما، فقرروا أنّ الأفصح هو جمع (النفس) و(العين) على (أَفْعل) عند تأكيد المثنى، وأجازوا إفرادهما، نحو[٣]:

جاء الزيدان أنفسُهما، ونفسُهما

وجاء العمران أعينُهما، وعينُهما.

وأما تثنيتهما حال التوكيد فقد نَقَل أبو حيان أنّ ابن الناظم -تابعًا لأبيه- قد وهم فأجاز تثنية المؤكد حينئذٍ، نحو: (جاء الزيدان نفساهما، وعيناهما) ثم عقَّب على ذلك بقوله: "ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين"[٤] وقد تابع أبا حيان في هذا بعضُ النحويين[٥]، وقال ابن عقيل: إنّ إجازة ذلك مخالفة لما عليه الناس[٦].

ولكن أَبَدْرُ الدين ابن مالك هو من تفرد أم أبوه الشيخ جمال الدين ابن مالك؟ أم هما معًا؟

---

(١) المرجع السابق، ٢: ٢٦٠-٢٦١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢١، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٩٩٦، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٤٢٠.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٨٩، وعمدة الحافظ، ١:٥٦١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٢١.

(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٤٧.

(٥) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ص٧٧٧، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣٢٨٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٥: ١٩٧.

(٦) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٨٥.

إنّ ظاهر كلام أبي حيان أنّ التصريح بإجازة ذلك وقع منهما معًا[1]، وصرَّح بذلك أيضًا السيوطي[2].

لكن يبدو لي أنّ التصريح قد وقع من ابن الناظم، دون والده للأسباب الآتية:

- أولًا: أنّ النحويين ينسبون التصريح بإجازة هذا لابن الناظم[3]، دون والده[4].
- ثانيًا: أنّ ابن الناظم قد صرح بذلك في شرح الألفية[5].
- ثالثًا: أنه لا يوجد في كتب ابن مالك المطبوعة حسب علمي ما يدل على تصريحه بذلك، فإنه في باب التوكيد لا يزيد على ما قاله النحويون[6].

وأما ظاهر كلام أبي حيان فلي عليه ملحوظتان:

- إحداهما: أنه نسب الوهم إلى ابن الناظم دون أبيه.
- والأخرى: أنه أفرد حين استعمل الفعل قائلًا: (فأجاز أن تقول)، ولم يقل: فأجازا، ولو أنّ ابن مالك صرَّح بهذا لأنكر عليه أبو حيان ولاسيما مع شدة مخالفة أبي حيان لابن مالك، وتتبعه لعثراته.

ويزيد المسألة وضوحًا قول خالد الأزهري: إنّ ترجيح الإفراد على التثنية عند الناظم مأخوذ من عموم قوله في (التسهيل) في (باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح)[7]، أي أنّ مذهب ابن مالك مفهوم من قوله في باب كيفية التثنية، وليس

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٤٧.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥: ١٩٧.

(٣) جاء في النسخة المحققة من كتاب المساعد: "وإجازة المصنف لذلك مخالفة لما عليه الناس"، وذكر المحقق في الحاشية أنّ الثابت في نسختين من النسخ التي حُقّق عليها الكتاب قد ورد فيهما: (وأجازه ابن المصنف)، ولكن المحقق اختار (المصنف) عوضًا عن (ابن المصنف). المساعد، ٢: ٣٨٥.

(٤) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٣: ٩٦٨، وشرح التسهيل، ٧٧٧، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧:٣٢٨٦، وأبو الحسن علي بن محمد الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥ هـ- ١٩٥٥م، ٢: ٤٠٣.

(٥) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٠١.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية، ٣: ١١٦٨-١١٧٠، وشرح عمدة الحافظ، ص٥٦١.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٠٥- ١٠٦.

من قوله في باب التوكيد.

وقد استدل ابن الناظم بإجازة تثنية التوكيد بالنفس والعين بالقاعدة النحوية التي تقول: إنّ "كل مثنى مضاف إلى ما يتضمنه يختار فيه لفظ الجمع على لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد على لفظ التثنية"[(١)]، وإنما رجَّح النحويون الجمع لسماعه وثبوته في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم: ٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا ﴾ [المائدة: ٣٨].

وأما تقديم الإفراد فلوروده في سعة الكلام الفصيح دون ضرورة نحو حديث (مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما)[(٢)].

وبتتبع أقوال النحويين في هذه المسألة يظهر أنّ إطلاق أبي حيان فيه نظر؛ فليس ابن الناظم -ولا أبوه- متفردًا بهذا القول فإنّ هناك نحويين معاصرين لابن مالك، وولده، قد أجازوا ذلك، ومنهم ابن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠هـ[(٣)]، وابن إياز المتوفى سنة ٦٨١هـ[(٤)] والرضي ناسبًا ذلك إلى ابن كيسان عن بعض العرب[(٥)].

وممن خطَّأ أبا حيان في قوله الأشمونيُّ في شرح الألفية[(٦)].

٥- اختلاف التابع والمتبوع في عطف البيان:

عطف البيان "تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال"[(٧)]، وقد نَقَل ابن عصفور أنّ أكثر النحويين يشترطون تعريف البيان والمبين، وخصصه بعضهم بالأعلام، والكُنى،

---

(١) ابن الناظم، شرح الألفية، ص٥٠١، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ١٠٥- ١٠٦.

(٢) ينظر: محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م، ١: ٨٥.

(٣) ينظر: منصور بن فلاح اليمني، شرح الكافية في النحو تحقيق ودراسة: نصار بن محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢١- ١٤٢٢هـ، ص ٩٣٥.

(٤) ينظر: ابن إياز، المحصول شرح الفصول، ص٦٦٧.

(٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ١٠٦٤.

(٦) ينظر: الأشموني، منهج السالك، ٢: ٤٠٣، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٢١ - ١٢٢.

(٧) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١١٩١.

والألقـــاب[1].

في حـين ذهـب بعـض الكـوفيين، والفارسـي، والزمخـشري[2]، واختـاره ابـن عصفور[3]، وابن مالك[4]، إلى جواز بيان النكرات، فإذا كانـت الحاجـة داعيـة إليـه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام، فهي تحتاج إلى ما يبينهـا[5]، نحو: اكسني ثوبًا قميصًا.

وقد نَقَل ابن مالك انفراد الزمخشري ومخالفته لإجماع النحويين بإجازتـه اخـتلاف البيان والمبين في التعريف والتنكير، قال ابن مالك: "وزعـم الزمخـشري أنّ (مقـام)مـن قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمـران: ٩٧] عطـف بيـان مـع كونه معرفة، و(آيات) نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجمـاع البـصريين والكـوفيين، فـلا يُلتفت إليه"[6].

وقد نَقَل غيرُ ابن مالك تفرد الزمخشري في هذا[7].

وبالنظر في (الكشاف) نجد أن الزمخـشري قـد عـدَّ (مقـام إبـراهيم) عطـف بيـان لـ(آيات بينات)[8]، ولكنّ النحويين كما أَبَوا أن يعدوا (مقام) عطـف بيـان أَبَـوا أيـضًا إعرابـــه بدلًا؛ لأنهـم نـصّوا علـى أن المبـــدل منـه (آيـات) إذا كـان متعـــددًا وكـان البـــدل (مقام) غير وافٍ بالعِدة فقد تعـيَّن القطـع، فـأعربوا (مقـام) إمـا مبتـدأ خـبره محذوف، والتقديـــر: (منها مقام)، أو خـــبرًا لمبتدأ محـذوف، والتقـدير: (بعـضها مقـام إبراهيم)[9].

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٤٣، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٤٢٣-٤٢٤.
(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١:١٩٤، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢٦، وابن عقيل، المساعد،٢: ٤٢٤.
(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٩٤.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢٦
(٥) ينظر: المرجع السابق.
(٦) المرجع السابق.
(٧) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب،٤ : ١٩٤٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ١٩٥-١٩٦، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٤٢٤.
(٨) ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويـل، تحقيـق عـادل أحمـد عبدالموجود وعلي محمد معوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ١: ٥٨٦.
(٩) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ١: ٣٩٥ - ٣٩٦، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٣٢.

وقد اعتذر ابن هشام للزمخشري بالقول: إنه ربما عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما في كثير من الأحكام، كما أنّ سيبويه وهو إمام الصناعة يسمي التوكيد وعطف البيان صفة[1].

ويبدو هذا الاعتذار بعيدًا عن الدقة، فإذا قَبِلْنا تعدد المصطلحات من سيبويه المتوفى في القرن الثاني، أفنقبل هذا أيضًا من الزمخشري المتوفى في القرن السادس؟ وقد استقر المصطلح النحوي في عصره! كما أنه لم يُعهَد عن الزمخشري تعدد المصطلحات.

وأرى أنّ قول الزمخشري له حظ من الوجاهة للأسباب الآتية:

- الأول: أنّ هذه النكرة ليست موغلة في الإبهام، فهي نكرة مخصصة بالوصف الذي يقربها من التعريف.
- الثاني: أنّ هذا هو ظاهر الآية، وأما توجيه النحويين فيبدو غير مقنع، وما دعاهم إليه إلا القاعدة النحوية التي تمنع اختلاف البيان والمبين تعريفًا وتنكيرًا.
- الثالث: أنّ الآية حجة سماعية في جواز الاختلاف بين البيان والمبين، والمعنى يساعد على هذا.

ويمكن إعراب (مقام) بدلًا، وأما اعتراض النحويين بأنّ (مقام) مفرد، و(آيات) جمع فأجاب عنه الزمخشري بأمرين:

- أحدهما: أن يُجعل المقام وحده بمنزلة آيات كثيرة؛ لظهور شأنه، وقوة دلالته على قدرة الله، ونبوة إبراهيم، من تأثير قدمه في الحجر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل:١٢٠].
- والآخر: اشتمال المقام على آيات كثيرة، كأثر القدم في الصخر، وإلانة الصخر، وبقاء هذه العلامة، دون سائر آيات الأنبياء، وحفظها سنوات عديدة مع كثرة أعداء إبراهيم[2].

---

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٦: ١٩٦، والخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل، ٢: ٥٩.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ١: ٥٨٦- ٥٨٧.

ويمكن القول أيضًا: إن (مقام) هنا مصدر يدل على الجمع، أي (مقامات) كما قال تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡ ﴾ [البقرة: ٧] أي أسماعهم.

وكما قال الشاعر: [من البسيط]

إنّ العُيُونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ   قَتَلْنَنَا ثمَّ لَمْ يُحْيِيْنَ قَتْلانَا

أي: في أطرافها، ويُقوّي هذا قولُ ابن عباس: "الحج كله مقام إبراهيم"(١).

٦- إتباع المصدر في نحو (ضربي العبدَ مسيئًا):

ذكر النحويون أنّ خبر المبتدأ قد يحذف، وتسدُّ مسدَّه الحال، نحو: (ضربي العبدَ مسيئًا) و(شُرْبي السويق ملتوتًا)، وقد ذكر ابن مالك أنّ الكسائي انفرد عن النحويين، فأجاز وحده إتْباع المصدر المذكور في التركيب السالف، قال ابن مالك: "ومما أجاز الكسائي وحده إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: (ضربي زيدًا الشديدُ قائمًا) و(شربي السويق كلُّه ملتوتًا)"(٢)، وقد نَقَل بهاء الدين ابن النحاس، وأبو حيان، هذا التفرد عن الكسائي أيضًا(٣).

وبيَّن النحويون أنّ الكسائي اعتمد على القياس في ما رآه، وأنه لم يرَ عدم السماع مانعًا؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه في بعض المواضع، كما أنّ في إجازته توسعة وفي منعه تضييق(٤)، ويبدو أنّ رأيه كان مقنعًا لابن مالك؛ لهذا تابعه وأخذ برأيه(٥).

وقد اعترض النحويون على قول الكسائي بأنّ الموضع هنا موضع اختصار، كما أنّ مثل هذه التراكيب يحتاج القول بجوازها إلى السماع، ولم يرد سماع في ذلك، وأما

---

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ١: ٣٩٦.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٦.
(٣) ينظر: بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص ١٧٢، وأبو حيّان، تذكرة النحاة، ص ٦٥٣.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٦، وبهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص١٧٢، وأبو حيّان، تذكرة النحاة، ص٦٥٣.
(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢٨٣.

قولهم: إنّ الحاجة داعية إلى استعماله، فهذا قول مرجوح؛ لأن الحاجة إنْ كانت داعية إلى استعمال هذا التركيب لاستعمله العرب، ما دامت الحاجة تدعوهم إلى هذا، كما أنّ في هذا التركيب فصلًا بين الصفة وموصوفها، فإنْ قيل: إنَّ المراد هو استعمال الصفة تلو الموصوف، نحو: (ضربي الشديدُ زيدًا قائمًا) فهذا حسب قواعد النحويين لا يصح؛ لأنّ المصدر لا يعمل إذا وُصِف[1]. وبناءً على هذا أرى أنّ قول النحويين أسلم من قول الكسائي.

---

(١) ينظر: أبو حيّان، تذكرة النحاة، ص ٦٥٣.

المبحث الثالث
المصدر وبعض المشتقات

صرَّح النحويون بحصول التفرد في المصدر وفي بعض المشتقات من جهة إعمالها وفي بعض أحكامها في المسائل الآتية:

١- زيادة (أل) في المصدر العامل المحلى بالألف واللام:

يعمل المصدر عمل الفعل، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، وله ثلاث أحوال: المضاف، نحو: (عجبْتُ من ضربك زيدًا)، ومجرد من (أل) والإضافة، وهو المنوَّن، نحو: (عجبْتُ من ضربٍ زيدًا)، ومحلى بالألف واللام، نحو: (عجبْتُ من الضربِ زيدًا)[١].

ويرى النحويون أنَّ إعمال المصدر المحلى بأل أقل من أخويه المضاف والمنوَّن قياسًا واستعمالًا[٢]، وقد اختلف النحويون فيه على مذاهب، أشهرها:

- الأول: أنه لا يجوز إعماله مطلقًا، ونُسِب إلى الكوفيين، والبغداديين[٣]، وحسَّنه ابن السراج[٤].
- الثاني: جواز إعماله دون قبح، وهو قول سيبويه[٥]، ونُسِب إلى الفراء[٦].
- الثالث: جواز إعماله على قبح، وهو مذهب منسوب إلى الفارسي، وجماعة من البصريين[٧].

---

(١) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ٢: ٨٨- ٨٩.
(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٦٠ - ٦٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٣.
(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٣٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٣.
(٤) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ١٣٧.
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٢.
(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١.
(٧) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٣٥، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٣.

- الرابع: التفصيل: فإنْ كانت (أل) تعقب الضمير، أي تحلُّ محله، جاز، نحو: (فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا)، و(ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ) أي: عن ضربي مسمعًا، ونكايته أعداءه، وإنْ لم تعاقب فلا يجوز، نحو: (عجبْتُ من الضرب زيدٍ عمرًا)، وهو قول لبعض النحويين كابن الطراوة،[1] واختاره أبو حيان[2].

ونقل أبو حيان اتفاق النحويين على أنّ الألف واللام الداخلة على المصدر تفيد التعريف، وأنه لم يخالف في هذا إلا صاحب الكافي، ويقصد به أبو جعفر النحاس[3]، قال أبو حيان: "ولا نعلم خلافًا في ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي في الإفصاح، من أنّ الألف واللام...ينبغي أن تُدّعى زيادتهما كما يُدّعى ذلك فيهما في (الذي) و(التي) وما جرى مجراهما، وكذلك الآن؛ لأن التعريف في هذه الأشياء بغيرهما فيدعى فيهما الزيادة؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان"[4].

ويبدو أنّ هناك اختلافًا في النقل في كتاب (ارتشاف الضرب) عنه في (منهج السالك)، ففي ارتشاف الضرب: "... إلا ما ذهب إليه صاحب الكافي، وفي الإفصاح: إنه ينبغي أن تُدَّعى زيادتها"[5]، فظاهر ما هو مطبوع في (منهج السالك) أنّ المخالف هو صاحب كتاب (الكافي) في كتابه الموسوم بـ(الإفصاح)، وظاهر (ارتشاف الضرب) أنّ صاحب (الإفصاح) موافق لصاحب (الكافي). ويبدو لي أنّ الأقرب إلى الصواب هي صياغة (ارتشاف الضرب)؛ لأنه لم يُعرف للنحاس كتاب اسمه (الإفصاح)، كما أنَّ صاحب (الإفصاح) -ولعله ابن هشام الخضراوي- لا يُعلم له كتاب اسمه (الكافي)، وهو ما يعني أنّ المؤلِفَيْنِ مختلفان، بخلاف صياغة (منهج السالك)، وقد نَقَل أبو حيان عن (الكافي) و(الإفصاح) كثيرًا في (ارتشاف الضرب)[6].

---

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٣٥، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٣.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني جلازر، ط١، تصوير دار أضواء السلف طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية، ١٩٤٧م، ص٣١٤- ٣١٥.

(٣) وقد نُقَل عنه أكثر من مرة في ارتشاف الضرب، ينظر: ٥: ٢٥٤٦

(٤) أبو حيّان، منهج السالك، ٣١٤ - ٣١٥.

(٥) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٦١.

(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٥٤٤، ٢٥٤٦.

والملحوظ أنّ النحاس قد استدل على زيادة (أل) بوجود تعريفين في الكلمة حينئذٍ، وحيث لا يجتمع في الاسم تعريفان؛ لذا لا بد من ادعاء الزيادة، ولكن لم يذكر أبو حيان التعريف الآخر الذي ادعاه صاحب (الكافي) في المصدر المحلى بـ(أل) إضافة إلى الألف واللام، ولا يبدو في هذه الكلمات عند النحويين إلا تعريف واحد، وهو دخول (أل)، وعلى هذا فادِّعاء الزيادة يحتاج إلى دليل.

وقد علل النحويون ضعف عمل المصدر المحلى بـ(أل) بأنّ الألف واللام لا تدخل في أسماء الأجناس التي هي الأصول إلا إذا كانت معرفة، وإذا كانت كذلك، فقد قويتْ اسميتها، فضعف مشابهتها للفعل، فقلَّ عملها[1].

قال عبد القاهر الجرجاني: "إنَّ الألف واللام لا تزاد في أسماء الأجناس، حتى يقال: إنَّ دخولها كعدم دخولها، فلذلك لا يكاد يوجد المصدر عاملًا وفيه الألف واللام؛ لأنهما يخرجان المصدر عن شَبَه الفعل، فالأكثر أن يُعدَّى بحرف جر، كأن يقال: (عجبت من الضرب له، ومن الإعطاء له"[2].

٢- شروط عمل اسم الفاعل:

اسم الفاعل -ومثله اسم المفعول- له ثلاثة أحوال:

- أحدها: أن يكون محلّى بالألف واللام.
- الثاني: أن يكون مضافًا.
- الثالث: أن يكون خاليًا منهما.

فأما إنْ كان بالألف واللام فيعمل عمل فعله مطلقًا، سواء بمعنى الماضي أم بمعنى الحال أم بمعنى الاستقبال، فيقال: (جاء الضارب زيدًا أمس، أو اليومَ، أو غدًا)، وأما إنْ كان مضافًا ففي عمله خلاف بين النحويين بين من يجيز مطلقًا، ومن يمنع عمله إنْ كان بمعنى الماضي، ومن يفصِّل فيجيزه - وإنْ دل على ماضٍ- في باب (ظننت) فقط[3].

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٦٠.
(٢) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ١: ٥٦٥.
(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١٠٠٠- ١٠٠٩.

وأما إنْ كان اسم الفاعل - ومثله اسم المفعول- بغير ألف ولام، ولا إضافة، فإنَّ النحويين يضعون لعمله عمل فعله شروطًا عدة أهمها شرطان:

- أحدهما: أن يدل على الحال أو الاستقبال، وألا يدل على ماض.
- الآخر: أن يكون معتمدًا، كأن يكون صفة لموصوف، أو خبرًا لمبتدأ، أو حالًا، أو تتقدم عليه إحدى أدوات الاستفهام، أو ما النافية.

ويبدو أنّ هذين الشرطين كالمجمع عليهما، غير أنّ النحويين قد نقلوا انفراد بعضهم، ومخالفة الإجماع في هذين الشرطين:

فأما الشرط الأول فقد نقل الزجاجي انفراد الكسائي بإجازة عمل اسم الفاعل، وإنْ دلَّ على ماضٍ، قال الزجاجي: "ولو قلت: (هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ) بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلا الكسائي، فإنه كانَ يجيزه"[(١)]، ونقل ذلك غير واحد من النحويين، قال السيرافي: "وهذا قول النحويين إلا الكسائي"[(٢)]، وقال ابن عصفور: "فإنْ كان بمعنى المضي...فحذف التنوين والإضافة بالإجماع إلا الكسائي"[(٣)]، وقال ابن أبي الربيع: "ولا أعلم في هذا خلافًا بين البصريين والكوفيين إلا الكسائي، فإنه خالف في هذا"[(٤)].

وأما الشرط الثاني فقد نَقَل ابن أبي الربيع انفراد الأخفش فيه ومخالفته النحويين في عمل اسم الفاعل واسم المفعول دون اعتماد، قال ابن أبي الربيع: "ولا أعلم أحدًا من النحويين البصريين والكوفيين خالف في هذا إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه ادّعى أنّ اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإنْ لم يعتمدا"[(٥)].

وهناك تفرد ثالث نقله ابن أبي الربيع في اسم الفاعل واسم المفعول عن ابن الطراوة أنهما لا يستعملان إلا للحال، ولا يدلان على مستقبل، ولا ماضٍ أصلًا، قال: "وإنما احتجت إلى إطالة الكلام في هذا وإنْ كان النحويون المتقدمون لم ينقل

---

(١) الزجاجي، الجمل، ص٨٤.
(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١: ٤٣٦.
(٣) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٥١ - ٥٥٢.
(٤) المرجع السابق، ٢: ٩٩٩.
(٥) المرجع السابق، ٢: ٩٩٩.

عنهم في ذلك خلاف؛ لأن ابن الطراوة خالفهم في اسم الفاعل واسم المفعول، وقال فيهما: لا يستعملان إلا للحال، كما تستعمل الصفات كلها، فلا يقال: (هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، ولا هذا مكرمُ عمرٍو أمسِ)...وإجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلِّها دليلَ على ما ذكرته"[1].

أولًا: انفراد الكسائي:

يرى النحويون أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافًا إلى ما بعده، فيقال: (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ولا يعمل في ما بعده، فلا يقال: (هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ)؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه، وهو المستقبل، كما أنّ الفعلَ المضاع يعرب لأنه شابه اسم الفاعل، فكل واحد منهما محمول على الآخر، بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الماضي، فإنه لا يعمل[2]، قال الزجاجي: "فليس بين اسم الفاعل والفعل الماضي مضارعة، فلذلك لم يعرب الماضي، ولا عمل اسم الفاعل عمله"[3].

وقد استدل الكسائي بأمرين:

- أحدهما: قوله تعالى: ﴿ وَكَلۡبُهُم بَٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِۚ ﴾ [الكهف: ١٨] فظاهره أن اسم الفاعل (باسط) يدل على الماضي، وقد عمل في (ذراعيه)[4].
- الآخر: ما نَقَلَه عن العرب (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسويرٌ فرسخًا)

فأما الآية فيرى الجمهور أنها تدل على حكاية الحال[5]، فالمعنى هو: (يبسط ذاعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أنّ الواو في (وكلبهم) هي واو الحال، وقوله تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمۡ ﴾ بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: (وقلَّبْناهم)

(١) المرجع السابق، ٢: ٩٩٨.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٧١، وابن السراج، الأصول في النحو،١: ١٢٥- ١٢٦.
(٣) الزجاجي، الجمل، ص٨٤.
(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص١٤٢.
(٥) معنى حكاية الحال أن تقدِّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ فَلِمَ تَقۡتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبۡلُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩١] ويفعل هذا في الفعل الماضي المستغرَب، كأنك تحضره للمخاطَب، وتصوره له؛ ليتعجب منه، تقول مثلًا: رأيت الأسدَ فآخذ السيف فأقتله، ينظر: الرضي، شرح الكافية ٢: ٧٢٨.

بالماضي، فالحال الماضية تُحكى على صورة الحاضرة، كقوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥] فقد جاء اسم الإشارة وإنْ لم يوجد المشار إليه؛ لأن القصد حكاية الحال المنقضية(١).

وأما ما نُقل عن العرب (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسويرٌ فرسخًا) فيرى الجمهور أنه لا حجة فيه؛ لأنه لم يعمل في مفعول به صريح فيكون دليلًا، وإنما أعمل في الجار والمجرور - والجار والمجرور ومثله الظرف- تعمل فيه معاني الأفعال(٢)، ويتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وقد نقل بعض النحويين أن هناك ممن جاء بعد الكسائي ممن تابعه ورجّح مذهبه(٣).

ثانيًا: انفراد الأخفش :

سبقت الإشارة إلى أنَّ النحويين يشترطون لعمل اسم الفاعل أو اسم المفعول الاعتماد، وانفرد الأخفش -كما نقله ابن أبي الربيع- بإجازة العمل دون اعتماد على استفهام ولا غيره، فعلى هذا يصح القول: قائمٌ الزيدان، وخارجٌ الصالحون(٤).

واعترض الجمهور بأمور منها:

١- أنَّ هذا لم يُسمع، وأما مجيئه في الشعر فليس بدليل قوي؛ لأن الشاعر قد يضطر فيقول في شعره ما لا يقول في كلامه، وإنما الذي صح وثبت هو أنهما عملا في الكلام في حال الاعتماد(٥).

٢- من حيث الصناعة النحوية، إذ قرر النحويون أنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يتقوى فيهما جانب الفعل في حال الاعتماد، وإذا لم يكن ثمة اعتماد فلا يتقوى

(١) ينظر: الجرجاني، المقتصد، ١: ٥١٣، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٥١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٦.

(٢) ينظر: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح كتاب الجمل للزجاجي، دراسة وتحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م، ص١٩٦، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٥٠.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٧٢، وابن عقيل، المساعد، ٢: ١٩٧، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٦٦.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١: ٥٩٤.

(٥) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٩٩.

فيهما ذلك، قالوا: وهذا موافق للسماع، ولم يُنقل عمل إلا باعتماد[1]، قال السهيلي: "ولو وجد الأخفش -ومن قال بقوله- مسموعًا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه، فإذا لم يكن مسموعًا وكان بالقياس مدفوعًا، فأَخْلِقْ به أن يكون باطلًا ممنوعًا"[2].

وقد نُسب مذهب الأخفش للكوفيين[3]، فإنْ صحت النسبة لم يصح التفرد، ولكن لعل المقصود بهذه النسبة هم الكوفيون الذين جاءوا بعد الأخفش، والله أعلم.

ثالثًا: انفراد ابن الطراوة:

يرى ابن الطراوة أنّ ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال ووجوب العمل باطل، لا وجه له، وأنّ أسماء الفاعلين إنما تدل على الحال، وأنّ قولهم: (هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ) محال، ولا يجوز التكلم به، وأنه غير موجود أبدًا، ولا مستعمل في الكلام، بل ولا مألوف بين العوام، وإنما هو لفظ تعاوره أهل النظر من النحويين، فارتاضتْ به ألسنتهم، وانقادت به طباعهم، من غير سماع من العرب[4].

قال ابن أبي الربيع: "وما حُكي من قول العرب: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ، ومررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، حجة عليه، وإجماع النحويين على إخراج اسم الفاعل واسم المفعول من الصفات كلها بتخصيصها باسم لا (ينطلق)[5] على غيرهما من الصفات، دليل على ما ذكرته"[6].

أقول: إنَّ في النفس من نسبة هذه الأمثلة إلى العرب شيئًا، فأما المثال الأول فقد نقله ابن عصفور هكذا: (هذا مارٌ بزيدٍ أمس فسوير فرسخًا) ناقلًا ذلك عن الكسائي، وناسبًا إياه إلى العرب، وبتأمل هذا المثال نجد أنّ فيه أمرين يخالفان ما عليه النحويون:

---

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ١: ٥٩٤.
(٢) السهيلي، نتائج الفكر، ص٤٢٥.
(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٢٧١، وابن عقيل، المساعد، ٢: ١٩٤
(٤) ينظر: ابن الطراوة، الإفصاح، ص٥٠.
(٥) كذا، ولعلها: لا يُطلق.
(٦) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٩٨.

- أحدهما: عمل اسم الفاعل مع دلالته على المضي.
- الآخر: عمل اسم الفاعل مع تصغيره.

وهذان أمران لا يوافق عليهما أحد إلا الكسائي[1]، ثم يجتمعان في قول واحد، ولا يسمعهما إلا الكسائي! فربما كان هذا تمثيلًا من الكسائي وليس نقلًا عن العرب، على أنّ ابن عصفور حجة في نقله، ولكن مخالفة النحويين جميعًا بدليلٍ فيه احتمال الضعف ليس بالقوي.

وأما المثال الثاني الذي نُقل عن العرب وهو (مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا) فإن سيبويه لم يذكر أنه سمعه من العرب، إذ قال: "واعلم أنك إذا نصبتَ في هذا الباب فقلتَ: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا فالنصب على حاله"[2] فيبدو أنه تمثيل، وليس نقلًا. وعلى هذا فقول ابن الطراوة له وجه من الصواب.

٣- معاملة اسم المفعول معاملة الصفة المشبهة :

اسم المفعول عند النحويين كمضروب ومُكرَم كاسم الفاعل في العمل، غير أنه يعمل عمل الفعل المبني لنائب الفاعل، نحو: (زيدٌ مُعطى أبوه درهمًا الآن أو غدًا)[3].

وقد نَقَل السيوطي عن الشاطبي أنّ ابن مالك قد انفرد في باب اسم المفعول بذكر حكم لم يذكره غيره، وأنه قد اعتنى بذكر هذا الحكم في سائر كتبه[4]، والمقصود بهذا الحكم هو اسم المفعول المتعدي إلى واحد، فإنه يجوز معاملته معاملة الصفة المشبهة.

قال ابن مالك: "وقد أغفل أكثر المصنفين إجراء اسم المفعول مجرى الصفة [أي المشبهة] وهو يجري مجراها مطلقًا إنْ كان مصوغًا من متعدٍ إلى واحد، كمضروب، ومرهون، ومرفوع، ومجموع"[5]، ويمثّل له بنحو:

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٧٤، وشرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٤٠- ١٠٤٢.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٥٢.
(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٣: ٢٣٢.
(٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥: ٩٠.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٠٤.

هذا مضروبٌ الظهرَ، ومهزولٌ فصيلَه، ومهزولٌ فصيلًا.

هذا مضروبُ الظهرِ، ومرهوبُ فصيلٍ.

واستدل ابن مالك على هذا بشواهد، فنظير حَسَنٍ وجهِهِ قول الشاعر: [من الطويل]

تَمَنَّى لِقائِي الجَوْنُ مَغْرُورَ نَفْسِهِ   وَلَمَّا رآني ارتاعَ ثمَّتَ عرَّدا

ونظير حسن وجهَهَ قول الشاعر: [من الكامل]

لَوْ صُنْتَ طَرْفَكَ لم تُرَعْ بِصِفاتِها   لَمَّا بَدَتْ مَجْلُوَّةً وَجَناتِها

ونظير حسنٌ وجهٌ قول الشاعر: [من الطويل]

بِثَوْبٍ وَدِيْنارٍ وَشاةٍ وَدِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِما هَهُنا رَأْسُ

قال الشاطبي: إنّ إجراء اسم المفعول المتعدي إلى واحد مجرى الصفة المشبهة مما أغفله النحويون، ولم يذكروه، واعتنى به ابن مالك وذكره في تواليفه(1).

والملحوظ أنّ ابن مالك قد أجاز في شرح التسهيل إجراء اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة مطلقًا، قائلًا: "والأصح أن يُجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقًا"(2) ولكنه لم يطلق ذلك في الألفية بل قال: "وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع"(3) قال الشاطبي عن قوله: (قد يضاف) يشير إلى أنّ هذا قليل الاستعمال، كعادته في القليل، ورأيه في الألفية حسن لقلة هذا الاستعمال(4).

وقول ابن مالك في التسهيل (في الأصح) يشعر بالخلاف في هذه المسألة، قال أبو حيان: "ولا نعلم خلافًا في ذلك"(5) وعلَّق الأزهري على هذا القول بأن هذا لا يقدح في قول ابن مالك؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ(6).

وقد رأى بعض النحويين أنّ اسم المفعول حينئذٍ يرفع ما بعده على الفاعلية على

(1) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٣١٩.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٠٠.
(3) ابن الناظم، ص٤٣٣.
(4) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٣٢٠.
(5) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٣٥٩.
(6) ينظر: خالد الأزهري، موصل النبيل، ص٨٨١.

ما تقتضيه الصفة المشبهة، لا على النيابة عن الفاعل كما تقتضيه حال اسم المفعول؛ لأنّ حال اسم المفعول إنما تراعى إذا أريد به معنى الحدوث، وأما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية، وينصب على التشبيه بالمفعول به إنْ كان معرفة، وعلى التمييز إنْ كان نكرة(١).

٤- عمل الصفة المشبهة:

يرى النحويون أنَّ بعض الصفات كـ(حسن، وجميل، كريم) ونحوها تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد، فهي قد شابهت اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله، ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أنّ اسم الفاعل كذلك، وأنها تتحمل الضمير كاسم الفاعل، وأنها -مثله- تطلب الاسم بعدها، وأنها تذكَّر وتؤنَّث وتثنى وتجمع، فيقال: حسن، وحسنة، وحسنان، وحسنتان، وحسنون، وحسنات، كما يقال: ضارب، وضاربة، وضاربان، وضاربتان، وضاربون، وضاربات(٢)، وأنها إنما أشبهت اسم الفاعل؛ لأنها أقل منه منزلة، إذ إن عمله أقوى، فهو يعمل فيما كان من سببه هو، وفيما لم يكن من سببه، فمثال الأول: (مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا)، ومثال الثاني: (مررت برجلٍ ساكنٍ محمدٌ في داره) في حين أن الصفات المشبهة باسم الفاعل لا تعمل إلا فيما كان من سببها، نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهُهُ) فلا صح أن يقال: (مررت برجلٍ حسنٍ عمرٌو في داره)؛ لذلك كانت عند النحويين أقل من أن تكون بمنزلة اسم الفاعل(٣).

وقد نَقَل النحويون أكثر من تفرد في الصفة المشبهة:

أولها: انفراد ابن الطراوة

نقل ابن أبي الربيع انفراد ابن الطراوة عن النحويين في ما تقدم قائلًا: "وهذا الذي ذكرتُه -وهو أنّ الصفة لا تعمل إلا بالحمل على اسم الفاعل لشبهها به- لا أعلم بين النحويين فيه خلافًا، ورد ابن الطراوة على أبي القاسم [يريد الزجاجي]

---

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٣٢١، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٧١.

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص١٥١، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٦٦، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٨٠.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١٠٧٣- ١٠٧٥.

هنا، وكذلك رد على أبي علي وقال: جعلا رفع الصفة على التشبيه باسم الفاعل، وليس كذلك، الرفع ليس بالحمل على اسم الفاعل... أما الرفع فاستحقه بحق الأصل ألا ترى أنه يرفع المضمر، فكما يرفع المضمر يرفع الظاهر"[1].

وما استدل به ابن الطراوة - فيما نُسب إليه- من دليل ليس بالقوي من وجهين:

- أحدهما: أنّ الأصل في الصفات أنها لا تعمل عمل الفعل رفعًا ولا نصبًا لمباينتها له بدلالتها على الثبوت، ولكونها -أي الصفة المشبهة- مأخوذة من فعل قاصر[2].
- الثاني: أنّ بعض الأسماء ترفع المضمر ولا ترفع الظاهر، نحو قولهم: (مررت بقومٍ عربٍ أجمعون) ففي (عرب) ضمير؛ لأنّ (أجمعين) لا يكون ألا توكيدًا، ولا يوجد اسم مرفوع يجري عليه(أجمعون) إلا الضمير الذي في (عرب)، ومثله: (مررت بقاع عرفجٍ كلُّه)، فهذه الأسماء وإنْ كانت جوامد فهي جارية مجرى المشتق[3].

ثانيها: انفراد سيبويه:

ذكر النحويون لمعمول الصفة المشبهة صورًا عدة[4]، -وقد قيل في هذا : إنه يحتاج إلى سماع[5]- ومنها قولهم: (مررت برجلٍ حَسَنِ وجههِ) "فسيبويه وجميع البصريين يجيزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجيزونها بلا قبح في السعة"[6] ونُسب إلى المبرد منعها مطلقًا في الشعر وغيره[7].

وقد حكى الزجاجي أن هذه المسألة مما انفرد بإجازتها سيبويه وحده، قال: "والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحده، وهو قولك: (مررت برجلٍ حَسَنِ

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١٠٧٥.
(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١٠٧٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٨٠.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٣١، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١٠٧٠.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٩٠.
(٥) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢١٥.
(٦) رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٧٥٢.
(٧) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٧٣، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٨.

وجههِ) بإضافة (حسن) إلى (الوجه) وإضافة (الوجه) إلى الضمير العائد على الرجل، وخالَفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ؛ لأنه أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا"[1].

وقد اعترض النحويون على قول الزجاجي، ووصفوا قوله بالفساد، والوهم[2]، وكان ابن السيد أشدَّهم اعتراضًا، فقد وصف قول الزجاجي بأنه "كلام قد جمع الكذب والخطأ"[3].

واعتراض النحويين على الزجاجي يعود على ثلاثة مواضع:

- الأول: قوله: إنّ سيبويه أجازه، فسيبويه لم يجز ذلك، بل ذكر أنه قد جاء في الشعر، ثم وصفه بالرداءة، قائلًا: "وقد جاء في الشعر (حسنةُ وَجْهِها) شبهوه بـ(حسنةِ الوجهِ) وذلك رديء..."[4].
- الثاني: قول الزجاجي: (أجازه سيبويه وحده، وخالفه جميع الناس في ذلك)، وقد ذكر النحويون أن أكثر أصحاب سيبويه موافقون له[5]، وقيل: بل أجازه طائفة لا يحصون[6]، وقال ابن عصفور: قول أبي القاسم باطل، بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه إلا المبرد[7].

وقد تأوَّل المبرد البيت الذي استشهد به سيبويه على جواز ذلك في الشعر وهو:[من الطويل]

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عرَّسَ الرَّكْبُ فِيْهما   بِحَقْلِ الرُّخامَى قَدْ عَفا طَلَلاهُما
أَقامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتا صَفًا   كُمَيْتَا الأَعالِي جَوْنَتا مُصْطَلاهُما

والشاهد في قوله: (جونتا مصطلاهما) فـ(جونتا) بمنزلة (حسنتا) و(مصطلاهما)

---

(١) الزجاجي، الجمل، ص ٩٨.
(٢) السهيلي، الأمالي، ص١١٧، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ١: ٦٤٩، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٧٢.
(٣) ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص٢٢٣.
(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ١٩٩.
(٥) ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص٢٢٤.
(٦) ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ١: ٥٦٥.
(٧) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٧٣.

بمنزلة (وجوهِهما) والضمير الذي في (مصطلاهما) يعود إلى قوله: (جارتا صفا) وهما الأثفيتان، والصفا الجبل ثالثهما، و(كميتا الأعالي) تعني أنَّ الأعالي من الأثفيتين لم تسوَّد لبعدهما عن مباشرة النار، فهي على لون الجبل، و (جونتا مصطلاهما) تعني أنهما مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود منهما[1].

وأقام المبرد تأويله على أنّ الضمير في (مصطلاهما) عائد على (الأعالي) فالمعنى عنده (كميتا الأعالي جونتا مصطلى الأعالي)[2]، قيل: وفي هذا بعد وتكلف لا يخفى، فهو يقتضي أنّ الأعالي كلها كميت[3]. ونُقل عن ابن درستويه أنّ قول أبي العباس أردأ مما أنكر على سيبويه؛ لأنه جعل ضمير الاثنين عائد على جماعة، ولأنه أضاف (الجونتين) إلى مضاف إلى ضمير الجاريتين، وإنما الجونتان صفة للجاريتين[4].

قال ابن عصفور: إنّ الذي يدل على بطلان مذهب المبرد هو فساد المعنى و ضعف اللفظ، فأما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل، وأما فساد اللفظ فإن المعنى يكون حينئذٍ (جونتا مصطلى الأعالي) والمصطلى في الحقيقة إنما هو للجاريتين، لا للأعالي، وذلك بمنزلة قولك: (مررتُ برجلٍ حسن وجه رأسه) فتضيف الوجه للرأس، وإنما هو للرجل[5].

الثالث: قوله: إنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، بمعنى أنه قد أضاف (حسن) إلى (وجهه) والحسن هو الوجه، قال ابن خروف: إنّ هذا التعليل فيه غفلة؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في هذا الباب[6]، وما وصفه

(١) ينظر: الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص١٦٥.
(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١١٠٢.
(٣) ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص٢٢٦، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٧٥٢، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ١١٠٢
(٤) ينظر: ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص٢٢٦
(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٧٤.
(٦) ينظر: ابن خروف، شرح الجمل، ١: ٥٦٧.

سيبويه بأنه رديء إلا لأن في (حسن) ضميرًا يرتفع به يعود على الموصوف، فلا حاجة إلى الضمير الذي في الوجه؛ لأن الأصل (حسنٍ وجهُهُ) بالرفع، والهاء تعود على (زيد) ونُقلت هذه الهاء عينها إلى (حسن) فيقال: (حسنِ وجهٍ) إي إنّ الضمير مستتر في حال رفع، فلا معنى لوجود الضميرين: الضمير في (حسن) العائد على (زيد)، والضمير في (وجهه) العائد على (زيد) أيضًا[1].

وقد تبع ابنُ يعيش الزجاجي في نسبة جواز ذلك إلى سيبويه، ولم يذكر الخلاف في المسألة[2].

ومن النحويين -كابن مالك- من اختار مذهب الكوفيين في إجازة هذه المسألة في الكلام كله نظمه ونثره، ولكن على ضعف، واستشهد على ذلك ببعض الشواهد الحديثية[3].

ثالثها: انفراد الكسائي:

إذا كان معمول الصفة المشبهة ضميرًا بارزًا متصلًا، نحو: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ جميله) فمعمول (جميل) هنا ضمير بارز متصل، وهو هنا في محل جر بالإضافة بشرط مباشرة الصفة، وخلوّ الصفة من (أل). فإنْ فُصل بين الصفة والضمير، أو قُرنتْ الصفة بـ(أل) فالضمير -كما ذكر النحويون- في محل نصب مشبّه بالمفعول به؛ لأن الفصل بالضمير يمنع الإضافة، و(أل) والإضافة لا يجتمعان، نحو:

(قريش نجباء الناس ذرّيّةً وكرامهموها).

و(مررتُ بالرجل الحسن الوجه الجميله)[4].

وانفرد الكسائي دون غيره من النحويين بإجازة النصب مع المباشرة والخلوّ من (أل)، قال ابن مالك ناقلًا انفراد الكسائي: "إنّ هذا الوجه لم يجزه من القوم إلا

(١) ينظر: ابن السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٥٦، وابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل، ص ٢٢٤-٢٢٥، والسهيلي، الأمالي، ص١١٧، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٧٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٨٦.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٩٥- ٩٦، وشرح الكافية الشافية، ٢: ١٠٦٩.

(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢١٦، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص٨٧٣.

الكسائي"[1]، وقال أبو حيان: "ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب إلا الكسائي"[2]، ونقل ابن عقيل حكاية ابن مالك انفراد الكسائي[3]، نحو: (رأيتُ غلامًا حسنَ الوجه أحمره) فعلى الإضافة تُكسر الراء، وعلى التشبيه تفتحها، وإنما يمكن القصدان: قصد الإضافة، وقصد التشبيه بالمفعول به، والمعمول ضمير إذا كانت الصفة غير منصرفة، كـ(أحمر) المتقدم.

واستدل الكسائي بما نَقَله عن العرب، مثل: (لا عهد لي بألأم منه عمًا ولا أوضعَه) بفتح العين[4]. وقد تبع ابنُ مالك الكسائيَّ في قوله واستدل له بقول الشاعر: [من الوافر]

فَإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيَئًا فإنَّ نِكاحَها مَطَرًا حَرامُ

"بجر (مطر)، وجرّه يدل على نصب الضمير مع اتصاله بالمضاف، فعُلم بهذا جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره"[5].

وقد ذكر ابن عصفور الوجهين: الجر والنصب، ولم يخص النصب بالكسائي[6]، ولا أرى في هذا حجة على حكاية ابن مالك، فمن علم حجة على من لم يعلم.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٩٣.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٣٥٢.
(٣) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٢١٦.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٩٣، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٢١٦.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٩٣.
(٦) ينظر: ابن عصفور، المقرب، ١: ١٤١، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٢١٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٢٧٨٧.

المبحث الرابع
الإضافة

الإضافة نسبة بين اسمين يتعرف أولهما بالثاني إن كان الثاني معرفة، ويتخصص به إن كان الثاني نكرة، وتوجِب هذه النسبة لثانيهما الجر أبدًا، وقد صرَّح النحويون بالتفرد في باب الإضافة في المسائل الآتية:

١- أنواع الإضافة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يضاف الشيء إلى نفسه؛ إذ لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ثم إن المضاف إنما يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف أو يتخصص إلا بغيره، فإنْ جاء مثل ذلك نحو: (صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، ونحوه فإنّ من أضاف فإنما أضاف في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: (صلاة الساعة الأولى)، و(مسجد الوقت الجامع)[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الصفة ذُهب بها مذهب الجنس، فجُعلت (الخضراء) في نحو: (حبة الخضراء) جنسًا لكل أنثى موصوفة بالخضرة، واشترطوا اختلاف اللفظ من غير تأويل[٢]، ثم اختلفوا بعد ذلك فيما جاء من الإضافة هكذا، أمحضة هي أم غير محضة؟ على مذاهب مختلفة[٣].

وقد انفرد ابن مالك عن سائر النحويين في هذه الإضافة، فقسم الإضافة تقسيمًا جديدًا مخالفًا لمن سبقه، قال أبو حيان: "وإلى هذين القسمين قسّم الناس الإضافة، وهما محضة وغير محضة، وذهب ابن مالك إلى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلم له سلفًا في ذلك"[٤]، وقال ناظر الجيش: "وهو شيء أثبته المصنف، ولم يعرف ذلك لغيره من النحاة؛ لأن الإضافة عندهم إما محضة وإما غير محضة"[٥].

---

(١) ينظر: السهيلي، الأمالي، ص٧٠، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٠٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢٧٥.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٠٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢٧٥.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٠٥-١٨٠٦.

(٤) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٠٥- ١٨٠٦، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢٧٧.

(٥) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣١٨٦- ٣١٨٧، وينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٣٣.

وما نُقل عن ابن مالك ثابت عنه، فقد ذكر أن هناك إضافة هي واسطة بين المحضة وغير المحضة، وتشمل هذه الإضافة أمورًا سبعة[1]:

١- إضافة الاسم إلى الصفة نحو مسجد الجامع، وصلاة الأولى، ودار الآخرة، وحبة الحمقاء، ونحوها.

٢- إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: شهر رمضان، ويوم الخميس، وسعيد كرز، وذات اليمين، وذي صباح، قُصد بالمقدم المسمى، وبالثاني مجرد اللفظ، فسعيد كرز بمعنى مسمى كرز، ومثله مسمى رمضان، ومسمى الخميس، وغيره.

٣- إضافة الصفة إلى الموصوف كقول الشاعر: [من البسيط]

إنّا مُحَيّوكِ يا سَلمى فَحَيّينا   وَإِنْ سَقَيتِ كِرامَ الناسِ فَاسقينا

أي: الناسَ الكرام، ثم قُدمت الصفة، وجُعلت نوعًا مضافًا إلى الجنس، ومثل هذا قولهم: (سحق عمامة) و(جرد قطيفة) و(سمل سربال) والأصل: (عمامة سحق) و(قطيفة جرد) و(سربال سمل).

٤- إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، بمعنى إضافة الموصوف إلى المضاف إليه، نحو قول الشاعر: [من الطويل]

عَلَا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

أي: علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم، فحذفت الصفتين المضافتين إلى ضميري المتكلم والمخاطب، وجُعل الموصوف خلفًا عن الصفة، ومثله (زيد الخيل) أي: صاحب الخيل.

٥- إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان المبهمة، نحو: (حينئذٍ) و(يومئذٍ) ومثله قول الشاعر: [من المتقارب]

كَخَشْرَمِ دَبْــرٍ لَهُ أَزْمَلُ   أَوِ الْجَمْرِ حُشَّ بِصُلْبٍ جُزالِ

فأضاف الخشرم إلى الدَبْرِ، وكلاهما اسم للنحل، فهما بمعنى واحد.

٦- إضافة المُلغى إلى المعتبر، كقول الشاعر: [من الطويل]

إِلى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُما   وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٢٩- ٢٣٣.

ومثله: (عمان الأزد) و(بنانِ يدي). قيل ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: كمن هو في الظلمات، وقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ فِيهَآ أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾ [محمد: ١٥] أي: الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار.

٧- إضافة المعتبر إلى الـمُلغى الذي لا يعتد به إلا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد، كقول بعض الطائيين: [من الطويل]

أَقَـــامَ بِبَغْدادَ الْعِـراقِ وَشَوْقُهُ ... لِأَهْلِ دِمَشْـقَ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

ومثله إضافة (أيّ) كـ(اضربْ أيهم أساء)، فـ(أيّ) موصولة معرفة بصلتها -كغيرها- من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه معتدًّا به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد، وهو ممنوع.

والذي دعا ابنَ مالك إلى هذا التقسيم وهذه التسمية لهذا النوع من الإضافة أنّ هذه الإضافة يراعى فيها أمران[1]:

- الأول: يُراجعها إلى الاتصال.
- والثاني: يُراجعها إلى الانفصال.

فأما الاتصال فمن جهة أنه لم ينوَ معها ضمير كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها، أو منصوبها، بمعنى أنّ الأول غير مفصول بضمير منوي، ولأن موقعه لا يصلح للفعل -كالمشتقات- فيقدَّر تنكيره، ولأنّ تمحض الإضافة ثابت قبل حذف الموصوف، مثل: (مسجد الوقت الجامع)، والحكم لا يتغير بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.

وأما الانفصال في هذا النوع فمعتبر من قِبَل أنّ المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر، فقولنا: المسجد الجامع، والصلاة الأولى، والجانب الغربي، والدار الآخرة، والحبة الحمقاء يكتفي بلفظه في صحة معناه، بخلاف قولنا: مسجد الجامع، وصلاة الأولى، وجانب الغربي، وحبة الحمقاء، ودار الآخرة، لا يكتفي بلفظه في صحة معناه، بل يحتاج إلى تكلف تقدير، كأن يقال: مسجد الوقت الجامع، وصلاة

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٢٩-٢٣٠.

الساعة الأولى، وجانب المكان الغربي، ونحوه.

وأيضًا فإنّ جعل الأول من هذا النوع منعوتًا والثاني نعتًا أمر مطرد، وأما الإضافة فغير مطردة؛ لأنها مقصورة على السماع، واعتبار المطرد أولى من غير المطرد؛ لذلك يجوز الإتباع فيما جازت فيه الإضافة، ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب، كالحبة السمراء والحبة الخضراء.

والحاصل أنّ إضافة هذا النوع منوية الانفصال؛ لأصالتها بالاطراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك لا يحكم بتنكير مضافها مراعاة لشبهة الاتصال.

وبناء على هذا التنازع لهذه الإضافة، ولكونها بين الاتصال والانفصال أطلق عليها ابن مالك الإضافة الشبيهة بالمحضة، وأرى أن ما رآه ابن مالك -بغض الطرف عن صوابه أو خطئه- ليس بعيدًا عن التفكير النحوي، وليس جديدًا على أصول النحويين؛ لأن إطلاق الشَبَه ثابت عند النحويين إذا رأوا علاقة ما بينَ أمرَيْن يختلفان، فقالوا: المضاف والشبيه بالمضاف، والمفعول به والمشبه بالمفعول به، والجملة وشبه الجملة، فاستحسن ابن مالك إطلاق هذه التسمية على هذا النوع من الإضافة.

٢- الإضافة على تقدير (في):

ذهب جمهور النحويين إلا أن الإضافة قسمان: بمعنى اللام، نحو: كتاب زيد، وبيت محمد، وبمعنى من، نحو: خاتم حديد، وثوب خزّ[(١)]، ولا ثالث لهذين المعنيين، وما أوهم معنى غيرهما، فهو على معنى اللام مجازًا.

قال ابن مالك: إنّ أكثر النحويين قد أغفلوا الإضافة بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح، واستدل ابن مالك على هذه الإضافة بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]

٢- قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

٣- قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٤١].

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص٢١٥، وابن جني، الخصائص، ٣: ٢٦، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ٢٦.

٤- قوله تعالى: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].
٥- ما نُسب للنبي - ﷺ -: (فلا يجدون أعلم من عالم المدينة)[١].
٦- قول العرب: (شهيد الدار) و(قتيل كربلاء).

واستشهد أيضًا بعدد من الشواهد الشعرية[٢]، ثم قال: "فلا يخفى أنّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح، ظاهر، لا غنى عن اعتباره، وأنّ اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه"[٣].

فإنْ كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف فهي على تقدير (في)، وإنْ كان المضاف إليه جنسًا للمضاف فهي على تقدير (من)، وما سوى ذلك فهي على تقدير اللام[٤].

وقد نَقَل النحويون عن أبي حيان قوله: إنّ هذا مما انفرد به ابن مالك، قال ناظر الجيش: "قال الشيخ[٥]: لا أعلم أحدًا ذهب إلى أنّ الإضافة بمعنى (في) غيره، يعني غير المصنف"[٦]، ونقل السيوطي وخالد الأزهري هذا القول عن أبي حيان[٧].

وقد اعترض النحويون على حكاية التفرد، وذكروا أنّ قول أبي حيان ليس بصواب من وجهين:

- أحدهما: أنّ ابن مالك مسبوق، فقد ذكر هذا التقدير ابن الحاجب في مقدمته قائلًا: "وهي -أي الإضافة- بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف إليه وظرفه، أو بمعنى (من) في جنس المضاف إليه، أو بمعنى (في) في ظرفه، وهو قليل، نحو: (غلام زيد) و(خاتم فضة) و(ضَرْب اليوم)"[٨]. قال ناظر الجيش: وربما اتبع -أي: ابن الحاجب- في ذلك الزمخشري[٩]، ونقل السيوطي هذا القول أيضًا عن

---

(١) ينظر: الترمذي، الجامع الكبير، ٤: ٤١٢- ٤١٣.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٢١- ٢٢٣، وشرح الكافية الشافية، ٢: ٩٠٦.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٢٢- ٢٢٣.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٢١، وابن عقيل، شرح الألفية، ٢: ٤٢- ٤٣.
(٥) هي عادته عند نقل أقوال شيخه أبي حيّان.
(٦) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣١٦٣، وينظر أيضًا: أبو حيان، منهج السالك، ص٢٦٥.
(٧) ينظر: خالد الأزهري، موصل النبيل، ص٩٦٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢٦٧.
(٨) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ٢: ٥٨٩.
(٩) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد ، ٧: ٣١٦٣.

الجرجاني[1].

والغريب أنّ أبا حيان قد أشار إلى مذهب الجرجاني قائلًا: "وعند عبد القاهر أنّ ثَّم إضافة تقدر بـ(في) وذلك في قولنا: (فلان ثَبْت الغدر) أي: ثبت في الغدر، والغدر: المكان الصلب، ولا يمتنع حمل هذا على اللام" وقبل هذا بسطرين قال: "وأثبت ابنُ مالك الإضافة بمعنى (في)"[2]، وربما خصّ أبو حيان ابن مالك بهذا الرأي لأنه هو الذي أشاع هذا القول في كتبه، وأخذه الناس عنه، حتى كأنه هو من قال بهذا القول.

- الآخر: أنّ ابن مالك قد نَقَل غفلة أكثر النحويين، مما يدل على أن بعض النحويين لم يغفله[3].

وقد رُدَّ هذا التقدير الذي نصره ابن مالك بردود أهمها:

- الأول: أنّ إثبات هذا الإضافة يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو خلاف الأصل.
- الثاني: أنّ كل ما استدل به يصح فيه معنى اللام مجازًا.

ويمكن الاعتراض على هذين الوجهين بأنّ الدليل هو المتَّبع، وقد دلّ على وجود هذا التقدير في الإضافة، فترك القول به مع قيام الدليل عليه إهمال للدليل من غير موجب، وهو باطل باتفاق[4].

- الثالث: أنّ الإضافة إلى الظرف على تقدير اللام، ولكن على سبيل التوسع والمجاز.

ويجاب عنه بأن التوسع في الظرف ثابت عند النحويين، ولكنه لا يمنع من

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٢٦٧

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٠٠.

(٣) في شرح التسهيل ٣: ٢٢١ بلفظ (وقد أغفل النحويون) غير أن النحويين الذين نقلوا كلامه كشراح التسهيل نقلوه بلفظ (وقد أغفل أكثر النحويين) وهو الموافق لما في شرح الكافية الشافية، بل إنّ أبا حيّان بنفسه نقل هذا أيضًا في ارتشاف الضرب ص ١٨٠٠. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٩٠٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣١٦٣، والشاطبي ، المقاصد الشافية، ٤: ٨، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص٩٦٦.

(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ١٠.

الإضافة إلى الظرف، فقد يُتوسع في الظرف، وقد لا يتوسع فيه، فإذا أضيف إليه في حال التوسع فالإضافة بمعنى اللام، وإنْ كان الظرف باقيًا على ظرفيته دون توسع فالإضافة بمعنى (في) حينئذٍ[1].

وأرى قول ابن مالك واستدلاله واحتجاجه قويًا مقنعًا، ولهذا أخذ بالمعاني الثلاثة في الإضافة كثير ممن جاء بعد ابن مالك.

٣- المضاف إلى ياء المتكلم:

اختلف النحويون في المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مثنى أو مجموعًا جمعًا سالِمًا، نحو: (جاء قومي) أمعربٌ هو أم مبني؟ فإنْ قيل: إنه مبني، فلا علَّةَ فيه توجب البناء، كما أنه متمكن بالإضافة، وإنْ قيل: بل هو معربٌ، فأين الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب؟ أهو الميم أم الياء؟ فأما الياء فهي مسندة إلى المضاف وليست منه، فلم يبقَ إلا الميم، وإذا كانت كذلك فأين حركة الإعراب في حال الرفع والنصب؟[2].

وأشهر مذاهب النحويين في هذه المسألة خمسة هي[3]:

- الأول: مذهب الجرجاني[4]، وابن الخشاب[5]، والمطرّزي[6]، واختاره ابن الشجري[7]، أنه مبني لعدم ظهور الإعراب، ولزومه حال واحدة مع اختلاف العوامل، فكل حركة لم تحدث عن عامل فهي حركة بناء.

---

(١) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣١٦٣، وفاضل السامرائي، معاني النحو، ٣: ١٠٢.
(٢) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٤٣.
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٧٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٤٧، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٧٣.
(٤) ينظر: الجرجاني، المقتصد، ١: ٢٤٠، ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٧٩.
(٥) ينظر: المرجع السابق، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٤٧.
(٦) ينظر: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي، المصباح في علم النحو، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، ط١، مكتبة الشباب، مصر، د. ت، ص٥٦.
(٧) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ١: ٤.

- الثاني: أنه معرب في الأحوال الثلاثة؛ لأن بناء الأسماء لها أسباب كلها منتفية منه، ولكن الحركات مقدرة؛ لانشغال آخره بالحركة التي تقتضيها الياء، وهذا قول جمهور النحويين(١).
- الثالث: مذهب ابن جني(٢)، أنه لا معرب ولا مبني؛ لأن الاسم لا ينحصر في المعرب والمبني، بل له حال ثالثة كهذه.
- الرابع: مذهب السهيلي، وهو مذهب يعتمد على التغير الصوتي، ويقوم على أساس أن الضمة التي هي علامة الرفع في الفاعل هي واو قصيرة الصوت، والواو تقلب ياء عند مجاورة الياء، فتقول: (هؤلاء مسلميّ) فالواو هنا وهي علامة الرفع قد انقلبت بالمجاورة ياء، فكذلك الضمة في (مسلمٌ) تقلب كسرة إذا أضفتها إلى نفسك، وإذا كانت الواو وهي أقوى من الحركة تقلب ياء في هذا الموطن فما ظننا بالحركة وهي أضعف منها، وعلى هذا فالكسرة الموجودة في المضاف إلى ياء المتكلم هي عينها الضمة التي قبل الإضافة، كما أن الياء الأولى من قولنا: (مسلميّ) هي الواو بعينها التي كانت في قولنا: (مسلمون) قبل الإضافة. وأما في حال الخفض فالكسرة التي هي علامة الخفض ممتزجة بصوت الياء إن كانت الياء ساكنة، وباقية على حالها إن كانت الياء متحركة، وأما الفتحة فقد غُلِّب عليها صوت الياء، وإذا كان العرب يُغلِّبون الكسرة في الإمالة على الواو في (خاف) فما ظنك بالفتحة وهي حركة، ولا سيما والفتحة أضعف الحركات(٣).
- الخامس: مذهب ابن مالك، وهو التفصيل بين الأحوال الثلاثة، ففي حال الرفع والنصب فهو معرب تقديرًا؛ لانشغال آخره بالكسرة المناسبة للياء -وهو في هذا

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٤٧، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٧٣.
(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٥٦.
(٣) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٤٣، والشمسان، مسائل نحوية، ص٦٢.

يوافق الجمهور- وأما في حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير[١].

وبتأمل قول ابن مالك نجد أنه موافق للجمهور في السير على مقتضى الصناعة النحوية، وأصول نظرية العامل، ولكنه أراد الابتعاد عن التكلف في حال الجر؛ لأن تقدير كسرة أخرى غير الكسرة الموجودة تكلف لا حاجة له[٢]، ولكن هذا لم يشفع له فقد اعترض عليه أبو حيان، وحكم بتفرده بهذا الرأي قائلًا: "ما ذهب إليه ابن مالك ... لا أعرف له سلفًا في هذا المذهب"[٣].

واعترض عليه ناظر الجيش أيضًا بأن حركة الإعراب هي التي يجتذبها العامل، ولا شك أن هذه الحركة موجودة مع عاملي الرفع والنصب، وعلى هذا فالعامل في حال الجر لم يحدث شيئًا، فالحركة موجودة قبل دخول اللفظ في التركيب، فكيف ينسب حدوثها إلى العامل، ثم نقل ناظر الجيش عن شيخه أبي حيان أن مذهب ابن مالك مخالف لمذاهب الناس في هذه المسألة[٤].

لقد حار النحويون - ومنهم ابن مالك- في هذه المسألة لوجود إشكال ظاهر، ويمكن النظر إلى هذا عند ابن مالك من وجوه هي:

- أولًا: إقرار ابن مالك أنّ مذهب الجمهور فيه تكلف، فقد قال: "ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى الياء وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر..."[٥].
- ثانيًا: انفراد ابن مالك بمذهب غير مسبوق يجمع بين الإعراب الظاهر والإعراب المقدر معًا في كلمة واحدة.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٧٩.
(٢) ينظر: المرجع السابق.
(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٤٧.
(٤) ينظر: ناظر الجيش تمهيد القواعد، ٧: ٣٢٧٤.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٧٩-٢٨٠.

- ثالثًا: أنّ ابن مالك يرى – من طرف خفي– أن مذهب الجرجاني له وجه من القوة، ولهذا السبب ينتصر له قائلًا: "وقد يُنتصر للجرجاني بأن يقال: لا أسلِّم انحصار ما يوجب بناء الأسماء في مشابهة الحرف، بل يضاف إليها كون آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثر بعامل في تصغير وتكسير وتأنيث وتذكير، فلزم من ذلك بناء المضاف المذكور، وثبوت الفرق بينه وبين المقصور في إعرابه يظهر في تصغيره كـ(فُتيٍّ) وفي تكسيره كـ(فتية) وفي تأنيثه كـ(فتاة)، والمضاف إلى الياء لا يظهر له إعراب في الأحوال الخمسة، فمن ادعى فيها إعرابًا مقدرًا فقد ادعى ما لا دليل عليه"[1].

وأردف قائلًا: "وقد يُنتصر له أيضًا بأن يقال: لا أسلِّم خلوّ المضاف إلى ياء المتكلم من مناسبة الحرف؛ لأنه شبيه بالذي..."[2].

ثم ختم قوله بأن هذين التوجيهين من المعاني التي انفرد بالعثور عليها، دون سبق إليها[3]، ومع هذا كله لم يأخذ ابن مالك بقول الجرجاني، بل اخذ بقول الجمهور وإنْ انحاز عنه قليلًا.

إنّ مصداق حيرة النحويين في هذه المسألة أنّ بعضهم في سياق توصيف هذا النزاع استعان بعلم المواريث، فشبَّه المضاف إلى ياء المتكلم بـ(الخَصِيّ)، وسماه آخرون بـ(الخنثى المشكل)[4].

وفي السياق نفسه نقل بعض النحويين انفراد ابن مالك في بعض أحكام المضاف إلى ياء المتكلم، فقد قيَّد بعض ما أطلقه النحويون الذين يجيزون في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وجوهًا خمسة، هي: (يا غلامِيْ) بتسكين الياء و(يا غلامِيَ) بفتحها، و(يا غلامِ) بحذف الياء، و(يا غلامًا) بقلب الياء ألفًا، و(يا غلامَ) بحذف الألف وبقاء

---

(١) المرجع السابق، ٣: ٢٨٠.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.
(٤) ينظر: العكبري، التبيين، ص١٥١، واللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م، ١: ٦٧.

الفتحة، فابن مالك استثنى من هذا الإضافة غير المحضة، نحو: (يـا مكرمِـيْ) فلـم يجـز فيها إلا الوجهين: الأول والثاني فقط؛ لأنّ إضافة (يا مكرمِيْ) في الحال أو الاسـتقبال هي إضافة تخفيف، فالياء في نية الانفصال، وإذا كان كـذلك لم تمـازج مـا اتـصلت بـه، فتشبه يا (قاضي) في جواز الحذف[1].

قال أبو حيان: "وهذا تقييد لمـا أطلقـه النحويـون، فـإنّ إطلاقهـم يقتـضي جـواز الحذف والاجتزاء بالكسرة، والقلب إلى ألف، والحذف، والبناء علـى الـضم"[2]، قـال ناظر الجيش: إنّ هذا من خصائص ابن مالك، وأنّ غيره من النحويين لم يقيّد ذلـك[3]، وبمثل قوله قال ابن عقيل[4].

غير أنّ أبا حيان عاد ونَقَل القول نفسه عن مجالس ثعلب[5]، والنهايـة[6]، وعلـى هذا فابن مالك مسبوق، وغير متفرد بهذا القيد.

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٢٨٢.
(٢) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٥٣.
(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٧: ٣٢٧٥
(٤) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ٣٧٦.
(٥) ينظر: ثعلب، مجالس ثعلب، ٢: ٣٨٨.
(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٨٥٣.

المبحث الخامس
مسائل متفرقة

هذه بعض المسائل التي لا تندرج تحت المباحث السابقة، وليست من الأركان الأساسية للجملة:

١- تنوين المنادى المضموم في الضرورة:

المنادى المستحق للضم عند النحويين نوعان: أحدهما: العَلَم، والآخر: اسم الجنس الذي قُصد تعيينه (النكرة المقصودة)، نحو: (يا زيدُ، ويا رجلُ)، فإنْ وردا في شعر، واضطر الشاعر إلى تنوينهما فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين شهيرين:

- أحدهما: قول الخليل وسيبويه والمازني[١]، بقاء الضم؛ لأنه بمنزلة المرفوع الذي لا ينصرف فيلحقه التنوين على لفظه، وهو اسم اطردت الضمة فيه فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم تتغير ضمته، كما لا يتغير غير المنصرف في حال رفعه، ولو نُصب في حال التنوين لجاز نصبه في غير حال التنوين، وهذا لا يصح[٢].
- الآخر: قول أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، والجرمي[٣]، وهو اختيار المبرد[٤]، النصب ردًا إلى أصله، أو تشبيهًا له بالمضاف لطوله بالتنوين[٥]، قال سيبويه: "ولم نسمع عربيًا يقوله، وله وجه من القياس"[٦].

واستدل الأولون بأبيات ثبت فيها الاسم منونًا بالضم، كقول الشاعر: [من الوافر]

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٢-٢٠٣، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢١٣-٢١٥، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣:٣٩٦، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠١.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٢.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٣، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢١٣، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٣٤٤، وابن الشجري، الأمالي، ٢: ٩٦، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٩٦، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٧١.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢١٤.

(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢١٤، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٠٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٣.

سَــــــــــلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها　　　وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

وقول الشاعر:[من البسيط]

ليتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لي فأشْكُرَهَا　　　مكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رجُلُ

واستدل الآخرون بأبيات أُخَر ثبت فيها المنادى منونًا منصوبًا.

واختار ابن مالك التفصيل بين العَلَم والنكـرة المقـصودة، فبقـاء الـضم في العَلَـم أولى من النصب؛ لأن سبب البنـاء في العَلَـم -وهـو مـشابهة المـضمر- أقـوى منـه في النكرة المقصودة ، ولأن نصب العرب العَلَم المـضطر إلى تنوينـه قليـل، ونـصبهم اسـم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير[1].

ونسب الأزهري مذهب التفصيل إلى الأعلم الشنتمري[2]، وليس بصواب، فقـد ذكر أن المذهبين مسموعان والرفع أقيس[3].

وقد انفرد السيوطي بتفصيل آخر قائلًا: "وعنـدي عكـسه -عكـس تفـصيل ابـن مالك- وهو اختيار النصب في العلم لعدم الإلباس فيه، والضم في النكرة المعينـة لـئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة؛ إذ لا فارق حينئذٍ إلا الحركة لاستوائهما في التنـوين، ولم أقف على هذا الرأي لأحد"[4].

والملحوظ أن السيوطي قد علّق سبب اختياره على اللَبْس، فحصول اللـبس بـين النكرة المقصودة وغير المقصودة جعله يختار الضم، وعدم حصوله في العلم جعله يختار فيه النصب، ولكن يبدو أنّ اختيـار نـصب العلـم مـع حكايـة سـيبويه المتقدمـة أنـه لم يُسمــع، وقول بعض النحويين أن الرفع هو الأكثر ، غـير موفـق[5]، كمـا أن اختيـار رفع النكرة المقصودة مـع أن أكثـر الـشواهد الـتي جـاءت فيهـا بالنـصب يبـدو أيـضًا مرجوحًا[6].

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٩٦، وشرح الكافية الشافية، ٣: ١٣٠٣.
(٢) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٧٢.
(٣) ينظر: الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ص٣١٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ٢: ١٥٧.
(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٣: ٤٢- ٤٣.
(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٠٣، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٥٠١، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١١٧٠.
(٦) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٩٧.

والملحوظ أيضًا أنّ المسألة كلها معلقة على الضرورة الشعرية، وهذه الضرورة لا تفرِّق بين أن يكون الاسم منونًا بالضم أو منونًا بالفتح، وأما تفضيل الرفع هنا أو النصب هناك فمسألة تبنى على السماع، وعليه فقول ابن مالك أقرب من قول السيوطي فسيبويه إنما تحدث عن العلم لا عن النكرة المقصودة، وأكثر الشواهد النحوية فيها بالنصب.

٢- كم الاستفهامية:

من الألفاظ التي يكنى بها عن العدد (كم)، فهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، ولها في العربية موضعان:

- أحدهما: الاستفهام، نحو: كم عِلمًا درسْتَ؟
- والآخر: الخبر، نحو: كم أوقاتٍ أضعْتَ[(١)]!

وقد وقع التفرد في كم الاستفهامية من جهتين:

- **الأولى: إعرابها:**

(كم) من الأسماء، ويدل على اسميتها الإسناد إليها، وعود الضمير عليها، في نحو: كم رجلًا جاءك؟ ودخول حرف الجر عليها نحو: بكم رجلًا مررتَ؟، والإضافة إليها في نحو: رزق كم رجلًا ضمنت؟ وتسليط عوامل النصب عليها، نحو: كم يومًا صُمْتَ؟ وكم فرسخًا سرْتَ؟[(٢)]

وبناء على هذا ذكر النحويون أنها تكون مبتدأ، نحو: (كم درهمًا لك؟) وخبرًا نحو: (كم دراهمك؟) ومفعولًا نحو: (كم جزءًا قرأتَ؟) ومضافًا إليها نحو: (حاجة كم قضيت؟) وظرفًا نحو: (كم فرسخًا سِرْتَ؟) ومصدرًا نحو: (كم طعنةً طعنْتَ؟[(٣)] وذكروا مواضع أخرى[(٤)].

---

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٦، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٤: ١٧٠٤، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ٣: ٤١.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤١٨.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ١٥٦، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ١٢٧، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢:٤٢١-٤٢٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٧٨٥.

وقد ذكر أبو حيان أنّ ابن هشام الخضراوي انفرد عن النحويين فأجاز كونها مفعولًا له؛ إذ قال: "وزعم ابن هشام أنها تكون مفعولًا له، نحو: (لكم إكرامًا لك وصلتَ؟) قال: ولا بد من حرف الجر؛ لأنه لا يحذف إلا في لفظ المصدر...ولا نعلم أحدًا نصَّ على إجازة ذلك غير ابن هشام"[1].

وأرى أنّ قول ابن هشام هذا ضعيف لسببين:

- أحدهما: عدم وضوح الدلالة؛ لأن المفعول لأجله يكون مصدرًا وعلة لحدوث الفعل، فليست كم مصدرًا، ولا يتحقق ذلك بمجيء ما بعدها على هيئة المصدر، كما أنه لا يتضح كونها علة لحصول الفعل في المثال المذكور.
- الآخر: أنّ هذا أمر يحتاج إلى سماع، ولم ينقل عن ابن هشام دليل سماعي على هذا.
- **الثانية: جر ما بعدها**

أجاز النحويون دخول حرف الجر على (كم)، واختلفوا في مميزها حينئذٍ، فأجازوا نصب مميزها، فهو الأكثر والأجود، وأجازوا الخفض أيضًا، واختلفوا في توجيه الخفض، فذهب الجمهور ومنهم سيبويه والخليل إلى أنّ الجر حينئذٍ يكون بـ(من) مقدرة، قال سيبويه: "وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى (من)، ولكنهم حذفوها تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضًا عنها"[2] قال الزجاجي: إنّ هذا مذهب النحويين أجمعين[3]، وقد نقل ابن مالك وغيره أنّ الزجاج قد خالف النحويين في هذا التوجيه، وانفرد عنهم فيه؛ إذ إنه قد جعل الجر بإضافة (كم) إليها، قال ابن مالك: "وإضمار الحرف نص في كلامهم إلا الزجاج وحده، فإن النحاس قد حكى عنه أنه كان يخفض هذا بـ(كم) ولا يحذف شيئًا"[4].

---

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٧٨٦.وينظر السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٣٨٧.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٦٠، وينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤١٩.
(٣) الزجاجي، الجمل، ص١٣٥.
(٤) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٤١٩.

كما نقل هذا التفرد عن الزجاج ابنُ عقيل، وخالد الأزهري[1].

وحكى ابن السيد عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج أنه قال عن تقدير الجر بـ(من): إنّ هذا التقدير عندي خطأ؛ لأنّ حروف الخفض لا تضمر، وقاسها على (كم) الخبرية التي جعلها النحويون هي الجارة لما بعدها، ولكن ابن السيد حكى أنّ هذا ليس مما انفرد به الزجاج، فقد سبقه آخرون كهشام الكوفي، وأبي عبد الله الطوال، ونُسب إلى الفارسي أيضًا[2].

وقد رد النحويون مذهب الزجاج بأمور[3]:

منها: أنه لا يمكن الخفض بـ(كم)؛ لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولًا واحدًا، فيجب لـ(كم) المحمولة عليه أن تكون مثله.

ومنها: أنها لو خفضت ما بعدها مرة، ونصبته مرة للزم من هذا تفضيل الفرع على الأصل.

ومنها: أنّ اشتراط النحويين للخفض بـ(كم) أن تكون (كم) مسبوقة بحرف الخفض دليل على تقدير (من) فلو سقطت (على) لم يجز جر ما بعدها.

وأرى أنّ قول الزجاج في الجر بـ(كم) له وجهٌ من الصواب؛ لأسباب هي:

- أولًا: إقرار النحويين بأن (كم) الخبرية هي الجارة لما بعدها، و(كم) الاستفهامية مثلها لفظًا، وقريب منها معنى؛ إذ يُكنى بهما عن العدد، كما أنّ الشيئين إذا كان بينهما شركة في بعض أحوالهما فربما حُمل بعضها على بعض، وهذا كثير في العربية، كحَمْلهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به حين أضافوه -إلى ما فيه الألف واللام، فقالوا: (الضارب الرجلِ) بالخفض، كما قالوا (الحسنُ الوجهِ)، وحملوا الصفة أيضًا محمل اسم الفاعل فنصبوا ما بعدها في قولهم: (الحسن الوجهَ)[4].

---

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد، ٢: ١٠٩، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص٧٧٢.

(٢) ينظر: ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل ، ص٢٤٠.

(٣) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٦: ٢٩٨.

(٤) ينظر: ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل ، ص٢٤٠.

- ثانيًا: أنّ ابن بابشاذ وصف قول الجمهور إلى أنه خلاف قول المحققين[1]، فكما عد النحويون (كم) مشابهة (رُبّ)، فالجر بها كما كان الجر بـ(رُبّ) نفسها، فلمَ التفريق؟
- ثالثًا: أنّ قول الجمهور: إنّ الدليل على تقدير (من) أنّ النحويين قد اشترطوا أنْ تُسبق (كم) بحرف الجر، ليس بدليل قوي؛ لأنّ بعض النحويين كالفراء، وابن السراج، والزجاج، لا يشترطون ذلك، فيجيزون الجر وإنْ لم يتقدم حرف جر[2]، ويحملون عليه جرّ (عمة) في قول الفرزدق: [من الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وخالَةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

٣- مَنْ نكرة غير موصوفة

ذكر النحويون أنّ (مَنْ) تأتي على أربعة أوجه: شرطية، واستفهامية، وموصولة، ونكرة موصوفة[3].

وأجاز أبو علي الفارسي أن تأتي (مَنْ) نكرة غير موصوفة، أي: نكرة تامة[4]، قال ابن مالك: "وهذا مما انفرد به أبو علي الفارسي"[5]، وحكم عليه بالتفرد أيضًا رضي الدين الأستراباذي، وأبو حيان، وخالد الأزهري[6]، وقال السيوطي: "ولم يوافقه أحد على ذلك"[7].

وقد قال أبو علي ذلك عند شرحه لقول الشاعر: [من البسيط]

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وَإِعْلان

واستدلَّ على قوله بالقياس؛ فقد قاس (مَنْ) على (ما) في قوله تعالى: ﴿ إن

---

(١) ينظر: ابن بابشاذ، شرح الجمل، ص٢٩٤- ٢٩٥.
(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢: ٧٧٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٤٦.
(٣) ينظر: علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣م، ص١٠٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤: ١٩٥ - ١٩٩.
(٤) ينظر: أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ص٣٨١.
(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ١: ٢١٨.
(٦) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٢٥٧- ٢٥٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٠٣٥، والتذييل والتكميل، ٣: ١٣٤، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٦٢.
(٧) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٣١٧.

تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] فتكون (مَنْ) في محل نصب على التمييز، كأنه قال: فَنِعْمَ رجلًا، وفاعل نِعْمَ ضمير مستتر، و(هو) مخصوص بالمدح، مبتدأ، وخبره ما قبله، "ووجه القياس في الحكم على (مَنْ) أنها نكرة غير موصوفة أنهم جعلوا (ما) بمنزلة (شيء) وهو أشد إشاعة، وإبهامًا مِنْ (مَنْ)، فإذا جاز ألا توصف مع أنها أشد إبهامًا مِنْ (مَنْ) كان ألّا توصف (مَنْ) أجوز؛ لأنها أخص منها، فيصير كأنه قال: نِعْمَ رَجُلًا هو...إلا أننا لم نعلمهم في الاستعمال تركوا (من) بغير صفة"[١].

قال ابن مالك: إنَّ تقدير أبي علي وتوجيهه لا يصح لوجهين:

- أحدهما: أنه عُلِم بالاستقراء أن التمييز لا يقع إلا نكرة، صالحة للألف واللام، و(مَنْ) لا تصلح للألف واللام.
- الثاني: أنّ الحكم عليها بأنها تمييز مرتب على كون (مَنْ) نكرة غير موصوفة، وهذا منتفٍ بإجماع في غير محل النزاع، فلا يصار إليه إلا بدليل عليه[٢].

وخرَّج ابن مالك البيت على أنّ (مَن) اسم موصول فاعل، و(هو) مبتدأ، وخبره (هو) آخر محذوف، والتقدير: (نِعْمَ مَنْ هو، هو في سرٍّ وإعلان)، و(في سرٍّ وإعلان) متعلقة بـ(هو) المحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أي: هو الثابت في سرٍّ وإعلان[٣].

قال ابن هشام: "يحتاج إلى تقدير (هو) ثالث، يكون مخصوصًا بالمدح"[٤]، فيكون على تقدير ابن مالك: نِعْمَ الذي (هو هو في سرٍّ وإعلان) هو. وقال الدماميني: "قلت: ويحتاج إلى تقدير (هو) رابع، على القول بأنّ المخصوص خبر مبتدأ محذوف"[٥].

أقول: لا حاجة لهذه التقديرات الافتراضية المتكلفة، ويمكن توجيه البيت بأنْ تُجعَل (مَنْ) فاعلًا لـ(نِعْمَ)، وهي موصولة، والمخصوص بالمدح مضمر، كأنه قال: (نِعْمَ من هو في سرٍّ وإعلانٍ هو، بحيث يكون الجار والمجرور متعلق باستقر، أو ثابت،

(١) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٣٨١- ٣٨٢.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١١
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ١١٠٩.
(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤: ٢٠٨.
(٥) الدماميني، تعليق الفرائد، ٢: ٢٥٦.

أي: (هو ثابت في سرٍّ وإعلان)، ولا حاجة لتقدير (هو) ثالث، أو رابع، وهذا التوجيه هو أحد توجيهات أبي علي الفارسي[1]، وله توجيه ثالث: بأنْ تُجعَل (مَنْ) نكرة موصوفة، وما جعلناه صلة في التقدير الأول تصير صفة في هذا التقدير.

قال محمود الطناحي: "وقد ظهر مما سبق أنّ (مَنْ) عند أبي علي تحتمل أن تكون موصولة، ونكرة موصوفة، ونكرة تامة، والنحويون ينسبون إليه القول بالوجه الثالث فقط، ويتعقّبونه فيه"[2].

وكلام الطناحي في محله، غير أنّ للنحويين سببًا هو الذي جعلهم يتعقّبونه، وهو انفراد أبي علي في عدّ (مَنْ) نكرة تامة، وهو ما لم يُسبَق إليه.

٤- الأصل في التقاء الساكنين:

التقاء الساكنين من الظواهر الممنوعة في العربية، سواء في كلمة واحدة كانا أم في كلمتين؛ لأنَّ العربية تراعي انسجام المفردة في بنيتها، وفي علاقتها بغيرها في إطار التركيب.

ويتخلص العرب من هذه الظاهرة بالحذف، أو بالقلب، أو بالتحريك، وقد قرر جمهور النحويين أنَّ الأصل في حال التخلص من هذه الظاهرة بالتحريك أن يكون ذلك بالكسر[3]، وقد نَقَل الأبذي أنّ أبا علي الشلوبين قد خالف النحويين في هذا، قال في (شرح الجزولية): "يعني أصل التحريك لالتقائهما، وهو الكسر -كما تقدم- وهذا الذي ذكره أبو موسى من أنّ أصل التحريك لالتقاء الساكنين أن يكون بالكسر في كل موضع، هذا مذهب كافة النحويين إلا الأستاذ أبا علي الشلوبين... "[4].

وقد نَقَل أبو حيان هذا التفرد أيضًا[5].

وبالنظر في قول أبي علي الشلوبين نجد أنّ له تفصيلًا، فإنه يرى أنّ الأصل في

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي، الإغفال، ١: ٣٥٢.

(٢) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، ٣٨١، الحاشية رقم ٥.

(٣) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٣٧٥، وابن عصفور، شرح الجمل، ١: ١٥٠، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٧٩.

(٤) سعد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو، ١: ٢٠٢.

(٥) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ١: ٢٣٧.

حركة التقاء الساكنين أن تكون كسرة إلا أن يكون الساكن الأول ألفًا فإنَّ الأصل حينئذٍ هو التحريك بالفتح إلا أن يمنع من ذلك مانع، ونَسَبَ هذا القول إلى سيبويه واستدل على هذه النسبة بشيئين:

- أحدهما: أنَّ سيبويه حينما رخَّم إسحارّ (اسم رجل) على لغة من حذف ونوى قال: يا إسحارَ بالفتح[1]، ولو كان أصل التقاء الساكنين عنده بالكسر لقال: يا إسحارِ بالكسر[2].
- الآخر: أنَّ سيبويه علل التحريك في (فعال) بالكسر بكونها لا تكون إلا مؤنثة[3]، والكسر من علامات التأنيث، ولم يقل: إنَه كُسر لالتقاء الساكنين، ولو كان الكسر هو أصل التحريك لما التمس له عذر، فدل على أنه خارج عن الأصل[4].

قال الأبذي: ولما اعتقد الشلوبين أنَّ التحريك بالفتح هو أصل التحريك عند التقاء الساكنين ذهب يعتذر عما حُرِّك من ذلك بالكسر؛ لأن التحريك بالكسر خروج عن الأصل، فرأى أنّ (هؤلاءِ) إنما حُرِّك بالكسر لاجتماع الأمثال، والمتقاربات[5]، والذي ذهب إليه باطل، بدليل أنّ العرب حركت (غاق) بالكسر ولا يوجد فيه موجب للتحريك بالكسر على مذهبه، وقال العرب أيضًا: (أيهان) بكسر النون في معنى (هيهاتَ) ولا فرق بينهما إلا أنّ (أيهانِ) جاء على الأصل، و(هيهاتَ) بني على الفتح؛ لوقوعه موقع المبني وهو الفعل الماضي (بَعُدَ) ووجه الدلالة أنه عومل في أحد وجهيه معاملة الأصل، وفي الآخر حُمِل على ما وقع موقعه، وأما على مذهبه فينبغي ألا يكون بينهما فرق[6].

وأما ما نقله الشلوبين عن سيبويه في (حذامِ) وأمثاله فليس فيه ما يدل على أنه ليس أصل التحريك بالكسر إذا كان الساكن الأول ألفًا، وأما كونه لم يحرك في باب

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٦٤- ٢٦٥.
(٢) ينظر: أبو علي الشلوبين، شرح الجزولية، ١: ٤١٤.
(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٧٢- ٢٧٤.
(٤) ينظر: أبو علي الشلوبين، شرح الجزولية، ١: ٤١٤- ٤١٥.
(٥) ينظر: أبو علي الشلوبين، شرح الجزولية، ١: ٤١٥.
(٦) ينظر: سعد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو ، ١: ٢٠٤- ٢٠٥.

إسحار (اسم رجل) فلأن التحريك بالكسر يوهم أنَّ (إسحار) حينئذٍ اسم علم على وزن (إفعال) وليس بمرخَّم، بل نُكِّر وأضيف إلى ياء المتكلم، فلما اضطر إلى جلب حركة اختار حركة غير موهمة، وهي الفتحة(١).

ومما ينقض قول الشلوبين أنَّ سيبويه يرى أنّ التحريك بالفتح هو الأصل عند التحريك لالتقاء الساكنين أنَّ سيبويه لم يُعلِّل تحريك نون الاثنين بالكسر؛ لأنه الأصل، بل قال: (وهي النون وحركتها الكسر) في حين علل فتح نون الجمع لما جاء ذلك خارجًا عن الأصل، فقال: إنهم فعلوا ذلك فرقًا بينها وبين نون الاثنين(٢).

ومن النحويين من رأى أن كسر نون المثنى وفتح نون الجمع راجع إلى الخفة والثقل، لحصول الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة(٣).

وأرى أن قول الشلوبين المتقدم مرجوح، وقول الجمهور راجح وأما كسر نون المثنى فالظاهر أنّ العرب فعلت ذلك للتفريق بين المثنى والجمع ولاسيما في نحو (معلِّمَيْنِ، ومعلِّمِيْنَ) ولا علاقة لهذه الكسرة بظاهرة التقاء الساكنين، وهو ما رآه علماء اللغة المحدثون، الذين يخالفون المتقدمين في أصل هذه المسألة؛ إذ يختلف مفهوم الساكن بين القدامى والمحدثين، وينتج عنه الاختلاف فيما يدخل في هذه الظاهرة، وما لا يدخل، ومن ثَمَّ اختلف الفريقان في هذا، أهو تخلُّص من التقاء الساكنين أم تتابعٌ صوتي ترفضه العربية؟ وبناء على هذا فأصوات المد (الصوائت الطويلة) لا يمكن وصفها بالسكون عند المحدثين، فما هي إلا حركات، كالحركات القصيرة تؤدي وظيفة التحريك الذي هو ضد التسكين، ومن هنا فالمحدثون يرون حروف المد (أو الحركات الطويلة) ليست عناصر داخلة -أصلًا- في ظاهرة التقاء الساكنين(٤).

---

(١) ينظر: سعد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو، ١: ٢٠٦- ٢٠٧.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ١٨، وسعد الغامدي، الأبذي ومنهجه في النحو، ١: ٢٠٦.

(٣) ينظر: رضي الدين الأستراباذي: شرح الكافية، ١: ٧٩.

(٤) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٢٥٣، وآمال الصيد أبو عجيلة، التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية، د. ط، من إصدارات مجلس الثقافة العام، ليبيا، ٢٠٠٨م، ص٣٥-٣٦.

الفصل الرابع
التَّفرُّد في الحروف

- المبحث الأول: الحروف العاملة.
- المبحث الثاني: الحروف غير العاملة.

المبحث الأول
الحروف العاملة

وقع التفرد في الحروف العاملة في بضع مسائل هي:

١- معنى الاستعانة في الباء:

لقد عدَّد متأخرو النحويين معاني حروف الجر كالباء، فذكر بعضهم لها اثني عشر معنى[(١)]، وقيل: ثلاثة عشر معنى[(٢)]، وقيل: أربعة عشر معنى[(٣)]، وقيل غير ذلك[(٤)]، أما المتقدمون من النحويين فلم يفعلوا ذلك، فسيبويه لم يذكر لها إلا معنى واحدًا فقط، هو الإلصاق، أو الإلزاق، قال سيبويه: "وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: (خرجت بزيد)، و(دخلتُ به)، و(ضربتُه بالسوط) ألزقتَ ضرْبَك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"[(٥)].

وذكر المبرد وابن السراج معنى آخر إلى جوار الإلصاق هو الاستعانة، كقولك: (كتبتُ بالقلم)، و(عمل النجار بالقدّوم)[(٦)].

ومن المعاني التي عدَّدها النحويون (السببيّة)، وهي الباء الداخلة على سبب الفعل، نحو: (مات زيدٌ بالجوع)، و(حججتُ بتوفيق الله).

وقد أَدْرَجَ ابنُ مالك (باءَ الاستعانة) في (باء السببيّة) فقال: "والنحويون يعبِّرون عن هذه الباء بباء الاستعانة، وآثرت على ذلك التعبير بالسببيّة من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى، فإنّ استعمال السببيّة فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز"[(٧)].

---

(١) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٢.
(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٦.
(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ١١٧.
(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٦٩٥.
(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢١٧.
(٦) ينظر: المبرد، المقتضب، ١: ١٧٧، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٤١٢.
(٧) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٥٠.

وقد أنكر النحويون عليه ذلك، وعدّوه مما انفرد به، قال السيوطي: "وقال أبو حيان: ما ذهب إليه ابن مالك من أنّ باء الاستعانة مدرجة في باء السببيّة قولٌ انفرد به"[(١)]، وممن حكم عليه أيضا بالتفرد المرادي وخالد الأزهري[(٢)]، فالنحويون يُفرِّقون بينهما، فباء الاستعانة هي التي تدخل على آلة الفعل، نحو: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالسكين، ونجرتُ الباب بالقدّوم، وخُضْتُ الماء برجلي، وأما السببيّة فهي الداخلة على سبب الفعل، نحو: عنَّفْتُه بذنبه، وحججتُ بتوفيق الله، وأخذْتُ بزيدٍ دينارًا، وأمثال ذلك مما وقع الفعل بسببه[(٣)]. وجعلوا الفرق بينهما أنّ باء السبب لم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول، ففي قولنا: (أَخَذْتُ بزيدٍ دينارًا) كان أَخْذُ الدينار من غير واسطة، أي: إن الفاعل أَخَذَ الدينار مباشرة، إلا أنّ هذا الأخذ كان بسبب زيد، بخلاف أمثلة الاستعانة؛ إذ لا يصح جَعْل القلم سببًا للكتابة، ولا القدّوم سببًا للنجارة، ولا السكين سببًا للبَرْي[(٤)].

إنَّ الناظر في صنيع ابن مالك يجد أنّ هذا لم يكن منهجه في سائر كتبه، ففي (الكافية وشرحها) اقتصر على الاستعانة، ومثَّل لها بـ(كتبْتُ بالقلم)[(٥)]، وفي (الألفية) ذكر المعنيين: الاستعانة، والسببيّة[(٦)]، لكنه في (شرح التسهيل) آثر دمج المعنيينِ تنزيهًا لله أن يكون في أفعاله استعانة، فالله مستعان، وليس بمستعين.

ويبدو لي أنّ ابن مالك ليس هو أول من دَمَجَ المعنييْنِ معًا، فالزمخشري في (المفصَّل) عندما تحدث عن معاني الباء جمع المعنييْنِ تحت مسمى الاستعانة، قال: "ويدخلها معنى الاستعانة في نحو: كتبْتُ بالقلم، ونجرْتُ بالقدّوم، وبتوفيق الله حججْتُ، وبفلان أصبْتُ الغرض"[(٧)]، وكرّر ذلك ابن يعيش حينما شرح قول

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٤: ١٥٨.

(٢) ينظر: المرادي، شرح التسهيل، ٧٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٢٠٠، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص٩٠٨-٩٠٩.

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٤٩٥-٤٩٦.

(٤) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٤٩٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٤: ١٥٨.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٢: ٨٠٦.

(٦) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية، ص٣٦٢.

(٧) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٣٨١.

الزمخشري قائلًا: "وأما الاستعانة فنحو: ...وبتوفيق الله حججتُ، استعنتُ بهذه الأشياء على هذه الأفعال"[1]، ولعل من أسباب ذلك تقارب المعنيين، حتى قال الرضي: إنّ السببيّة فرع الاستعانة[2].

والظاهر أنّ اختيار الجمهور أصوب من اختيار ابن مالك؛ إذ لا يلزم من إثبات الاستعانة في حق الآدميين ثبوتها بالنسبة إلى أفعال الله تعالى[3]، وتفصيل ذلك من وجوه:

- الأول: أنّ الله تعالى قد أنزل القرآن بلسان العرب، وعلى حسب ما يخاطب به بعضهم بعضًا، وعلى ما يتعارفون بينهم، ومن جملة ما تعارفوا عليه أنْ وضعوا الباء للدلالة على أنّ ما دخلت عليه آلةُ الفعل، وهي التي سماها النحويون المتأخرون باء الاستعانة، فإنْ جاء في القرآن من خطاب الله للعباد ما هو على هذا التقرير فلا نكران فيه، بناء على أنّ كتاب الله قد أُنزل على قانون كلام العباد، كما أنه لا نكران في دخول أداة الترجي في خطاب الله تعالى، نحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤] ونحو: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعۡتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمۡ خَلَطُواْ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٢] بناء على جريانه على قانون كلام العباد، فباء الآلات التي تسمّى في الاصطلاح باء الاستعانة مثل: (لعل) و(عسى) اللتين تُسمّيان حرفي ترجٍ، والترجي والاستعانة على الله محال، وكما يسوغ أن يقال في (لعل) أنها للترجي، مع تنزّه الله عن ذلك، فكذلك يقال: إن الباء للاستعانة إذا دخلت على الآلات مع تنزه الله عن الاستعانة[4].
- الثاني: أنّ معنى الاستعانة لا يلزم فيه أن يكون الفاعل مفتقرًا إلى الآلة، فقد يكون مستغنيًا عنها، وقد يفتقر إليها، ولا فرق بين قولنا: (باء الاستعانة) و(الباء الداخلة على الآلات) أو(الدالة على أن المجرور بها آلة) ونحو ذلك، فالخلاف

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ٢٢.
(٢) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١١٦٥.
(٣) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٩٤٦.
(٤) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٦٢٧– ٦٢٨.

أقرب إلى أن يكون لفظيًا، فإنْ قيل: كيف يصح أن يُنسب إلى الله الفعل بآلة؟ قيل: يصح على الوجه الذي ينسب إليه الفعل بسبب، فصار المحذور المتوهَّم في الآلة لازمًا في السبب، فإنْ لزم في القول بباء الآلة أمرٌ لزم مثله في القول بالباء السببيّة، فيلزم ابن مالك ما فرّ منه[(١)].

- الثالث: إنْ سُلِّم بالفرق بين كلام الله تعالى وكلام عباده فيجب مَنْع دَمْج المعنييْنِ أيضًا، وحمْل ما جاء من كلام العباد على الاستعانة؛ لظهور ذلك المعنى فيها؛ لأن إطلاق باء الاستعانة على باء السبب ليس بصواب، فمعقول (السببيّة) غير معقول (الاستعانة)، فجَعْلهما بمعنى واحد مخالف للوضع والمعقول، فالسبب علَّة وُجِدَ الفعل لأجلها، وليس كذلك الآلة، ولذلك تقول: (أكرمتك بإكرامك إياي) فيعقل منه أنّ إكرامه لك علة في إكرامك له، وليس بآلة؛ لأنّ الإكرام لا يُتوهَّم فيه أنه آلة، وتقول: (كتبتُ بالقلم) فيُعقل منه أنّ القلم آلة، لا علَّة، إذ لا يُتوهَّم أنّ كتابتك وقعت بسبب القلم، وكذلك نفهم من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾ [العلق: ٤] أنّ القلم آلة التعليم وليس سبب التعليم[(٢)].

٢- التعدية باللام:

ذكر النحويون للام الجر معاني كثيرة، فالمرادي عدَّدَ لها ثلاثين قسمًا[(٣)]، وابن هشام عدّدَ لها اثنين وعشرين معنى[(٤)]، وممن عُنوا بذكر هذه المعاني ابن مالك، فقد عدّدَ معانيها في كتبه فذكر منها: المُلْك، والتمليك، والاستحقاق، والتعليل، والتبليغ، والصيرورة، وغيرها[(٥)]، ومن المعاني التي ذكرها في الخلاصة والكافية معنى (التعدية)[(٦)]، ومثّل لها في الكافية بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥ و٦]، ومثّل له ابنه بـ(قلت له: افعل).

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصدالشافية، ٣: ٦٢٨- ٦٢٩.
(٢) ينظر: الشاطبي، المقاصدالشافية، ٣: ٦٢٩- ٦٣٠.
(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٩٦.
(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ١٥٢.
(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٤٤.
(٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ٢: ٨٠٢، وابن الناظم، شرح الألفية، ص٣٦٢، و٣٦.

وقد ذكَر الشاطبي أنّ هذا المعنى مما انفرد به ابن مالك، وأنه لم يذكرْه أحدٌ من المتقدمين[1]، وأنّ ابن مالك نفسه عندما استوفى معاني اللام في شرح التسهيل لم يذكر هذا المعنى، كما أنّ معنى التعدية في الأمثلة المتقدمة غير ظاهر، بدليل أنّ ابن مالك نفسه مثَّل بهذه الأمثلة لمعانٍ أخرى غير التعدية؛ إذ جَعَل اللام في (وهبتُ لزيدٍ دينارًا) تفيد شبه التمليك، وهو التركيب الذي يشبه تركيب الآية التي استدلَّ بها على (التعدية)، ومثَّل أيضًا بـ(قلت له) على التبليغ، وهو المثال الذي مثَّل به ابنه على (التعدية)[2].

قال الشاطبي: إنّه يمكن الاعتذار لابن مالك بأنه أراد بلام التعدية اللام التي تلحق المفعول به المعمول لفعل متعدٍ في الأصل بنفسه، لكنه (أي الفعل المتعدي) ربما لحقه ضعف ما فلم يبقَ على أصله فقوّي باللام، فصارت اللام لاختصاصها بتقوية ما صار ضعيفًا تسمى لام التعدية، ولها مواضع، مثل:

١- أن يتقدم معمول الفعل المتعدي، فيجوز دخول اللام، نحو: (لزيدٍ ضربتُ) و(لزيدٍ أعطيتُ درهمًا)، وفي القرآن الكريم: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف:٤٣].

٢- ما كان من العوامل فرعًا عن المتعدي، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، فإنّ الفرع ليس فيه قوة الأصل، ففي (هذا ضاربٌ زيدًا) يجوز: (هذا ضاربٌ لزيدٍ)، وفي القرآن الكريم ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

٣- ما كان من الأفعال المتعدية قد بُني للتعجب، نحو: (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو)، قيل: اللام داخلة على المفعول به في الأصل لضعف العامل بدخول معنى التعجب.

٤- الفعل الذي ناب عنه حرف النداء إذا دخله معنى التعجب أو الاستغاثة جاز جره باللام.

فلما كان الكلام محتاجًا إلى هذه اللام الموصلة للفعل في هذه التراكيب

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٦١٤.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٤٤ - ١٤٥.

والاستعمالات اعتدَّ به الناظم[1].

ومع ما ذكره الشاطبي من تخريج لقول ابن مالك، فلا يَقْوَى في نفسي صحة هـذا المعنى في اللام؛ لأنّ اللام لم يعدِّ الفعل حقيقـةً إلى مفعـول، قـال خالـد الأزهـري: "لم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن، فالأولى إسقاطه، كمـا أسـقطه في التـسهيل وشرحه"[2].

٣ـ حتى الجارّة:

المشهور عند النحويين أنّ (حتى) حرف له ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون حرف جر، وهي العاملة.

الثاني: أن يكون حرف عطف.

الثالث: أن يكون حرف ابتداء.

وقد نقل النحويون انفراد بعـضهم في مـسائل (حتـى) الجـارة، ووقـع التفـرد في ثلاث مسائل:

الأولى: في شروطها المذكورة عند النحويين.

تكون (حتى) جارة فتجر الظـاهر، نحـو: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسـف: ٣٥]، والمـصدر المـؤول، نحــو: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقــرة: ٢١٤]. ويـــشترط جمهـــور النحويين في مجرورها شرطين: أحدهما: أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا، خلافًـا للكـوفيين والمبرد[3].

الآخر: أن يكون آخر جزء، نحو: (أكلتُ السمكةَ حتى رأسِـها)، أو ملاقـي آخـر جزء، نحو: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر: ٥].

ولكنّ ابن مالك لم يرتضِ الشرط الأخير، قال عنه في (التسهيل): "ولا يلزم كونه آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، خلافًا لمن زعم ذلك"[4]، وبيَّنَ في الـشرح أنّ المقـصود

---

(١) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٦١٥- ٦١٦.

(٢) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١١.

(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٤٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٦٠.

(٤) ابن مالك، التسهيل، ص ١٤٦.

هو الزمخشري قائلًا: "والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء"[1].

وعلى ظاهر كلام ابن مالك فإن ما ذكره هو مذهب الجمهور، ولهذا نسب -في الشرح- الخلاف إلى الزمخشري (خلافًا لمن زعم ذلك)، أو (لزاعم ذلك)كما في إحدى النسخ[2]، وإن لم يصرح أنّ الزمخشري متفرد بالمخالفة، ولكن صرح ابن هشام أن كلام ابن مالك صريح في تفرد الزمخشري قائلًا: "وتوهّم ابن مالك أنّ ذلك لم يقل به إلا الزمخشري واعترض عليه..."[3].

وقد ذكر النحويون أنّ القول المنسوب إلى الزمخشري هو قول المغاربة أيضًا[4]، فعلى قولهم لا يصح القول: (أكلت السمكة حتى وسطها)، بل يقال: (إلى وسطها)؛ لأن (إلى) أقعد من (حتى) في استعمالاتها للغاية؛ إذ إنها تدخل على كل ما جُعِل غاية، وقد اعترض ابن مالك على هذا القول بقول الشاعر: [من الخفيف]

إنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْسِيَ هَمَّتْ   لِوِصالٍ لَوْ صَحَّ لَمْ يَبْقَ بُوْسا
عَيَّنَتْ لَيْلَةً فَما زِلْتُ حَتَّى   نِصْفِها راجِيًا فَعُدْتُ يَؤُوْسا

وأرى أنّ الشاهد الذي استدل به ابن مالك يؤيد قوله، مع أن ابن هشام اعترض عليه بأنه لم يقل: (فما زلت تلك الليلة حتى نصفها) وإنْ كان المعنى عليه[5]؛ لأنه لا يلزم من عدم الذكر لفظًا عدم الإرادة والتقدير، فهي في حكم الملفوظ[6]، ولكن قول الزمخشري والمغاربة أكثر وجاهة، وابن مالك استدل على قوله ببيت شعري وحيد، ومثل هذه التراكيب يصعب الاعتماد في إجازتها على بيت لم يذكر صاحبه غيره.

الثانية: في إضافة شروط أخرى:

نقل المرادي أنّ ابن مالك قد اشترط في (حتى) الجارة شرطًا إضافيًّا، وهو أن

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٨.
(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٦، أشار إلى ذلك المحققان في الحاشية.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٦٤.
(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٦٤، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٢٧٤.
(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٦٤.
(٦) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٦: ٢٩٨٨- ٢٩٨٩.

يكون مجرورها بعضًا مما قبلها، أو كبعض، وهو في (شـرح التسهيل): "ومجرورهـا إمـا بعض لما قبلها ...وإما كبعض"[1]، قال المرادي: "هذا الشرط ذكـره النحويـون في بـاب العطف، ولم أرهم ذكروه في باب الجر، إلا ابن مالك"[2].

وقد استدل ابن مالك بنحو: (ضربْتُ القومَ حتى زيدٍ) فزيد جزء مما قبله، ويجوز أن يكون مضروبًا انتهى الضرب به، أو غير مضروب انتهى الـضرب عنـده، واسـتدل أيضًا برواية جر (نَعْلَهُ) في قول الشاعر: [من الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والزَّادَ حَتَّى نَعْلَـهُ أَلْقَاهَـا

فالنعل ليست بعضًا للصحيفة والزاد، ولكنها كبعضها[3].

قال المرادي: إنّ فيه نظرًا فإنّ المجرور بـ(حتى) قد يكون ملاقيًا لآخر جـزء، نحـو: (سرتُ النهارَ حتى الليلِ)[4].

ويبدو اعتراض المرادي وجيهًا، ويؤخذ على ابـن مالـك حـصره مجـرور (حتـى) فيما ذكر، فقد يكون مجرورها بعضًا مما قبله، أو كبعضه، وقد لا يكون.

ونقل ابن أبي الربيع عن ابن الطراوة اعتراضه على النحويين في نحو: (قام القـومُ حتى زيدٍ) الذي يـرى النحويـون معنـاه (وصـل القيـامُ إلى زيـدٍ). قـال: "وبهـذا قـال النحويون: إن (حتى) هنا غاية، وهي بمنزلة (إلى)، ولم يفهم هذا ابن الطراوة فرد علـى النحويين قولهم"[5].

ويرى ابن الطراوة أنّ (حتى) في هذا التركيب محال أن تكون بمعنـى (إلى)؛ لأنـك إذا قلت: (قام القومُ حتى زيدٍ) فزيد داخـل في القـائمين، وإذا قلـت: (قـام القـومُ إلى زيدٍ) فزيد لم يقم.

ومناقشة ابن الطراوة تقوم على أمرين:

- أحدهما: أنَّ النحويين أجازوا في التركيب السابق ونحوه كـ(ضـربت القـومَ حتـى

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٦.
(٢) المرادي، الجنى الداني، ص٥٤٨.
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهل، ٣: ١٦٦- ١٦٨.
(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٤٨.
(٥) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٠١- ٩٠٢.

زيدٍ) أن يكون زيد مضروبًا انتهى الضرب به، وأن يكون غيرَ مضروب انتهى الضرب عنده.

وإذا كان مجرور حتى داخلًا فيما قبله، وانتهى الفعل به، ففي ذكره تنبيه على فائدة ما، كأنْ يكون فيه زيادة ضعف، أو قوة، أو تحقير، أو تعظيم[(١)].

- الآخر: أنّ من شواهد استواء (حتى) و(إلى) في مثل هذا التركيب قراءة ابن مسعود قوله تعالى: ﴿ فَـَٔامَنُواْ فَمَتَّعۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ حِينٖ ﴾ [الصافات: ١٤٨] (حتى حين)[(٢)].

الثالثة: معنى (حتى):

لـ(حتى) عند النحويين معنيان: انتهاء الغاية، والتعليل[(٣)]. ونقل أبو حيان أنّ أبا البقاء العكبري قد ذكر معنى ثالثًا، وهو أن تكون (حتى) بمعنى الاستثناء، أي: (إلّا أنْ)، وقد ذكر العكبري ذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ ﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال "(حتى يقولا) أي: (إلى أنْ يقولا...، وقيل: (حتى) بمعنى (إلّا)، أي: وما يعلمان من أحد إلّا أنْ يقولا..."[(٤)]، قال أبو حيان: "وهذا معنى لحتى لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره"[(٥)].

وممن صرّح بهذا المعنى غير العكبري ابن هشام الخضراوي[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، وقد ظنَّ ابن الناظم أنّ هذا المعنى مما زادَه والدُه، واعترض عليه[(٨)]، وقد تابعَ المراديُّ والسيوطيُّ ابنَ الناظم في هذا الظن فجعلا هذا المعنى من زيادات ابن مالك[(٩)].

---

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٦- ١٦٧، وابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٠٢.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢: ٣٩٣، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٣: ٤٤٣، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، ٨ :٦١.

(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٦٠.

(٤) العكبري، التبيان، ١: ٩٩.

(٥) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١: ٤٩٩.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٧١.

(٧) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص٢٣٠، وشرح التسهيل، ٤: ٢٢.

(٨) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٢٢.

(٩) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٤، والسيوطي، همع الهوامع، ٤: ١١٣.

والملحوظ أنّ هذا المعنى لحتى قد ذكره سيبويه، فقد قال: "وأما قولهم: واللهِ لا أفعلُ إلّا أنْ تفعلَ، فأنْ تفعل في موضع نصب، والمعنى (حتى تفعل)"[1]، ولكنّ النحويين عدوا قول سيبويه تفسير معنى، لا تفسير إعراب[2].

وقد استدل ابنُ مالك على هذا المعنى بقول الشاعر: [من الكامل]

لَيْسَ العَطاءُ من الفُضول سَماحَةً   حَتّى تَجُودَ وَما لَدَيْكَ قَلِيلُ

قال: والمعنى (إلّا أنْ) تجود[3] .

وكانت حجة النحويين الذين اعترضوا على هذا المعنى أننا إذا جعلنا (إلى أنْ) مكان (حتى) في البيت السابق لم يكن المعنى فاسدًا[4]، ولكنّ الناظر في البيت المتقدم يجد أن مقصود الشاعر أنّ السماحة لا يوصف بها إلا من يجود مع كونه قليل المال في الأصل، وجاد منه ابتداءً، وليس معنى البيت -فيما يبدو لي- أنّ السماحة إنما يوصف بها من كان له مال كثير فكان يجود منه إلى أنْ قلّ ماله، ثم إنه استمرّ يجود مع قلة ماله، وإذا كان كذلك تعيّن في البيت تقدير (إلّا أنْ)، وامتنع تقدير (إلى أنْ)[5].

ويُستشهد لهذا المعنى بقول امرئ القيس: [من الرجز]

واللهِ لا يَذْهَبُ شَيْخِي باطِلا   حتَّى أُبِيْدَ مالِكًا وَكاهِلَا

وقول النبي - ﷺ -: "لا تُقْبَلُ صَلاةُ مَنْ أَحْدَثَ حتَّى يَتَوَضَّأ"[6]، ومثله أيضًا حديث "لا يَنْفَتِلُ أو لا ينصرفُ حتى يسمعَ صوتًا أو يجدَ ريحًا"[7].

فهذه الشواهد -وغيرها- لا يبدو فيها ما بعد (حتى) غاية لما قبلها، ولا مسبَّبًا عنه.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٤٢.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٢٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٤: ٢٤، وأبو حيّان، البحر المحيط، ١: ٤٩٩، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٥٥.

(٥) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨: ٤١٧٧ - ٤١٧٨.

(٦) ينظر: البخاري، الجامع الصحيح، ١: ٨٩.

(٧) ينظر: البخاري، الجامع الصحيح، ١: ٨٩.

٤ـ شروط (ما) الحجازية:

لـ(ما) أنواع عدة، ومنها أن تكون حرفًا غير مختص يدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فإنْ دخل على الجملة الاسمية فللعرب فيه لغتان:

إحداهما: رفع الاسم ونصب الخبر، وهي لغة أهل الحجاز، نحو: (ما زيدٌ مسافرًا).

الأخرى: رفع الاسمين على الابتداء والخبر، وهي لغة تميم، نحو: (ما زيدٌ مسافرٌ)[1].

وقد ذكر النحويون لإعمال (ما) الحجازية شروطًا، أبرزها: بقاء النفي، وفقدان (إنْ)، وألّا تؤكَّد، وتأخير خبرها عن اسمها، فإنْ تقدم الخبر ارتفع، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ) ونَقَل ابن الشجري الإجماع على ترك إعمالها حينئذٍ؛ لأنها عملت بحكم شبهها بـ(ليس)، لا بحكم أصالتها في العمل[2].

وقد نَقَل بهاء الدين ابن النحاس أنّ ابن عصفور الإشبيلي انفرد بتفصيل اختصّ به وليس لغيره، فقد قال معلّقًا على قول ابن عصفور: "وتعمل (ما) بشرط ألّا يتقدم الخبر على اسمها، وليس بظرف ولا مجرور"[3] قائلًا: "وقوله: (وليس بظرف ولا مجرور) تحرز من مثل قولنا: (ما في الدار زيدٌ)، (وما عندك زيدٌ) فإنّ الظرف والمجرور يجوز فيهما ما يجوز من التوسعات، وهذا شيء اختص به المصنِّف، لا أعلمه لغيره، فإنّ الناس نصوا على أنّ الخبر متى تقدم مطلقًا بطل العمل، ظرفًا أو مجرورًا كان أو غيره"[4].

ولكن ابن عصفور حينما درس المسألة في (شرح الجمل) بيَّن أنّ هذه المسألة خلافية، وأنّه في ذلك تابع غير متفرِّد، إذ قال: "ومنها ألا يتقدم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفًا أو مجرورًا، فإنْ كان ظرفًا أو مجرورًا ففيه خلاف بين النحويين،...فمنهم

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٥٧.

(٢) ينظر: ابن الشجري، الأمالي، ٢: ٥٥٦.

(٣) ابن عصفور، المقرب، ١: ١٠٢.

(٤) بهاء الدين ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص ٢٠٨- ٢٠٩، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، ٥: ١٣.

من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع ذلك، والذين أجازوا هم البصريون قياسًا على (إنّ) التي يتقدم خبرها على اسمها، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش..."(١)، وقد نَقَل غير واحد من النحويين أنّ المسألة خلافية(٢)، بل نسب أبو حيان جواز تقديم الخبر حينئذٍ إلى الأعلم والجمهور(٣)، ونُسب إلى الفراء أيضًا إجازة التقديم مطلقًا، بدليل اللغة التي حكاها الجرمي: (ما مسيئًا من أعتب)(٤).

وأرى أنّ هذه المسألة أي: تقديم الخبر حال كونه ظرفًا أو مجرورًا هي أقرب إلى الخلاف اللفظي؛ إذ لا يترتب عليها اختلاف في النطق سواء أجزنا التقديم أم منعناه، وإنما يترتب عليها اختلاف في التوجيه والإعراب، فالذين أجازوا التقديم أعربوا شبه الجملة في محل نصب خبرًا مقدمًا لـ(ما) العاملة و(زيدٌ) اسمًا لـ(ما) مؤخرًا عنها، والذين منعوا التقديم أعربوا شبه الجملة في محل رفع خبرًا للمبتدأ مقدمًا، و(زيدٌ) مبتدأً مؤخرًا، و(ما) غير عاملة، وعلى هذا فالأسهل هو عد ما بعدها مبتدأً وخبرًا، بدلًا من الزعم أنّ المجرور أو الظرف في محل نصب.

ونَقَل أبو حيان عن أحمد بن منصور اليشكري(٥) أنّ ابن كيسان تفرد دون النحويين وأجاز تقدم معمول خبرها، وإنْ لم يكن جارًا ومجرورًا، نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلًا)، وهذا ممنوع عند النحويين؛ إذ يوجبون رفع (آكل) فيقولون: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ)، ولا يُجيزون عمل (ما) حينئذٍ إلا إنْ كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًا

(١) ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٥٩٢- ٥٩٤.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١: ٤٣٢، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٢٣- ٣٢٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٩٨.

(٣) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٣: ١١٩٨.

(٤) انظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٤: ٢٦٦، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٢٤، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ١: ١٩٨.

(٥) من أهل الدِّيْنَوَر، سكن بغداد، وحدَّث بها عن أبي بكر بن أبي داؤد السجستاني، والجوهري، وابن دريد، ونفطويه، وأبي بكر ابن الأنباري، توفي سنة ٣٧٠ ه، تنظر ترجمته في: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها وواردیها (تاريخ بغداد)، أبو بكر بن أحمد الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م، ٦: ٣٦٧، برقم (٢٨٦٣)، وأبو حيان، تذكرة النحاة، ص٦٧٠.

ومجـرورًا، فيجـــوز هـذا عنـدهم بـدليل قولـه تعـالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧].

قال أبو حيان: نصَّ عليه أحمد بن منصور اليشكري في أرجوزته[1]:

وَما جَوادَكَ الغُلامُ راكِـبُ فلَيْسَ لِلْجَـوادِ يلقى ناصِبُ
إلّا ابنَ كَيْسانَ من المذاهِبِ فإنَّهُ أجــازَ نَصْبَ الرَّاكِبِ

ويمكن أن يُستدل لهذا الرأي باللغة التي حكاها الجرمي، فـإذا صـحَّ تقـديم الخـبر صحَّ تقديم معموله، غير أني لا أميل إلى هذا، وأرى أنّ تركيبًا كهذا تحتـاج إجازتـه إلى سماع.

٥ـ كسر همزة (إنَّ):

همزة (إنَّ) تُكسر تارة، وتُفتح تارة أخرى، وقد ذكر النحويون مواضـع كليهمـا، وقد عدَّد ابن هشام تسعة مواضع لكسر همزة (إنَّ)، وذكر منهـا: أن تقـع (إنَّ) في أول الجملـة الحاليـة، كقولـه تعـالى: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال: ٥]، وكذا أن تقـع في أول الجملـة المـضاف إليهـا مـا يختص بالجملة، وهـو إذ، وإذا، وحيـث[2]، ولكـن ابـن هـشام بعـد أن حكـى هـذين الموضعين حكم على نفسه بأنّه انفرد باشتراط الأولية في هاتين المـسألتين قائلًـا: "ولم أرَ أحـدًا مـن النحـويين اشـترط الأوليـة في مـسألتي (الحـال) و(حيـث) ولا بـد مـن ذلك،...وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه"[3].

وعلى هذا فابن هشام يذكر أنه متفرد في أمرين:

- أحدهما: اشتراط الأولية في مسألتي (الحال) و(حيث).
- الآخر: أنه أتى في شرح هذا الموضع بما لم يُسبَق إليه.

أما الأمر الأول فإنّ المتأمل في صنيع النحـويين قبـل ابـن هـشام يـرى أنهـم قـد

---

(١) ينظر: أبـو حيـان، ارتـشاف الـضرب، ٣: ١١٩٩، وتـذكرة النحـاة، ص٦٧٠-٦٧١. وينظـر: محمـد بـن حمـود الدعجاني، ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ص٢٨٠- ٢٨١.

(٢) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٣٣.

(٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص٢٣٣- ٢٣٤.

ناقشوا مواضع كسر الهمزة، وأنهم قد اشترطوا الأولية فيها، قال سيبويه: "ولا تكون (إنَّ) إلا مبتدأة"(١)، وقال المبرد: "اعلم أنّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع كلها إلى موضع واحد، وهو الابتداء"(٢)، ولكن متقدمي النحويين -كعادتهم- لا يميلون إلى التفصيل في ذكر المواضع والجزئيات، بل يسيرون على القواعد العامة، ولهذا فقولهم: إنّ كسر الهمزة حال كونها في بدء الكلام يشمل -في نظري- الابتداء الحقيقي، مثل: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، ويشمل أيضًا ما كان في حكم الابتداء، كالجملة الحالية، وما بعد حيث.

وأما النحويون المتأخرون الذين سبقوا ابن هشام فكانوا -كعادة المتأخرين- كثيرًا ما يعددون مواضع المسألة، وممن عدَّدها ابن مالك، وحين فعل ذلك ذكر الابتداء في أول الجملة الحالية بوضوح: "فعُلم بذلك أنّ الكسر لازم للمبدوء بها لفظًا ومعنى نحو: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، والمبدوء بها معنى لا لفظًا، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وللموصول بها،...وللواقعة موقع الحال، نحو: ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾"(٣) [الأنفال: ٥]، ونلحظ هنا أنه استشهد بالآية نفسها التي استشهد بها ابن هشام.

وكذلك صنع رضي الدين الأستراباذي في شرح الكافية(٤).

وأما الأمر الآخر الذي رأى أنه لم يُسبق إليه في شرح هذا الموضع فقد تقدم معنا في مناقشة الأمر الأول أن النحويين قبل ابن هشام قد ذكروا مواضع كسر الهمزة إجمالًا وتفصيلًا، ولكن لعل قصده أنه لم يُسبَق إلى جمع مسائل كسر الهمزة في محل واحد(٥)، ومع هذا فإني لا أرى قوله مقنعًا؛ إذ قد صنع سابقوه مثل صنيعه(٦).

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢٠.
(٢) المبرد، المقتضب، ٢: ٣٤٦، وينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٦٥.
(٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ١٩، وينظر أيضًا: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٢٥٥، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٠٤.
(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٢٤٥– ١٢٤٦.
(٥) ينظر: محمد عبادة العدوي، حاشية عبادة على شرح شذور الذهب، المطبعة الوهبية البهية، ١٢٩٢هـ، ٢: ٣٦.
(٦) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ٥: ٦٨– ٧٣.

المبحث الثاني
الحروف غير العاملة

صرَّح النحويون بوقوع التفرد في الحروف غير العاملة في المسائل الآتية:

١- (إذا) الفجائية:

تأتي (إذا) على وجهين:

- أحدهما: أن تكون ظرفًا للمستقبل، مضمنة معنى الشرط، نحو: (إذا جاء زيدٌ أكرمناه).
- الآخر: أن تكون للمفاجأة، نحو: (خرجْتُ فإذا الأسدُ بالباب)(١).

وقد اختلف النحويون في (إذا) الفجائية على أقوال، أشهرها ثلاثة:

- الأول: أنها ظرف زمان، ونُسب إلى الزجاج، والزمخشري، وأبي علي الشلوبين(٢)، وغيرهم(٣).
- الثاني: أنها ظرف مكان، ونُسب إلى المبرد، والفارسي، وابن عصفور، وغيرهم(٤).
- الثالث: أنها حرف دال على المفاجأة، ونُسب إلى الكوفيين، والأخفش، ورجَّحه ابن مالك(٥).

وعلى القول بظرفيتها ذكر النحويون أن العامل فيها هو خبر المبتدأ الواقع بعدها في نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)، فـ(قائم) ناصب لـ(إذا)، والتقدير: (خرجتُ ففي المكان الذي خرجت فيه، (أو في الزمان الذي خرجت فيه) زيدٌ قائمٌ) فإنْ لم يُذكر

---

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٧٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٤٨.
(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٤: ٩٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢١٤.
(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٧٤.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢١٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٤٨- ٤٩.
(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢١٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٧٥، وابن هشام، مغني اللبيب،٢:٤٨-٤٩.

بعدها خبر، نحو: (خرجْتُ فإذا زيدٌ) أو نُصب على الحال نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمًا) كانت (إذا) خبر المبتدأ، إلا على القول بأنها ظرف زمان كان الكلام على حذف مضاف، أي (ففي الزمان حضر زيد)(١) .

وقد نقل المرادي عن أبي حيان أنّ الزمخشري قد انفرد في تخريج (إذا) في هذه الحال(٢)؛ إذ ذكر الزمخشري أنّ التحقيق فيها أنها بمعنى الوقت (أي ظرف زمان)، وأنها طالبة ناصبًا لها، وجملة تضاف إليها، وأنها خُصَّتْ في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلًا مخصوصًا، هو فعل المفاجأة، والجملة بعدها ابتدائية، لا غير، "فتقدير قولـــــه: ﴿ قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٦٦]، ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم، وهذا تمثيل، والمعنى على مفاجأة حبالهم وعصيهم مخيلةً إليه السعي"(٣)، وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ [الزخرف: ٤٧]: إنَّ "فعل المفاجأة معها مقدّر، وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجأوا وقت ضحكهم"(٤)، قال المرادي: قال الشيخ أبو حيان: "ولا نعلم نحويًا ذهب إلى ما ذهب إليه هذا الرجل، من أنّ (إذا) الفجائية تكون منصوبة بفعل مقدَّر تقديره (فاجأ)، بل هي منصوبة بالخبر، أو خبر على ما تقدم تقديره"(٥).

وحكم عليه بالتفرد أيضًا ابن هشام(٦)، وعلَّق الدماميني على حكم ابن هشام بأن هذا لا يضر الزمخشري، إذا كان المعنى معه صحيحًا، ولم يخرج المعنى الذي رآه عن قواعد علم العربية(٧).

والناظر في اعتراض أبي حيان يجد أن هذا الاعتراض وجيه؛ لأن المعنى لا يدل

---

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٩٨، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ١: ٣١٢- ٣١٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٧٧.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٧٨ - ٣٧٩.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ٤: ٩٣.

(٤) الزمخشري، الكشاف، ٥: ٤٤٦-٤٤٧، و ٤: ٥٧١.

(٥) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٧٩-٣٨٠، وينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٦: ٢٤٠.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٥٠.

(٧) ينظر: الدماميني، شرح المغني، ١: ٣٣٤.

على المفاجأة التي ادعى الزمخشري أنها تكون من الكلام السابق، بل المعنى يدل على أن المفاجأة تكون من الكلام الذي فيه (إذا)، تقول: (خرجتُ فإذا الأسد)أي ففاجأني الأسدُ، وليس المعنى ففاجأتُ الأسدَ[1].

إنّ المتأمل في صنيع النحويين يجد أن الزمخشري ليس هو أول من قدَّر فعلًا من لفظ المفاجأة، بل هو في ذلك مسبوق، فالمبرد قبله قد قدَّر الفعل نفسه، قائلًا: "فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر... وتأويل هذا(جئتُ ففاجأني زيدٌ) و(كلمْتُك ففاجأني أخوك)[2]، ولكن الفرق بين المبرد والزمخشري هو أن المبرد قدَّر الفعل ولم يذكر أنه هو عامل النصب في (إذا)، في حين صرح بذلك الزمخشري، كما تقدم.

ويبدو لي في (إذا) الفجائية أنها حرف بدليل وقوع (إنَّ) المكسورة بعدها، فـ(إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد ذكر ابن مالك وجوهًا ثمانية تدل على حرفيتها[3]، ورجحه رضي الدين الأستراباذي[4]، فإذا كانت كذلك فلا محل لها من الإعراب، ولا تتعلق بشيء[5].

٢ـ أم:

المشهور عند النحويين أنّ (أم) تنقسم قسمين:

١- متصلة: وهي التي تسبق بهمزة الاستفهام، أو بهمزة التسوية، نحو: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو)، و﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾ [المنافقون: ٦].

٢- منقطعة: وهي التي تكون الجملة بعدها مستقلة ومنقطعة عما قبلها، ولا يكون قبلها همزة استفهام ولا تسوية[6]، وتفيد الإضراب.

---

(١) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٦: ٢٤١، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٨٠.
(٢) المبرد، المقتضب، ٣: ١٧٨.
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢: ٢١٤.
(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ٣٤٧.
(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤: ٩٤.
(٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٢٠٥.

أولًا: (أم) المتصلة: وقد سُمع حذفها مع معطوفها، كقول الهذلي [من الطويل]

دَعاني إلَيْها القَلْبُ إنِّي لِأَمْرِهِ   سَميعٌ فَما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها

قالوا: والتقدير: أرشدٌ طلابُها أم غي؟

ونَقَل أبو حيان وابن هشام أنّ الزمخشري انفرد عن النحويين بإجازة حذف ما عُطفتْ عليه (أم) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [البقرة:١٣٣] إذ قال: "...ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أن يُقدر قبلها محذوف، كأنه قال: أتدّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوبَ الموتُ"[١]، فهو هنا قد جعل (أم) متصلة وحذف ما يعادلها، قال أبو حيان: "ولا نعلم أحدًا أجاز حذف هذه الجملة، ولا يُحفظ ذلك لا في شعر، ولا في غيره"[٢]، وقال ابن هشام: "وأجاز الزمخشري وحده حذف ما عطفت عليه (أم)"[٣].

والسبب الذي جعل النحويين لا يجيزون ما أجازه الزمخشري ومنعوا لأجله حذف معادل (أم) المتصلة هو أنّ الكلام في معنى: أيُّ الأمرين قد وقع؟ فهي في الحقيقة كالجملة الواحدة، وعليه فلا يصح أن يقال: (أم زيدٌ) وأنت تريد (أقامَ عمرٌو أم زيدٌ)، ولا (أم قامَ خالدٌ) وأنت تريد (أخرجَ زيدٌ أم قامَ خالدٌ)، وإنما يجوز حذف المعطوف عليه ويبقى المعطوف مع الواو إنْ دلّ على ذلك دليل، نحو قولك: (بلى وعمرًا)، جوابًا لمن قال: (ألم تضرب زيدًا؟)[٤].

وأما الآية فـ(أم) فيها منقطعة، تتضمن معنى (بل والاستفهام الدال على الإنكار)، والتقدير: بل أكنتم شهداء...، أي: ما كنتم شهداء، فكيف تنسبون إلى يعقوب ما لا تعلمون، ولا شهدتموه أنتم ولا أسلافكم؟[٥].

وقد ردَّ الشهاب الخفاجي حكاية التفرد التي قالها أبو حيان؛ لأنّ الزمخشري قد سبقه

---

(١) الزمخشري، الكشاف، ١: ٣٣٠ -٣٣١.
(٢) أبو حيّان، البحر المحيط، ١: ٥٧٢.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٦٨.
(٤) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١: ٥٧٢.
(٥) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ١: ٥٧٢.

الواحدي[1] الذي قدر المعنى: أَبَلَغَكُم ما تنسبون إلى يعقوب من وصيته لبنيه باليهودية أم كنتم شهداء؟[2].

وبناءً على هذا فالواحدي سابق للزمخشري، فإما أن يكون الزمخشري تابعه، أو وافقه، ومن الغريب أن يقول ابن هشام: "وأجاز الزمخشري وحده..." ، ثم يعقب ذلك بقوله: "وجوَّز ذلك الواحدي أيضًا"[3]، فكيف يكون هذا الرأي للزمخشري وحده، وقد جوز ذلك قبله الواحدي قبله؟ كما أنّ قول السيوطي: "وقال الزمخشري: ...ووافقه الواحدي"[4] ليس تعبيرًا دقيقًا؛ إذ الصحيح أن يقال: قاله الواحدي ووافقه الزمخشري[5].

ثانيًا: (أم) المنقطعة: وهي لا تدخل عند النحويين إلا على الجمل، وأما الاسم المفرد فلا تدخل عليه؛ لأنها بمعنى (بل) الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، ومن ثم كانت غير عاطفة عند النحويين[6]، ولكن نَقَل ابن هشام مخالفة ابن مالك النحويين وخَرْقه لإجماعهم في هذا قائلًا: "وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين... وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل)"[7]، ونَقَل السيوطي هذا الانفراد لابن مالك عن أبي حيان أيضًا[8].

وخلاصة رأي ابن مالك أنّ (أم) المنقطعة قد تعطف المفرد بقلة، فإنْ ولي المنقطعة مفرد فهو معطوف بها على ما قبلها، واستدل بقول العرب: (إنها لإبلٌ أم شاءٌ) فـ(أم) عنده لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها، مثلها مثل (بل)؛

---

(١) توفي الواحدي عام ٤٦٨ ه ، وتوفي الزمخشري عام ٥٣٨ ه.

(٢) ينظر: شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الطبعة الخديوية، دار صادر، بيروت، ١٢٨٣ه، ٢: ٢٤٢ - ٢٤٣، وابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٨٦، الحاشية رقم ٤.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٨٦.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ٥: ٢٤١ - ٢٤٢.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٨٦، الحاشية رقم ١.

(٦) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٤٤.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٩٩.

(٨) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧: ٥٢، ، وهمع الهوامع، ٥: ٢٤٦.

لأنها بمعناها[١].

ولم يقره النحويون على ذلك، فهم يرون أنّ (أم) هنا جاءت بمعنى (بل والهمزة)، والمعنى: (بل أهي شاء؟).

وبالنظر في كتب النحويين لهذا التركيب (إنها لإبلٌ أم شاءٌ)، وأمثاله مما فيه (أم) منقطعة نجد أنهم -ولا سيما المتقدمين منهم- يسوقون هذا في إطار سياق معيّن لا يكادون يتجاوزونه، وهو أنّ المتكلم كأنه قد ظنها إبلًا، وأخبر عن ذلك، ثم أدركه الشك أنها شاء، فرجع يستفهم: أم شاء؟ أي: أهي شاء؟[٢]

قال الشاطبي: إنّ مَن مارس هذا الشأن من العارفين بمصادر اللغة ومواردها لا يشك في ثبوت معنى (بل والهمزة) لـ(أم) المنقطعة، ولكن يبقى أن يقال: هل ثبت لـ(أم) هذه استعمال آخر بأن تكون بمعنى (بل) فقط كما قال ابن مالك؟[٣]

لقد كان الفراء من المتقدمين يرى أنّ (أم) المنقطعة قد تأتي بمعنى (بل) من غير استفهام، وأنشد على ذلك: [من الطويل]

فَوَاللهِ ما أَدْرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَتْ   أمِ النَّوْمُ أَمْ كُلٌّ إِلَيَّ حَبِيبُ

والمعنى عنده: بل كل إليّ حبيب[٤].

فابن مالك أخذ بقول الفراء في مجيء (أم) المنقطعة بمعنى (بل)، ثم جعلها مثلها في العطف ولكن بقلة، وقد حكى الشاطبي عن ابن طاهر قوله: إنه إذا أريد بـ(أم) هذه مذهب (بل) فلا يمتنع عنده أن تكون عاطفة مثلها، وأنه قول ظاهر صحيح المعنى[٥].

وقال السيوطي: إنّ لقول ابن مالك وجهًا من النظر، وهو أنّ المنقطعة بمعنى بل والهمزة، وقد تتجرد بمعنى (بل)، فإذا أُستعملتْ على هذا الوجه كانت بمنزلة (بل)،

---

(١) ينظر: ابن مالك، التسهيل، ص١٧٦، وشرح التسهيل، ٣: ٣٦٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٧٢، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢: ٥٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ٩٨، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ١١١.

(٣) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ١١٣.

(٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١: ٧٢، و ٢: ٢٩٩، والشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ١١٣.

(٥) لشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ١١٤.

وهي تعطف المفردات، فلا أقلّ من أن يجوز ذلك[1].

وقوّى ابن مالك رأيه بما نقله عن بعض العرب في قولهم: (إنَّ هناك إبلًا أم شاءً) فنصب ما بعد أم حينما نصب ما قبلها، وهذا عطف صريح[2]، ولكن النحويين شككوا في صحة الرواية الأخيرة التي حكاها ابن مالك بالنصب، فقال خالد الأزهري: إنّ هذه الرواية لا تُعرف إلا من جهته[3].

وأرى أن مجيء (أم) المنقطعة عاطفة للمفردات بقلة كما ذكر ابن مالك لا يمتنع، ولاسيما وقد ثبت لها معنى (بل) فقط[4]، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢]، ولكن تجرد (أم) المنقطعة لمعنى الإضراب فقط مع دخولها على مفرد لفظًا لا يكاد يعرف، ولعل هذا هو ما جعل جمهور النحويين يمنعونه.

٣- (أو العاطفة):

يذكر النحويون لـ(أو) معاني عدة، كالشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، وغيرها، ويمثّلون للإباحة كثيرًا في كتبهم بـ(جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين) فيباح للمخاطَب أن يجالس أحدهما، أو يجالسهما معًا[5].

وقد نَقَل ابن هشام عن ابن مالك أنّ (أو) هنا تعاقب الواو العاطفة، قال: "وزعم ابن مالك أيضًا أنّ (أو) التي للإباحة حالة محل الواو..."[6]، وقول ابن مالك يقتضي أنّه لا فرق بين قولنا: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، و(جالس الحسن وابن سيرين).

مذهب ابن مالك ورد في (التسهيل) و(شرحه)، ففي (التسهيل) قال: "وتعاقب

---

(١) ينظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ٧: ٥٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٢٦.

(٣) ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٤٤، وينظر أيضًا: الشاطبي، المقاصد الشافية، ٥: ١١٤ و١١٦.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣: ١٨٨.

(٥) ينظر: الهروي، الأزهية، ١١١-١١٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١٠٠، وابن عصفور، المقرب، ١: ٢٣٠، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٢٨.

(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٤١٤- ٤١٦.

[أي أو] الواو في الإباحة كثيرًا"[1]، وقال في الشرح: "ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها، ألا ترى أنّه لو قيل: (ولا يُبْدِيْنَ زينتَهُنَّ إلا لِبُعولتهنَّ وآبائِهنَّ وآباءِ بعولتهنَّ...) لم يختلف المعنى، ومنه (جالس الحسن أو ابن سيرين)"[2].

وذكر ابن هشام أيضًا أنّ الزمخشري هو مَنْ اعتدَّ بمعنى (الإباحة) في الواو، وأنّ هذه المقالة لا تُعرف لنحوي، قال: "ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] أنّ الواو تأتي للإباحة، نحو: (جالس الحسنَ وابنَ سيرين)...ولا تُعرَف هذه المقالة لنحوي"[3].

وما نُسب إلى الزمخشري موجود في الكشاف "قلتُ: والواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: (جالس الحسن وابن سيرين) ألا ترى أنه لو جالسهما جميعًا، أو واحدًا منهما، كان ممتثلًا..."[4].

وقد فرق النحويون بين التركيبين فإذا قيل: (جالس الحسن وابن سيرين) كان المأمور به مجالستهما معًا، ولم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر، فإنْ قال: (جالس الحسن أو ابن سيرين) جاز له أن يجالس أحدهما دون الآخر، وجاز له مجالستهما[5].

واعترض الدماميني على حكاية ابن هشام تفرد الزمخشري، وعلى قول ابن هشام إنّ هذه المقالة لا تُعرَف لنحوي بقوله: "بل هي معروفة لبعض النحاة كالسيرافي الذي مثَّل لذلك برجل أنكر على ولده مجالسة أهل الزيغ والرَّيب، وأراد منه مجالسة غيرهم، فقال له: (دع مجالسة أهل الريب، وجالس القراء، والفقهاء، وأصحاب الحديث)، أو قال له: (جالس الفقهاء، أو القراء، أو أصحاب الحديث) فالمعنى واحد[6].

---

(١) ابن مالك، التسهيل، ص ١٧٦.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٦٤.
(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٤١٥.
(٤) الزمخشري، الكشاف، ١: ٤٠٤.
(٥) ينظر: ابن عصفور، المقرب، ١: ٢٣٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٤١٤.
(٦) ينظر: محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ١: ٢٣٥.

وذكر الدماميني أنّ ابن هشام قد رجع عن إنكاره مذهب الزمخشري في (حواشيه على التسهيل)[1]. قال عبد اللطيف الخطيب محقق (المغني): إنّ قول الدماميني: إنّ ابن هشام قد رجع عما قاله إنّما يصح إذا ثبت أن (حواشيه على التسهيل) كُتبتْ بعد الانتهاء من (المغني) وليس ثمة ما يثبت ذلك، فربما يكون قد تراجع عما قاله في (حواشيه على التسهيل) وأثبت رأيه الأخير في (المغني)، وأيّد الخطيب رأيه بأنه وجد في آخر المخطوط أنّه أتم (المغني) وما ألحقه به من زوائد سنة ٧٥٩هـ، أي قبل وفاته بسنتين، وهذا يدل على أنّ (المغني) من آخر ما ألّف[2].

٤ـ (أنّما) وفائدة الحصر:

ذكر النحويون أنّ دخول (ما) على الأحرف المشبهة بالفعل (إنَّ وأخواتها) لا يغير معناها عما كانت عليه قبل دخولها إلا في (إنَّ) فإنه يتحصل بدخول (ما) عليها معنى الحصر[3].

وقد نَقَل المرادي، وابن هشام، والسيوطي، عن أبي حيان أنه ذكر أنّ الزمخشري انفرد بالقول أنّ (أنَّما) بالفتح تفيد الحصر، وأنّ الحصر لا يُعرف عند النحويين إلا في (إنَّما) بالكسر، قال ابن هشام: "والأصح أنها [أنَّ المفتوحة] فرع عن (إنَّ) المكسورة، ومن هنا صح للزمخشري أن يدّعي أنّ (أنَّما) بالفتح تفيد الحصر كـ(إنَّما)...وقول أبي حيان: هذا شيء انفرد به [أي: الزمخشري]، ولا يُعرَف القول بذلك إلا في (إنَّما) بالكسر، مردودٌ"[4].

وبالنظر في القول المنسوب إلى الزمخشري نجد أنه قد ذكر ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فقد بيَّن أنَّ (إنَّما) تفيد قصر الحكم على شيء، أو تفيد قصر شيء على الحكم، وأنَّ المعنيين قد اجتمعا في هذه الآية فـ﴿إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ فيه قصر الوحي

(١) ينظر: الدماميني، شرح مغني اللبيب، ١: ٢٣٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٤١٦، الحاشية رقم ١.

(٣) ينظر: أبو حيّان، التذييل والتكميل، ٥: ١٥٣– ١٥٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٩٥.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ١٥٣– ١٥٦، وينظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٤١٦، و السيوطي، همع الهوامع، ٢: ١٩٢.

على الرسول - ﷺ - أي: قصر صفة على موصوف، و﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ فيه قصر الألوهية على الله سبحانه، أي قصر الموصوف علة الصفة، وفائدة اجتماعهما -كما ذكر- الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله - ﷺ - مقصور على استئثار الله بالوحدانية[1].

وقد بنى أبو حيان اعتراضه على أمرين:

- أحدهما: أنّ جَعْل الزمخشري (أنّما) المفتوحة تدل على القصر هو خلاف قول النحويين؛ إذ لا يُعلَم خلاف في إفادة الحصر إلا في (إنّما) بالكسر[2].
- الآخر: أنّ (أنّما) بالفتح حرف مصدري تنسبك مع ما بعدها بمصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، وعلى هذا فلو كانت (أنّما) تفيد الحصر للزم أن يقال: إنه لم يُوحَ إلى النبي - ﷺ- شيء إلا التوحيد، وهذا لا يصح الحصر فيه؛ إذ قد أوحي إليه أشياء أخرى غير التوحيد[3].

وما ذكره أبو حيان مردود من وجوه:

- الأول: أنَّ (أنَّ) المفتوحة هي فرع عن (إنَّ) المكسورة، وهو اختيار سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، فإذا أفادت (إنّما) المكسورة الحصر، فـ(أنّما) مثلها، ولكن يَردُ على هذا الوجه أنَّ أبا حيان لا يرى الحصر بـ(إنّما) أيضًا، فإنْ وُجِد حصر في (إنّما) فمن سياق الكلام، لا من (إنّما)، ولو كانت (ما) مع (إنَّ) تفيد الحصر لكانت تفيد الحصر أيضًا بدخولها على سائر أخوات (إنَّ)، فلما لم تُفد الحصر مع أخوات (إنَّ) دلَّ على أنها لا تفيد الحصر هي أيضًا[7].
- الثاني: أنَّ السبب الذي جَعَل (إنّما) تفيد الحصر موجود في (أنّما) بالفتح، فإذا

(١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٤: ١٧٠.
(٢) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٦: ٣١٨.
(٣) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ٦: ٣١٨.
(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٦٠.
(٥) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ١٠٧.
(٦) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٧٧.
(٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٩٥ - ٣٩٦، وينظر: مغني اللبيب، ١: ٢٥٦، الحاشية رقم ٢.

كانت (إنَّما) تفيد الحصر لوجود معنى (ما) و(إلا)، فـ(أنما) فيها الشيء نفسه، وإنْ كانت فائدة الحصر بسبب اجتماع حرفي توكيد وهما (إنَّ) و(ما)؛ لأنّ الحصر ليس إلا توكيد على توكيد، فكذلك (أنَّما)[1].

- الثالث: أنَّ قوله: إنَّ القول بالحصر في (أنَّما) يفيد أنه لم يُوحَ إليه - ﷺ - شيء غير التوحيد وهذا خلاف الواقع، قولٌ بينٌ ضعفه؛ لأن القصر هنا مقيَّد، فالخطاب للمشركين، والمعنى: ما أوحي إليه في شأن الربوبية إلا التوحيد، لا الإشراك، على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، إذ ليست صفته عليه الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكن جاء الحصر باعتبار حالهم، حينما استعظموا موته، فجُعِلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم[2].
- الرابع: أنَّ قول أبي حيان: إنَّ (إنَّما) لا تفيد الحصر، وأنَّ الحصر حاصل من السياق، غير ظاهر فدلالة ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، غير دلالة (المؤمنون إخوة)، وما جاءت دلالة الحصر إلا بدخول (إنَّما) على الجملة الاسمية.

٥ ـ إي:

(إي) من حروف الجواب بمعنى نعم، وتأتي لمعان ثلاثة:

- الأول: تصديق المُخبِر، نحو: أن يقال: لقد قام زيدٌ، فيقال له: إي، بمعنى (صدقت لقد قام).
- الثاني: إعلام المستخبر (السائل) نحو: هل قام زيدٌ؟ فيقال: إي، بمعنى (نعم قد قام).
- الثالث: لوَعْد الطالب، كأن يقال: اكتب درسك، فيقال: إي، بمعنى (نعم سأفعل)[3].

وعلى هذا فهي تأتي بعد الاستفهام وغيره، ونقل السيوطي أنّ ابن الحاجب

---

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٣٩٦ - ٣٩٧، والدماميني، شرح المغني، ١: ١٦٢.
(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٢٥٧- ٢٥٩.
(٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٢٣٤ - ٢٣٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٥٠١.

انفرد وذكر دون غيره قيدًا فيها، "قال ابن الحاجب: ولا تقع أيضًا إلا بعد الاستفهام، كالآية، وغيره لم يذكر ذلك"[1]، وبنحو هذا قال ابن هشام في المغني[2].

ولم أجد في كلام ابن الحاجب ما يدل على هذا القيد سوى قوله: "وأما (إي) فإثبات بعد الاستفهام"[3].

ولا شك أن غالب استعمالها أن تكون مسبوقة باستفهام، ولكن الحكم بقصرها عليه يحتاج إلى استقراء، ويبدو من أمثلة النحويين أنها موضوعة للتمثيل، لا أنهم نقلوها عن العرب، ولكن نقل الرضي عن بعضهم أنها تأتي لتصديق الخبر أيضًا[4]، وإذا صح ذلك فيكون ردًا على مذهب ابن الحاجب.

٦- حتى العاطفة:

تكون (حتى) عاطفة بمنزلة الواو، نحو: (مات الناسُ حتى الأنبياءُ)، ويشترط النحويون لصحة العطف شروطًا، أبرزها شرطان:

- أحدهما: أن يكون ما بعدها بعض ما قبلها، كالمثال السالف، أو كبعضه، نحو: (قدمَ الصيادون حتى كلابُهم).
- الآخر: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة -كالمثال الأول- أو نقص، نحو: (نجح الطلابُ حتى المهملون)[5].

وذكر ابن هشام الأنصاري أنّ ابن هشام الخضراوي انفرد بإضافة شرط آخر، وهو أن يكون معطوف (حتى) ظاهرًا، لا مضمرًا، كما أنّ ذلك شرط مجرورها، قال ابن هشام الأنصاري معلقًا: "ولم أقف عليه لغيره"[6].

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٣٧١.
(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٥٠٢.
(٣) ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية، ١: ٩٨٨.
(٤) ينظر: رضي الدين الأستراباذي،شرح الكافية، ٢: ١٣٦٨.
(٥) ينظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص٢١٤، و المالقي، رصف المباني، ص١٨٠، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٤٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢:٢٨٠.
(٦) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٨٠. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، ٥: ٢٥٩.

ولم يذكر ابن هشام -ولا غيره ممن ذكروا مذهب الخضراوي[1]- دليلًا لـه علـى ذلك، إلا قياسها على (حتى) الجارة، أي أنه لا يجـوز العطـف إلا حيـث يجـوز الجـر، ولهذا لا يعطف المضمر على المظهر، ولا على المضمر، فلا يقال: (ضربْتُ القومَ حتـى إياك)، ولا (قامَ الناسُ حتى أنت)؛ لأنّ (حتى) لا تجر الضمير ولا تعطفـه[2]، ولكـنَّ هذه المسألة -أعني جر الضمير- ليست محل اتفـاق بـين النحـويين، فعـدم جـواز جـر (حتى) للضمير وقصر جرها على الظاهر هـو مـذهب أكثـر النحـويين[3]، وخـالفهم الكوفيون، والمبرد[4].

وقد ذكر الرضي إجازة ما منعه الخضراوي[5]، ونَقَل أبـو حيـان مثـل ذلـك عـن الفـراء[6]، وأرى أنّ اسـتدلال الخـضراوي بالقيـاس علـى حتـى الجـارة لـيس بمقنـع، ولاسيما أنّ هناك من النحويين من رأى عكس هذا، فقد قـاس الـسهيلي عـدم جـواز دخول (حتى) الجارة على الضمير، علـى عـدم جـواز العطـف، أي خـلاف مـا فعـل الخضراوي؛ لأنّ (حتى) الخافضة هي في معنى حتى العاطفة، والعاطفة عنده لا تـدخل على ضمير متصل، فلما لم تدخل العاطفـة علـى الـضمير المتـصل لم تـدخل الخافـضة أيضًا[7]، وهذا يدل على أنّ ما فعله الرجلان إنما هي آراء بَنَياها علـى قياسـات ظنيـة، وبقي أنْ نسأل أيضًا: أيُّهما الأصل؟ حتى نقيس عليهـا! ومـا دليـل أصـالة هـذه عـن تلك؟ وهل يسوغ هذا منع تركيـب لا يوجـد فيـه مـانع لفظـي ولا معنـوي يمنـع مـن إجازته؟

٧- (حتى) الابتدائية:

تكون (حتى) حـرف ابتـداء، تبتـدئ بعـده الجمـل وتـستأنف، ولا يعـني كونهـا

---

(١) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢٠٠٠، والتذييل والتكميل، ١١: ٤٦، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٥٠.

(٢) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢٠٠٠.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣١، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٤٣.

(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١٥، ورضي الدين الأسـتراباذي، شـرح الكافيـة، ٢: ١١٥٧، وأبـو حيّـان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢٠٠٠.

(٥) ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١١٥٧.

(٦) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ٢٠٠٠.

(٧) ينظر: السهيلي، الأمالي، ص٤٢.

ابتدائية وجوب كون ما بعدها مبتدأً وخبرًا، بل المعنى أنّها صالحة لذلك[1]، فتقع بعدها الجملة الاسمية كقول جرير: [من الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا ... بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقول الفرزدق: [من الطويل]

فَوَا عَجَبًا، حتَّى كُلَيْبٌ تَسبُّنِي ... كَأَنَّ أَباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

وتقع بعدها -أيضًا- الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع (يقول) في قراءة نافع[2]، وتقع بعدها الجملة الفعلية التي فعلها ماض، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقد حكى ابن هشام انفراد ابن مالك في الجملة الفعلية بعد (حتى) المصدرة بفعل ماض؛ إذ عد (حتى) هنا حرفًا جارًّا، لا ابتدائيًا. قال ابن هشام: "وزعم ابن مالك أنَّ (حتى) هذه جارة، وأنَّ بعدها (أنْ) مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفًا"[3].

ولم يرتض النحويون قول ابن مالك؛ لأنّ فيه تكلف إضمار من غير ضرورة[4]، وخرّج أبو حيان قول ابن مالك بأنه من الوهم، وقال: لولا ظهور النصب في المضارع بعد (حتى) لم ندَّع أنَّ هناك (أنْ) مضمرة بعد (حتى)، فكيف يُدَّعى ذلك في الفعل الماضي، ونَقَلَ عن بعض شيوخه أنّ ضابط (حتى) أنها إنْ كان بعدها مفرد مخفوض أو مضارع منصوب فهي حرف جر، وإنْ وقع بعدها اسم مفرد مرفوع أو منصوب فهي حرف عطف، وإن وقع بعدها جملة فهي حرف ابتداء[5]، ويُعتَرض على قول أبي حيان هذا بأنَّ تقدير (أنْ) ليس بسبب ظهور النصب، بل لأمرين: تركيبي،

---

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٥١- ٥٥٢، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٨٧.

(٢) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢: ٣٠٥، و ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ١: ٢٨٩، وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ١: ٢٩٥.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٨٩، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ١٦٦.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢: ٢٩٠.

(٥) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل، ١١: ٢٥١- ٢٥٢.

ودلالي، فأما التركيبي فلأنه لا ينسبك من حتى والفعل مصدر، وأما الدلالي فلأن المراد الاسم لا الفعل بعد حتى، ومن أدلة صحة التقدير أنَّ (حتى) بمعنى اللام، و(أن) تظهر معها إن كان الفعل منفيًّا، نحو: بكرت لئلا أتأخر.

ويبدو خيار الابتداء هنا أرجح من خيار الجر، ولكن يبقى الحكم على ابن مالك بالتفرد يشوبه الشك، فابن مالك سبقه في هذا العكبري الذي خرّج الآية ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف: ٩٥] على الجر، فقال: "أي: إلى أنْ عفوا، أي كثروا"[١].

٨ ـ كـلا :

ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين[٢] إلى أنَّ (كلّا) حرف ردع وزجر، فإذا قيل لك: (فلان يُبغضك) فقلت : كلّا، فهذا ردع للقائل، وزجر له، أي: ليس الأمر كما تقول[٣].

ويبدو من كلام سيبويه أن هذا هو معناها، وليس لها معنًى غيره؛ لأنه لم يذكر سواه[٤]، غير أنّ هناك من النحويين من أبى الوقوف عند هذا المعنى، ورأى أنها قد تأتي لمعان أخرى، ومن أشهر المعاني التي أشار إليها النحويون معنيان:

- أحدهما: المعنى المنسوب إلى الكسائي، أنها تكون بمعنى حقًّا[٥]، بدليل صحة هذا المعنى في نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ [العلق: ٦].

---

(١) أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ص٥٨٤.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٥، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٧٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٦٠.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٦، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٤٣٢.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٥.

(٥) ينظر: علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق عرفان سليم العشا، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٢٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ٩:١٦، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢:١٤٣٢.

- الآخر: المعنى الذي انفرد به أبو حاتم السجستاني[1]، أنها تأتي بمعنى (ألَا) الاستفتاحية، قال خالد الأزهري: "قيل: ولم يُعرَف لأحد قبله"[2]، وقال السيوطي: "قال أبو حيان: ولم يتقدَّمه إلى ذلك أحد"[3]، واستدل أبو حاتم على أنها لاستفتاح الكلام بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، ووجه الدلالة أنَّ أول ما نزل من القرآن هو خمس الآيات الأولى من سورة العلق، وقد لقنها جبريل النبي -ﷺ- آية آية، وتكلم بها النبي -ﷺ- كما لقَّنه جبريل، ثم نزل بعد ذلك ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾، فدل ذلك على أنَّ الابتداء بـ(كلّا) من طريق الوحي، فهي هنا بمعنى (ألَا)[4].

ويؤيد قول أبي حاتم كسر همزة (إنَّ) بعدها، ولو كانت (كلّا) بمعنى حقًّا لما كسرت الهمزة.

وهناك أقوال أخرى، كالقول المنسوب للنضر بن شميل، والفراء، أنها تكون حرف جواب بمعنى (إي) و(نعم)، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢]، قالوا: المعنى: إي والقمر[5].

قال ابن هشام: وقول أبي حاتم أولى من قول الكسائي وقول النضر بن شميل؛ لأنه أكثر طردًا، فإنّ قول النضر لا يتأتّى في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرۡزَخٌ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠]، ولا يتأتّى أيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾ [الشعراء:٦١-٦٢] فـ(كلّا) هنا ليست حرف

---

(١) سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، سكن البصرة، وكان إمامًا في علوم القرآن، واللغة، والشعر، قرأ (الكتاب) على الأخفش مرتين، وذكره ابن حبان في (الثقات)، وروى له النسائي في سننه، له مؤلفات منها إعراب القرآن، ت ٢٥٠هـ. بغية الوعاة ١: ٦٠٦.

(٢) خالد الأزهري، موصل النبيل، ص١٦٥٠.

(٣) السيوطي، همع الهوامع، ٤: ٣٨٥.

(٤) ينظر: مكي بن أبي طالب القيسي، الوقف على كلّا وبلى في القرآن، تحقيق حسين نصار، ط١،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م، ص٥٢.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٦٤.

جواب، ولا تعني (نعم) أو (إي)، وقول الكسائي لا يتأتّى في آية (العلق) ونحوها مما جاءت (إنّ) مكسورة الهمزة بعد (كلّا)؛ لأن (إنَّ) تُكسَر بعد (ألَا) الاستفتاحية، ولا تُكسر بعد (حقًّا)، ولا ما كان بمعناها[1].

والذي أراه أنها تأتي بالمعاني الثلاثة بحسب السياق، فأكثر استعمالها -كما ذكر سيبويه- أن تكون زجرًا، وسياقاتها في القرآن بهذا المعنى كثيرة حتى قيل: إنَّ (كلّا) لم تأت إلا في السور المكية لاحتوائها على زجر الكفار، وردع أقوالهم[2]، كما تأتي بمعنى (حقًّا) بدليل آية المدثر ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَآ أَسْفَرَ ۝ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٢-٣٥]، وتأتي بمعنى (ألا) كما ذكر أبو حاتم، ونُسب إلى الزجاج موافقته[3]، بدليل آية (العلق)[4].

وقد ذكر المالقي ما ظاهره أن ابن العريف[5] انفرد عن النحويين فعدها مركَّبة من (كل) و(لا)؛ إذ قال: "وهي بسيطة عند النحويين إلا أنَّ ابن العريف جعَلَها مركَّبة من (كل) و(لا)"[6]، والحقيقة أنَّ ابن العريف مسبوق بادعاء تركيبها، فقد سبقه ثعلب، غير أنه رأى أنها مركَّبة من (لا) النافية، وكاف التشبيه[7].

قال المالقي معترضًا على قول ابن العريف: إنَّ (كل) ليس لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب ثم إنه لا يدعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الإفراد، وهذا القول لم يوافق فيه أحدًا ممن ادعى التركيب في غيرها[8].

٩ - (كيف) العاطفة:

أكثر النحويين لا يعدون (كيف) من الحروف العاطفة، وقد انفرد هشام الكوفي

---

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٦٤ - ٦٥.
(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٦١.
(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٦، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٥: ٢٣٧٠.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٩: ١٦.
(٥) هو الحسن بن الوليد القرطبي المعروف بابن العريف النحوي، كان نحويًا مقدمًا فقيهًا في المسائل، حافظًا للرأي، خرج إلى مصر ورأس فيها، ت ٣٦٧هـ. بغية الوعاة ١: ٥٢٧.
(٦) المالقي، رصف المباني، ص٢١٢.
(٧) ينظر: مكي بن أبي طالب، الوقف على كلّا وبلى في القرآن، ص٥١، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٦٠.
(٨) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص٢١٢.

وحده بإجازة ذلك بعد نفي، نحو: (ما مررتُ بزيدٍ فكيف عمرو)، واستدل بأن العرب تقول: (ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا)، و(ما يعجبني لحمٌ فكيفَ شحمٌ) فمجيء الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها عاطفة(١).

وقد نسب ابن عصفور مذهب هشام إلى الكوفيين جميعًا(٢)، ولكن النحويين اعترضوا على نسبة ابن عصفور، قال أبو حيان: "ونسب ابن عصفور العطف بـ(كيف) للكوفيين، وقال ابن بابشاذ: لم يذهب إلى العطف بـ(كيف) إلا هشام وحده"(٣).

ونَقَل النحويون عن سيبويه أنّ الجر بـ(كيف) رديء لا تتكلم به العرب(٤)، ولم أقف على نص عبارة سيبويه هذه، وفي الكتاب: "وتقول: (ما مررت برجلٍ مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة)، بمنزلة فأين راغب في الصدقة. وزعم يونس أَنّ الجر خطأ؛ لأن أين ونحوها يبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن بشيء"(٥)، قال السيرافي كما في الحاشية: "يريد أنهن لا يجرين مجرى حروف العطف التي يعمل فيما بعدها عامل الاسم الذي قبلهن"(٦).

وذكر ابن عصفور أنّ العرب لا تقول: (مررتُ برجلٍ فكيف امرأةٍ) إلا بإعادة الخافض، أي (فكيف بامرأة)، وهذا يدل على أنها لا تعطفُ المخفوض، ولا يوجد في حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب دون المخفوض، وعلى هذا فما جاء بعدها منصوبًا أو مرفوعًا ، فليس بمعطوف، بل محمول على إضمار فعل، نحو: (فكيف آكل شحمًا)، و(فكيف يعجبني عمرٌو)(٧).

---

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٢٥، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٧٩.
(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٢٥
(٣) أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٨٠، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ٥: ٢٦٦.
(٤) ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، ٤: ١٩٨٠، وابن عقيل، المساعد، ٢: ٤٤٣، وخالد الأزهري، موصل النبيل، ص١١٠٠.
(٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٥، و١: ٤٤١.
(٦) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٥، الحاشية ٣.
(٧) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٢٦.

ومما يدل أيضًا أن (كيف) ليست من حروف العطف، دخول حرف العطف (الفاء) عليها[1]. ولكن يبدو أن هناك من تابع هشامًا في رأيه، فقد نَقَل ابن هشام ذلك عن قوم[2]، مستدلين بقول الشاعر: [من الطويل]

إذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لانَتْ قَنَاتُهُ   وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَبَاعِدِ

بجر (الأباعد)، وخرّج ابن هشام البيت بأكثر من وجه[3]، ولكن قال البغدادي عن هذا الشاهد: "ولا يُعرف له تتمّة يُستدلُّ بها على إعراب القافية، ولا يُعرف قائله أيضًا، فلا يصحُّ الاستدلال به"[4].

أقول: إنما قال البغدادي ذلك؛ لأنه إنما يصح الاستشهاد به في حال جر (الأباعد)، وقد وَجَدْتُ له تتمَّة تُزيل غموض قافية (الأباعد) لدى الحافظ ابن أبي الدنيا المتوفى في القرن الثالث (٢٨١هـ) وفيها كانت القافية مرفوعة: قال الحافظ ابن أبي الدنيا في كتابه (إصلاح المال): "وقال آخر:

إذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لانَتْ قَنَاتُهُ   وَهَانَ عَلَى الأَدْنَى فَكَيْفَ الأَبَاعِدُ

وَصَارَ ذَلِيلا فِي الْعَشِيرَةِ وَاجْتَرَتْ   عَلَيْهِ أَكُفٌّ تُزْدَرَى وَسَوَاعِدُ"[5].

وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بالبيت أصلًا، ولهذا فإني أميل إلى الأخذ بقول الجمهور، ولو كانت (كيف) عاطفة لنُقِل إلينا ذلك، ولما لم يُنقَل دل على عدم صحة القول المنسوب إلى هشام النحوي.

١٠- (لكن) العاطفة:

يقسّم النحويون (لكنْ) بتخفيف النون قسمين:

إحداهما: الخفيفة بأصل الوضع.

---

(١) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٢٦، والسيوطي، همع الهوامع، ٥: ٢٦٥.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ١٤٤.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ١٤٥.

(٤) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط٢، دار الثقافة العربية، دمشق، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ٤: ٢٧٣.

(٥) ينظر: أبو بكر بن أبي الدنيا، إصلاح المال، تحقيق مصطفى القضاة، ط١، دار الوفاء، مصر، ١٩٩٠م، ص٣٥٩.

الأخرى: المخففة من الثقيلة[١].

فأما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتداء، ولا تعمل عند أكثر النحويين، وأما الخفيفة بأصل وضعها فقد نَقَل ابن أبي الربيع أنها عاطفة، وأنّ معناها الاستدراك، وحكى تفرد ابن الطراوة في معناها قائلًا: "اعلم أنّ (لكنْ) لا أعلم بين النحويين خلافًا في أنها للعطف، وأن معناها الاستدراك، ورد ابن الطراوة هذا القول، وقال: إنّ(لكنْ) ليست للاستدراك، وإنما هي ضد (لا) تُوجِب للثاني ما نُفي عن الأول، فتقول: (ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو) فالمعنى أنّ (عمرًا) هو الذي قام"[٢].

ففي النص السابق ذكر ابن أبي الربيع أمرين:

- أحدهما: نفيه الخلاف في كونها عاطفة.
- الآخر: نفيه الخلاف في كون معناها الاستدراك، وحكى انفراد ابن الطراوة ومخالفته في هذا المعنى.

فأما نفيه الخلاف في كونها عاطفة فهو أمرٌ غير دقيق، فالخلاف في هذا مشهور في كتب النحويين، فقد خالف يونسُ أكثرَ النحويين فذهب إلى أنها ليست بحرف عطف، ووافقه ابنُ مالك[٣]، بدليل أنها لا تأتي إلا مقرونة بالواو، فهي حرف استدراك، والواو هي العاطفة.

قال ابن مالك: إنّ ما يوجد في كتب النحويين دون واو نحو: (ما قام سعدٌ لكنْ سعيدٌ) ونحوه، فمن كلام النحويين وتمثيلهم، لا من كلام العرب[٤]، ولكن قال ابن هشام: إنّه سُمع (ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ)[٥].

---

(١) ينظر: المالقي، رصف المباني، ص٢٧٤، المرادي، الجنى الداني، ص٥٨٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٥٤٨.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٣٤٠.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص٤٣، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٤٣، ورضي الدين الأستراباذي، ٢: ١٣٥٥.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٤٣.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٥٥٢، وينظر أيضًا: سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٥، وابن يعيش شرح المفصل، ٨:١٠٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ٣: ٥٥٢.

وأما معنى (لكنْ) فالنحويون يرون معناها (الاستدراك)[1]، وابن الطراوة -على ما نقله ابن أبي الربيع- لا يوافق النحويين في ذلك، وإنْ كان كلامه في رسالته (الإفصاح) غير صريح في هذا[2]، واستدل بقول سيبويه: "فأما (لكنْ) فلا يتدارك بها ولكن يوجب بها بعد النفي"[3]، وكلام سيبويه ليس على إطلاقه، فهو مقيد بحال الإيجاب، وقد سبقَ قولَهُ السابقَ قولُهُ: "فإنْ قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ فهو محال؛ لأنّ (لكنْ) لا يُتدراك بها بعد الإيجاب..."[4].

قال ابن عصفور: إنك إذا قلتَ: (ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو) استدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو[5]، بمعنى أنك تريد أمرين: إثبات القيام ونفيه عن زيد، إيجاب القيام لغير زيد، فإذا قلتَ: (ما قام زيدٌ) فقد جئت بأحد الأمرين، وبقي الآخر، فاستدركته فقلت: (ولكنْ عمرٌو)[6].

١١- حروف النداء:

النداء هو تصويت بالمنادَى ليَعطِف على المنادِي، أو ليُصغي إليه[7]، والمشهور أنَّ حروفه خمسه، وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة[8]، وقد اختلف النحويون في وظيفة هذه الحروف، فذهب سيبويه ومن أخذ بقوله إلى أنَّ الهمزة يُنادَى بها القريب، والمصغي، وسائر الحروف يُنادى بها البعيد، أو من هو في حكم البعيد[9]؛ لأنهم يستعملون هذه الأربعة "إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يُقبِل عليهم إلا باجتهاد، أو النائم

(١) ينظر: المرادي، الجنى الداني، ص٥٩١.
(٢) ينظر: ابن الطراوة، الإفصاح، ص٩٥-٩٦.
(٣) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٥.
(٤) سيبويه، الكتاب، ١: ٤٣٥.
(٥) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ١: ٢٤١.
(٦) ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٣٤٠.
(٧) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١١٨، وابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ٨٢.
(٨) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٩، والمبرد، المقتضب، ٤: ٢٣٣، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٣٢٩.
(٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٢٩-٢٣٠، وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٣٢٩، وابن مالك، شرح التسهيل، ٣: ٣٨٦.

المستثقل"[1].

ونُسب إلى المبرد التفصيل: فـ(أيا وهيا) للبعيد، و(أي والهمزة) للقريب، و(يا) لهما[2].

ونُسب إلى ابن برهان تفصيل آخر: وهو أنَّ (أيا وهيا) للبعيد، والهمزة للقريب، و(أي) للمتوسط، و(يا) للجميع[3].

والملحوظ أنَّ الهمزة في الأقوال السابقة كلها يُنادَى بها القريب، وهذا قول النحويين، قال ابن عصفور: "وأما الهمزة فللقريب، ولا تستعمل في غيره أصلًا"[4]، ولكن نَقَلَ ابن هشام أنَّ هناك من خَرَق إجماع النحويين في هذا؛ إذ نَقَلَ عن ابن الخباز، عن شيخه، أنَّ الهمزة يُنادَى بها المتوسط، وأنَّ الذي للقريب هو (يا)، قال ابن هشام معلِّقًا على هذا المذهب: "وهذا خرق لإجماعهم"[5].

إنَّ الذي ذكره شيخُ ابن الخباز بخصوص الهمزة مردود من وجوه:

- الأول: أن جَعْلَه الهمزة للمتوسط قولٌ لا ينضبط، فما ضابط التوسّط الذي قَصَدَه؟ لأنّ النحويين قد جعلوا القريب هو المصغي إليك، والبعيد هو من يحتاج إلى رفع الصوت لندائه، وأما المتوسط فهو قيد لا ينضبط.
- الثاني: أنَّ سيبويه قد نَقَلَ عن العرب أنهم لا يستعملون الهمزة في المواضع التي يُمَدُّ فيها الصوت[6].
- الثالث: أنَّ الهمزة صوتٌ يخرج من أقصى الحلق، ولا يناسب إلا من كان قريبًا مصغيًا للمتحدث، وأما من لم يكن كذلك فإنَّ المتحدث سيواجه صعوبة في ندائه بهذا الصوت.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٠.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب، ٤: ٢٣٥، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٢٨٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٦٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٣: ١٢٨٩، وخالد الأزهري، شرح التصريح، ٢: ١٦٤.

(٤) ابن عصفور، شرح الجمل، ٢: ٨٢.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب، ١: ٦٩.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢: ٢٣٠.

وأرى أنّ أقرب الأقوال هو التفصيل المنسوب إلى المبرد فالهمزة و(أي) للقريب، ولا يمكن أن تكون (أي) للبعيد؛ لأنّ البعيد يحتاج إلى مد الصوت ورفعه، والياء في (أي) ليست حرف مد؛ لأن حركة ما قبلها لا تجانسها[1]، وأما (أيا) و(هيا) ومثلهما (يا) فتستعمل للبعيد ومن كان في حكمه؛ لأنه يفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت، ومدَّه، وهذه الأحرف الثلاثة تناسب ذلك، وأما (يا) فتستعمل للقريب والبعيد، ومن استعمالها للقريب (يا الله) و(يا رب) وهو سبحانه أقرب إلى كل شخص من حبل الوريد[2].

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١١٨، وفاضل السامرائي، معاني النحو، ٤: ٢٧٦.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٨: ١١٨، ورضي الدين الأستراباذي، شرح الكافية، ٢: ١٣٦٢.

الخاتمـــــة

الخاتمــة

يمكن أن أوجز في هذه الخاتمة معالم البحث مشيرًا إلى أهم ما انتهى إليه من نتائج، وهي:

١ - أنَّ التفرد من القضايا التي صَرَّحَ بها المتقـدمون كـالمبرد، والزجـاج، والزجـاجي، والفارسي، وابن جني، وصَرَّحَ بها المتـأخرون كـابن مالـك، وأبـي حيـان، وابـن هشام، والسيوطي.

٢- أنَّ النحويين قد استعملوا في التصريح بـالتفرد مـصطلحات عـدة، منهـا: (انفـرد فلان)، و(خرق الإجماع فلان)، و(خالف النحويين كلهم)، و(لم يقل به إلا فـلان وحده)، (ليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه)، (ولا نعلم أحـدًا قـال بهذا) و(هذا مخالف للنحويين البصريين والكوفيين) وغير ذلك.

٣- أنَّ أقسام التفرد -بالنسبة إلى حقيقته- قسمان:

أ- التفرد المطلق: وهو الرأي الذي قاله أحد النحويين، ولم يـسبقه إليـه أحـد، ولم يتابعه أحد ممن جاء بعده.

ب- التفرد النسبي: وهو الرأي الذي قاله أحد النحويين، ولم يـسبقه إليـه أحـد، ولكن تابعه بعض مَنْ جاء بعده.

٤ - أنَّ أقسام التفرد -بالنسبه إلى التصريح به-قسمان:

أ- حكاية النحوي عن غيره: وهو الأكثر، بـأن يُـصرِّح نحـوي -أو أكثـر- أنَّ فلانًا من النحويين قد تفرد بالرأي وخالف النحويين.

ب- حكاية النحوي عن نفسه: وهو الأقل، بأنَّ يُصرِّح أحد النحويين أنّـه تفـرد بالرأي، وجاء بقول لم يسبقه إليه أحد، وممن صرَّح بذلك: ابن جـني، وابـن مالك، وابن هشام، والسيوطي.

٥ - أنَّ للتفرد أسبابًا ومسوغاتٍ منها:

أ- أنَّ التوصيف غير المقنع واضطراب كلمة النحويين في المسألة التي حصل فيها التفرد، واختلاف أقوالهم فيها، حتى لا يكاد يوجد قول إلا عليه اعتراض، هو ما يدفع بعض النحويين إلى البحث عن تفسير آخر للظاهرة اللغوية، وربما توقف بعض النحويين في تعليل بعض التراكيب، وربما تجرأوا بسبب ذلك على تخطئة سيبويه الذي لا يكادون يخطِّئونه.

ب- إشكال بعض التراكيب النحوية، وحيرة النحويين في تفسيرها.

ت- إغفال النحويين لظاهرة موصوفة بالكثرة والشيوع، ومع هذا منعها النحويون، مسوغ للأخذ بهذه الظاهرة ورد قول السابقين.

ث- الحاجة الداعية إلى استعمال ما منعه النحويون مسوغة للتفرد؛ لأن في إجازته توسعة وفي منعه تضييق.

ج- أن يتنازع التركيب أمران متناقضان، وكل منهما يوجّه التركيب توجيهًا مختلفًا، فيأتي من النحويين من يجعل التركيب وسطًا بين التوجيهين.

ح- الاختلاف في فَهْم بعض عبارات الأقدمين.

٦- أنَّه قد صح التفرد الذي صرح به النحويون في مسائل، ووُثِقَ من كتب أصحابه.

٧- أنَّه لم يصح التفرد في مسائل عدة، للأسباب الآتية:

أ- الخطأ في النقل: فقد يُخطئ ناقل التفرد بسبب الخلط بين مسألتين متقاربتين.

ب- فساد النقل من أساسه:، فإنّ البحث في كتب النحويين الذين نُسب إليهم التفرد أثبت خطأ ما نُسب إليهم.

ت- الاستقراء الناقص لأقوال النحويين: فقد يُنسب إلى أحد النحويين التفرد بالرأي، في حين أنه مسبوق؛ إذ قد سبقه غيره ممن جاء قبله.

ث- سقوط بعض الألفاظ من النسخ المخطوطة أو المحققة.

٨- أنَّ أكثر النحويين تفردًا ابن مالك، ويليه ابن الطراوة، فالكسائي، فالزمخشري، ثم الأخفش، والمازني، وابن هشام النحوي.

٩- أنَّ أكثر من صرّح بالتفرد أبو حيّان، ثم ابـن مالـك، وابـن هـشام، ثـم ابـن أبـي الربيع، والسيوطي، ثم ابن جني، والزجاجي، ورضي الدين الأستراباذي.

١٠-أنَّ النحويين قد نَسَبوا التفرد إلى كبار النحـويين كـسيبويه، والأخفـش، والمـازني، والمـبرد، والزجـاج، والفارسـي، ونـسبوه أيـضًا إلى بعـض النحـويين المغمـورين كالجلولي، ومحمد بن مسعود الغزي، وغيرهما.

١١-اعتماد النحويين في الأقوال التي انفردوا بها -غالبًا- على القيـاس، ثـم الـسماع، والرأي، وقد يُذكَر القول دون أن يُذكر له دليل.

١٢-اختلاف نظرة النحويين للتفرد بالرأي فقد استحسن بعضهم ذلك إذا كان الـرأي مستندًا على أدلة وبراهين مقبولة، وبعضهم ردم هـذا البـاب تمامًـا، وعـد مخالفـة المتقدمين من النحويين أمرًا مذمومًا يعاب صاحبه.

١٣-أنَّ بعض النحويين كان يرى أنَّ اتباع السالفين من النحـويين أحـق وأفـضل مـن الإتيان بقول جديد، ولذا كانوا يتركون اجتهاداتهم وإن رأوهـا حـسنة؛ لمخالفتهـا لأقوال المتقدمين من النحويين.

١٤-أنَّ هناك أقوالًا وجيهة، ولها حظ من النظر، وتدل على فطنة، تفرد بها أصـحابها، أقنعت الباحث، وأغرته بمخالفة الجمهور، مع أنه قد وافـق الجمهـور -غالبًـا- في المسائل المتفرد بها، وفي أحيان قليلة كان وسطًا بين القولين.

١٥-أنَّ بعض الأقوال التي تفرد بها أصحابها كانت مقنعة لـبعض مـن جـاء بعـدهم، ولذلك وُجِدَ مَنْ تابعهم ممن جاء بعدهم، في حـين أنَّ هنـاك أقوالًـا لم يأخـذ بهـا أحد من النحويين، وبقيتْ كما هي، يرويها النحويون، دون موافقة.

١٦-أنَّ بعـض الأقـوال الـتي انفـرد بهـا أصـحابها كانـت ملهمـة لـبعض الدارسـين المعاصرين فنصروها، وأخذوا بها، وجعلوا منها منطلقًا للبناء عليها.

١٧-أنَّ بعض الأقوال التي تفرد بها أصحابها مرجعهـا إلى الـوهم، لمخالفتهـا للمعنـى وللصناعة النحوية، ولهذل لم يجد النحويون صعوبة في نقاشها وردها.

١٨-كثرة التصريح بالتفرد في بعض الأبواب النحوية كالممنوع من الصرف، والنكرة والمعرفة، والمشتقات، وقلَّته في أبواب أخرى كالمنادى، والتقاء الساكنين، و(كم) الاستفهامية.

١٩-أنَّه لم يلتزم بعض النحويين بالأقوال التي انفردوا بها في سائر كتبهم.

٢٠-أنَّ بعض الأقوال ليست بعيدة عن أصول التفكير النحوي، وليست جديدة على أصول النحويين.

قائمة المصادر والمراجع

- **الأبذي؛ أبو الحسن علي بن محمد:**

شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي السفر الثاني من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر دراسة وتحقيق: محمد بن جمل بن أحمد الكناني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٤هـ.

- **ابن الأثير؛ مجد الدين أبو السعادات:**

النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، د. ط، المكتبة الإسلامية، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

- **الأخفش؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة:**

معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- **الأزهري؛ خالد بن عبد الله:**
  - شرح التصريح على التوضيح، ط ٢، المطبعة الأزهرية، ١٣٢٦هـ.
  - موصل النبيل إلى نحو التسهيل، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

- **الأزهري؛ أبو منصور محمد بن أحمد:**

تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرون، د. ط، دار القومية العربية، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- **الأستراباذي؛ رضي الدين محمد بن الحسن:**

شرح الكافية، تحقيق حسن بن محمد الحفظي، ويحيى بشير مصري، ط١، طبعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- **إسماعيل؛ عبد الرحمن محمد:**

الإمام الكسائي وآراؤه في النحو، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السنة الثانية، العدد الثاني، ١٤٠٤-١٤٠٥هـ.

- **الأشموني؛ أبو الحسن علي بن محمد:**

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

- **الألباني؛ محمد ناصر الدين:**

ظلال الجنة في تخريج السنة بهامش (كتاب السنة) للحافظ أبي بكر بن أبي عاصم، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- **الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:**
  - أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، د. ط، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١، مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
  - البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- **الأنصاري؛ أبو زيد:**

النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١ه-١٩٨١م.

- **أنيس؛ إبراهيم:**

من أسرار اللغة، ط ٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

- **ابن إياز؛ جمال الدين الحسين بن بدر:**

المحصول شرح الفصول، دراسة وتحقيق محمد صفوت محمد مرسي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، د. ت.

- **ابن بابشاذ؛ أبو الحسن طاهر بن أحمد:**
  - شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
  - شرح كتاب الجمل للزجاجي، دراسة وتحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.

- **الباقولي؛ جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين:**

كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق محمد أحمد الدالي، د. ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- **البخاري؛ محمد بن إسماعيل:**

الجامع الصحيح، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، ط١، د. دار، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- **برجشتراسر؛ المستشق الألماني جوتهلف**

التطور النحوي للغة العربية، أخرجه رمضان عبدالتواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- **ابن بري؛ أبو محمد عبد الله بن أبي الوحش:**

حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، ط ١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١١هـ- ١٩٩٩م.

- **البطليوسي؛ عبدالله بن محمد بن السيد:**

الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ، د. ت.

- **البغدادي؛ أبو بكر بن أحمد الخطيب:**

تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها، وذكر قطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها (تاريخ بغداد)، تحقيق بشار عواد معروف، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **البغدادي، عبد القادر بن عمر:**

شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط ٢، دار الثقافة العربية، دمشق، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- **الترمذي؛ محمد بن عيسى:**

الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

- **تقي الدين؛ أحمد بويا ولد الشيخ محمد:**
النذرة في الدراسات النحوية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **الثبيتي؛ عياد عيد:**
ابن الطراوة النحوي، ط ١، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **ثعلب؛ أبو العباس أحمد بن يحيى:**
  - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، الفصيح، تحقيق عاطف مدكور، د. ط، دار المعارف، القاهرة، د. ت .
  - مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- **الثمالي؛ حماد بن محمد:**
(أيُّ) الموصولة في الدرس النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، ج ١٥، العدد ٢٧، جمادي الثانية، ١٤٢٤هـ.
- **جبر ؛ محمد عبد الله:**
الضمائر في اللغة العربية، ط١، دار المعارف، ١٩٨٣م.
- **جبل؛ محمد حسن:**
  - دفاع عن القرآن الكريم أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط ٢، دار البربري للطباعة الحديثة، مصر، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **جرير؛ أبو حرزة جرير بن عطية الخطفى:**
ديوان جرير، د. ط، مكتبة بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **الجرجاني؛ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد:**
  - الجمل، تحقيق علي حيدر، د. ط، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
  - دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
  - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، د. ط، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨٢م.

- **الجرجاني؛ علي بن محمد الشريف:**
التعريفات، مكتبة لبنان، د. ط، بيروت، ١٩٨٥م.
- **ابن الجزري؛ شمس الدين محمد بن محمد:**
غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- **الجزولي؛ أبو موسى عيسى بن عبد العزيز:**
المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، ط١، دار أم القرى، السعودية، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **ابن جني؛ أبو الفتح عثمان:**
  - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.
  - سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط ٢، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
  - اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، ط ١، دار مجدلاوي، عمّان، ١٩٨٨م.
  - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- **جهاوي؛ عوض المرسي:**
ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت.
- **ابن الجوزي؛ أبو الفرج عبد الرحمن:**
تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ط٢، دار المعارف، مصر، د. ت.
- **ابن الحاجب؛ أبو عمرو عثمان:**
  - الإيضاح شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، د. ط، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

▪ **الحريري؛ أبو محمد القاسم بن علي:**

درة الغواص في أوهام الخواص، ط١، مطبعة الجوائب، قسطنطينة، ١٢٩٩هـ.

▪ **حسان؛ تمام:**

- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. ط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.

▪ **حسن؛ عباس:**

النحو الوافي، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

▪ **الحندود؛ إبراهيم بن صالح:**

درجات التعريف والتنكير في العربية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة،ج١٩، ع٣١، ١٤٢٥هـ.

▪ **أبو حيان؛ محمد بن يوسف الأندلسي:**

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ- ١٩٩٧م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني جلازر، ط١، تصوير دار أضواء السلف طبعة الجمعية الشرقية الأمريكية، ١٩٤٧م.

- **ابن خالويه؛ الحسين بن أحمد:**

الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

- **ابن خروف؛ أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي:**

شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عرب، ط١، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

- **الخضري؛ محمد بن مصطفى:**

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، د. ط، دار الفكر، بيروت د. ت.

- **الخطيب؛ عبد اللطيف:**

معجم القراءات، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- **الخفاجي؛ شهاب الدين أحمد بن محمد:**

حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، الطبعة الخديوية ، دار صادر، بيروت، ١٢٨٣ه.

- **خليفة؛ حاجي:**

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق محمد شرف الدين يالتقايا، ورفعت بيلكة الكليسي، د. ط، دار إحياءالتراث العربي، بيروت، ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م.

- **الخوارزمي؛ صدر الأفاضل:**

شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير،تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٩٠م.

- **خورشيد؛ بكر عبد الله:**

أمن اللبس في النحوالعربي دراسة في القرائن، رسالة دكتوراه بكلية التربية، جامعة الموصل، العراق، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

▪ **الدعجاني؛ محمد بن حمود:**
ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
▪ **دفة؛ بلقاسم:**
العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العددان الثاني والثالث، ٢٠٠٨م.
▪ **دندوقة؛ فوزية:**
ضمائر العربية المفهوم والوظيفة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد السادس، ٢٠١٠م.
▪ **الدماميني؛ بدر الدين محمد بن أبي بكر:**
○ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
○ شرح مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزو عناية، ط١، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة، بيروت،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
▪ **ابن أبي الدنيا؛ أبو بكر:**
إصلاح المال، تحقيق مصطفى مصلح القضاة، ط ١، دار الوفاء، مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
▪ **الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد:**
تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.
▪ **ابن أبي الربيع؛ أبو الحسين عبيد الله بن أحمد:**
البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبيتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

▪ **الرشيدي؛ مضيان عواد:**
البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣م.
▪ **الرماني؛ أبو الحسن علي بن عيسى:**
○ رسالتان في اللغة، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.
○ معاني الحروف، تحقيق عرفان بن سليم العشا، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
▪ **الزبيدي؛ عبد اللطيف الشرجي:**
ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
▪ **الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري:**
○ ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٦١هـ- ١٩٧١م.
○ معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
▪ **الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:**
○ أمالي الزجاجي، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
○ الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
○ الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
○ مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

▪ **الزمخشري؛ جار الله محمود بن عمر:**
○ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
○ المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
▪ **السامرائي؛ إبراهيم:**
الفعل زمانه وأبنيته، ط ٣، دار الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
▪ **السامرائي؛ فاضل صالح:**
معاني النحو، ط ٢، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣ م.
▪ **ابن السراج؛ أبو بكر محمد بن سهل:**
الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
▪ **سفر؛ عبد العزيز علي:**
الممنوع من الصرف في اللغة العربية، ط١، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٠م.
▪ **ابن السكّيت؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق:**
إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، د. ط، دار المعارف، القاهرة، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.
▪ **السلسيلي؛ أبو عبد الله محمد بن عيسى:**
شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق عبد الله علي الحسيني، ط١، المكتبة الفيصلية، مكة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
▪ **السهيلي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله:**
نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط٢، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

- **سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:**

الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- **ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل:**

المخصص ، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣٢١هـ.

- **السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله:**
  - شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم، د. ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
  - شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- **السيوطي؛ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:**
  - الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
  - الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.
  - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
  - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
  - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- **الشاطبي؛ أبو إسحاق إبراهيم بن موسى:**

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن العثيمين وآخرين، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- **الشايب؛ فوزي حسن:**

ضميرا الشأن والفصل دراسة ومقاربة لسانية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية السابعة والعشرون، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

- **ابن الشجري؛ هبة الله علي بن محمد:**

أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

- **الشرجي؛ عبد اللطيف بن أبي بكر:**

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **الشلوبين؛ أبو علي عمر بن محمد بن عمر:**
  - التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، د. ط، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
  - شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو العتيبي، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- **الشمسان؛ أبو أوس إبراهيم:**
  - الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١، مطابع الدجوي، عابدين، القاهرة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
  - شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية (http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php).
  - قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ط ١، مطبعة المدني، جدة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
  - مسائل نحوية، ط ١، ١٤٣٦هـ -٢٠١٥م.
- **الشنتمري؛ يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري:**
  - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

○ النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي مـن لفظـه وشـرح أبياتـه وغريبـه، تحقيـق رشـيد بلحبيـب، ط، وزارة الأوقـاف والـشؤون الإسـلامية، المغـرب، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- **الصاعدي؛ سعود بن عبيد الله بن عابد:**

الضمير المستتر في الدرس النحوي، رسالة دكتوراه بكليـة اللغـة العربيـة بجامعـة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م.

- **صالح؛ محمد سالم:**

أصـول النحـو دراسـة في فكـر الأنبـاري، ط١، دار الـسلام، القـاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- **الصبان؛ محمد بن علي:**

حاشية الصبان على شـرح الأشمـوني، د. ط، دار إحيـاء الكتـب العربيـة، عيـسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.

- **الصفدي؛ صلاح الدين خليل بن أيبك:**

تـصحيح التـصحيف وتحريـر التحريـف، تحقيـق الـسيد الـشرقاوي، ط١، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- **الصيمري؛ أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق:**

التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمـد علـيّ الـدين، ط ١، مركـز البحـث العلمـي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

- **ضيف؛ شوقي:**

المدارس النحوية، ط٧، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

- **الطحاوي؛ أبو جعفر أحمد بن محمد:**

شـرح مـشكل الآثـار، تحقيـق شـعيب الأرنـؤوط، ط١، مؤسـسة الرسـالة، بـيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

- **ابن الطراوة؛ أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي:**

الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صـالح الـضامن، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- **عبد التواب؛ رمضان:**
فصول في فقه العربية، ط ٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **عبد الجبار؛ سوزان عبد الواحد:**
ظاهرة التقارض النحوي في القرآن الكريم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، المجلد الأول، العدد الثالث، ٢٠٠٩م.
- **أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى التَيْميّ:**
مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
- **أبو عجيلة؛ آمال الصيد:**
التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية، د. ط، من إصدارات مجلس الثقافة العام، ليبيا، ٢٠٠٨م.
- **العدوي؛ محمد عبادة:**
حاشية عبادة على شرح شذور الذهب، دون ط، المطبعة الوهبية البهية، ١٢٩٢هـ.
- **ابن عصفور؛ علي بن مؤمن الإشبيلي:**
  - شرح جمل الزجاجي الشرح الكبير، تحقيق صاحب أبو جناح، د.ط، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
  - ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، مصر، ١٩٨٠م.
  - المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **العطية؛ أحمد مطر:**
التثنية في اللغة العربية، مجلة علوم اللغة، القاهرة، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٩٩م.
- **ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله العقيلي الهمداني:**
  - شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

○ المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، د. ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

■ **العكبري؛ أبو البقاء عبد الله بن حسين:**

○ التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، لا ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

○ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

○ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

■ **علي؛ عماد مجيد:**

الحذف والإضمار في النحو العربي (دراسة في المصطلح)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ٢، المجلد ٤، السنة الرابعة، ٢٠٠٩م.

■ **العويد؛ محمد بن عبد الله:**

بهاء الدين ابن النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرّب مع تحقيق النصف الأول منها الذي ينتهي بباب (لا)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٤١١هـ -١٩٩١م.

■ **العيثان؛ عادل بن معتوق:**

الإفراد والغرائب في الأشباه والنظائر للسيوطي، مركز بحوث كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

■ **الغامدي؛ سعد حمدان محمد:**

الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦ه.

■ **ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن زكريا اللغوي:**

○ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الدباغ، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

- مقاييس اللغة، تحقيق محمد عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

■ **الفارسي؛ أبو علي الحسن بن أحمد:**

- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج، د. ط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط ١، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- كتاب الشعر أو الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن هنداوي، ط ٢، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمّان، ٢٠٠٢م.
- المسائل العضديات، تحقيق علي جابر المنصوري، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- المسائل المنثورة، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، ط١، دار عمار، الأردن، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

■ **الفاسي؛ أبو عبد الله محمد بن الطيب:**

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تحقيق محمود يوسف فجال، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ٢٠٠٠م.

- **الفراء؛ أبو زكريا يحيى بن زياد:**
معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط ٣، عالم الكتب،بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **الفراهيدي؛ الخليل بن أحمد:**
العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د. ط، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- **الفضلي؛ عبد الهادي:**
اللامات دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، ط ١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.
- **الفكيكي؛ سميرة علاوي:**
مآخذ أبي حيّان النحوية والصرفية على ابن مالك، رسالة ماجستير بكلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب:**
  - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق محمد المصري، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
  - القاموس المحيط، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢ه-١٩٩١م.
- **ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله الدينوري:**
تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط٢، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- **القحواش؛ رمضان صميدة:**
دور المعنى في التوفيق بين النصوص النحوية، المجلة الجامعة، العدد الثامن، ليبيا، ٢٠٠٦م.
- **القرشي؛ أبو زيد محمد بن أبي الخطاب:**
جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق علي محمد البجاوي، د. ط، دار نهضة مصر، ١٩٨١م.

- **القرطبي؛ ابن مضاء:**
الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- **القفطي؛ أبو الحسن علي بن يوسف:**
إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م
- **القيسي؛ مكي بن أبي طالب:**
  - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلِها وحِجَجِها، تحقيق محيي الدين رمضان، د. ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
  - الوقف على كلا وبلى في القرآن، تحقيق حسين نصار، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- **الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى:**
الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **اللغوي؛ أبو الطيب عبد الواحد بن علي:**
كتاب المثنى، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.
- **المالقي؛ أحمد بن عبد النور بن أحمد:**
رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط،، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- **ابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله:**
  - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، د. ط، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
  - شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
  - وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، د. ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

○ شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

▪ **المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد:**

○ الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

○ المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، د. ط، دار الكتب، ١٩٧٠م.

○ المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢، دار الكتاب المصري ، القاهرة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

▪ **المخزومي؛ مهدي:**

○ في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

○ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. ط، دار المعرفة، بغداد، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

▪ **المرادي؛ ابن أم قاسم الحسن بن قاسم:**

○ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

○ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

○ شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد النبي محمد عبيد، ط ١، مكتبة الإيمان، المنصورة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

▪ **مسلم؛ أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري:**

صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

■ **مصطفى؛ إبراهيم:**
إحياء النحو، ط ٢، دون دار، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
■ **المطرزي؛ أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد:**
المصباح في علم النحو، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، ط١،مكتبة الشباب، مصر، د.ت.
■ **ابن معط؛ يحيى بن عبد المعطي المغربي:**
الفصول الخمسون، تحقيق محمود الطناحي، د. ط، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د. ت.
■ **أبو المكارم؛ علي:**
○ الحذف والتقدير في النحو العربي، ط١، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م.
○ المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، دار غريب،، القاهرة، ٢٠٠٧م.
■ **مكرم؛ عبد العال سالم:**
المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
■ **ابن منظور؛ جمال الدين محمد بن مكرم:**
لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤م.
■ **الموصلي؛ عبد العزيز بن جمعة:**
شرح ألفية ابن معط، تحقيق علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
■ **ناظر الجيش؛ محب الدين محمد بن يسف بن أحمد:**
تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
■ **ابن الناظم؛ بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك:**
شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د. ط، دار الجيل، بيروت، د. ت.

- **ابن النحاس؛ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم:**
التعليقة على المقرب، تحقيق جمال عبد الله عويضة، ط١، الناشر وزارة الثقافة، عمّان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- **النحاس؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل:**
إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **النيسابوري؛ أبو الحسين مسلم بن الحجاج:**
صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- **الهروي؛ وأبو الحسن علي بن محمد:**
  - الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
  - اللامات، تحقيق يحيى علوان البلداوي، ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

ابن هشام؛ جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري:
  - الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق علي فودة نيل، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
  - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
  - شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.
  - شرح قصيدة بانت سعاد، د. ط، طُبع بعناية البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٠٧هـ.
  - شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
  - شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تحقيق هادي نهر، د. ط، دار اليازوري، عمّان، ٢٠٠٧م.

○ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، ط١، الكويت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- **الواحدي؛ أبو الحسن علي بن أحمد:**

أسباب النزول، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، ط٢، دار الإصلاح، الدمام، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- **ابن ولّاد؛ أبو العباس أحمد بن محمد:**

الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

- **الوليدي؛ منصور صالح محمد:**

الخلاف النحوي في المنصوبات، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٦م.

- **الياسري؛ علي مزهر:**

الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

- **ابن يعيش؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش:**

شرح المفصّل، د. ط، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

- **اليمني؛ منصور بن فلاح:**

شرح الكافية في النحو، تحقيق ودراسة: نصار بن محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، ١٤٢١- ١٤٢٢هـ.